ديمقراطية



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــــــــرام

التاريخ : ١٩٧١/١٠/٢٦

المجالس الشعبية بدأت اجتماعاتها أمس

بالاســــتماع الى بيـــان الرئيــس

رؤساء المجالس وأعضاؤها يقسمون يمين احترام الدستور والقانون

في ٢٥ محـافظة وفى وقت واحد .. عقدت جميع المجالس الشعبية اول اجتماع لهـا فى الساعة الحادية عشرة من صباح امس ، اعلانا ببدء ثورة جديدة لممارسة الديمقراطية السليمة ، وبدء مرحلة انطلاق جديدة نحو تسلم الشعب مقـاليد نفسـه بنفسه والانطلاق نحو بناء دولة العلم والايمان .

وقد بدا اجتماع المجلس بتلاوة قرار التشكيل ، وقـرار رئيس الجمهـورية بدعوة المجـالس الشعبية للانعقـاد .. ثم ادى رؤساء واعضاء المجالس القسم التالي :

« اقســم بالله العظيم ان احافظ مخلصا على سـلامة الوطن والنظام الجمهورى ، وان ارعى مصالح الشـعب ، وان احترم الدستور والقانون » .

ثم تليت رسالة الرئيس انورالسادات التي حدد فيها دور المجالس الشـعبية ومسئوليتها ، والتى وصف دورتها الاولى بأنهـا « تؤذن بانبثـاق عهد جـديد للديمقراطية ، تخوض فيه جماهيرالشعب العامل تجربة فريدة ، مؤكدة لحقها فى بسط رقابتهـا على الاجهزة التنفيـذية الخادمة لها » .

والقى الامين العام للاتحاد الاشتراكى بالمحافظة ورئيس المجلس بها كلمةالافتتاح ثم القى المحافظ كلمة عن الجهازالتنفيذى استعرض فيـه اهم المشروعـات فى المحافظة ليبدأ المجلس الشعبى عمله ، وهو على علم بكل ماسيواجهه منبرنامج العمل الوطنى .

وقد اثبتت الصورة فى كل المجالس ان اعضاءها على مستوى المسـئولية التى القيت على عاتقهم .. كما اجمعت المجالس على ارسال برقيات للرئيسانور السادات تعاهده فيها على ان تـكون على مستوى الثقة التى وضعها فيها ، مدافعة عن القيم والمبادىء التىتستهدف شرف الشعب ورفاهيته . كما ارسلت برقيات تاييد الى قواتنا المسلحة تحيى فيها وقفتها على الجبهة فى وجه العدو ، استعدادا لساعة الانطلاق لتحريرالوطن واسترداد الارض والكرامة .

وبعد ان شكلت فى كل مجلس لجنة لدراسة النظام الداخلى ، ولجنة لاعداد خطة عمل المجلس انتهى الاجتماع على ان يعود المجلس للانعقاد فى موعد حدده خلال الشهر القادم .

وفيما يلي ماكتبه مندوبو الاهرام ومراسلوه :

الاسكندرية — مندوب الاهرام

القى المهندس عيسى شاهين رئيس المجلس الشعبى كلمة فى اول اجتماع للمجلس قال فيها : اننا نجدد العهد بأن يكون المجلس الشعبى اهلا للثقة ، وان نثرى التجربة عملا دوريا متواصلا لخدمة الجماهير ، لتحقيق امل عزيز طالما سعى اليه الزعيم الخالد جمال عبدالناصر والذى كان تحقيق الحكم المحلى من اغلى اماتيه تأكيدا لسلطة الشعب التى حققتها الرئيس انور السادات .

وقال انه بالرغم من ظروف النكسة فاننا لم نيأس ولم نستسلم وزدنا اصرارا على تهيئة المناخ الملائم لخوض المعركة مع العدو لتخليص اراضينا .

والقى الدكتور **فؤاد محيى الدين** محافظ الاسكندرية كلمة قال فيها : هذه الصورة الجديدة من صور الحكم المحلى تعتبر انطلاقة ثورية ، وعلى هذا النمط من العمل المشترك يستطيع كلانا أن ينطلق فى آفاق الخدمة العامة وأن يحقق الهدف الاول وهو خدمة الشعب .

وقال المحافظ : ان ثورة ١٥ مايو ارست دعائم الحرية والديمقراطية واننى اتمنى ان ارى هذه الرقابة الشعبية وهى تعمل فى القاعدة مع الجماهير فى كل القطاعات ومجالات النشاط ، وتتلمس الصعاب التى يلاقيها المواطن وتاتى هنا لتراقب المسئولية . ان هذه الرقابة تعطى دفعة جديدة وشاملة ، ونستطيع نحن برقابتكم ان نضع ايدينا على المشاكل ونستطيع ان نطلق الخدمات بأقصى سرعة ممكنة . ونحن لانستطيع ان نحقق شيئا الا اذا تعاونا على طريق البناء الداخلى الذى لم يتوقف لحظة واحدة عن التحرك فى طريق النصر على اعدائنا .

الزيات : بدء صفحة جديدة من حياتنا السياسية

دمياط — مندوب الاهرام

شهد السيد **محمد عبدالسلام الزيات** السكرتير الاول للجنة المركزية افتتاح جلسة المجلس الشعبى لمحافظة دمياط كما شهده السيد حسن رشدى محافظ دمياط .

والقى السيد حمزه السنباطى رئيس المجلس وامين الاتحاد الاشتراكى كلمة قال فيها : لقد كان امل عبد الناصر ان يرى المجالس الشعبية ، وان يرى الحكم وقد ارسيت قواعده ، ولكن ارادة الله لم تحقق هذا الهدف فى حياته لمجىء الرئيس انور السادات وحمل الرسالة وعاهد الشعب على أن يتم البناء ويكمل الرسالة فتحققت لروح عبد الناصر ماكان يصبو اليه من اتحاد الجمهوريات العربية .. وها هو برنامج العمل الوطنى يرسم طريق الدولة الحديثة .

والقى المحافظ كلمة قال فيها : لقد كانت دمياط دائما فى الطليعة التى خطت خطوات واسعة فى مشاركة المنظمات الشعبية للادارة المحلية وان تشكيل المجالس الشعبية يضع نظام الادارة المحلية موضع التطبيق ويؤكد السيادة الشعبية .

ثم القى السيد عبد السلام الزيات كلمة قال فيها **ان هذا اليوم يوم تاريخى بحق لاننا نبدأ به صفحة جديدة من صفحات حياتنا السياسية ، بل علامة من العلامات على طريق نضال الشعب من اجل حكم نفسه بنفسه** .. وهو يمثل نقطة انطلاق نحو تغيير مجتمعنا تغييرا حقيقيا يوفر للانسان المصرى حياة حرة كريمة خالية من كل الوان الاستغلال . وسينتقل به الى مستوى العصر عن طريق تحديد مصيره بيده ، وبأن يحكم نفسه بنفسه .

ثم قال « انه منذ صدور الميثاق فى عام ١٩٦٢ الى أن قام الشعب بعملية التصحيح فى ١٥ مايو ولم تتخذ خطوة واحدة لتحقيق ماجاء فى الميثاق خاصا بالمجالس الشعبية ، بل ربما زاد تركيز السلطة فى ايدى الاجهزة المركزية على حساب الحكم المحلى وكان من اثر هذا الوضع الشاذ الذى فرضته مراكز القوى حماية لمصالحها الذاتية وسلطتها الانانية ان ظل عدد غير قليل من مشاكل الجماهير دون حل على الرغم من قدرة الجماهير ذاتها على حلها لو ترك لها زمام الامور بيدها .

واضاف قائلا ان من اهم وظائف اعضاء المجالس الشعبية ، العمل على تربية مجتمعاتهم المحلية عن طريق المشاركة الشعبية الحقيقية ، وتهدف تربية المجتمع الى احداث تغيير اجتماعي لها من طريق التفكير والعمل »

سيد مرعى : المجالس الشعبية بداية لرسالة الحكم المحلى
الزقازيق — لمندوب الاهرام

قال المهندس محمد السيد ايوب رئيس المجلس الشعبى فى كلمة الافتتاح ان العبرة ليست بالقوانين واللوائح ، ولكن بالتطبيق العملى الذى هو اساس النجاح. وحيا الدكتور محمد دكرورى محافظ الشرقية ذكرى القائد الخالد جمال عبد الناصر بمناسبة انعقاد المجالس الشعبية كثمرة من ثمار غرسه حققها شقيق نضاله الرئيس انور السادات .

ثم تحدث المهندس سيد مرعي نائب رئيس الوزراء — الذى حضر اجتماع المجلس — فقال ان اجتماع مجلسكم اليوم بداية لرسالة الحكم المحلى التى تجمدت خلال الفترة الطويلة الماضية والتى تتسع جوانبها لحل مشاكل الجماهير فى كافة المجالات . واوصى اعضاء المجالس بضرورة التمسك باداء الواجب للوطن والابتعاد من الحساسيات وطالب بان تسود الاخوة بين المجلس الشعبى والمجلس التنفيذى للعمل يدا واحدة بما يحقق رفاهية المواطنين .

٢ مليون جنيه لجامعة سوهاج
سوهاج — مندوب الاهرام

قال المهندس احمد عبد الاخر رئيس المجلس الشعبى ، اذا كنا اليوم نفتتح المجلس الشعبى لمحافظة سوهاج ، فاننا بذلك نرسى على ارض هذا الاقليم تقاليد ودعائم راسخة ، لممارسة الديمقراطية السليمة فى مرحلة انطلاقتنا نحو بناء دولة العلم والايمان ، وبهذه المجالس الشعبية يتمكن شعبنا الاصيل من حكم نفسه بنفسه لاول مرة . وبذلك نفتح الطريق امام تطور مجتمعنا فى هذا الاقليم وتعميق الديمقراطية بين ربوع ارضه الطاهرة .

وتحدث السيد ماهر الرمالى محافظ سوهاج فقال انه تمت مناقشة خطة انشاء جامعة اقليمية لمحافظة سوهاج ، وتضم ٣ كليات هى : التربية والعلوم والاداب وتقرر اعتماد ٣٠٠ الف جنيه سنويا فى الاعوام الخمسة القادمة ، ثم ١٠٠ الف جنيه سنويا من الاعوام الباقية حتى نهاية الخطة العشرية وذلك لاقامة المنشآت السكنية والادارية لهيئات التدريس والطلبة والمنشآت ويبلغ الاجمالى النهائى لتكاليف انشاء الجامعة مليونين من الجنيهات ثم استعرض المحافظ اعمال المجلس التنفيذى فى القطاعات الاخرى المختلفة .

المنيا — لمندوب الاهرام

افتتح السيد يوسف مكاوى رئيس المجلس الشعبى بمحافظة المنيا أولى جلساته بكلمة قال فيها ان تحقيق الديمقراطية السليمة كان من أعز أمانى ثورتنا المجيدة حتى صدر دستور ١٩٧١



مكملا لخطواتها السابقة ، ومؤكدا السيادة للشعب وحده وانه مصدر السلطات وطالب الاعضاء بالتجديد والابتكار فى الخدمات لافساح المجال للجهاز التنفيذى للعمل دون تعقيدات روتينية ، وتوفير المناخ المناسب له قبل ان تبدأ فى محاسبته ·

والقى السيد صلاح محسن محافظ المنيا كلمة قال فيها ان المجلس الشعبى صورة صادقة للتعبير عن مطالب الجماهير ، ونادى بالتعاون الكامل بين الاجهزة الشعبية والتنفيذية فى تخطيط المشروعات وتنفيذها مع الاشتراك فى حل مشكلات التنفيذ ·

وقدم المحافظ لاعضاء المجلس كشف حساب عن انجازاته خلال المدة التى مارس فيها عمله منذ شهر يونيو الماضى وخطته للمشروعات القادمة وشرح المحافظ لاعضاء المجلس خطة انشاء جامعة المنيا والتى تمت بعد دراسات مشتركة مع مدير جامعة اسيوط ويتضمن انشاء الجامعة خلال ١٠ سنوات اعتبارا من العام الدراسى ٧٢ ـ ٧٣ ويتكلف انشاؤها نحو ١٢ مليون جنيه ·

بنهـا ـ من مندوب الاهرام

قال السيد مسعد التمامى رئيس المجلس الشعبى فى افتتاحه :

يسعدنا فى هذه اللحظة التاريخية فى حياة شعب مصر وحياة الشعب العربى ان نلتقى بفضل توجيه قائدنا المخلص العربى الذى اخذ على عاتقه أن يعطى للشعب الحرية والكرامة والعزة والصمود · اننا فى اجتماعنا هذا نجدد التقدير والعرفان والوفاء لقائدنا انور السادات الذى عمل بحق على دعم الديمقراطية

وتكلم السيد محمود السباعى محافظ القليوبية فقال اننا سنعمل جميعا ·· جهازا تنفيذيا وشعبيا مسئولية وطنية وتاريخية ، وعلى عاتقنا تقع مسئولية نجاح هذا التنظيم ونخرج الى الشعب بثمار عمل يرجى من ورائه الخير والطمأنينة للجماهير .

أسوان ـ لمندوب الاهرام

قال السيد فتحى محيى الدين رئيس المجلس الشعبى بمحافظة اسوان فى افتتاح الجلسة الاولى للمجلس : ان هذا اليوم التاريخى يملأ قلب المرء بعواطف جياشة · وفى هذه اللحظات تجتمع المجالس الشعبية ويتولى شعب مصر زمام مصر بيده وتنفجر بذلك ثورة ديمقراطية جديدة ·

وقال انه منذ مئات السنين والانسان المصرى يناضل ويقاتل من اجل ان يقرر مصيره ويحكم نفسه بنفسه من اجل هذا اليوم الذى نحتفل به الان · ودخل تاريخ مصر من اوسع ابوابه

وتحدث اللواء مصطفى علوانى محافظ اسوان فقال ان ثقة الشعب فى قياداته التنفيذية والشعبية ثقة غالية يجب الحفاظ عليها وان اجيالا طويلة قادمة سوف تعيش وتحيا وتحس هذا اليوم يوم اول اجتماع للمجالس الشعبية وان هذا اليوم خالد فى تاريخ امتنا ·

بنى سويف ـ لمندوب الاهرام

القى رئيس المجلس الشعبى السيد محمد انور حسن كلمة فى الجلسة الافتتاحية للمجلس تحدث فيها عن انجازات الرئيس انور السادات الثورية الاخيرة ، وقال ان المجالس الشعبية وليدة برنامج العمل الوطنى حيث اصبح الشعب قائدا لهذا العمل ، وان تشكيل المجالس الشعبية يمثل صفحة جديدة فى تاريخ الديموقراطية فى بلادنا ·

شبين الكوم ـ لمندوب الاهرام

أعلن السيد فتحى احمد المتبولى رئيس المجلس الشعبى لمحافظة المنوفية ان اجتماع المجلس حدث تاريخى وثمرة بالغة من ثمار التصحيح الذى اعلنه الشعب فى ١٥ مايو وتحقيق لبناء الدولة العصرية الحديثة وبناء مجتمع الكرامة والرفاهية والحرية ، ويقتضى ذلك ان يكون مرتكزا على مبادىء واضحة ومحددة يلتزم بها المجلس لتعطى لثورتنا

كل مقومات الاستمرار وسيادة القانون وتاكيد حرية الفرد وعدم استغلال الانسان للانسان .

وقال السيد حسين كامل مصطفى محافظ المنوفية ان انعقاد المجالس الشعبية هو الضمان الوحيد لقوة الاندفاع الثورى نحو بناء حياة جديدة على اساس العلم والايمان .

طنطا — لمندوب الاهـرام

قال السيد احمد العصبى رئيس المجلس ان الضمان الرئيسى للسير فى الطريق السليم هو ان يحكم الشعب نفسه بنفسه وان يباشر مسئوليات الحكم مع تاكيد رقابة المجالس الشعبية المنتخبة على جميع المستويات .

وقال المحافظ محمد محب زكى ان اجتماع المجلس الشعبى يؤكد تحقيق امل قامت من اجله ثورة ٢٣ يوليو .

دمنهور — مندوب الاهـرام

القى السيد محمد حامد محمود رئيس المجلس الشعبى كلمة عبر فيها عن تمنياته بان يكون عمل المجلس بداية طريق مجيد تنقل فيه كل السلطة لشعب مصر العظيم وتكون السيادة فيه للقانون واشار الى ان الرئيس انور السادات بدأ بعد حركة التصحيح الرائع فى ١٥ مايو ، ارساء دعائم دولتنا على اساسين، الاول التحرير والنصر باذن الله ، والثانى سيادة القانون وحرية المواطنين ونقل السلطة للشعب لبناء مجتمع الرفاهية والعدل طبقا لبرنامج العمل الوطنى .

وتحدث السيد على فوزى يونس محافظ البحيرة فاشار الى ماجاء بميثاق العمل الوطنى من ان سلطة المجالس الشعبية المنتخبة يجب ان تتاكد باستمرار فوق سلطة اجهزة الدولة التنفيذية ، وانه بذلك تتحقق سيادة الشعب .

الفيوم — لمندوب الاهرام

رحب الدكتور محمود عبد الاخر محافظ الفيوم باعضاء المجلس الشعبى فى اول اجتماع له امس ، ورحب بتمثيلهم للرقابة الشعبية الاقليمية التى تاتى بعد اعادة بناء المؤسسات الدستورية .

المنصورة — لمندوب الاهـرام

تحدث الدكتور القاسم الطرشوبى رئيس المجلس الشعبى والسيد عبد المجيد شديد محافظ الدقهلية فى الجلسة الافتتاحية للمجلس عن مغزى وجوهر نقل تجربة الحكم المحلى لايدى الشعب .

الجيزة — لمندوب الاهرام

افتتح السيد عبد الفتاح عزام رئيس المجلس الشعبى بالجيزة الجلسة الاولى بكلمة جاء فيها ان تشكيل المجالس الشعبية حدث وطنى له دلالته ، وكسب جديد للشعب ، وانتقال على طريق الديمقراطية الحقيقية .

واستعرض تطور الحكم المحلى منذ قامت الثورة ثم قال ان الرئيس انور السادات حرص على التاكيد على اهمية حكم الشعب للشعب فاشار الى ذلك فى برنامج العمل الوطنى .

السويس — لمندوب الاهرام

افتتح السيد محمد ابو المجد مرزوق رئيس المجلس الشعبى الجلسة الاولى بكلمة قال فيها ان تشكيل المجالس الشعبية صورة حقيقية للديمقراطية ، وتحقيق لما قرره الميثاق وبيان ٣٠ مارس وبرنامج العمل الوطنى .

أسيوط — لمندوب الاهرام

راس السيد محمود عبدالحميد سليمان جلسة المجلس الشعبى ، وقد تحدث عن نضال الشعب فى سبيل الديمقراطية والحرية السياسية وتاكيد سلطة الشعب . كما تحدث المحافظ مصطفى سليم فى نفس المعنى .

وتحدث المحافظ كامل صديق فقال ان للجيزة ملامحها الخاصة ، وان تعاون الاجهزة التنفيذية والشعبية مطلوب لتحقيق تكامل المسئولية وحل مشاكل الجماهير ■



المصدر: الاهـــــــرام

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات التاريخ : ١٩٧٤/٢/٩



النوافذ المفتوحة قد تعرض الضعفاء للبرد والزكام ، ولكنها تجدد شباب الاقوياء ، وتقوى مناعتهم ، وتريح أعصابهم ، وتطيل أعمارهم .

والحاكم الذى لا يثق بقوة شعبه ومناعته ، يسارع بغلق النوافذ ، حتى يحميه من الهواء الطلق وأشعة الشمس !

والحاكم الذى يؤمن بقوة شعبه يسارع بفتح النوافذ لانه يؤمن أن الهواء الطلق يزيد صلابته ويعزز قوة احتماله ، ويشجعه على الانطلاق والخلق والابتكار . ولانه يعرف أن الشعب المصرى لن يصــاب بضربة شمس ، بل ستخرجه اشعة الشمس من الظلام الى النور ...

ذلك الظلام يشجع النـــاس على النوم ، ويشـــجع اللصــوص على السرقة ! وليس معنى هذا أن كل اللصوص يختفون فى النهار ! ان النشالين يستمرون فى نشل المبالغ الصغيرة التى فى محافظ الناس !

ولكن النهار يثير الرعب فى قلوب اللصوص الكبار وقطاع الطرق الذين لا يجدون الامان الا فى الظلام !

ولهذا فانت تسمع فى عهود النور اخبار سرقة القروش ، ولا تسمع فى عهود الظلام الا اخبار سرقة الملايين!

وبعد ٦ اكتوبر ظهرت قوة الشعب المصرى . تمزقت صورة ذلك الشعب الضعيف المستسلم التى كانت مراكز القوى تؤكد انها صورته الحقيقية لا صورته الكاريكاتورية .

وبالامس فتح أنور السادات النوافذ للشعب بعد أن كانت مغلقة السنوات الطوال .

فتحها وهو مطمئن ان شعب ٦ اكتوبر لن يصاب بالبرد والزكام عند فتح النوافذ .

رفض فكرة فتح النوافذ بالتقسيط ! اصر على أن تفتح كلها مرة واحدة . لانه حاكم قوى مؤمن بشعبه ، وليس طاغية يصر أن يبقى الشعب المريض فى غرفة مظلمة لا يدخلها الهواء ولا أشعة الشمس .

وسينطلق هذا الشعب ويحقق المعجزات .

على أمين



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاخبار

التاريخ: ١٩٧٥/٤/١٩

قصة أنور السادات مع الديمقراطية

السادات لم يمانع فى قيام الأحزاب

ويؤمن بحرية الصحافة وحرية الرأى

كتاب جديد عن فكر السادات يصدر فى ٥ يونيو القادم

قال الرئيس انور السادات:

ـ «.. تبين لى ان البعض ـ وكانوا من اصدقائى ـ فدفهموا ان انور السادات ـ صديقهم ـ يجب ان يضعهم فوق راس الجميع . وكانوا مخطئين . ولكيلا تحدث «ماساة» تؤثر فى سير العمل اضطررت الى الضرب بشدة ، وبقسوة ، لكى اثبت للزملاء جميعا ان الصداقة شىء .. والعمل شىء آخر . فانت صديقى وهذا شىء لا خلاف عليه ولا انكره . اما انك تملك كفاءات لا وجود لها عند الاخرين ، فذلك يحتاج منك الى دليل .. والصداقة ليست ـ ابدا ـ دليلا على الكفاءة . واضاف الرئيس انور السادات:

- ((وهـــكذا كان موقفي مع اصـــدقائي . كان حتما علي ان اعطيهم درسا ما كان اغناهم عنه ، لو كانوا قد آمنوا بالعمـــل ، لا بالعواطف)) .

.. هذا الكلام كتبه انور السادات في ديسمبر سنة١٩٥٤ . واراد به ان يوضح التوازن بين العقل والعاطفة . فالصداقة وان كانت في اساسها عاطفة من اسمى العواطف الانسانية ، الا انها في حاجة الى سياج عقلي يحميها من شطحات العاطفة .

.. هكذا آمن دائما انور السادات .. بل انه يطبق هذا الايمان بالمعيار الموضوعي للصداقة على الضـــباط الاحرار في تخطيطهم للثورة وفي القيام بها ، فيقول :

- ((.. اضطلع بقيادة هذه الثورة لفيف من ابنـــاء مصر ، عاشوا سنوات عديدة قبل الثورة وبعـــدها ، مجتمعين تحت راية المبادىء الســـامية التي اعلنوها منـــذ ٢٣ يوليو ١٩٥٢ . وقـــد يحدث - بل لابد ان يحدث - بين افراد اية جمـــاعة من الناس ، تباين في زوايا النظر الى مسالة معينة أو اكثر)) .

.. وهذا الخلاف في الراى يحترمه الرئيس انور السادات .

ويحكى لنا السادات تجربة شخصية له اهتز لها وتأثر بها تأثيرا واضحا : ففي سنة ١٩٥٥ زار انور الســادات الهند . واقام له المرحوم البانديت نهـــرو حفل استقبال ، ضم جميع المسئولين ، من بينهم أعضاء في حزب المؤتمر الحاكم ، وأعضاء في الاحزاب الاخرى المعارضة . ولفت نظر السادات وجود نائب هنـــدى وزوجته ، كان السادات قد تعرف عليهما في القاهرة ويعلم انهما من أشد المعارضين لنهرو ورغم ذلك فوجىء السادات بالنائب وزوجته يتقدمان من نهرو ، ويصافحانه بمنتهى الاحترام . وقبلاه كما يقبل الابن اباه وتولى نهرو تقديمهما لانور السادات ، الذى قال له أنه يعرفهما من قبل وسبق ان قابلهما في القاهرة فساله نهرو ضاحكا :

- « وهـــل تعلم انهما من أشـــد المعارضين لي ؟ »

فرد عليه السادات بأنه يعلم ذلك ايضا .

وضحكوا جميعا . وظل السادات متأثرا بهذا الحادث حتى يومنا هذا. فقد ذكر هذه القصة اخيرا ،واضاف اليها قائلا :

- ((الطريقة اللى سلموا بيها على نهرو ، شعرت ان ابن او بنت بتسلم على أبوها . في ذلك الوقت كان نهرو بيمثل وحدة الهند . والهند فيها اكثر من ١٠٠ لغة ، ويمـــكن ١٠٠ قـــومية . اجناس بتتنقل من مدينة لمدينة مايفهموش بعض لغويا ، ومع ذلك ٥٠٠ مليون يمثلهم اب هو نهـــرو . أشـــد المعارضين له يدخل وفي الحفـــل أمامي ، ويعاملوه كاب تماما)) .

.. وهذه التجربة التي عاشها أنور السادات ، كانت السبب في انه قدم استقالته من مجلس قيـــادة الثورة في سنه ١٩٥٥ . ففي هـــذا الوقت بدات فيه صراعات في القـــاهرة بين القيادات . وطوال رحلة العودة من الهند الى القاهرة ، والســـادات يفكر في هـــذه الصراعات التي تنتظـــره ومقارنتها بما رآه في الهند . وقد عبر أنور السادات عن ذلك باسلوبه في احدى خطبه الاخيرة فقال :

- ((.. رجل واحـــد استطاع ان يوحد مائة لغة وعشرات الاديان وعشرات الاجناس ، فكيف بنـــا احنا هنا في مصر ، واحنا شعب واحد ، وجنس واحد ، وجبهة واحدة .. كيف بنا نعمل صراع ؟ والله انا باعتبـــر ان مهمتي في مجلس الثورة انتهت)) .



وبالفعل استقال أنور السادات . ولكن المجلس رفض قبول الاستقالة . فقد كان السادات بالنسبة لاعضاء المجلس ، التجسيد الحى للديمقراطية وكان وجوده ضروريا وحيويا حتى لا يصل الصراع بينهم الى نقطة اللاعودة .

وايمان السادات بالديمقراطية ، ليس وليد اليوم . وانما يرجع هذا الايمان الى نشأته الاولى .

لا .. للديكتاتورية

وقد تولى نبيل راغب ، فى كتابه القيم عن ((انور السادات .. رائدا للتأصيل الفكرى ، تجميع بعض المواقف التى تجلت فيها ديمقراطية السادات ، وايمانه المطلق بها .

نقل نبيل راغب من انور السادات ما كتبه عن الديمقراطية فى كتابه : ((قصة الثورة كاملة)) .

– ((لا ديكتاتورية اذن ولا حكم فرد ، ولا سيطرة لطبقة على طبقات ، ولا مصلحة الا مصلحة الشعب)) .

كتب السادات هذه العبارة فى الخمسينات. كتبها من اجل غالبية الشعب المصرى . بل انه يخاطبهم راسا فيقول :

– ((هل عرفت اذن ما هى الديمقراطية ! أنت ايها الفلاح ويا عامل ، ويا صاحب الحاجة ، ويا طالب الرزق والعلم والصحة والامن ، افتح اذن الباب واخرج الى الطريق . فلن يقطع عليك الطريق عدو من هؤلاء الذين بطشوا بك فى الماضى))

وحرص أنور السادات الدائم على الديمقراطية ، هو فى الاصل حرصه على سلامة الامة ، لان الديمقراطية تجنب الشعب الوقوع فى براثن الثورات الدموية وما تتركه من رواسب بين أبناء الشعب الواحد .

وهى رواسب قد تستمر لعدة أجيال وقد يحدث بسببها مضاعفات قد تنفجر فيما بعد على شكل انقلابات دموية أخرى ، مما يدخل الامة بأسرها فى دوامة رهيبة قد يصعب الخروج من دائرتها المفرغة .

ففى المجتمعات الاستبدادية يلجأ الناس ، آن عاجلا او آجلا الى العنف وبخاصة عندما يعجزون عن التعبير مما يشكون منه أو يغضبهم بوسائل اخرى .

ومنذ قيام ثورة ٢٣ يوليو وأنور السادات يرفض كبت الحريات .. وبرفض تكميم الرأى . وبرفض الرقابة على الصحف . ففى ٣٠ مارس سنة ١٩٥٤ كتب السادات يقول :

– ((... من حق كل مواطن أن يقول كل ما يشاء . أن يقوله فى خطبة ، أو فى مقال ، أو فى رسالة أو فى كتاب . فليقله بالطريقة التى يختارها بمحض ارادته))

.. وقال السادات ايضا – فى كتابه القاعدة الشعبية – :

– ((الديمقراطية الحقيقية هى أن يكون لكل فرد منا فى هذا الوطن : للفلاح وللعامل وللموظف وللطالب ، لكل انسان متعلم وغير متعلم ، الحق الكامل فى أن يبدى رأيه فى حرية وصراحة ، ولا يخشى من ابداء رايه اية سلطة فى هذا البلد . الديمقراطية الحقيقية هى أن يسمح لكل مواطن مهما كان وضعه الاجتماعى أن يعبر عما يحس به فى حرية)) .

واذا كنا قد استمعنا من السادات – فى الايام الاخيرة – رايه فى ضرورة قيام الشعب بمراقبة الحكام ومحاسبتهم ، فان هذا ليس بالجديد على تفكير أنور السادات . لقد آمن دائما السادات بهذا الحق للشعب . ففى الكتاب القديم الذى كتبه بعنوان ((القاعدة الشعبية)) يقول



السادات :

ـ ((الديمقراطية الحقيقية هى ان يكون لكل مواطن الحق فى ابداء رأيه فى حكامه وفى مراقبتهم ومحاسبتهم .الديمقراطية النظيفة هى أن نصل الى مرتبة جديدة والى وضع جديد لا يستطيع فيه الحاكم أن يستغلنا من جديد أو أن يعود بنا الى الوراء)) .

والحديث يدور هذه الايام حول الجمع بين وظيفتين . فقد ضج الشعب من هؤلاء الذين يعملون فى اكثر من وظيفة ، ويتقاضون عن كل وظيفة مرتبا قائما بذاته ، فى الوقت الذى نشكو فيه من تضخم عدد المتعطلين ، ومن قلة المرتبات ، ومن جمود الوظائف .

.. واذا كان الرئيس أنور السادات قد شدد أخيرا على ضرورة الاقتصار على وظيفة واحدة ، ومرتب واحد ، فان هذا الرأى ليس وليد الظروف الحالية . وانما آمن بهأنور السادات منذ قيام الثورة .

فقد تولى أنور السادات ، وقتذاك مسئولية العمل الصحفى فى صحيفة ((الجمهورية)) . ووصلته رسالة من أحد القراء يقول فيها :

((كيف تباشر عملك الصحفى ، وانت ضابط بالجيش ، أى فى حكم موظفى الحكومة . أليس هذا كسبا غير مشروع ؟))

وكان يمكن أن يتجاهل أنور السادات هذه الرسالة . أو يمزقها. ولكنه ـ كرجل آمن بحرية الرأى ، ونادى بالديمقراطية ، وبضرورة أن يحاسب الشعب حكامه ، فقد نشر أنور السادات نص رسالة القارىء ، ورد عليها بالسطور التالية :

ـ ((أباشر عملى الصحفى لانه جزء من رسالة الثورة . وبحكم الوضع الآن فانا أؤدى ما يطلب منى من خدمة عامة ولكنى أطمئنك يا صديقى اننى لا أتناول الا مرتب البكباشى فقط . ولا احصل على مرتب من دار التحرير وتستطيع أن تطلع على حسابات دار التحرير لدى المراجعين القانونيين ، نوار وراغب الجميل وشركائهم ، لتتأكد بنفسك ولتطمئن على الكسب غير المشروع))

الصحافة حرة

وعاش أنور السادات دائما يرفض تكميم الصحافة .

كان دائما ينادى بحريتها وينادى بحرية الصحفى فى ممارسة مهنته بلا تدخل من السلطة الحاكمة . فقد آمن السادات بأن الصحافة هى التى تنمى عقلية الشعب ، وتعبر عن رغباته ، وتوصل الرأى العام الى المسئولين ، وترسم للجماهير طريق المستقبل ، وتبين لها خطة العمل .

ولذلك كان من الطبيعى جدا أن يبادر أنور السادات برفع الرقابة عن الصحف ، وتحرير أقلامها من الخوف ، ليعود لصحافتنا بريقها ولمعان نجومها .

فمن رأى أنور السادات أن تحديد حرية الصحافة عن طريق القانون لم يعد أمرا مقبولا بعد السادس من أكتوبر من عام ١٩٧٣ ـ لاننا اذا غالينا فى تدخل القانون فهذا يسلب رجال الصحافة حرية ضبط النفس ، وهى من المقاييس الضرورية للممارسة الديمقراطية الحقيقية ، ولكون نتيجة ذلك أن يقوم هؤلاء بعملهم الصحفى بطريقة آلية ، على حين يتحتم أن يكون للصحفيين حرية الفكر والتصرف بقدر الامكان اشعارا لهم بالمسئولية حتى يعملوا بوحى من ضمائرهم ، وليس بضغط من القانون او السلطة .

وفى كتاب نبيل راغب ـ ((أنور السادات. رائدا للتأصيل الفكرى)) ـ يذكر لنا قصة رواها أنور السادات ،



وتؤكد الى اى مدى كان السادات يقدس الاختلاف فى الراى ، ويرفض الراى الواحد ، والقرار الاوحد .

فى بداية عهد الثورة التقى انور السادات مع احد السياسيين القدامى

وكان نائبا فى آخر برلمان قبل الثورة ، وكان السادات يعتز بصداقته لهذا النائب الوفدى لما يتمثل فيه القوة فى الخلق والوفاء بأجل معانيه . ودار بين السادات وصديقه الوفدى حوار حول الاحزاب وعودتها وقيام المجلس الوطنى بديلا عنها . وكان من رأى السياسى الوفدى أن المجلس الوطنى المقترح سيكون ((**صوريا وبلا اختصاص**)) . وان هذا المجلس **((بصراحة ما فيش منه فايدة أبداً))**

فرد عليه أنور السادات :

ـ ((هون عليك يا صديقى . فلعلك اذا علمت الحكمة من قيام المجلس كأداة استشارية الى جانب الحكومة لعلك تقتنع أن اعتراضك هذا ليس له ما يبرره .. واذا اقتنعت برأيى كان به ، اما اذا لم تقتنع فلك رأيك . وأنا اذكرك ياصديقى ببدء هذه الثورة وكيف كنا مصممين على اجراء الانتخابات فى فبراير سنة ١٩٥٣ حتى ان هذه الفقرة حين لم ترد فى بيان الرئيس السابق على ماهر الذى اذاعه عقب الثورة ، بادرنا نحن الى اذاعة بيان من القيادة لنؤكد اجراء الانتخابات فى فبراير على النحو الذى ذكرته ، فما الذى حدث بعد ذلك ؟

طلبنا من الاحزاب أن تطهر نفسها فأبت واستعلت .. ثم بدأت مناورات رجال السياسة وفيهم من ظن انه يستطيع أن يستغل هذه الثورة لكى تستمر الاوضاع فى البلاد على ما كانت عليه قبل الثورة .

لا .. للحزب الواحد

.. ثم يسأل انور السادات صديقه السياسى الوفدى القديم سؤالا مباشرا فيقول :

ـ ((**هل يستطيع احد ان ينكر حالة الفساد السياسى والخلقى والاجتماعى التى كانت تسيطر على البلاد قبل ٢٣ يوليو ؟**))

فرد السياسى الوفدى القديم موافقا :

ـ ((**لا ..**))

فساله السادات :

ـ ((هل من المناسب اليوم والبلاد تجتاز أخطر فترة فى تاريخها ، والمشروعات الكبرى توضع وتنفذ ، والبرامج تعد حسب الطريقة التى نهضت بها جميع الامم وتنهض على أسس علمية ، هل من المناسب فى هذه الفترة أن تعود الاحزاب والانتخابات والخصومات والاحقاد بعد أن قطعنا هذا الشوط الطويل ؟

فقال السياسى الوفدى موافقا :

ـ ((لا ..))

.. وهكذا لم يكن السادات ضد تعدد الاحزاب ، ولا ضد تعدد الآراء السياسية . ولكنه طالب فقط بتأجيلها حتى تنهض البلاد من سقوطها السياسى والاجتماعى والحضارى والخلقى .

.. كان هذا راى السادات فى بداية الثورة .

.. وهو نفس رأيه بعد ان تولى السلطة ، واصبح رئيسا للجمهورية فقد اعلن اكثر من مرة أنه ((**ليس ضد تعدد الاحزاب**)) . ولكنه يترك للشعب أن يقول رأيه فى هذا الموضوع ، وبعد أن تسترد مصر أرضها المحتلة .

.. **ان القائد والزعيم الحقيقى ، هو الذى لا يغير رأيه ، او مبادئه التى آمن بها .**

وابرز مثال على تمسك السادات برأيه وعدم تغييره تبعا للظروف



والاحوال ، أنه آمن بسيادة القانون دائما ، ورفض الفوضى التى قد يظنها البعض الحرية المطلقة . فسيادة القانون هى — فى راى انور السادات — الضمان الحقيقى لحرية الفرد .

ففي كتابه عن المفهوم الحضارى للحرية — الذى صدر سنة ١٩٥٩ — قال أنور السادات :

الحرية والحركة

— ((الحرية دائما هى حرية الحركة داخل وضع محدد . ومحدد لان الاوضاع دائما محددة . وقد كنا وسنظل داخل وضع محدد يحتم علينا أن نتحرك فى نطاقه فقط ، والا نتجاوزه ، والا هلكنا . واذا عسكرت جماعة فى غابة فانها لاتزاول حريتها فى النوم واليقظة كما يحلو لها ، والا لزاولت الذئاب والسباع حريتها فى التهامهم كما يحلو لها . لابد اذن من ايجاد وضع نوفق فيه بين رغبتنا الغريزية فى النوم واليقظة كما يحلو لنا وبين الخطر الجاثم من حولنا . والوضع الذى نحن فيه ببساطة اننا مهددون بالاعتداء علينا وسلب حريتنا واستقلالنا . كلنا مهددون ، كلنا .. بارضنا وسمائنا وقنالنا وطبقاتنا وآمالنا والامنا . ولهذا لا خلاف بيننا على أن واجبنا الاول هو مقاومة هذا التهديد واخذ الحذر وتدعيم حريتنا واستقلالنا))

.. هذا الكلام الذى نادى به انور السادات فى الخمسينات ، قام بتنفيذه فى السبعينات ، عندما تولى حكم البلاد يقول أنور السادات فى حديثه أمام مجلس الشعب فى ٣١ يناير ١٩٧٣ :

استمرار الديمقراطية

— ((انا قلت مش حا ارجع فى الممارسة الديمقراطية . لكن الديمقراطية لا تعنى الفوضى او الخروج على الخط الاساسى . قد نختلف فى مجتمع الديمقراطية ، وقد نختلف داخل الهيكل الاساسى بتاعنا ، بتاع المجتمع ، اما حينما يصل الخلاف الى المبادىء الاساسية للمجتمع بتاعنا ، لا . ده مش خلاف ، ده صراع وهدم ، ولا يقبل على الاطلاق . لن يمكن ان نكمل المسيرة ونكمل مسيرتنا الديمقراطية عشان نكمل التجربة وانا حكيت وقلت ان المؤسسات قامت ، الاتحاد الاشتراكى بالانتخاب قام ، مجلس الشعب بالانتخاب الحر قام ، السلطة التنفيذية موجودة ، بدات الممارسة الديمقراطية ، احنا لسه ماكملناش التجربة . ده احنا فى الممارسة وحايحصل أخطاء ونصلح هذه الاخطاء)) .

.. لقد نادى السادات دائما بحرية الراى .

فالحرية مكفولة، ولكل انسان حرية التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو بالكتابة او بالتصوير او غير ذلك من وسائل التعبير. والنقد الذاتى والبناء ضمانا لسلامة البناء الوطنى . الا أنه من المقرر — كما قال الرئيس — ان حرية الراى وممارستها يجب ان تتم فى حدود ونطاق القانون .



المصدر: الجمهورية
التاريخ: ١٩٧٦/٢/١٩
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

السادات والممارسة السياسية والديمقراطية
برامج للعمل الوطني داخليا وخارجيا

كتب عبد المنعم الصاوى :

يتحدث الرئيس محمد انور السادات الى الشعب ، فى غضون شهر مارس القادم .
وقد حدد الرئيس شهر مارس لحديثه الى جماهير الشعب ، فى ضوء الاعتبارات
التالية :

اولا : تكون لجنة دراسة مستقبل العمل السياسى فى جمهورية مصر العربية ، قد فرغت من اعمالها ، يوم ١٠ مارس ، ورفعت نتيجة دراساتها الى السيد الرئيس .

ثانيا : ستكون المرحلة القادمة فى ضوء دراسات لجنة مستقبل العمل السياسى ، من اهم مراحل التطور ، فى حياة الامة ، وستحتاج الممارسة الديمقراطية الى قدر كبير من المصارحة ، ويشعر الرئيس السادات ان مسئوليته امام جماهير الشعب تحتم ان يطرح عليها فكره ـ كما جرت بذلك عادته مع الجماهير ـ وان يصارحها بما ترتبه المرحلة القادمة من مسئوليات ، على جماهير الامة ، حتى تتم الممارسة الديموقراطية ، باكبر قدر من الحرية ، وبقدر متكافىء من المسئولية .

ثالثا : لقد تجمعت فى هذه الفترة كثير من المسائل الداخلية التى تحتاج لعلاج ، وستتطلب المرحلة القادمة ، ان تتوازى الممارسة الديموقراطية مع احكام ضوابط العمل الوطنى ، حتى تكون الحرية السياسية اساسا من اسس الاصلاح ، فلا تستغل لغير اهدافها ، ولا تسمح بان يتخفى وراءها نوع من التراخى او الاهمال ، يؤثر على الانتاج ، وعلى توسيع رقعة الخدمات لتشمل المواطنين ، باداء افضل ، وباكبر قدر من العدالة

رابعا : ان حاجة مصر قد باتت شديدة ، الى ان تحقق على الارض المصرية ، صورة لمجتمع متطور ، تسوده العدالة والقانون ، ويمارس افراده الديموقراطية فى الصيغة التى تستقر عليها ارادتهم ، ويستثمرون هذا المناخ المتكامل لزيادة الانتاج ، ودفع عجلة التقدم بالقدرة الذاتية اولا ، ثم باية اضافة تصلهم من الخارج ، فى صور استثمارات مشتركة من المنطقة العربية اولا ، ثم من خارجها .

خامسا : ويرى الرئيس السادات ان برنامج العمل الداخلى لا ينفصل عن التغيرات الاساسية فى المجتمع الدولى ، خاصة ، ما يتصل منها بمشكلة الشرق الاوسط ، ولهذا فان حديثه الى الامة سيتناول العلاقات الخارجية ، بكل الوضوح الذى اعتادته الامة من سيادته

ومن المنتظر ان يتم هذا الحديث فى اجتماع مشترك لمجلس الشعب ، واعضاء اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى العربى ، واعضاء لجنة دراسة مستقبل العمل السياسى ، وسيكون حديث الرئيس الى هذه القيادات ، كما سيكون مباشرا الى جماهير الشعب .

وينتظر ان يحدد الرئيس السادات موعد ومكان هذا الحديث الهام عقب عودته من المملكة العربية السعودية التى يبدؤها سيادته يوم السبت القادم « بعد غد » وتستغرق ٥ ايام .



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاخـــــــبار

التاريخ : ١٩٧٦/٣/٢

هـــذا هـــو الســـادات منـــذ كان طالبـــا بالثـــانوى

تشهد البلاد فى الآونة الحالية نشاطا ملحوظا فى الفكر السياسى والاهتمام بمستقبل العمـــل السيـــاسى فى مصـــر ، ولقد شاهدنا من فترة برامج متعددة لمنابر كثيرة قيل انها تعمل من داخل الاتحاد الاشتراكى ونادى البعض بالعودة لنظام الاحزاب الذى كان قائما قبل قيام الثورة ، بل ذهب البعض الى القـول بان الدستور القـائم لايمنع تكوين الاحزاب ، وقيامها بالعمل السياسى وارتفع صوت ينادى بتكوين حزب ، وفى مجال آخر تحتدم المناقشة حول قيام حزب واحد او ان تتعـــدد الاحزاب ومن يكون رئيس هــذا الحزب الواحد ..

وكل هذه المناقشات والاراء لا تدور همسا ولا يخافت اصحابها بالرأى ، بل ان الصـحف عامرة بالاراء والمقالات ، ووسائل الاعلام مفتوحة لكل رأى مؤيد او معارض . وجلسات الاستماع للجنة مستقبل العمل السياسى ينقل التليفزيون ــ والاذاعــة مختلف الاراء التى تبدى فيها ، وفيها المعتدل وفيها المتطرف ايا كانت الزاوية التى ينظر اليها لقيـاس هذا الاعتدال او ذاك التطرف .

والواقع ان ما نشـــاهده الآن امر جديد على مجتمعنا فى ظـاهره ، وان كان فى حقيقته اصيل اصـــالة شعبنا وعريق عراقته ، مما يدعونا الى القول باننا فى عودة الى طبيعتنا الاولى ، وان ما مر بنا من تجربة لم ينل من اصـــالة المعدن ولم يوهن من صلابته .

واذا كان الاهتمام بمستقبل العمل السياسى قد نال منا كل هذا الاهتمام ، فهل كنا فى شغل عنه من قبل ، أو ان هذا المستقبل لم يكن يمنينا امره ؟ .

الواقع ان هذا الشعب يتمتع بذكاء فطرى جبل عليه وهو يحس بما وراء الظاهر ويعلم ببواطن الكلام ولا تخدعه العبارات ، وهو لا يقاد الى العمل بامر الحاكم ثم هو مع ذلك مسالم حتى يظن انه شعب منقاد ، ومعاذ الله ان يكون كذلك ، بل ان الغافل من يظن به هذه الظنون .

وبهذا الحس ادرك الشعب انه مطالب ايضا بالمشاركة فى تحمل المسئولية ونبذ السلبية واتخاذ موقف ايجابى ـ فمن اين جاءه هذا الاحساس ومن الذى هيا له الخروج من صمته ؟

الشعب .. والثورة

ان هذا الشعب الذى ايد قيام ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ منذ قيامها قد اكسبها الشرعية وهيا لها الوجود القانونى لحكم البلاد ، وجعل من مبادئها المعلنه على الناس دستور الحكم فى البلاد ، هذه المبادىء التى اتاحت لثورة ٢٣ يوليه الاستقرار لم تكن فكرة فردا ولم تكن نتاج شخص واحد ! وانما هى انصهار لمجموع امانى الشعب فى هذه الفترة صاغها مجموعة من ابناء هذا الشعب ولاقت قبولا فنالت التاييد ، ثم ما اعقبه من استقرار لاداة الحكم حتى سنة ١٩٥٦ وهى التى حل فيها مجلس الثورة ، ثم ما تلا ذلك من استفتاء على رئاسة الجمهورية وما اعقب ذلك من تطور فى نظام الحكم على النحو الذى يعنى به المؤرخ والدارس للنظم الدستورية ، وانما يبرز من خلال هذه الامور الاتجاه الى تكوين هيئة سياسية تساند الحكم الشرعى فى البلاد ، فنشات هيئة التحرير اولا ثم قام على انقاضها الاتحاد القومى ولم تكن تجربته بانجح من تجربة هيئة التحرير ، ثم كان اخيرا الاتحاد الاشتراكى الذى ظل يتطور فى نظمه وان احتفظ باسمه على مدى سنوات طويلة حتى كان عهد الرئيس محمد انور السادات ، فبادر الى اعلان ورقة تطوير الاتحاد الاشتراكى وترك هذا التطوير كمنوان كبير لم يستقل بوضع معالمه ، وانما طرح الامر للشورى العامه .

وهنا تبرز معالم جديدة فى سياسة الحكم فى البلاد وهى معالم تتفق وما اطلق من مبادىء لثورة التصحيح التى بدات يوم ١٥ مايو سنة ١٩٧١ .

صانع التصحيح

وهنا استميح القراء ان اقف عند هذا الحدث واخرج من العرض العام للموقف السياسى لاعرج على معلومات تتصل وصانع احداث هذا التصحيح ، فلقد عاصرت السيد محمد انور السادات طالبا بالمدارس الثانوية وكان بين اخوانه واترابه بسماته العالية واخلاقه المشاهده الآن لم يغيره منصب ولم تبهره اضواء السلطة عن ادراك ما آمن به وما زال يؤمن به ـ فما زال امامى فى صورته الحالية انعكاسا لمواقفه الماضيه وهو بعيد عن السلطة فهو فى صباه وشبابه صاحب راى ، فلا يهاب الرأى المعارض لانه مزود بحجة الايمان بما يعتقد ، وكنا فى شبابنا نلتف حوله وهو يبعث فينا الحماس لقضايا الوطن ،وفى ليلة ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢ لم استغرب ان يكون أول صوت ينطلق باعلان الثورة هو صوته ، فان اعداده لهذا اليوم كان يسبقه بسنوات وكانت توقعاتنا لهتحتم ان يكون هو الصوت المدوى دائما بكل اصلاح نرجوه لهذا البلد .

من هذا استطيع ان اقول ان شخصية الرئيس محمد أنور السادات السابقه على قيام الثورة وقد صقلتها الايام وجهاده فيها ومساركه مع الاستعمار ومحاربة الفساد وقد انضم للهيئة التاسيسية لرجال الثورة ككتله مستقله تمثل شخصية متميزه وصرح مستقل وركيزه اساسية من ركائزها .



ومن هذه المعاني كانت سياسته عندما آلت اليه امور هذا البلد بعد وفاة المغفور له الرئيس الراحل جمال عبد الناصر ، والذى فطن لكل ذلك قبل وفاته لان يجعل من الرئيس محمد انور السادات نائبا له فاحسن الاختيار وهيأ لهذا البلد ان يظهر المعالم الحقيقية لشخصية هذا الرئيس .

هادم المعتقلات

ان الحرية الحبيسه فى صدر انور السادات والتى عانى من كبتها فى شبابه هى الاحساس الاول الذى كان يقلقه الا يتمتع بها ابناء هذا البلد ، ولا انسى يوما زرته وقد صار عضوا بمجلس قيادة الثورة ففتح لى قلبه الكبير ، وحدثنى من آماله فى تحقيق الحرية ، وقد ذاق مر القيود والقهر فى السجون، فلم اعجب عندما سارع وقد تولى زمام الامر الى اغلاق المعتقلات ولم نسمع فى عهده عن معتقل بغير الطريق القضائى ورفع عن الصحافه قيود الرقابه لتعبر بحرية وترك لاقلام الكتاب حرية الكتابه والغى من القوانين موانع التقاضى وقدس القضاء وانتقل الى محرابه اكثر من مره مشيدا بقضاء مصر وعدالته، ولهذا فانى على يقين من ان السادات انما يصدر كل ذلك عن شخصية مستقلة تكونت حتى قبل قيام الثورة وقبل ان يتصل باعضائها وهى شخصية اصيلة مطبوعة على ميزاتها وسجاياها وليست تقليدا لاحد ولا استمدادا لمواقف غيره ولا استمرارا لشخصية احد من السابقين عليه وسمات هذه الشخصية نستطيع ان نقول انها عناصر الشرعيه فى حكم انور السادات ، وهى شرعية موضوعية بمعنى ان هذا التأييد الذى ناله الرئيس انور السادات من مختلف الفئات تؤكده خطواته فى بناء المجتمع على الحب ونبذ الحقد بين الجميع وهى فى ذلك تماثل الشرعيه الموضوعية التى قامت عليها الثورة عندما بدأت فى ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢ فلم يكن الحكم لها نتيجة استفتاء او انتخاب وانما اجماع على التأييد اكسب الثورة البقاء والاستقرار .

اما الشرعية الشكلية المستمده من استفتاء على شخص واحد فهى شرعية مفترضه ومن هذه نستطيع ان نقول ان شرعية حكم انور السادات لها مقدمات ذاتيه تستند الى تقدير اعماله سواء فى الداخل وما يتصل منها ببناء الانسان المصرى الحر أو ما يتصل بالسياسة الخارجية ، وقد لعب فيها دورا متميزا مغايرا انتهى به الى تحرير ارض الوطن وكسر شوكة عدو ما كان لنا عليه من غلبه فى اى عهد مضى .

شخصية مستقلة

فى كل ما عرضت من قبل لم اقصد الى ان اضع السادات موضع المقارنة من احد او انال من مواقف غيره ، وانما هو ان ابرز أن السادات فى حكمه شخصية مستقلة نابعه من اصول شخصية وكيان ثورى له بوادره فى مطلع شبابه عاصرناه نحن اقران جيله واتراب مدرسته وان السادات بنى مجده بيده ، واستمد شرعية حكمه باعماله ، لا ميراثا عن احد وانه وان جاء تاليا فى الترتيب الزمنى لحكم عبد الناصر الا ان عهده تميز بسمات خاصة مستمده من شخصيته ولهذا فان استمراره فى الحكم بعد انقضاء فترة حكمه أمر سوف يقدره ابناء هذا الوطن ان آمنوا بان كل ما قدمه جدير بان يتابعه ولا يهم فى ذلك اسلوب البيعه سواء أكان تزكية له ام انتخابا فانهذا الشعب اعرف بمصالحه واحرص من ان يفرط فى بارقة امل لاحت له .



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاخبار

التاريخ: ١٩٧٦/٤/١٢

الطريق الى الديمقراطية

تحدثنا عن القاعدة الاساسية للديموقراطيه الحقيقية وهى الناخبون وقلنا اننا فى بلد تغلب فيه الأمية ولايزال فى عقله وقلبه رواسب الماضى فيجب ان تكون هناك حملة توعية عامة يحمل عبئها خطباء المساجد والوعاظ واجهزة الاعلام من راديو وتليفزيون وصحافة وفصول محو الامية والمثقفون حتى يستطيع الناخب ان يوازن بين الصالح وغير الصالح ويحسن التقدير والاختيار. والآن نتحدث عن النائب منذ بدء ترشيحه الى يوم يدخل قاعة المجلس النيابى .



كان البرلمان فى عهد الاحزاب غاية ووسيلة ولكن للاسف كانتا لا تمتان الى المصلحة القومية باى صلة • فقد كانت البرلمانات على اختلاف عهودها وتكوينها برلمانات عائلات اذ كانت العائلات من الاقطاعيين والراسماليين تتكالب عليها ولو وصل الامر الى التصارع والتقاتل كما كان يهمها ان يكون لها فى مجلسيها او احدهما اكبر عدد من افرادها بل وكانت العائلة الواحدة توزع رجالها على الاحزاب تحقيقا لاهدافها ومصالحها الشخصية لما كان يحيط بعضو البرلمان وقتذاك من هالة من ابهة وامتيازات ترفع من قدر عائلته وتساعدها على بسط نفوذها فى الوسط الذى تعيش فيه كما كانت تفتح امامها ابواب الوزارات ودور الحكومة على اختلاف درجاتها حيث يقابل افرادها بالترحيب والاكرام ويودعون بالاجلال والاعظام وهكذا كانت مقاعد البرلمانات عندهم غاية الغايات ونهاية الرغبات •

كما كانت البرلمانات وسيلة لتحقيق المصالح الشخصية وكل ما هو بعيد من المصالح القومية فكان من اهم ما يهتم به عضو البرلمان التردد على الابواب المفتوحة امامه بدواوين الحكومة لقضاء الحاجات والالحاح فى الوساطات ولتحقيق المنافع الشخصية لعائلته ومحاسيبه وانصاره متجاهلا خصومه ومن لم يكن يسير فى ركابه •

وكانت الحملة الانتخابية تبدا بسداد تامين الترشيح وكان مبلغا لا يقدر عليه الا الموسرون ثم تبدا الدعاية بلا اهداف وطنية ولا برامج قومية سياسية او اقتصادية أو اجتماعية او حتى باهتمام جدى بشئون الدائرة التى يرشح المرشح نفسه عنها بل تنحصر فى نطاق شخصية المرشح وعائلته: وتضاف اليها بضعة شعارات واهية زائفة أنه ابن الدائرة وانه مستعد لكل خدمة وكل مطلب وانه خير من يمثلها فى البرلمان •

ويقترن ذلك بطواف المرشح ومعه بعض الهاتفين وبعض الاقارب والمتطفلين النفعيين على دور الناخبين لبذل الوعود واخذ العهود وقد يكون المرشح لا يحسن القول فيصحب معه خطيبا ماجورا ليبرز مركزه الاجتماعى ويعدد مناقبه ويمنى الناس ببره واحسانه • ثم ينصرف موكبه ويتلوه موكب لمرشح اخر وهكذا تتعدد المواكب بتعدد المرشحين •

ولا تخلو عادة هذه المقابلات من مجاملات ووعود من المرشح لايستطيع تحقيقها للمرشحين جميعا والتى يبذلها لهم وهو يعلم انه كاذب منافق وهكذا لا تنتهى حملة الدعاية الا والنفاق متاصل فى نفوس الناخبين ولا نجاة لمن يحاسبه ضميره منه الا بالتخلف من الادلاء بصوته حتى لايغضب احدا وهذا اضعف الايمان •

واذا دنا اليوم الموعود وهو يوم الانتخاب دفعت حمى الانتخاب بعض من لاخلاق لهم من المرشحين الاغنياء والموسرين الى سلوك احط وسائل الدعاية وهى الرشوة فيفتحون خزائنهم ويخرجون منها رزم أوراق النقد ويدفعون بها الى الاصفياء من اقاربهم وانصارهم فيتفرق هؤلاء فى القرى والكفور فى الريف والازقة والحوارى فى المدن يعاونهم فى ذلك لفيف من سماسرة الانتخاب حيث يجدون ضعاف النفوس ومن انحطوا الى الدرك الاسفل ببيع اصواتهم لقاء ثمن بخس دراهم معدودة ويستحلفهم الوسطاء الايمان المغلظة على المصحف او الطلاق على اعطاء اصواتهم للمرشح الذى يعملون لحسابه ومع ذلك فان هذه الايمان ما كانت تحترم بل يجعل التحلل منها بفتاوى المتفقهين الذين يقدمون فتاواهم خدمة لغيره من المرشحين مما حدا بالوسطاء الى اتباع وسيلة جديدة تفتق عنها ذهنهم وذلك

بتجزئة ورقة النقد الى نصفين يأخذ الناخب اولهما قبل الادلاء بصوته ويأخذ ثانيهما بعد الادلاء بصوته علنا تحت بصر وسمع اعوان المرشحين المنبثين حول لجنة الانتخاب والمسترقين السمع عند نوافذها •

وهكذا كانت الدعاية في عهد الاحزاب عهد الاقطاع والراسمالية المستغلة دعاية لا يقدر عليها الا القادرون الموسورون منسخ ذلك . فهى دعاية شخصية فردية ليس فيها برامج أو اهداف وطنية او سياسية اواجتماعية او اقتصاديا مع ما فيها من افسادذمم الناخبين وتحريضهم على الكذب والملق والنفاق •

وعلى ان كثيرا من هذه المعايب قد تضاءلت بل واختفت بعد ثورة ٢٣ يوليو وبعد القضاء على الاقطاع والاستغلال ولكن لم تتطور الدعاية من شخصية الى اهداف وبرامج وطنية • اما ونحن الان قادمون على عهد جديد ننشد فيه الديمقراطية الصحيحة ولنا اهداف وطنية ومصالح قومية جديدة تحتاج الى الى تحقيق ومشاكل سياسية واقتصادية وصحية واجتماعية تحتاج الى حل فيجب أن تنصب الدعاية على برامج واضحة ووسائل علمية لتحقيقها وحلها وان يعرض المرشح برنامجه على الناخبين في اجتماعات عامة يعقدها في اى مكان في السرادق او المقهى او النادى او الجرن أو الحقل ليكون البرنامج عهدا منه لناخبيه بتنفيذه سواء على النطاق المحلى او القومى • وللناخبين الحرية الكاملة في الموازنة والمفاضلة بين البرامج اذا اختلفت واختيار أفضلها في نظرهم وتقديرهم وكل ذلك في غير مهاترة أو اسفاف او تجريح •

وانى اود ان اقول المرشح ليس مقيدا ببرنامج سواء من الذين يدعون الان لانشاء المنابر بل يجب عليه أن يعرض البرنامج الذى يطمئن اليه قلبه وينتهى اليه تفكيره وما يرى فيه تحقيقا لخير الوطن وتقدمه ورفاهيته وعند ذلك يمكن أن يقال اننا نسير في طريق الديمقراطية الصحيحة باذن الله •

وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون •

عبدالعزيز عبدالهادى
المحامى



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــــرام

التاريخ : ١٩٧٦/٤/١٧

الى مزيد من الديمقراطية

هيئـــات متخصصـــة لقيـــاس اتجـــاهات الرأى العـــام

اذا كانت الديمقراطية هى النظام الذى يحق فيه لكثرة جماهير الشعب أن يستبدلوا بحكامهم حكاما غيرهم ويشرفوا بعض الاشراف على طريقة حكمهم ويناقشوا علنا فى كل اساليب الحكم وقرارات الحكومة وينتقدوا جميع المسئولين عنها ؛ فان المشاركة العامة هى لب هذا النظام والجانب الحى منه .

والمشاركة العامة تعنى عند البعض الرجوع الى جماهير الشعب (عن طريق الاستفتاء) للتعرف على رأيها ووجهات نظرها فى موضوع محدد قبل أن تتخذ الحكومة قرارا بشأنه .

وعند البعض الاخر تعتبر المشاركة العامة هى أصوات الناخبين فى الانتخابات الدورية التى تجىء بالحكومات وتنزعها .

ومما لا شك فيه أن حقيقة المشاركة العامة تقع فى نقطة ما بين هذين القولين وأن التجسيد الحى لها هما الاستفتاءات العامة والانتخابات الدورية .

ولكن الاستفتاء على كل موضوع (مهما بلغت أهميته) أمر يعوق من غير شك انطلاقة الحكومة ويقلل من فاعلية وكفاءة أدائها لانه يحول بينها وبين حمل أمانة ومسئولية اتخاذ القرار وهما الاصل والاساس فى انتخابها .

ومن الناحية الاخرى فان حرمان الجماهير من ابداء وجهات نظرها والتعبير عن رأيها فى الموضوعات العامة أمر لا يتفق فى حد ذاته مع المطلب الرئيسى المتزايد يوما بعد يوم لحكومة متفتحة على الشعب، حتى بالنسبة للموضوعات



التى تعلم الحكومة مسبقا رأى الجماهير فيها فانه مما يجافى المنطق حرمان الجماهير من هذا الحق حتى ولو كانت الحكومة تعتزم اتخاذ قرار مخالف [على سبيل المثال صدر قانون بالغاء عقوبة الاعدام فى بريطانيا رغم أن الجماهير عبرت فى استفتاء عام عن تمسكها بهذه العقوبة لصالح المجتمع وأمنه] .

ان الحكومة المنتخبة أتت الى الحكم بأصوات الجماهير وثقتها ، وهى فى ممارسة سلطتها ومباشرة مسئوليتها قد تتخذ قرارات لا تتمشى مع الرضاء العام ومع هذا تتقبل الجماهير مثل هذه القرارات طالما أن المبررات والاسباب الداعية لها معلنة ومعروفة للكافة . وسوف تتخذ منها الجماهير يوما مرشدا وموجها لاختياراتها فى الانتخابات القادمة .

والمشاركة العامة لا تعنى ابدا أن تشارك الجماهير مشاركة فعلية فى اتخاذ القرارات ولكنها مجرد أسلوب يضمن أن تتخذ الحكومة قراراتها وهى واعية تماما باتجاهات الجماهير ومقدرة فى الوقت نفسه أن الذى يمسكها او يطيح بهما هى افعالها المترتبة على قراراتها .

وتتكفل المعارضة (كنظام حارس) بالا تمارس الحكومة شئون الحكم فى سرية أو بعيدا عن رقابة الجماهير .

معنى هذا ان الحكومة مسئولة عن أن تضع الاتجاهات العامة للجماهير فى حسابها وهى بصدد اتخاذ قراراتها كما أن الجماهير مسئولة كذلك وبدرجة متساوية عن محاسبة الحكومة والحكم لها أو عليها فى ضوء النتائج والاهداف التى تحققها قراراتها .

لهذه الاعتبارات تبحث الحكومة دائما فى النظم الديمقراطية عن الرأى العام حول اى موضوع هام او يحتمل اختلاف الاراء فيه أو النظرة اليه .

بناء عليه :

فان وجود هيئات متخصصة مهمتها قياس أو مسح اتجاهات الراى العام بتحليلها . . يصبح ضرورة لا يتصور خلو المجال منها، او ممارسة الديمقراطية فى غيبتها

حسين محمد على



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــرام

التاريخ : ٧ /٥/ ١٩٧٦



على أبـــواب المرحلـة الصعبة

في اجتماعنا مع الرئيس انور السادات ، يوم الاثنين الماضي ، تحدث الرئيس باستفاضـة عن « بنـاء الفرد الديمقراطي » ، وقال الرئيس ان هذه المهمة تشـغل الان كل وقته ، وأصـبحت من الموضـوعات التي تحتل المرتبة الاولى في تفكيره ..

وبناء الفرد الديمقراطي مهمة ليست سهلة ذلك انها تعني بناء امة بأكملها على اسـاس ان كل الدول المتقدمة يتبع تقدمها ويقوم على ابناء هـذه الامة ومدى جـديتهم في العمـل والتزامهم بالمجتمع الذي يعيشون فيه .

وهـــذه المهمـة في اعتقادي ليست صعبة وفي نفس الوقت فانها ليست سهلة ..

بمعنى ..

انها ليست صعبة اذا كانت مهمة مقصورة على تصرف الدولة فقط .. اى ان توفر الدولة كل الامكانيات وتخلق الجـو الذى يتيح بناء الفرد ..تماما كالمزارع اذا أراد ان يحصل على محصول وفير عليـــه ان يهيىء الارض تهيئة علمية لكي تدر له ما يريده لها ومنها ..

اذن فالدولة يمكن ان تضع ثقلها في بناء الاساس القوى ومن هذا الاساس ينبت الفرد في بيئة صالحة فيتاثر بهـا ويؤثر فيها .

وهى مهمة ليست سهلة لانها تعتمد في نفس الوقت على مدى



استجابة الفرد للبناء والتفاعل مع المجتمع والتزامه بالمسئولية تجاه بلده .

ذلك اننا لو كفلنا مثلا لكلية من الكليات افضل الاساتذة علما واعطوا لطلبتهم ما عندهم عطاء سخيا فيه العلم وفيه الخبرة .. هل يكفى ذلك لكى ينجح الطلبة فى الامتحان فى نهاية العام ..

بالقطع لا ..

فالطالب لابد ان يرجع الى كتبه ويذاكر ما فيها مستفيدا بما سمعه من اساتذته ، وهنا يستطيع فى نهاية العام ان يؤدى الامتحان وينجح بتفوق ..

وبناء الفرد لا يختلف ..

رئيس الدولة يعبىء كل امكانيات الدولة لوضع الهياكل السليمة لبناء الفرد ..

ثم يستجيب الفرد لذلك ويباشر مسئوليته ودوره فى المجتمع ويرتفع مستوى الاثنين معا وفى خطين متوازيين ..

وقبل المضى فى التفاصيل هناك سؤال يطرح نفسه :

☐ هل بناء الفرد المصرى مسألة صعبة ؟

والاجابة تكمن فى استعراض تاريخ الشعب المصرى .. اقدم شعوب العالم ، وأكثرها حضارة ..

نضاله مدون .. وتاريخه يدرس فى كل مدارس العالم . وحضارته ستبقى مع الزمان اعظم واعرق الحضارات ..

وهذه الاجابة تثير تساؤلا يفرض نفسه ..

ــ لماذا اذن تخلف الشعب المصرى ، ولم يستطع ان يعطى تلك الحضارة صفة الاستمرار والتطور ؟

أقولها بصراحة ان السبب فى رأيى هو « الوصاية » . لقد فرضت الدولة وصايتها على الشعب ، ولم تترك له حرية الخيار ، ولا حرية التطور ..

أخذت الدولة على عاتقها ان تبنى له المساكن ..

وأن تجد له المكان فى المدرسة ..

وأن تهيىء له الوظيفة لكى يقبض منها المرتب دون ما اهتمام بالعمل نفسه ..

حتى الطعام لا اكون مبالغا اذا قلت انها ــ اى الدوله ــ حددت له مايأكل وما لا يأكل ..

الى آخره .. الى آخره ..

فاذا اضفنا الى ذلك مستوى الدخل المنخفض وزيادة نسبة الامية استطعنا ان نجد الاجابة على السؤال .. وكانت النتيجة الطبيعية لهذا كله



ان اصبح الفرد عبئا على الدولة ، وفقد الاحساس بالمسئولية ، والمبالاة .

وفوق كل ذلك لقد صادفتنا ظروف صعبة .. بعضها فرض علينا ، والبعض الاخر صنعناه نحن بانفسنا ..

ولست اريد هنا ان ادخل فيتفاصيل تلك الظروف فقد كثر الحديث عنها واظن اننا قد تخطينا الان مرحلة الحسابعن الماضى ، فالتطلع الى المستقبل هو شغلنا الشاغل الان على اساس الاستفادة الكاملة من تجارب الماضى حتى لا يتكرر الوقوع فى الخطا ..

وبدأت مرحلة التطور بثورة التصحيح فى ١٥ مايو .. كانت البداية لاعادة المسار الىالطريق السليم فسقطت مراكز القوى، وتخلصنا من الشللية .. ومع سقوط تلك المراكز اغلقت المعتقلات ،وبدأت سيادةالقانون تأخذ طريقها لكى تكون هىعلامة الطريق الجديد ..

ثم تلا ذلك قيام المؤسسات .. كل مؤسسة تعرف مسئوليتها ..

وكانت تلك كلها خطوات الى الامام استعدادا للمعركة .. وعبات الدولة كل جهودها واعطت لقواتها المسلحة كل ما تستطيع وتقدر استعدادا لليوم الكبير ..

وجاء اليوم .. ودخلنا حرب اكتوبر المجيدة .. وانتصرنا فى الحرب ..

وبهذا النصر تخلصنا من التمزق .. ومن المعاناة التى شاركت فى تحطيم معنويات الشعب المصرى .. وردتالينا كرامتنا وعزتنا ..

ومن المؤكد أن حرب اكتوبر ونتائجها كانت بداية لصفحة جديدة ، ناصعة ومشجعة ، لميلاد جديد لشعب مصر ..

وكانت البداية استكمالا لما قبلها ..

المزيد من الحرية والديمقراطية بوصفهما غطاء الذهب لبناء الفرد ..

اى ان عملية بناء الفرد بدات بهدوء قبل حرب أكتوبر ثم دارت العجلة بالسرعة المطلوبة بعد النصر ..

والبدء كانبحرية الصحافة..

وحرية الصحافة تعنى فتح النوافذ ليتجدد الهواء النقى كل يوم ولنمنع — نهائيا — تلوثه حماية لصحة المجتمع نفسه فضلا عن افراده .

وكان طبيعيا ان يواكب ذلك ان تعود الديمقراطيـة لتفرض نفسـها ـ اسلوبا وعمـلا ـ لا مجرد شعار يطلق ..

وكان البحث : كيف ؟

وطرح الموضوع للمناقشـة العريضة والحوار على أوسع مدى لكي نصل عن طريقه الى الصيغة التي يمكن لنا ان نطبق فيها الديمقراطية السياسية بمـا يتلاءم مع ظروفنا وأوضاعنـا ، وبما يتفق مع الحرمان لسنوات طويلة من ممارسـة العمـل السياسي وقيد الرأي الواحـد الذي قيدنا جميعا .

وكان علينا أن نجـاوب من خـلال الحوار على سؤال هام .

ـ هل نطلق الحرية لقيـام الاحزاب السياسية ؟

واذا اطلقناها ؛ هل نحـدد عدد الاحزاب ؟

وعلى اى اساس يكون هذا التحديد ؟

واهم من هذا كله : هل يمكن ان تقوم الاحـزاب بقـرار من القيادة السياسية ؟

ثم نتيجة للمناقشة كما قلت انتهى الامر الى اختيار اسلوب آخر هو اسـلوب التنظيمات السـياسية داخل اطار الاتحاد الاشتراكى ..

وقامت التنظيمات الثلاثة ـ او هى بسبيلها للقيـام ـ على اساس أهداف محددة ،وبرامج واضحة ، دون حساسية ،ودون حرج ..

وقـد تكـون الفـروق بين التنظيمات الثلاثة غير واضحة فى اذهان النـاس حتى الان ، وربما يعود ذلك :

□□ امـا الى ان كل تنظيم مازال يتحسس طريقه ..

□□ واما الى ان وجودها داخل اطار الاتحـاد الاشتراكى يوجـد نوعا من التقـارب فى برامجها ..

ومع ذلك فالممارسة العملية وحـدها هى التى ستسـلط الاضواء على كل تنظيم وتكشف للجمـاهير فكـر كـل تنظيم واتجاهاته .

المهم فى هذا كله ان التنظيمات الثلاثة تسـتمد شرعيتهـا من عاملين :

● اولهما تواجدها داخل اطار الاتحاد الاشتراكى .



●● وثانيهما الالتزام بحتمية الحل الاشتراكى والمحافظة على المكاسب التى حققناها ..

بعد هذا فالخيار مطروح أمام الجماهير بلا ضغوط ..

أمام الجماهير ثلاثة تنظيمات محددة البرامج - كما قلت - وعلى كل مواطن ان يختار التنظيم الذى يرى فيه الطريق لخدمة مصر عن طريق العمل السياسى ..

وهنا - وعند هذا الوضع بالذات - فالمسئوليه تقع على عاتق الجماهير .. ذلك لانها صاحبه الحق فى الاختيار الذى يجب أن يتم على اساس الاقتناع لا الانتهازية ، وعلى الايمان بالمبدأ لا طريقا للوصول الى منصب او منافع شخصية ..

وهذا - فى رأيى - مسئولية المسئولين عن التنظيمات اولا وقبل غيرهم فهم مطالبون الا يقبلوا بين صفوفهم الا العناصر الجادة ، الراغبة فى العمل والمشاركة المرتبطة بمصلحة مصر وليس بمصلحة شخصية او مكاسب ذاتية .. وقوة أى تنظيم سوف تتركز اساسا فى البشر المنضمين اليه وطريقة تحركهم ووعيهم وبعدهم عن المظهرية وعزوفهم عن الوثوب الى المراكز والمناصب انما يجب ان يكون شاغلهم الاول هو الخدمة العامة التى تفرضها مصلحة البلد .

ولابد من كلمة تقال نضع بها النقط فوق الحروف .. وهى ان نعقد مقارنة بين ما كان وما يجب أن يكون ..

بين الاتحاد الاشتراكى كتنظيم سياسى وبين التنظيمات السياسية الجديدة ..

من العوامل التى شكلت عقبة فى طريق بروز الاتحاد الاشتراكى كتنظيم سياسى يقود الجماهير ، أن عددا كبيرا من الذين انضموا اليه ، لم يجىء انضمامهم نتيجة ايمان بالفكرة أو رغبة فى العمل

.. وانما كان وسيلة للظهور وتحقيق المكاسب والاستفادة سواء ماديا أو أدبيا من المواقع التى هم فيها ، ولذلك فقدت الجماهير ثقتها - الى حد ما - فى فاعلية التنظيم وأهميته .

وفى ضوء هذه الحقيقة ، فان المطلوب من التنظيمات الجديدة أن تقنع الجماهير عامة - وأعضاءها بصفة خاصة - بجدية العمل ، وتعطى الفرص المتكافئة للجميع لكى يعملوا ويشاركوا ويسهموا فى جو ديمقراطى حقيقى لا يقتصر على فئة بذاتها ..

والمرحلة القادمة اى التى تبدأ من الان وحتى تجرى انتخابات مجلس الشعب ، وهى مرحلة هامة فهى بقدر جديتها بقدر ما سوف تنجح التجربة وذلك بانتخاب مجلس شعب يعبر تعبيرا صادقا عن الجماهير العريضة التى ستدلى باصواتها لمرشحى التنظيمات الثلاثة ..

وأعود الان من حيث بدأت ..

ان المهمة ـ مهمة بناء الانسان الديمقراطى ـ تتوقف على مدى استجابة الجماهير بعد ان اختارت هذا الاسلوب بمحض ارادتها ..

والرئيس السادات فى هذه المهمة لا يبنى عمارة .. فبناء العمارة سهل لا يخرج عن وضع الرسوم واعداد المواد اللازمة للبناء ثم تشكيلها دورا فوق الاخر، فالمواد الصماء تصبح لينة مطيعة فى ايدى المهندس مادام يلتزم بالقواعد اما بناء الانسان فهو مهمة صعبة لانه فى ذلك يتعامل مع كائنات حية لابد وان تدرك دورها فى البناء وتقدر مسئوليتها فيه ..

ويقينى ان الشعب بعد حرب اكتوبر قد عثر على نفسه ، وخرج من حالة الضياع التى كان يعانيها والتى كانت سببا مباشرا فيما وصلنا اليه .

علينا ان نأخذ المثل والعبرة من الغير ..

علينا ان ننظر الى شعب المانيا وكيف استطاع ان يبنى نفسه بعد الحرب التى دمرته تدميرا كاملا ..

وكذلك شعب اليابان ..

ونفس الشىء بالنسبة لشعب الصين ..

لقد نجحت هذه الشعوب فى ان تبنى نفسها لان الفرد فيها أحس بمسئوليته ليس فقط تجاه نفسه وأسرته لكن اولا وقبل ذلك أحس بها تجاه بلده فعمل وضحى وأعطى دون ان يطالب بالجزاء .. لانه ادرك انه لا جزاء بلا عمل وانتاج وتضحية ..

وعندما يقول رئيس الجمهورية اليوم انه مشغول بعملية بناء الانسان الديمقراطى قبل اى شىء آخر فهذا امر لم يبدأه اليوم ولا امس ولكنه بداه منذ ١٥ مايو ووضع حساباته منذ ذلك الوقت.

اقام دولة المؤسسات .

وانهى حالة التمزق بالنصر فى حرب اكتوبر .

ثم حقق حرية الصحافة .

ولاشك ان الانفتاح الاقتصادى

هو أيضا خطوة هامة على طريق بناء الانسان ..

وهاهو الان يتيح للديمقراطية السياسية فرصة ضخمة ويحيطها بكل ضمانات النجاح.

وعلينا نحن ـ بكل فئات الشعب العاملة ـ ان نشارك مشاركة ايجابية ، صادقة ، ومخلصة فى حماية هذه الضمانات وفى دعم التجربة..

فمهما صادفنا من مصاعب ، فلنثبت للعالم كله اننا لا نقل قوة ، ولا مسئولية ، ولا التزاما ، ولا وطنية ، عن شعوب أخرى سبقتنا الى البناء □

على حمدى الجمال

بنـــاء « الانســـان الديمـــقراطي »

هي بالفعل « قضية كبرى » ، تلك التي اثارها الرئيس السادات في لقاءاته الاخيرة مع قيـادات التنظيمات السـياسية ، ومع القيـادات الصحفيـة : قضية « بنـاء الانسـان الديمقراطي » التي قال عنها الرئيس انهافي مقدمة القضـايا التي تشـغل فـكره واهتمامه في الوقت الحاضر .

والحق ان الديمقراطية – كلمة ومعنىونظاما للحكم – ظلت موجودة في الحياة السياسية منذ نشأتها في اثينا واسبرطةوغيرهما من المدن اليونانية القديمة .ولكن المشكلة الكبرى التي ظلت قائمة – منذذلك التـاريخ – هي كيف يمكن ايجـاد وضمان الممارسة السليمة للديمقراطية .وهو الامر الذى لا يقدر على تحقيقه غير « **الانسان الديمقراطي** » **مما يتطلب على**الدوام البحث عن كل الوسائل الممـكنة لبنائه .

واذا كان قد اكتمل لمصر الان – ترجمةلشعار دولة المؤسسات الذى رفعته ثورة التصحيح في ١٥ مايو – بناء المؤسسات الدستورية والسياسية التي تصنع «الاطار الشرعي » للممارسات الديمقراطية . فانه – حقيقة – لم يكتمل لمصر حتى الان بناء « الانسان الديمقراطي » الذى يقدر على ملء « الاطـــار الشرعي » للديمقـراطية « بالمضمون الواعي » لحركتها وممارستها.

ومن هنا تبرز اهمية « **القضية الكبرى** » التي اثارها الرئيس السادات .



أمر منطقي ان تكون «الديمقراطية» مطلبا اساسيا لكل انسان يعنيه ان يحيا بالخبز وحده ، ويخنقه جو لايتنفس فيه الحرية .

ذلك لان الديمقراطية معناها الحرفي في السياسة « حكم الشعب لنفسه » ، وتتسع بمدلولها العام لكل مذهب سياسي يعتبر ارادة الشعب مصدرا لسلطة الحكام .

على انه لما كان اجماع الشعب مستحيلا ، خاصة في امور السياسة والحكم ، فان « حكومة الشعب » — التي تأتي من القنوات الديمقراطية — اصبحت تعني عمليا « حكومة الاغلبية » .

وما دامت هناك اقلية ، فان .. « حكومة الاغلبية » الديمقراطية لابد ان ترتب حقوقا لهذه الاقلية لا يجوز لها ان تمسها او تجور عليها .

ومن هنا يصبح ضروريا ان يوجد اصلا « الانسان الديمقراطي » الذي لا يقدر غيره على ترجمة تلك المبادئ — التي يتوق اليها كل البشر — الى واقع في الممارسة الديمقراطية .

وفي ضوء ذلك قد يكون مفيدا الان طرح ثلاثة اسئلة ومحاولة العثور على اجابات محددة لها من رجال القانون الدستوري . والذي نجري معه الحوار الان هو الدكتور ثروت بدوي استاذ القانون الدستوري .

من هو الانسان الديمقراطي ؟

الانسان الديمقراطي هو الذي يؤمن بالحرية لنفسه ، كما يؤمن بها للاخرين الذين يختلفون معه في الرأي ، ذلك ان الديمقراطية تعني كفالة حق المشاركة لجميع المواطنين وحتى يمكن للمواطنين المشاركة الحقيقية في الحكم ، يجب ان تكفل الحرية لهم جميعا دون تفرقة لسبب فئوي أو طبقي أو عنصري او اجتماعي . ذلك لان الديمقراطية التي تقوم على حكم الاغلبية تقتضي بالضرورة توفير الحرية للاقلية ، **فإنه** لايمكن اهدار حرية القلة حتى ولو كان ذلك ارادة الكثرة ، ثم ان كثرة اليوم **قد تكون قلة الغد فضلا عن أن موقف الاغلبية يتغير من موضوع** الى موضوع .

والانسان **الديمقراطي** — فوق الايمان بالحرية للجميع — هو الذي يحارب في سبيل تحقيقها للاخرين الذين يخالفونه الرأي بنفس القوة التي يحارب بها من اجل تحقيق حريته .

والانسان الديمقراطي — قبل ذلك كله — هو الذي يؤمن بأن الحرية لا تتجزأ : الحرية لكل الشعب ، وكل صور الحرية لكل فرد في الشعب .

الى أى مدى يوجد بيننا ؟

اذا كانت الظروف قد فرضت على مصر — لقرون طويلة — الاستعمار والارهاب يكون طبيعيا أن لا تكتمل بيننا الان صورة « الانسان الديمقراطي » .

بل انه حتى في البلاد التي سبقتنا الى الديمقراطية بزمن طويل لم يوجد بعد الانسان الديمقراطي بالصورة الكاملة .

صحيح انه قد يوجد بيننا في مصر من يقترب الى حد كبير من الصورة المثالية للانسان الديمقراطي : ولكن هؤلاء الافراد قلائل ، لا يمكن افتراض انهم يمثلون الانسان المصري . ففي غير قليل من حالات الممارسة الديمقراطية في مصر سواء فيما قبل الثورة ، او فيما بعدها



وضح ان الكثيرين من رجال الاحزاب ومن القادة والسياسيين ممن يضيقون بالمعارضة ولا يطيقونها ، وتعرضت المعارضة فى مصر على مراحل التاريخ المتتابعة لكثير من صور الكبت والارهاب .

بل لقد اتخذت كثير من اجراءات القمع ، وكبت الحرية ، بموافقة اغلبية شعبية كبيرة ، فى غير قليل من الحالات وقد عشنا فترة كان فيها حزب الوفد — الذى كان يمثل الاغلبية الكبرى للشعب المصرى — يمارس غير قليل من صور الارهاب والكبت لمعارضيه . وقد كانت احداث الطلبة فى الجامعة قبيل الثورة أكبر شاهد على ذلك . الامر الذى يؤكد أنه حتى قادة حزب الاغلبية ، لم يكونوا مؤمنين بتوفير الحرية للمعارضة .

وقد حدث بعد الثورة ، ان قام بالسلطة عدد غير قليل من الحكام ، سواء على مستوى الوزارة ، أو فى المستويات القيادية السياسية العليا المختلفة ، ممن وصلوا الى السلطة دون سند شعبى ، ودون تأييد من الاغلبية ، فكان منطقيا أن يكون هؤلاء أكثر ضيقا بالمعارضة .

كيف يمكن بناء الانسان الديمقراطى

يتطلب بناء « الانسان الديمقراطى » أمرين :

— ممارسة طويلة .

— تهيئة ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية تتضافر كلها من أجل تحقيق الصورة المثالية له .

فالحرية لايمكن أن تمارس ممارسة واقعية الا اذا توافرت عوامل اقتصادية واجتماعية معينة . الارتباط وثيق بين توفير المستوى اللائق للمعيشة ، والمستوى المعقول من التعليم والثقافة ، وبين الممارسة الفعلية لحق المشاركة فى الحكم . وبالتالى يجب أن نضمن العدالة الاقتصادية ، والعدالة الاجتماعية ، لكى نحقق الديمقراطية السياسية فالمؤكد أنه لاقيمة لحق الانتخاب ، أو حق الترشيح للمناصب السياسية ما لم نوفر رغيف العيش ، والتعليم لكافة جماهير المواطنين .

ولذلك ينبغى لتحقيق وجود « الانسان الديمقراطى » أن نسعى فى طرق مختلفة فى آن واحد :

— طريق الديمقراطية الاقتصادية أى توفير العدالة الاقتصادية بين المواطنين

— تذويب الفوارق بين الطبقات .

— توفير العلم والمعرفة لجماهير المواطنين ومحو الامية .

— وفى نفس الوقت تقرير حق المشاركة فى السلطة لجماهير المواطنين واعطائهم جميعا فرصا متكافئة فى ممارسة حق الترشيح ، وممارسة حق الانتخاب .

وحينما يتحقق ذلك كله تأتى نتائج الانتخابات معبرة عن حقيقة الاتجاهات السياسية السائدة فى المجتمع ، فلا تحدث ردود أفعال ضد الديمقراطية ، ويتبلور بالفعل الفكر الديمقراطى فى ضمير الشعب . □



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــــــرام

التاريخ: ١٩٧٦/٥/١٨

البنـاء الاجتماعى والممارسـة الديمقراطية

يمر المجتمع المصرى فى المرحلة الراهنة بتجربة ديموقراطية بالغة الاهمية . فلاول مرة منذ ثورة يوليو ١٩٥٢ توجد تيارات سياسية تتراوح فى اتجاهاتها من اليمين الى اليسار مرورا بالوسط . ومنطق هذا التصنيف — لو نظرنا للامر نظرة تاريخية مقارنة — هو ان كل تيـــار من هـــذه التيارات السياسية عادة ما يعكس منهجا فكريا محددا يتعلق بتحليل البنــــاء الاجتماعى ، مما يؤدى به الى تبنى حلول وسياسات قد تختلف فى قليل او كثير مع تلك التى تنادى بها التيارات الاخرى .

غير ان قبول فكرة الاختلاف السياسى من ناحية ، وانشاء تنظيمات سياسية ثلاثة مختلفة فى منطلقاتها الفكرية من ناحية اخرى ، ليس فى الواقع سوى الخطوة الاولى نحو الممارسة الديموقراطية فنحن نستطيع ان ننشىء التنظيمـــات المختلفة ، **ولكن هذه التنظيمات لن يملا جنباتها بالحياة ســـوى الافراد الذين يتسمون بالوعى ، والذين يتملكون القدرة على اصدار القرار الخاص بتحديد هويتهم السياسية ، والذى يجعلهـــم مواطنين مشاركين قادرين على تحمـــل مسئولية المشاركة السياسية .**

ومن هـــذا المنطلق ، ركز الرئيـــس الســـادات فى لقائه مع القيـــادات الصحفية على اهميـــة بنـــاء الفـــرد الديموقراطى . ومن هنا يصح التساؤل حول الشروط والمقومات التى ينبغى ان تتوفر ، حتى يمكن صيـــاغة هـــذا الفرد ، صاحب الارادة المستقلة ، الذى يستطيع — بالرغم مما قد يتعرض له من ضغوط اقتصادية او اجتماعية او ادارية — ان يعبر عن رأيه السياسى .

الفرد المصرى والاسرة

من الحقائق الثابتة فى العلم الاجتماعى ان نمط التنشئة الاجتماعية الذى يتلقاه الفـــرد فى محيط الاسرة عادة ما يؤثر تأثيرا بالغا على التكوين النفسى له ، مما يحدد — الى حد كبير — نمط افعاله وردود افعـــاله . ليس معنى ذلك ان الاسرة تستطيع ان تصب افرادها فى قوالب حديدية لا يستطيعون منها فكاكا لو ارادوا ، ولكن مما لاشك فيه ان تأثير الاسرة يبقى متجذرا فى التكوين النفسى لافرادها ، حتى لو استطاعوا تحييـــد بعض تأثيراته السلبية ، من خـــلال محاولاتهم تغيير طابع شخصياتهم .

ومن هنا تكتسب الاسرة اهمية خاصة . **وعلى ذلك فلو سادت التسلطية كاسلوب لادارة شئون الاسرة ، فمعنى ذلك ان الارادات المستقلة لافرادها ستذوب أمام سلطان الاسرة ، وبالتالى يتعود الفرد الامتثال والخضوع ، ويفقـــد بالتالى القدرة على اصدار القرار .** ونجـــد تعميمات جازمة من الاسرة المصرية تؤكد انها تتسم بالتسلطية . ونحن نعرف انه



فى الريف المصرى ساد لفترة طويلة نمط الاسرة التسلطية بحكم نمط الانتاج السائد

غير أنه مع تسليمنا بصحة هذه التعميمات عن الاسرة المصرية فى مرحلة ما من مراحل تطورها ، الا ان هناك شواهد ميدانية على التغير الحقيقى الذى حدث فيها ، والذى يتعلق ببنائها ووظائفها على السواء . فنتيجة لظروف اقتصادية شتى ، لم يعد نمط الاسرة الممتدة نمطا شائعا فى الريف المصرى ، وبالتالى حصل الابناء على سلطات أوسع فى ادارة شئونهم . كما ان تزايد موجات الهجرة الداخلية من الريف الى المدينة ، وكذلك الهجرة الى البلاد العربية قد دعم فى هذا الاتجاه ومن ناحية أخرى ، تغيرت الاسرة الحضرية المصرية نتيجة لتعليم البنات واشتغال المرأة وزيادة نصيبها من الاستقلال الاقتصادى ، بالاضافة الى تغير القيم الاسرية .

كل هذه التغيرات الاجتماعية ، ادت الى زيادة قدرة الفرد المصرى على حرية اتخاذ القرار فى مواجهة الضغوط الاسرية ، وهو تغير ايجابى لابد ان يصب فى النهاية ، فى معين الرصيد الايجابى لزيادة قدرته على اتخاذ القرار فى المجال السياسى .

الفرد المصرى والنظام التعليمى

يجابه الفرد المصرى مبكرا للغاية النظام التعليمى . ومن المتفق عليه ، ان فلسفة النظام التعليمى واتجاهاته فى مجتمع ما ، تحدد الى درجة كبيرة انماط شخصيات الافراد ، وتشكل وعيهم بشكل محدد . ولعل ابرز سمة سلبية للنظام التعليمى المصرى انه نظام يقوم على الذاكرة ولا يقوم على تنمية التفكير او تأصيل اسلوب حل المشكلات .

ولذلك نجد ان الطلبة لا يرحبون كثيرا بالاسئلة التى تطرح مشكلات محددة ، ويطلب منهم ان يقدموا تصوراتهم الخاصة لحلولها . فالطالب المصرى يفزع اذا ما طلب منه ان يفكر تفكيرا مستقلا ، لانه لم يدرب تدريبا كافيا على ذلك ، ولكنه يرحب كثيرا بالاسئلة التى لا تحتاج الا الى سرد المعلومات كما هى ، وبغير نظرة نقدية مستقلة .

ولذلك فان تطوير صياغة شخصية الفرد يحتاج الى تطوير فى فلسفة التعليم فى بلادنا ، تقوم على تنمية التفكير ، وتربية الشخصية المستقلة ، والتشجيع على البحث واتخاذ القرار .

الفرد المصرى والنظام المهنى

حين ينتهى الطالب المصرى من دراسته لابد له ان يجابه مشكلة البحث عن مهنة . ويمكن القول ان النظام المهنى فى مصر — نتيجة اسباب شتى لعل اهمها الظروف الاقتصادية — يتسم بالجمود وضيق الفرص . فمن المعروف انه فى بناء اقتصادى ديناميكى يسود التخصص والتخصص الدقيق ، وتظهر عشرات المهن المتخصصة ، مما يفتح امام طالبى العمل آلاف الفرص المتنوعة ، لكى يختار كل فرد — وبناء على قراره الشخصى — المهنة التى سينتمى اليها . ولكن فى بناء اقتصادى يعانى من المصاعب ، تسود نمطية فى المجال المهنى ، مما لا يترك الفرصة امام الافراد لكى يختاروا .

وقد ادى نظام توزيع خريجى الجامعات بواسطة القوى العاملة ، الى تضييق مجال الاختيار امام طالبى التوظف . مما يؤدى فى النهاية الى الشعور بأن النظام المهنى يتسم بالقهر ، طالما انه لا يتيح الفرصة امام كل فرد لكى ينتقى العمل الذى يميل اليه . ولاشك انهذه الممارسات جميعا تترك آثارا شتى على احساس الفرد بانه يمتلك حقا تقرير مصيره . وكل ذلك يدعو — اذا ماأردنا بناء الفرد الديمقراطى — الى اعادة النظر

فى سياسة العمالة ، بحيث يترك لكل فرد — مع الابقاء على معيار ضرورة تحقيق الصالح العام فى بعض الحالات

مثل تقرير نوع المهنة التى يرغب فى الانتماء اليها .

الفرد المصري والجهاز البيروقراطي

فى ظل اقتصاد يهيمن فيه القطاع العام على غالبية قطاعاته المنتجة من ناحية ، ويتضخم فيه الجهاز الادارى للدولة من ناحية اخرى يصح التساؤل من تاثير البيروقراطية — اذا ما ركزنا على الجانب السيىء منها — على تكوين الفرد المصرى واتجاهاته . **ان طاقات الفرد وامكانيات ابداعه فى مجسالات الانتاج والخدمات المختلفة ، يمكن ان تصطدم بكل التقاليد البيروقراطية البالية.** هذه التقاليد لا تشجع على الابتكار ، ولا تحترم المحاولات التى يبذلها الافراد لتجديد اساليب العمل وترقية وسائل الاداء ، وهى فى النهاية تركز على الامتثال والطاعة للرؤساء ، وتفرض أسلوبها المتخلف من خلال وسائل التمع الادارية وهى متعددة ومتنوعة .

وما لاشك فيه ان احتكاك الفرد العادى مع المنظمات البيروقراطية الكبرى. **اصبح مشكلة عالمية ، غير اننا** فى مصر — وبالذات فى الجهاز الحكومى — نجد انفسنا بازاء جهاز بيروقراطى عتيق، **لايتسم بالمرونة اللازمة التى تسمح** باثابة الافراد المبدعين الخلاقين والمجددين . **ومن هنا يمكن ان يؤدى احتكاك الافراد — فى حياتهم الوظيفية — بهذا الجهاز ، الى نوع من انواع الاغتراب الاجتماعى ، الذى يطفىء فيهم شعلة الحماس لتحقيق الصالح العام ، مما قد يؤثر فى اتجاهاتهم السياسية ،** التى قد تتسم بالسلبية واللامبالاة .

الفرد المصرى والممارسة الديمقراطية:

فى تقديرنا ان محصلة تفاعل الفرد مع الانظمة الاجتماعية التى اشرنا اليها من قبل تؤثر تاثيرا واضحا على قدرة الفرد على الممارسة الديمقراطية الحقة.

واذا كنا راينا الفرد المصرى أخذ ينفلت بالتدريج من سطوة تسلطية الاسرة سواء فى الريف او فى الحضر ، فانه يبقى تحرير الفرد المصرى من الطابع التقليدى للنظام التعليمى الذى يحول الافراد الى قوالب جامدة ، **كما أن** فى المجال المهنى والمجال البيروقراطى ، لابد من ادخال تعديلات تسمح للفرد بان يحس باستقلاله وقدرته على اتخاذ القرار .

ومن ناحية اخرى ، لابد ان تدعم قيمة قبول الخلاف السياسى على مستوى المجتمع . فلم يعد الاجماع الشعبى الشكلى قرينة على اجماع المجتمع بصدد القضايا الرئيسية التى تهم المواطنين .

ومن ناحية اخرى لابد من ارساء تقاليد الحوار الديموقراطى بين مختلف القوى الوطنية التى تتجادل سياسيا للوصول الى انسب الحلول للمشكلات الملحة التى يجابهها المجتمع المصرى فى مرحلة تطوره الراهنة .

غير انه يبقى اخيرا ، حقيقة اجتماعية بارزة ، وهى الارتفاع المخيف فى نسبة الامية فى بلادنا ، فبغير القضاء على هذه الظاهرة فى فترة قريبة ، لا يمكن الحديث فى الواقع من الفرد الديموقراطى الذى يتسم بالوعى بمشكلاته الشخصية ومشكلات مجتمعه .

السيد يسين



المصدر: الجمهورية
التاريخ: ١٩٧٦/٥/٢٣
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

مستقبل الديمقراطية فى مصر

الرأى عندى ان التنظيمات السياسية التى انبثقت من الاتحاد الاشتراكى ، خطوة وطنية ديمقراطية ، وهى وان كانت لا تمثل الصورة المثلى للنظام الديمقراطى ، الذى يقوم على الحزبية ، الا انها تمثل « الواقع » الذى يكون النظام السياسى على ضوئه وفى نطاقه .

ذلك ان الحزبية هى النظام السليم لكل ديمقراطية نيابية . وتعارض الاراء وانصهار القضايا العامة التى تشغل الاذهان ، فى بوتقة التصارع النظيف .. هذا التعارض والتصارع يمثل صورة طبيعية للحياة ذاتها ، فما عرف الليل لو لم يعرف النهار .

ويخطىء من يظن ان ثورة ٢٣ يوليو قامت للقضاء على الحزبية النظيفة ، اذ انها علنت فى صبيحة قيامها ، ايمانها بدستور ١٩٢٣ ، وكان فى نيتها دعوة مجلس النواب الوفدى الذى حله نجيب الهلالى فى مارس ١٩٥٢ ليمارس سلطاته ، بوصف ان حله جاء على غير سند من القانون ، غير ان بعض من صانعوا الثورة وعادوا الوفد ، طلعوا على البلاد بما اسموه « فقه الثورة » ووصفوا الوفد بانه « دمل السياسة المصرية » بل ان الثورة نفسها اصدرت قانونا لتنظيم الاحزاب السياسية ودعت الاحزاب الى تطهير نفسها ، وسواء كانت هذه الدعوة قصد بها ان تضرب الاحزاب نفسها بنفسها او قصد بها دعوة خالصة لنظام حزبى نظيف ، فان مؤدى القولين ان الثورة كانت تريد مساندتها بالقوى الحزبية ، ايمانا منها ان الحزبية هى الاساس للنظام الديمقراطى السليم .

واذ لم توفق الثورة فى ذلك واضطرت الى اصدار قانون الغاء الاحزاب السياسية فى يناير ١٩٥٣ ، فان هذا الالغاء جاء مؤقتا اذ أعلنت وقتئذ ان توقف الحياة السياسية القائمة على الحزبية لمدة اقصاها ثلاث سنوات .

وكان لا بد ان يقوم نظام آخر ، فكانت الممارسة السياسية الطويلة الممتدة الكثيرة المنعطفات والمنحنيات من هيئة التحرير الى الاتحاد القومى الى الاتحاد الاشتراكى ▫▫



ثم كانت هذه التنظيمات السياسية المنبثقة من الاتحاد الاشتراكى واتجهت الى مسارات ثلاثة ، مسار يمينى ومسار وسط ومسار يسارى .

غير انه عند التأمل فى هذه التنظيمات الثلاثة ،نجد ان الصورة غير كاملة ، ويشوبها الكثير من « الخلط » فالتنظيم اليسارى جمع المتطرفين والمعتدلين وهذا ايضا شأن التنظيم اليمينى ، اما الوسط فجمع بين هؤلاء وهؤلاء .

ومن ثم فهناك الآن من يحجم ، ليس ايمانا بعدم فاعلية هذه التنظيمات ، بل لان كلا منها قد جاءت صورته مختلطة ، ومن هؤلاء وغيرهم ممن لا يؤمنون بهذه التنظيمات يشكلون بحكم الواقع تنظيما اخر ، هو قائم بحكم الطبيعة العملية سواء اردنا او لم نرد ..

واذا كانت هذه التنظيمات خطوة وطنيـــة ، وهى ضرورة يحكمها « الواقع » الذى نعيشه الان بدلا من القفز الفجائى الى الحزبية ، التى يتعين ان تقوم ، الا انى ارى ان عوامل « النضج » لقيام نظام حزبى ، فى حاجة الى دفعة ، تقوم على مزيد من الديمقراطية .. ولا بد من مناخ وطنى يربط الحاضر بالماضى ، ودعوة أصحاب الراى والمبادىء ممن كانوا فى عزلة الى المشاركة فى الحياة السياسية وفى يقينى ان هناك عناصر وطنية كبيرة من رجالات الماضى يجب دعوتها لتقول كلمتها فى حياتنا السياسية .. وهذه العناصر هى التى تستطيع ان تتصدى للتيارات التى يعرف منها شعبنا العظيم ..

وقد تكون هذه العناصر الوطنية من تنظيم « المستقلين » القائم واقعا وبحكم طبيعة الامور ، غير انه يتعين ان يكون رايها منظما ، واحسب ان المسئولين عندنا يسعدهم أن يكون لهؤلاء الوطنيين بين أصحاب الرأى والمبادىء دورهم فى سبيل ارساء الديمقراطية فى بلدنا .

بقلم : نظمى بطرس المحامى



المصدر: الاهـــــــرام

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات التاريخ : ١٩٧٦/١٠/٣٠

وجهة نظر

الديموقراطية .. والثمـن !

ليس هناك الان خلاف بـين الغالبية العظمى من شعب مصر على أن الانتخابات الاخيرة لمجلس الشعب كانت نموذجا حيا فى الممارسة الديموقراطية السليمة تساوى فيها المرشحون جميعـا امام الناخبـين والحاكمين على السواء ، وعومل خلالها الوزير بمثل ما عومل الخفير ولم يعد أحد يصدق أن هناك مرشحا «مسنودا» وآخر غير مسنود .

وعلى الرغم مما جرى فى عديد من الدوائر من تعصب أعمى لبعض المرشحين وصل الى حد الاقتتال واطلاق النـيران وسقوط قتلى وجرحى ، وعلى الرغم من ان البعض تجاوز عن الحد المعقول مـن أسلوب دعايته وبلغ مرحلة التشـهير والتجريح للنافسيه فان المعركة بسخونتها المرتفعة كانت تعبيرا حيـا عن تعطش الناخبين للممارسة وحرية الاختيار بعيدا عن أى مؤثرات وتجاوزا لأى ادعاءات ورفضا لـكل الاغراءات .

وصحيح أن المعركة جرت فى معظمها خـلوا من البرامج العـلمية والتنظيمية الجديرة بالمرشحين وأن المعيار الاساسى للناخبين فى معظم الدوائر كان منصبا على النزاهة الشخصية والسمعة المرضية للمرشح نفسه .

وصحيح أيضا أن حركة التنظيمـات الثلاثة فى الساحة الانتخابية كانت دون المستوى المطلوب ، ولم يكن لأى تنظيم ذلك الثقل المعهود فى عهد الاحـزاب من سند للمرشحين او استقطاب حقيقى للناخبين ، الا أنه مع ذلك يمكن القول بأن ما تم فى هذه الانتخابات سوف يكون المدخل الصحيح لـكى تعيد التنظيمات الثلاثة النظر فى حساباتها وخـــطة عملها هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فان ما تم سيكون أيضا المدخل الصحيح لانطلاق هذه التنظيمات واستقلالها تأهبا للعودة انجاح الحياة الديموقراطية بولادة طبيعية وشرعية للاحزاب . الامر الذى أكدته القيادات السياسية فى تصريحاتها الاخيرة .

ويبقى أن نقول بأن النتائج الأوليـة أعطت شواهد طيبة حول اتجاهـــات الشعب ورغبته الصادقة فى السـلام الاجتماعى والحل الاشتراكى فى اطار من القيم الدينية الاصيلة ، وأنه اذا كانت قد طفت على السطح بعـــض شوائب لا تعبر عن روح الشعب المسالمة التى تـكره العنف فان ما يشفع ويخفف لـما حدث أن ذلك هو الثمن الطبيعى لبداية الديموقراطية ونموها فى مراحلها المختلفة ومهما كان غاليا فما أحلاه من ثمن !

مرسى عطا الله



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــــــرام

التاريخ: ١٩٧٦/١١/١٩

الديمقراطية بين التطبيق والممارسة

وضع الرئيس انور السادات الحلقة الاخيرة فى سلسلة البناء الديمقراطى فى مصر .. كانت تلك الحلقة هى تحويل التنظيمات السياسية الى احزاب مستقلة لها كل الحقوق وعليها ايضا كل الواجبات ..

ولقد كانت مسيرة البناء الديمقراطى مسيرة هادئة الخطوات مليئة بالنبض والحيوية ..

بدات المسيرة بثورة ١٥ مايو ثم توالت بعد ذلك اجراءات تحطيم القيود التى كبلت الحياة الديمقراطية فى مصر سنوات طويلة ..

ولقد جاء الترتيب منطقيا ومدروسا ومستوعبا لكل أخطاء الماضى، ومستفيدا بالتجربة ..

كانت الخطوة الاولى على الطريق **اغلاق المعتقلات** على اساس انه لا حرية ولا ديمقراطية بدون حرية المواطن وتأمينه فلا سيادة الا للقانون .. وكان علينا حتى نصل الى نهاية الطريق أن ننشىء عليه دعائم لتأمين السير فيه .. وكانت تلك الدعائم هى:

- **دولة المؤسسات**
- **اصدار الدستور الدائم**
- **حرية الصحافة**
- **الغاء كل الاجراءات الاستثنائية**
- **ورقة اكتوبر**
- **تطوير العمل السياسى الذى طرح فكرة المنابر**
- **الانتقال من الشرعية الثورية الى الشرعية الدستورية**

ومما لا شك فيه أن كل تلك الخطوات التى تمت قبل اكتوبر عام ١٩٧٣ كانت تمهيدا ذكيا وامينا للانتصار فى المعركة أما الاجراءات التى تلتها فجاءت نتيجة طبيعية لهذا النصر الذى أعاد الثقة الى نفس كل مواطن .. ليس هذا فقط فقد عاد مع الثقة عامل يفوقها أهمية واثرا ذلك هو الشعور بالانتماء ..

وملامح الصورة الان تتكون من :

□ **مجلس شعب منتخب انتخابا حرا يضم ثلاثة احزاب ومجموعة من المستقلين ..**

□ **حكومة جديدة تحمل مبنا ضخما**

□ **اتحاد اشتراكى بمفهوم جديد**

والسؤال الذى يفرض نفسه الان وفى هذه المرحلة بالذات هو :

ـ ما هو المطلوب من كل ركن من أركان الصورة الثلاثة حتى تظهر ملامحها بوضوح ويبدو فيها التناسق كاملا ومعبرا عن جدية المرحلة ومؤثرا على قدرتنا على مواجهة كل تحدياتها ..

□ ولنبدأ بمجلس الشعب لما له من أهمية خاصة نبعت من أنه يضم لاول مرة منذ قامت الثورة ثلاثة أحزاب واحد منها وهو صاحب الاغلبية ـ يؤيد الحكومة ـ والاثنان الاخران يحتلان مقاعد المعارضة

وهذا التقسيم داخل مجلس الشعب يعنى أن مجلس الشعب سوف يشهد معارضة منظمة من حزبى الاقلية ومجموعة المستقلين ..

وكل الذين يراقبون التجربة وكلهم امل ان تنجح فى أن تؤصل وتعمق الديمقراطية فى بلادنا ليس لجيلنا فحسب بل للاجيال القادمة أيضا يدركون أن الممارسة هى المحك العملى لنجاح التجربة ..

ومقومات النجاح فى اعتقادى تتلخص فى :

●● اولا : الا تعتمد الحكومة على الاغلبية التى لها فى المجلس بمعنى أن كل مشروع أو قانون أو سياسة تتقدم بها الى السلطة التشريعية يجب أن تعرض اولا على الهيئة البرلمانية لحزب مصر العربى الاشتراكى لمناقشتها وابداء الرأى فيها

والتوصل الى الصيغة التى يتفقون عليها حتى يستطيع

كل عضو فى الحزب ان يدافع عن راى الحكومة عن اقتناع وليس لمجرد التأييد الحزبى والبداية التى بداها ممدوح سالم رئيس الحزب تشير الى أن هذا هو الاسلوب الذى سوف يتبعه فى المستقبل ودليلى فى ذلك أنه طرح على الهيئة البرلمانية للحزب رأيه بالنسبة للترشيحات الخاصة بمناصب مجلس الشعب وجاء الترشيح فى النهاية آخذا بوجهة نظر الهيئة البرلمانية أى أنه لم تفرض على الاعضاء اسماء محددة وطلب اليهم تأييدها بلا مناقشة واذا كان ذلك امرا مفيدا بالنسبة للحزب كحزب فهو أهم فيما يتعلق بالامور التى تمس الدولة وجماهير الشعب العريضة..

●● **ثانيا** : أن تقوم العلاقة بين حزب الغالبية واحزاب المعارضة على أساس المصلحة القومية أولا وقبل كل شىء وليس هناك مايمنع من التشاور بين رؤساء الاحزاب الثلاثة فى أى أمر من الامور التى تتصل بالمصلحة العليا قبل الدخول بها الى مجلس الشعب ، وهذا اجراء يحدث فى كل الدول الديمقراطية

●● **ثالثا** : أن يقتنع أعضاء حزبى المعارضة ومن يؤيدونهم من الاعضاء المستقلين أنه ليس معنى وجود معارضة لاول مرة فى مجلس الشعب ان مهمة المعارضة هى المعارضة لمجرد المعارضة .. اى المعارضة « عمال على بطال » ..

نحن نسلم وندرك أن المعارضة لها بريق خصوصا أنها تجىء بعد فترة طويلة حرمت الجماهير فيها من صوت المعارضة ـ اللهم الافى حالات فردية محدودة ـ واخشى ما أخشاه أن يتصور البعض انه قادر على ان يكسب اسما بأن يلجأ الى معارضة أى مشروع تقدمه الحكومة او التشكيك فى اى قانون تقترحه الى آخره .. فان معنى ذلك اننا سوف نضيع الوقت والجهد بلا فائدة او نتيجة ..

ويؤسفنى أن اقول ان هناك تصرفات اقدم عليها البعض تشير الى ان هذا البعض ينوى السير فى هذا الطريق اى طريق « الجعجعة بلا طحن » .. ومع ذلك فيقينى أن مجلس الشعب الجديد ـ احساسا منه بالمسئولية ـ سوف لا يعطى الفرصة لكى تتحول قاعة المجلس الى مجال للتهريج او افتعال المواقف

البطولية .. نحن نريد معارضة موضوعية ، تتسم بالاتزان والنظرة السليمة للامور ومناقشة كل شيء من زاوية المصلحة الوطنية وليس من اى زاوية غيرها .. بهذا تستطيع المعارضة ان تساهم مساهمة ايجابية وفعالة فى تعميق الديمقراطية ونجاح التجربة التى نخطو اليها

وخلاصة القول : **لا حياة نيابية بلا احزاب .. ولا احزاب بدون وجود معارضة بينها .. وصمام الامان للجميع هو الموضوعية ..**

□ **بعد ذلك يجيء دور الحكومة ..**

لقد اشار الرئيس السادات فى اجتماعه بالوزارة الجديدة الى النقطة التى يجب ان تبدأ من عندها عندما قال للوزراء « انسفوا الروتين » ..

هذه هى عقدة العقد .. او عنق الزجاجة الذى تنحبس عنده كل المشروعات ..

ومن الانصاف أن نقول أن الحكومة قد ورثت تركة مثقلة نتيجة تراكمات الماضى البعيد .

ومن الانصاف ايضا ان نقول انه منذ ان بدانا تطبيق سياسة الانفتاح فان الامور آخذة فى التحسن .. لكنه تحسن بطيء .. بطيء ، ولذلك فهو يكاد يكون غير محسوس ..

وفى اعتقادى ان هذا البطء يعود اساسا الى الروتين الحكومى والبيروقراطية التى نسجت خيوطها فى دواوين الحكومة وهيئاتها وانتقلت عدواها الى القطاع العام ..

كل الدول فيها روتين وفيها بيروقراطية ، لكن قد تكون الحالة عندنا تزيد على المقبول عدة درجات ..

لماذا :

لعدة اسباب فى مقدمتها :

اولا : عقدة الخوف التى انتابت كل العاملين فى الدولة نتيجة الاجراءات الاستثنائية التى كانت تعاقب بلا وعى ولا فهم ..

ثانيا : النظم واللوائح الموضوعة منذ عهد الاحتلال والتى كانت تفترض أننا شعب من اللصوص او هكذا اراد الاستعمار ان يصورنا حتى نتوه فى غياهب التخلف ..

ثالثا : الانغلاق الذى عشنا اسرى له سنوات طويلة جعل الصدأ يتراكم على مختلف الاجهزة وبعض العقول ..

ويقينى ان هذا التشخيص واضح فى ذهن كل الذين يقودون الجهاز التنفيذى وعلى هذا فنسف الروتين ليس أمرا مستعصيا انما هو أمر مقدور عليه ..



● سيادة القانون ودولة المؤسسات والحرية التى نعيشها هى الضمانات التى تكفل تخليص الموظف من عقدة الخوف وتدفعه الى العمل وهو يدرك ان القانون يحميه ويقف معه ..

○ نسف الروتين يحتاج الى الغاء كل النظم واللوائح المعمول بها واستبدالها بنصوص تتفق مع سياسة الانفتاح وتفترض الامانة فى كل موظف وتعاقب من يستغل هذه الثقة أو يتلاعب بها

● ازالة الصدأ بتطبيق اللامركزية وعدم تجميع المسئولية عند شخص واحد والاستعانة بكل الكفاءات القادرة على الارتفاع الى مستوى المسئولية وما أكثرها فى هذا البلد ، لكن سياسة الانغلاق لم تعطها الفرصة لكى تظهر وتثبت وجودها .

وهناك مؤسسات تخلصت من قيود الروتين فنجحت واثبتت وجودها ولم نسمع بأن انحرافا وقع فيها، ففتح النوافذ لا يعطى الفرصة للعمل فى الظلام ..

وما يقال على الحكومة ينسحب ايضا على القطاع العام فلابد وأن نعيد النظر فى القوانين واللوائح التى تحكمه وان نعدلها بالطريقة التى تمكن هذا القطاع الهام من مواصلة رسالته فى خدمة الاقتصاد القومى ..

□ واصل الان الى الركن الثالث من اركان الصورة وهو الاتحاد الاشتراكى ..

وابدا بالقول ان سقوط عدد من الشخصيات التى كانت تتولى مناصب قيادية فى الاتحاد الاشتراكى ظاهرة تعطى مؤشرا ان الاتحاد الاشتراكى لم يستطع ان يستقطب الجماهير حوله ولم ينجح فى ان يقيم قنوات اتصال ذات اتجاهين بينه وبين الجماهير..

كان هناك خطا ما داخل التنظيم خلق حاجزا بينه وبين القواعد بسبب ان القرارات كانت تصدر من فوق .. على اية حال لقد تغيرت مهمة الاتحاد الاشتراكى الان واصبحت مسئولية الاحزاب السياسية ولعلها تستفيد من التجربة فلا تقع فى الخطا الذى وقع فيه التنظيم السياسى ..

ولقد حدد الرئيس السادات مهمة الاتحاد الاشتراكى فى هذه المرحلة فى ثلاثة أمور :

أولا : الاشراف على المنظمات الجماهيرية المساعدة كتنظيم المراة والشباب من مرحلة الطلائع الى مرحلة الاستعداد للانضمام الى الاحزاب وهذه مهمة فى غاية الاهمية .



ثانيا : المشاركة فى ملكية الصحف

ثالثا : لجنة مركزية موسعة تصبح بمثابة المؤتمر العام للاتحاد الاشتراكى مهمتها الاساسية المحافظة على صيغة تحالف قوى الشعب تضم اعضاء مجلس الشعب من الاحزاب الثلاثة ومن المستقلين وهيئات مكاتب المنظمات الجماهيرية كالنقابات المهنية والعمالية والتعاونيات الزراعية والغرفه التجارية ..

وهذه اللجنة تمثل — فى رايى — جبهة قومية تضم الاحزاب كما يحدث فى اى دولة فى العالم عندما تواجهها مشاكل تتعلق بمستقبلها الوطنى وما دمنا نواجه معركتى التحرير والتعمير فلابد اذن من قيام مثل هذه الجبهة حتى تتكتل كل القوى لتحقيق النصر فى هاتين المعركتين .. كذلك تصبح الصيغة المثلى للتعبير عن تمسكنا بصيغة التحالف .

رابعا : أن يتولى الاتحاد الاشتراكى الرقابة على موارد الاحزاب ، وهذا جانب بالغ الاهمية حتى لا تتسرب قوى أجنبية الى صفوف الاحزاب وتحطم تجربتنا الجديدة كما حدث فى دول كثيرة أخرى .. كذلك تمتد الرقابة على الاحزاب لضمان الحرص على تمسكها بالاسس الثلاثة التى قامت عليها الاحزاب وهى حتمية الحل الاشتراكى والوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى ..

خامسا : ملكية الاتحاد الاشتراكى للصحف وضمان اعطاء الفرصة للاحزاب الثلاثة للتعبير عن رايها ..

صحيح أن حزبى الاحرار الاشتراكيين والتقدمى الوحدوى يطالبان بصحف تعبر عن رأيهما — وهذا لا شك حقهما — ومع ذلك تبقى الصحافة موضوعا مطروحا للمناقشة فى هذا المجال سوف أعود اليه فى مقال آخر ..

هذه هى ملامح الصورة

● مجلس شعب منتخب انتخابا حرا معبرا عن ارادة الجماهير ويضم ثلاثة احزاب وفيه كتلة للمعارضة لها زعيم مسئول عنها اى ان كل مقومات النجاح مكفولة له بشرط أن يرفع شعارا واحدا وواضحا الا وهو الموضوعية : الموضوعية فى التأييد والموضوعية فى المعارضة ..

● حكومة تستند الى حزب الاغلبية سوف تعمل كل ما تفرضه عليها امكانياتها التنفيذية ، والشعب أيضا بكل قطاعاته مطالب بأن يؤدى دوره فلا يعتمد فى كل شىء على



الحكومة فالتغلب على ما يواجهنا من عقبات ليس مسئولية الحكومة وحدها ولكن الشعب يشاركها تلك المسئولية.

● **الاتحاد الاشتراكي يقوم بدور جديد** ومسئولية واضحة المعالم وهو ولا شك بالفرص المتاحة له قادر على حملها خصوصا بعد أن زالت كل أسباب التصادم بينه وبين الحكومة فقد انتهت المرحلة التي نافس فيها الاتحاد الاشتراكي الحكومة على السلطة وكان أداة ضغط عليها . كان ذلك من أسباب تعثر الاتحاد الاشتراكي والحكومة أيضا ..

لم يعد هناك أمين للاتحاد في المحافظات يتصور في نفسه سلطة تعلو على المحافظ ..

ولم تعد هناك وحدات في المؤسسات والهيئات تشيع الارهاب والتسلط ..

تبقى بعد ذلك كلمة حق

لقد مهدت القيادة السياسية الارض للبناء الديمقراطي السليم وهيأت لها كل ضمانات النجاح ثم يجيء دورنا نحن في الممارسة .. الممارسة الواعية التي لا تستهدف الا مصلحة مصر ومستقبلها .. فالمشاكل في طريقنا كثيرة وضخمة وتحتاج الى حلول حاسمة وهذا يفرض علينا المشاركة الجماعية المسئولة وصولا الى بلوغ الهدف .

ولقد اجمعت كل الصحف والاذاعات الخارجية على ان الرئيس انور السادات قد اكد من خلال سياسته في الحكم حرصه الكامل على اقامة الحياة الديمقراطية السليمة في مصر

ليس هذا فقط ، لقد قابلت هذا الاسبوع السناتور الامريكي ابراهام ريبيكوف وهو من المشهورين بتأييده المطلق لاسرائيل ولقد قال لي :

« انني أعود الى بلدي وقد تغيرت في ذهني صورة الموقف تماما بعد لقائي بالرئيس انور السادات .. لقد كشف لنا في حديثه الممتع زوايا لم نكن نراها من واشنطن ثم استطرد قائلا :

« ان الرئيس السادات لا شك واحد من القادة الدوليين في العالم الان .. ولقد اكتسب عن طريق أحاديثه في التليفزيون الامريكي التي اتسمت بالموضوعية والاتزان شعبية هائلة «CHARISMA» لدى الشعب الامريكي .. □



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــــرام

التاريخ : ١٩٧٧/٦/٢٧

الســادات يحدد مسار العمل الوطنى على ضوء تجربة الأحزاب الثــلاثة

لايمكن أن يكون فى مصر اتجاهات أبعد من اليمين واليسار والوسط

أقول لحزب التجمع: القيادات المشبوهة فى تيار اليسار مرفوضة

وأقــول فى العــلن: لن يتولى الملحدون أية مسئولية فى الاعلام

الرئيس يدعو الفنانين والكتاب لأن يرتفعوا الى مستوى الجهود التى يبذلها الشعب على أرضه

مصــر لن تــكون لباشــوات العهــد المــاضى ولن تكون لقلة تتكسب بشعارات الاشتراكية

أول تقييم شــامل لثــورة يوليــو يعلنــه الســادات فى لقــائه برجال الاعــلام

فى لقائه أمس برجال الصحافة والاعلام والذى امتد لاكــثر من ٣ ســاعات حــدد الرئيس السادات مســـار العمل الوطنى على ضــوء تجربة الاحزاب الثلاثة مؤكدا اصراره على ضرورة تعميق الديموقراطية واستكمال دولة المؤسسات ٠

وقال الرئيس السادات انه لا يمكن أن يكون فى مصر اتجاهات سياسية أبعد من اليمين واليسار والوســط ـ وان علينا أن نختار الطريق الصحيح على ضــوء تجربة مصر قبــل ثورة يوليــو ، وتجــربة مصر خــلال الثورة ٠

وفى حديثه حــول التجــربة المصرية قبل ثــورة ٢٣ يوليو ،قال الرئيس السادات : لقد كان واضحا قبل قيام الثورة ان تجربة الاحــزاب قد اهترأت ، ذلك ان الاحزاب ، وبينها حزب الاغلبية ، قد تجــاهلت البعد الاجتمــاعى للمشكلة المصرية ، الامر الذى ترتب عليه ان تحول المجتمع الى قلة لا تمثل أكثر من نصــف فى المائة تملك كل شىء ، وتقدر على كل شىء ، على حــين حــرمت القاعدة العريضة من كل شىء ٠

وقال الرئيس السادات : لقد كان واضحا قبل قيام الثورة ان الاحزاب جميعا ، وبينها حــزب الاغلبية ، تتسابق الى تقــديم التنازلات للقصر والانجليز سعيا الى السلطة والحكم ٠

ولذلك كله فشلت التجربة ،وكان على الثورة ان تبــدأ والا انقلبت البلاد فى فوضى الصراع الدموى ٠



وحول تقييمه لتجربة ثورة ٢٣ يوليو ، قال الرئيس السادات : لقد كانت الخمسينات فترة انجازات وانتصارات للثورة ، غير ان الستينات كانت فترة هزائم وآلام .. ثم جاءت السبعينات لتؤكد لنا ان تجربة الاشتراكية قد فشلت تماما مائة فى المائة ، وأصبحت مجرد مجموعة من مراكز القوى تتحكم فى مقدرات الشعب باسم العمال والفلاحين

لقد انتهت الاشتراكية الى قلة فوق القمة ، تستغل مواقعها من أجل فرض الاجراءات الاستثنائية .

وقال الرئيس السادات : انه على ضوء التجربتين ، فان مصر ترى ان الحل الامثل انما هو فىالاشتراكية الديمقراطية التى لا يكون الفرد فيها مجرد ترس فى المجتمع ، ذلك ان أمن الفرد ينبغى ان يكون من أمن المجتمع .

وتلخيصا لذلك : قال الرئيس السادات ان مصر لن تعود الى مجتمع باشوات العهد الماضى ، ولن تكون أيضا لقلة تتكسب بشعارات الاشتراكية ، بهدف ضرب الديمقراطية .

وحول تجربة اليسار ، أكد الرئيس السادات على عدد من الحقائق الهامة :

أولا : ان على حزب التجمع ان يعرف ان القيادات المشبوهة فيه والتى أدينت فى حوادث ١٨ و ١٩ مرفوضة تماما .

ثانيا : انه لن يتولى أية مسئولية فى الاعلام أى من هؤلاء الملحدين ، لان الملحد لا أمان ولا أمن له .

ثالثا : انه بالرغم من ثبوت اشتراك عدد من قيادات حزب التجمع فى حوادث يناير الماضى ، الا ان احدا لم يطالبه بالغاء الحزب ، تأكيدا على حرصنا الكامل على التجربة الديمقراطية .

رابعا : ان هناك قلة ما زالت ترى ان الاتحاد السوفيتى على حق دائما ، دون ان تنظر الى المصلحة الوطنية والقومية ، وبصراحة شديدة فان هؤلاء يندرجون فى قائمة العملاء .

وخلال حديثه عن مسار العمل الوطنى تكلم الرئيس السادات حول موقف مصر من الكتلتين الكبريين ، مؤكدا ان مصر تهدف الى اقامة علاقات متوازية مع الدولتين الكبريين ، لانه لا مصلحة لمصر فى معاداة أى منهما .

وقال الرئيس السادات : اننا لن نقبل وجود مركز خاص فى مصر لاى بلد فى العالم ، لكننا نهدف الى علاقات صحيحة مع الجميع .

وكان الرئيس السادات قد التقى أمس فى استراحة المعمورة ، برؤساء المؤسسات الصحفية وقياداتها ، وعدد من الكتاب ومخرجى السينما والمسرح والتليفزيون .

وقد استمر اللقاء اكثر من ٣ ساعات استمع اثناءها الصحفيون والكتاب الى تحليل الرئيس السادات للموقف السياسى والاقتصادى والثقافى ، ودور اجهزة الاعلام والثقافة فى بناء الانسان ، تطبيقا لمبدأ الاشتراكية الديمقراطية .

وأكد الرئيس حرصه على حرية الصحافة وتأكيد السلطة الرابعة ، واتاحة الفرصة أمامها لتتحمل مسئولياتها فى خدمة المجتمع وبناء الانسان .

كما أكد الرئيس حرصه ، على أن تؤدى الثقافة دورها ، فى اعادة صياغة الوجدان العام ، وتقديم الزاد الفنى والعقلى لجماهير الشعب .

وقال الرئيس أن من حق جماهير الشعب أن تتمتع بالثقافة وبالفنون ، وأن تجد نفسها فى كل ألوان الثقافة والفنون وأن واجب المثقفين والكتاب والفنانين أن يواكبوا التطور الهائل الذى تمر به أمتنا وان يواكبوا كذلك الجهود المضنية والجهود التى يبذلها الشعب فى تطوير الحياة على ارضه .

كذلك طالب الرئيس السادات باجراء مناقشات واسعة حول قانون المطبوعات الجديد ، بعد ان أصبحت الصحافة سلطة رابعة فى المجتمع .

وأكد الرئيس على ضرورة نبذ الحقد والترفع عن تصفية الحسابات الشخصية وعدم التجريح .





فى بداية لقائه برؤساء مجالس ادارات الصحف ورؤساء التحرير والكتاب ألقى الرئيس أنور السادات حديثا ضافيا استغرق حوالى ساعتين فيما يلى نصه :

باسم الله ...

يسعدنى حقيقة أعظم سعادة أن التقى بكم رجال الاعلام وأجهزة الاعلام والصحافة فى هذه المرحلة بالذات يمكن لعدة اسباب ، أنا طلبت أن يضاف فعلا اخواننا الفنانون والكتاب لانه فيما سنتعرض له فى المرحلة المقبلة باعتقد انه لازم يكون هناك خطوط اساسية واضحة لنا جميعا نشتغل على اساسها بالنسبة للمرحلة اللى احنا فيها النهاردة واللى عايز أشرحها لكم ، دى ناحية .. الناحية الثانية ، أنه فى لقائى مع القطاعات المختلفة من مجتمعنا بدأت فى ٥ يونيو بزيارة القوات المسلحة ثم زيارة الهيئات الشعبية والتنفيذية فى محافظات القناة الثلاث .

والحاجة الثالثة .. أنه فى يوليو الشهر المقبل سيكون قد مضى على ثورة ٢٣ يوليو ٢٥ سنة عمر ، الحقيقة ربع قرن برضه محتاجين لنتذكر كلنا مع بعض وبرضه نتناقش كلنا مع بعض فى هذه المناسبة بالذات عما مضى وعن المستقبل واللى بيهمنى فى الدرجة الاولى المستقبل بالذات لانه لا يمكن أبدا نفضل واقفين فى مكاننا أو نسير الى الخلف غير معقول أو نسير الى الامام مثلا بأجسامنا ووجهنا للخلف ، لا يمكن هذا .. لازم نخطو ، خطونا نحو الامام ، ... الحقيقة بثبات وبثقة وبيقين .

لكل هذه الاسباب مجتمعة الحقيقة أردت أن أجتمع بكم كأمر حيوى ، الاعلام والثقافة وبالذات فى بلدنا وقبل أن أتكلم من أى شىء يهمنى أن أضع أمامكم الصورة للموقف اللى احنا فيه النهاردة ، ببساطة سياسيا نحن نقوم بعمليات كثيرة وتسير متوازية كلها فى خط واحد ولابد أن تنجز كلها ولابد أن تكتمل دولة المؤسسات وتوضع الاسس الكاملة لقيام المجتمع الجديد اللى احنا متفقين ان احنا لابد أن نقيمه فى بلدنا .

فمثلا الى جانب العمل من أجل القضية السياسية الخارجية سواء المواقف المحددة التى تعلن أو سواء بتجميع الجبهة العربية كلها على حد لا يمكن القول بأقل منه وموافقة الاخوة العرب كلهم على هذا الحد ، وده كان أمر لابد يكون حيوى باستمرار بالنسبة لنا بدلا من أن يتكلم كل منا بلسان .

مع افريقيا أيضا نفس الخط اللى

احنا فى العائلة العربية ماشيينه أيضا فى العائلة الافريقية ويمكن البعض يسأل من عملية زائير فببساطة فى كلمتين أنا اقول انه نحن نرفض تدخل القوى الكبرى فى أفريقيا .

هذا كان مغزى وقوفنا مع زائير ؛ نرفض تدخل القوى الكبرى فى قارتنا . وعلينا أن نحل مشاكلنا بنفسنا كأفريقيين ولا يجب أن نسمح أبدا حتى لعالم المرتزقة أن يقتربوا من أفريقيا مش بس قوى كبرى ، القوى الكبرى وعملية عالم المرتزقة اللى بيتوهم البعض اللى عنده شوية فلوس انه يقدر يجيبهم أو بينحاز لكتلة من الكتل يروحوا باعتين له شوية

مرتزقة يحاول أن يغير بهم الاوضاع ؛ لازم تكون مفهوم أن هذا غير مقبول منا احنا هنا فى مصر وبنحل مشاكلنا بوضوح وبصراحة كأفريقيين زى ما بنحل مشاكلنا بوضوح وبصراحة كعرب داخل العائلة العربية كعرب وداخل العائلة الافريقية كأفريقيين .

علاقات متوازية مع الكتلتين العظميين

بيتوازى مع هذا فى السياسة الخارجية اقامة علاقات متوازية وطبيعية مع العالم كله .. مع الدولتين الكبار ومع العالم كله لانه لا مصلحة لنا فى أن نعادى أحدا ولا مصلحة لنا أبدا أن احنا نفتح معارك فرعية فات أوانها أولا ، أو علشان نؤكد زعامتنا .. كل هذا كلام لا يجب أن يكون فى هذه المرحلة لان احنا بصدد ما هو أخطر من هذا بكثير اللى هى القضية أساسا وكان فهم العالم الغربى لنا اللى قعدنا فترة طويلة فى مواجهة معاه ، ثم أيضا محاولة تطويع علاقاتنا مع العالم الشرقى أو الكتلة الشرقية ؛ بالمفاهيم اللى لازم تكون واضحة ومفهومة للجميع ان احنا لا نقبل وجود مركز خاص لاى قوة فى بلدنا أو لاى بلد كان .. الكل على قدم المساواة والمعاملة على أساس الاحترام المتبادل وعدم التدخل فى الشئون الداخلية لكل منا فى نفس هذا الوقت اللى فيه هذا الخط السياسى ماشى وبمنتهى القوة وكل يوم فيه انجازات حقيقة والانجاز فى مثل هذه الامور صعب الاعلان عنه لانه يكون خطأ اذا تتبعنا تحركنا كله فى الصحف أو فى أى مكان.

الى جانب هذا كله فيه عملية داخلية كبيرة جدا بتتم وبالتوازى مع هذا كله عملية ضخمة جدا يعنى لازم نكون واعيين لها كويس .. احنا بنتحول من مجتمع قاسى تجربتين اثنتين وعايزين نطلع منهم بدروس ثم بخط وسياسة نستفيد بها مما وقع لنا فى التجربتين الاثنتين علشان نطلع بالحل الامثل للبناء الجديد لمجتمعنا.

البحث عن طريق جديد خلال تجربتين سابقتين

التجربتان ببساطة كانت تجربة ما قبل ثورة ٢٣ يوليو اللى هى الراسمالية كانت وكلنا عارفين اللى حضروا هذه الفترة قبل ثورة ٢٣ يوليو كانت البلد بتأخذ بالرأسمالية ؛ كان فيه القصر .. كان فيه الانجليز .. دار مندوب سامى .. أولا ثم تحولت الى سفير بريطانى ومكنش فيه فرق كبير أبدا بين دار المندوب السامى وما بين السفير البريطانى فى



ذلك الوقت .. هى هى نفس السلطة .. أحزاب بتطبق وتمارس الحياة السياسية، بعد أساس من الابعاد اللى قامت علشانها ثورة ٢٣ يوليو كان مهمل اهمال تام وهو الثورة الاجتماعية ، اللى هى زى ما بيتقال بره وفى كل مكان الشعوب لا تقاس بالاقليات أو بالقمم الضئيلة اللى فيها وانما تقاس الشعوب بالقاعدة العريضة لكل شعب وما هى عليه .. يوم أن نحكم على أى شعب نشوف ، هل القاعدة العريضة فيه واخده مكانها تماما والا مجتمع قمم معدودة سواء النصف فى المائة أو الخمسة فى المائة أيا كان والباقى بيبقى مطحون او بيقدم كل شىء علشان هذه القلة اللى فى القمم تتصرف كما تشاء .

ده كان التجربة الاولى اللى مرينا بها وده كان سبب قيام ثورة ٢٣ يوليو منذ ٢٥ سنة .

كان فيه احزاب موجودة .. الممارسة فسدت تماما ومثل العادة تحولت الى عمليات شخصية بحتة .

فى وقت من الاوقات يمكن أنا ضربت مثل بخزان أسوان او كهربة خزان أسوان القديم اللى كان مفروض انها تتم من قبل ما تمت بأكثر من ٢٥ أو ٣٠ سنة . من سنة ٣٠ كانوا بيتكلموا فيها وكان كل حزب بييجى بيعمل مشروع .. يعنى بييجى الوفد يعمل عثمان محرم مشروع وجايب خبراء انجليز ويحطوا يروح عبد العزيز احمد لاغى كل الكلام مشروع ، يمشى الوفد وييجى السعديين بتاع عثمان محرم وعامل مشروع جديد وجايب خبراء انجليز وبقى فيه أى حزب سيعمل المشروع واتخانقوا على الحكاية دى من سنة ٣٠ لغاية سنة ٥٢ لما قامت ثورة ٢٣ يوليو وما اتنفذش المشروع طبعا لانه كل واحد من ناحيته من دول عاوز ياخذ هو الكريديت بتاع العملية كلها .

هنا بقى اهمال الواجب القومى لانها دخلت فى عمليات صراع حزبى .. كل حزب عاوز يأخذ لنفسه الحق انه يتباهى بانه هو اللى بنى وانه اللى عمل والنتيجة هذا الصراع أسفر انه ما تبناش كهربة خزان أسوان وبدل ما كانت تتنفذ فى سنة ٣٠ وما بعدها بحوالى سبعة ملايين جنيه نفذناها بعد الثورة بدءا من ٥٢ الى ٦٠ .. انتهت فى ٨ سنوات وتكلفت ٢٧ مليون جنيه بدل ٧ ملايين وتاخير أكثر من ٢٠ و٢٥ سنة وضياع فائدة على الشعب حسبوها أثناء الحرب الثانية كان ممكن تجنيها البلاد من الطاقة اللى بتطلع من هذا الخزان ومما يعود على الاقتصاد المصرى بمبالغ بيقدروها تقديرات متفاوته لكن الشىء الاساسى الذى لا خلاف عليه انه أهملت المصلحة القومية العليا لان فيه صراع حزبى موجود ما بيبصش لاكثر من تحت رجليه وهو كيف يصل الحزب الى الحكم وكيف يعزز جبهة انصاره ومريديه .

الاحزاب تتسابق لارضاء القصر والانجليز

ماهو أخطر من هذا كمان فى التجربة الاولى كان انه وصلت البلاد الى المرحلة اللى أصبح كل حزب يتسابق فيه الى ارضاء وتقديم التنازلات للقصر وللانجليز لان دول مصدر السلطة فى البلد .

القصر هو اللى بيكلف بالوزارةوالانجليز علشان يرضوا عن اللى جاى .. واذا كانوا ما يرضوش مش هايقدر يستنى فى الحكم كتير .

ومن هنا كانت الحقيقة خطورة الوضع أو اهتراء الوضع الحزبى .. الممارسة الحزبية عندنا فى مصر قبل ثورة ٥٢ . لانه مثلا حزب كحزب الوفد كان معتبر هو حزب الاغلبية وما أعتقد خصوصا فى المخضرمين اللى قاعدين هنا .. ما أعتقد أن واحد فيهم مكانش بيحس باحساس معين للوفد وكنا كلنا بنعتبره حزب الاغلبية وكان فعلا كل رصيده عندنا اللى كلنا بنفخر بيه انه بيتصدى للملك وبيتصدى للانجليز وبعدين فجاة لما نبص نلاقى الحزب انقلب من تصدى للملك وتصدى للانجليز لمجرد تنظيم سياسى عاوز يوصل للحكم فيعطى تنازلات للملك وسمعنا عنها ايه اللى جرى ده كله ، يعطى تنازلات للانجليز وسمعنا عن الكلام ده كله وحكيت لكم أنا انه مثلا مرة بعد الوفد ماينس وتعب لوجوده بره الحكم أعطى تنازل لا وزير المالية عادة فى حزب الوفد والمخضرمين القاعدين يعرفوا كان دايما بيبقى أهم شخصية فى الحزب بعد رئيس الحزب .. منصبين وزير الداخلية ووزير المالية ، وفى أغلب الوقت كان مكرم عبيد بيمسك وزير المالية وهو سكرتير عام الوفد ، وبعد كده لما اتغير برضه السكرتير الجديد مسك وزارة المالية والداخلية دول وزارتين اساسيتين .. طيب فوجئنا احنا فى وقت من الاوقات قبل الثورة على طول انه بيجى فى وزارة المالية أكبر عميل لبريطانيا فى مصر اللى قال أن مصر متجوزة بريطانيا جواز كاثوليكى وعلى ذلك لايمكن أن نفرط فى علاقتنا معاها لانه حتى لو سابتنا انجلترا احنا لازم نروح وراها لانه ده جواز كاثوليكى مفيش فيه انفصال .

ده خطوة وزير مالية الوفد بكل بساطة ، ليه ، علشان يضمن علاقته مع السفارة البريطانية اللى هى المصدر الاساسى للسلطة جنب الملك وعلشان برضه يغيظ الملك علشان ياخذ الانجليز فى صفه ضد الملك .

وأنا باعطى هذه الامثلة علشان أقول أن الوضع الحزبى أو التجربة الاولى اللى احنا خضناها قبل ثورة ٢٣ يوليو اثبتت فشلها .

الممارسة الحزبية زى ما حكيت اهترأت وابتعدت كاملا عن المصلحة القومية العليا وأصبحت المسألة أن الحزب ازاى يرضى الملك ويرضى الانجليز علشان ييجوا الحكم ويقعدوا أطول فترة ممكنة فى الحكم .

النظام الرأسمالى باه .. البعد الاجتماعى كان فيما قبل ثورة ٢٣ ده لم يكن له أى وجود لانه زى ماكنا عارفين الاحزاب كلها اللى كانت موجودة كانت بتعتمد أول ما تعتمد على الاعيان علشان يعطوا التبرعات وكان كل حزب لما تيجى حملة انتخابية ، تذكروا كلكم ، تبدأ التبرعات لخزينة الحزب من اللى جايين يرشحوا انفسهم اللى هايسميهم الحزب

والترشيح يعنى ببساطة بيتم على أساس اللى عنده القدرة أكثر انه يدفع لخزينة الحزب ثم يصرف على المعركة الانتخابية بصرف النظر عن الافكار الاخرى دى ناحية .



الاحزاب القـــديمـــة تجاهلت البعد الاجتماعى

الناحية الاخرى زى ما قلت البعد الاجتماعى كان مجهل تماما لهؤلاء الناس لم يشعروا أن فيه قاعدة عريضة فى هذا البلد اسمها العمال والفلاحين وصغار الموظفين اللى مفروض انهم يعيشوا حياة يستمتعوا فيها بحقوقهم كمواطنين وفى رخاء يساهموا فى رخاء هذا البلد بما يعود عليهم بل وصلنا الى ابشع من هذا .. وصلنا الى انه اصبح واضحا أن اللى يتعلم هم ابناء القادرين فقط ، القمم اللى فوق ، لان عندهم المصاريف ، كان الثانوى بعشرين جنيه فى السنة والجامعة بعشرين وأكثر ، طيب ، محكوم بقى على من لم يكن عنده القدرة علشان يدفع هذا انه لا يتعلم بالثانوى ولا يتعلم جامعة وده اللى خلانى قلت انه فى وقت من الاوقات وأنا باكلم العمال انه احنا بنرفض المجتمع القديم بتاع القمم والبشوات لانه احنا خدنا حقوقنا خلاص كقاعدة عريضة ولم يصبح مفروض على ابن العامل انه لازم يطلع عامل زى أبوه أو ابن الكاتب لازم يطلع كاتب زى أبوه أو ابن الفلاح يطلع فلاح زي أبوه .

لا .. النهارده الفرص متكافئة أمام الكل وعلى ذلك زى مابقول يظهر انه لغاية النهاردة عند الجماعة الحزبيين القدامى عملية البعد الاجتماعى مطموسة ومش قادرين يستوعبوها الاستيعاب الكافى بس عقارب الساعة لا ترجع الى الوراء أبدا ، اطلاقا ، مهما حكيت فى التجربة الاولى باستطيع أن الخصها فى كلمتين .. انه فوجئنا فى النصف الاول من سنة ٥٢ بوضع اهترأ فيه الوضع السياسى كاملا والتطبيق الحزبى والممارسة الحزبية ووصل النظام الى مرحلة من التهلهل ، تهلهلا كاملا ، وقامت ثورتنا لانه ماكانش علشان تصحى الناس دول وتقول لهم اصحوا من مكانكم ده فيه بعد اجتماعى للقاعدة العريضة من الشعب انتم اغفلتوه ومستمرين فى اغفاله وده احنا لا نقبله بديلا عن هذه الثورة الدموية .

أول مصرى يحكـم مصر منذ ٢٠٠٠ سنة

قامت ثورة ٢٣ يوليو منذ ٢٥ سنة وبدأنا التطبيق بعد ذلك بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو استمر مجلس قيادة الثورة ٤ سنوات من ٥٢ الى ٥٦ .

فى يونيو ٥٦ انتخب جمال عبد الناصر كاول رئيس جمهورية منتخب لانه كان قبل كده فى ٥٣ كان مجلس الثورة عين اللواء محمد نجيب رئيسا للجمهورية لكن اول رئيس مصرى منتخب كان جمال عبد الناصر فى يونيو ٥٦ بعد جلاء البريطانيين على طول .. أما انتهى الجلاء فى ١٨ يونيو فى ٢١ تمت الانتخابات وانتخب عبد الناصر .

الفترة اللى قبل ذلك اللى هى الاربع سنوات من ٥٢ الى ٥٦ كانت فترة السلطة الكاملة فى يد مجلس قيادة الثورة وبانتهاء هذه الفترة وانتخاب عبد الناصر رئيسا للجمهورية وكان فيه مفارقة غريبة ، كان انه يعنى الله يرحمه لطفى السيد انتم عارفين انه كان من اساتذة الجيل كان

تعليقه أن مصر من ألفين سنة لم تحكم بمصرى وانما كانت بأجانب وده كان لاول مرة تحكم بمصرى .

وبدأنا بعد ذلك وطوال الخمسينيات نستطيع ان نقول ان الانجاز كان كثيرا جدا لانه فى جميع الاتجاهات الحقيقية سواء قيام الجمهورية ، سواء ضرب المعقل الاساسى للاحتكار فى العالم وهو قناة السويس وبحد وكسبنا هذه المعركة تلاها بعد ذلك فى أول يناير ٥٧ ماسمى بتمصير المصالح الاجنبية التى كانت تسيطر على اقتصادنا واللى بدأ بها القطاع العام يعنى منذ ١ يناير ٥٧ فى هذا اليوم صدر قرارين القرار الاول اللى صدر باسقاط معاهدة التحالف اللى كانت بيننا وبين بريطانيا واللى بناء على أساسها جلت بريطانيا فى يونيو ثم عادت لنا مرة أخرى فى نوفمبر فى بورسعيد تحاول انها تحتل البلد مرة أخرى .

انجازات الخمسينات كانت انتصارا للثورة

فلما خرجوا فى ٢٣ ديسمبر ، فى أول يناير كان فيه قرارين .. القرار الاول هو تمصير هذه المصالح الاجنبية كلها بما فيها البنوك والشركات وشركة مصر الجديدة البلجيكية وكان أغلب كل هذه المصالح للاسف كانت بتشتغل بأموال مصرية ، يعنى كلها محطوط لها رأسمال .. يعنى شركة مثلا زى شركة مصر الجديدة كلها ، لما نقيم الاسس بتاعة الشركة نلقيها تعدى عشرين تلاتين أو أربعين مليون جنيه فى هذا الوقت ورأسمالها ٢ مليون جنيه وكل ماتستخدمه هذه الشركة كان أموال المصريين المودعة فى البنوك ، ما جابوش رأسمال من الخارج ، كل ده اتأمم طبعا فى ٥٧ وده كان أول يناير ٥٧ هو بدء القطاع العام .

وأضيف الى هذا طبعا زى ما تذكروا ال ٤٠٠ مليون جنيه استرلينى اللى كانوا مجمدين لنا فى بريطانيا نتيجة معركة القناة .. واتفق بعد ذلك .. ادينا أصحاب القناة ثمن أسهمهم ولو انهم كانوا أخدوه قبل كده مليون مرة منذ فتح القناة لغاية ما تأممت ..

انما فى النهاية اخرج عن هذا المبلغ وبدأنا بعد كده زى ما يحكى فى الخمسينيات .. كانت كلها انجازات وانتصارات الحقيقة الى أن دخلنا الستينات كان انجازا من الانجازات اللى تمت فى الخمسينات هو الوحدة بين مصر وسوريا

المفهوم العلمى لقرارات الحراسة

بدخولنا الستينات فى الواقع بدأت معركة أخرى كان الوضع مخلخل فى الوحدة بين مصر وسوريا فى سنة ٦١ ثم الانفصال نتيجة لهذا كان لابد انه نكمل المسيرة ، لست فى مجال انى أناقش ليه تم الانفصال ومن المخطىء ومين ومين .. دى عملية كبيرة لما نحب نحكى فيها هناخد جلسات وجلسات الحقيقة .. لان ده تاريخ كبير قوى ولجنة التاريخ أهى بتشتغل فى الحاجات دى وبتطلع لنا الوثائق كلها علشان الناس اللى بيحللوا يقدروا يحللوا على ضوء الوثائق الحقيقية للوضع فى ذلك الوقت .

انما في يوليو قبل الانفصال بشهرين .. الانفصال تم في سبتمبر ٦١ في يوليو ٦١ صدرت القرارات التى سميت بالقرارات الاشتراكية اللى حصل فيها تأميمات ومصادرات وبعدين بعد عملية الانفصال بدأت لاول مرة عملية الحراسات

ولما بدأت لاول مرة بعد الانفصال كان المفهوم من قيام هذه الحراسات هو انه هناك ثورة مضادة من ان يحمى النظام نفسه أو الثورة تحمى نفسها وانه أعداء الثورة سلاح رئيسى فى أيديهم هو المال اللى يستطيعوا انهم يتحركوا بيه ضد الثورة ، ده كان اساس فلسفة العملية كلها .. مش زى ما تطورت بعد كده .

في سنة ٦١ زى ما حكيت لكم تم الانفصال وفى ٦٢ حصلت الاجتماعات المشهورة علشان لجنة الميثاق وفى مايو ٦٢ صدر الميثاق وطبعا مش عيب اننا نقول انه كان الهدف الاساسى منه هو استيعاب أو امتصاص الموجة اللى قامت نتيجة الانفصال واتحركت تطالب بالحرية وتطالب باصلاح الاخطاء وتطالب باعادة نظر كاملة فى كل الاوضاع اللى كانت موجودة ..

مراكز القوى زايدت على ضرب القطاع الخاص

أمكن استيعاب هذا كله من خلال الميثاق وطلع الميثاق ولم يكتب الحقيقة لاننى كنت فى هذا الوقت موجودا ومسئولا .

لم يكتب لهذا الميثاق فى الواقع أن يكون له تفسير واحد بل كل انسان يفسره على كيفه .. وكل واحد جاء بعد ذلك مسئول فى رياسة الحكومة كان بيفسر بالشكل اللى يراه .

ليه .. لان احنا شفنا مثلا جات حكومة على صبرى فى ٦٢ وفسرت الميثاق تفسير ماركسى . بعد على صبرى جاء زكريا محيى الدين فسره انكماشى خالص بعد زكريا جاء صدقى سليمان فسره بأكثر مما فسره زكريا انكماشا . يعنى ماكانتش فيها الحقيقة الوضوح ولم يكتب له أنه يطبق ، يعنى مثلا فى بعض الامور كان مثلا مخصص للقطاع الخاص ٣٠ فى المائة علشان يشتغل فيها بالتجارة وغيره لم يسمح بهذا بل اصبحت المزايدات انه ازاى نستطيع أن نضرب كل مبادرة فردية وكل انسان يتحرك لبناء أى حاجة تحت اسم الرجعية أو الراسمالية أو الاستغلال أو اى حاجة يعنى .

مفيش شك يعنى ببساطة لما الواحد يؤرخ لهذه الفترة لازم يقول أن الستينات كانت كلها سنوات الهزائم والالام لانه عانينا فيها كثيرا بدءا من أولها .. فى سنة ٦٠ على طول كان واضحا أن الوضع غير مستقيم فى الوحدة بين مصر وسوريا وفى ٦١ تم الانفصال ودخلنا فى الحلقات التى دخلنا فيها كلها الى أن جئنا لسنة ٦٧ كانت الهزيمة الكبيرة .. نفس اللى حصل فى ٦٢ حصل فى ٦٧ .. انه الشعب بعد مافاق من صدمة الهزيمة بأبعادها الاليمة المريرة التى تعرضنا لها فى ذلك الوقت .. كانت احكام الطيران .. كانت الفرصة التى انفجر فيها الشعب وخرج يعبر عن الوضع وهو انه لابد أن يتغير هذا الاسلوب ومن هنا جاء بيان ٣٠ مارس علشان يستوعب أيضا هذا الامر ..



المفهوم الاجتماعي للعمل السياسي

وصدر بيان ٣٠ مارس وايضا لم يكتب لبيان ٣٠ مارس أن ينفذ اطلاقا فى أى بند من بنوده ، احنا قلنا نتيجة التجربة الاولى فى ماقبل ثورة ٢٣ يوليو انتهت بفساد حزبى واهتراء للوضع كله كاملا واغفال البعد الاجتماعى وهو أمرالسياسة لم تعد شعارات وهتافات أبدا .. يعنى ده كلام يمكن كان ينفع فى القرن الثامن عشر والا القرن التاسع عشر ولكن السياسة النهاردة لابد أن تعبر عن مفهوم اقتصادى معين للقاعدة العريضة للناس. والا اذا كان السياسة هى حكام بييجوا وحجاب بيقعدوا لهم فى العربيات مناظر .. الكلام ده خلص من اجيال فاتت ولابد من البعد الاجتماعى أساسا لاى عمل سياسى وبدونه لا يتحقق له شيء لانه يبقى مجرد انقلاب أو مجرد اى عمل سياسى وبدونه لا يتحقق له شيء لانه يبقى مجرد انقلاب أو مجرد اى عمل مؤقت لا يكتب له الدوام أبدا .

عانينا من الوضع قبل ٥٢ وقمنا علشان كده ، دخلنا الستينات وزى ماحكيت كانت للاسف متاعب وهزائم متتالية بعكس ما كانت الخمسينات

وانتهينا من الستينات فى سنة ٧٠ بموت عبد الناصر وتوليت التجربة كانت امامى واضحة ، الستينات زى ماقلت كانت كلها سنين الام ومرارة والهزيمة تركت ابعاد أخطر من كل ابعاد أخرى من ناحية التمزق والروح الانهزامية والسلبية ، كشفت الهزيمة عن كل ماكنا نعانيه وفى سنة ٧٠ عندما مات عبد الناصر كان على ان انظر على التجربة كلها .

التجربة الاشتراكية فشلت ١٠٠ ٪

طيب احنا فى ٢٣ يوليو قمنا علشان نظام كان اهترا بكل مقوماته ، فى ٧٠ كان واضح امامى تماما ان التجربة أو ما سميناها بالتجربة الاشتراكيةالتى تمت فى الستينيات كانت ايضا تجربة فاشلة مائة فى المائة انتهت الى أن قلة برضه عملية القمم ، قلة وقمم فوق ، المرة دى باسم العمال والفلاحين ودخل البعد الاجتماعى لكن لخدمة هذه القمة فقط ليس الا .. وليس ابدا لتطبيق البعد الثانى من الثورة وهو الثورة الاجتماعية .

واستغل اسم العمال والفلاحين كقاعدة ولكن برضه رسيت العملية فى النهاية على شوية قمم قاعدين فوق ، زى ما كان البشوات زمان قاعدين فوق والطبقة الخاصة وفى أيديهم كل حاجة والشعب مفيش فى ايده حاجة ابداعلى الاطلاق ولكن المرة دى باسمه وباسم القاعدة العريضة تتكلم هذه القمم اللى فوق .

خلال الستينيات أيضا عانى شعبنا ، مش بس من الهزيمة والمرارة والتمزق الذى سببته بل كان يعانى أيضا من وضع اقتصادى حقيقة كان فى غاية الفوضى . زى ما حكيت من ٦٢ الى ٦٥ كان اشتراكية ماركسية علمية ومن ٦٥ سبع شهور وضع انكماش يميل الى التحفظ جدا .

بعده وضع انكماش أيضا .. بعدها دول كلهم خلصوا وابتدينا بعد الهزيمة .. بعد ٦٧ بدأت تناقضات أيضا ومفيش خط واضح بيطبق . وكان أشد ما عاناه الناس هو الاجراءات وتصاعد الاجراءات الاستثنائية خلال الستينات .

وزى ما قلت وسمعتونى حكيت قبل كده بيبقى سهل جدا أن تبدا الاجراءات لكن ساعة أن تبدا الاجراءات لوحدها تتصاعد ولا يمكن لاى انسان انيضبطها او يقدر يوقفها ، اوتوماتيكيا تتصاعد باستمرار الى ان وصلت الى المرحلة التى تجرح المجتمع المصرى فيها عندنا .. تجرح بالحراسات ، وتجرحبالاعتقال لفترات طويلة بدون اى أسباب ، حرية وأمن المواطن أساسا وهو ما يجب او الامر الذى يجب أن يعمل له كل نظام .

الامن ، ما اصبحش اى انسان يحس بالامن نتيجة تصاعد الاجراءات التى حكيت عنها كلها الى جانب تمزقات وجروح فى المجتمع وبعدين احنا مش دولة عمرها صغير ، احنا دولة عمرها سبعة الاف سنة .

أخلاق الوادى وأخلاق الجبل

وبعدين أول حكومة قامت هنا على ضفاف النيل وأول دولة قامت على ضفاف النيل وقت ما كانوا فى أوروبا وفى غيرها فى الكهوف ، هنا كان فيه حضارة ، وكان فيه الهرم بيتبنى ، الاهرامات والتماثيل اللى أى فنان تشكيلى يقف أمامها اليوم مبهورا من هذا الفن وكيف وصل الى هذه التفاصيل فى تشكيل التماثيل وغيرها من الثروة الضخمة التى عندنا .. كان فيه حضارة كاملة بس كانت مصر طول عمرها عائلة واحدة من خلالها كل شىء كان بيتم وكل شىء كان مقبول على أساس أن هذا التراب المصرى فلسفته أنه من يعيش عليه لازم يكونوا عائلة واحدة ويكون الحاكم هو رب العائلة اللى قاعد وبيوزع الانصبة على الكل بالتساوى . وحتى بيوزع انفعالاته على الكل بالتساوى بل وصلت الى أكثر من هذا . انهم بينوا هرم علشان يخلوا الحاكم . يعنى فى بعض التحليلات طبعا الماركسية بتقول ان بناء الاهرام كان سخره .. الشىء الثابت أنه الوازع الدينى كان هوه اللى وراء كل هذا .

بصرف النظر أن الحاكم كان ايه انما فيه هناك وازع دينى .. عقيدة معينة بيرتبط بها الشعب كله .

يعنى شعبنا تعود طول عمره على انه مجتمع وعائلة واحدة .. ودائما اخلاق الوادى والسهل غير أخلاقالجبل والمناطق الصعبة ، أخلاق الوادى بها شىء من السهولة وبها أيضا نوع من المرونة ولكنها تعتمد أول ما تعتمد على روح العائلة .

للاسف فى الستينات أغفلنا هذا كله واتجرح الشعب من داخله ، يعنى انا ذهلت لما جيت فى سنة ٧٠ فى ديسمبر بالذات ، بعد ما توليتبشهرين وأصدرت قرار تصفية الحراسات فى ديسمبر ٧٠ ، كان أمر مذهل ان أول رد فعل جاء لى من القاعدة الشعبية العريضة ، طيب دى القاعدة الشعبية دى ما عندناش حاجة محطوط عليها حراسة ولا عندهاش أملاك ولا حاجة ،

ولكن ليه رد الفعل اتى من هؤلاء أولا ليه قبل ما بيجي منالليي عليهم حراسات في تقديري ان هذا كان عملية الشعور بالامن اللى كان مفتقد ، يمكن هذا القرار اعطى للناس أمل في انه خلاص بتنتهى فترة عدم الشعور بالامن وهذا من أخطر الامور التى يمكن أن يتعرض لها انسان ، رد الفعل جاء من القاعدة العريضة من الشعب ايمانا منهم بأنهذه عملية بتعيد الامن الى المواطن وتعيد له كرامته اللى استبيحت في مرحلة بناء المجتمع الاشتراكى على الاسس التى وضعوها خلال الستينات كل من تولوا السلطة المباشرة .

زى ما قلت بصيت سنة ٧٠ لقيت نفس اللى انا كنت قبل ٥٢ باكافح من اجله لقيتني لازم ابتدى اكافح من اجل ما كنت اكافح من اجله قبل ٥٢ حقيقة برغم ان ثورة ٢٣ يوليو قائمة .

ومن هنا جاءت ثورة ١٥ مايو علشان تصحيح المسار والعودة بثورة ٢٣ يوليو الى مبادئها الستة الاصلية .

نترك بقى حكاية الميثاق ونسيب بيان ٣٠ مارس ونسيب كل التفسيرات والتاويلات والاجتهادات والكلام ده كله ونيجى عند المبادىء الاصلية الستة بتوع ثورة ٢٣ يوليو التى تعبر فعلا عما يريده الشعب كاملا يوم ان خرج باكمله في ٢٣ يوليو ليؤيد الثورة .

زى انتم ما عرفين هم ستة مبادىء ، الاول القضاء على الاستعمار وأعوانه من الخونة المصريين والثانى القضاء على الاقطاع ، الثالث القضاء على سيطرة رأس المال على الحكم والاحتكار ، الرابع العدالة الاجتماعية ، الخامس اقامة جيش وطنى قوى ، السادس اقامة حياة ديمقراطية سليمة .. مفيش أصفى من هذه المبادىء .. الحقيقة .. وهذا كان هدفى من الاول وهذا يمكن أساس ثورة ١٥ مايو لانه عندما نرى الخطوات التى تمت بعد ثورة ١٥ مايو نرى أن المعتقلات أغلقت الى الابد وأنا في ورقة أكتوبر ، وأيضا باعتبر ورقة أكتوبر مضافة الى ما سبق من ميثاق وغيره برغم أن فيها استراتيجية لسنة ٢٠٠٠ ، انما باعتبرها بأضيفها ليه ، لان في الشرعية الدستورية — ليس لدينا غير دستورنا نضع فيه مكاسبنا كلها ونضع فيه كل اللى عايزينه كله وهو اللى يحكم بيننا ويعطى لكل انسان حقوقه وواجباته .. لكن أى انسان يطلع لى ويقول دا الميثاق فيه ، دا ورقة أكتوبر فيها ، دا بيان ٣٠ مارس فيه ، لا .. ده كله انتهى ، لانه ده كان في عملية كان اسمها الشرعية الثورية .. النهارده احنا في الشرعية الدستورية .

قفلت المعتقلات في ١٥ مايو الى الابد وطلبت من الشعب وقلت اوعى يا شعب حد يبجى لكم تانى ويفتحها ، اوعو ، عملنا الدستور الدائم لاول مرة في سبتمبر ٧١ ، كنا دائما لو تذكروا من أول الثورة في الخمسينيات والستينيات بنحكم يا اما باعلان دستورى يا اما بدستور مؤقت . وكان بيان ٣٠ مارس بيقول ان الدستور الدائم لا يأتى الا بعد ازالة آثار العدوان ، كل ده عدبناه ، وجاء الدستور الدائم في سبتمبر ٧١ واستفتى عليه الشعب ووضعت في هذا الدستور الدائم كل

ضـمانات الانســان . أو ما يجب أن تستهدفه مؤسسات الدولة وهو الانسان المصرى بكرامته وأمنه وحقوقه كاملة.. بل يعنى كان فيهـا شىء من المبـالغة شوية ، يعنى يمكن ده كان نوع من الحساسية منى لما جيت قلت أبدا مـا حطش فى الدستور أن رئيس الجمهورية يحل مجلس الشعب مع ان أم الديمقراطية فى العالم وهى بريطانيا رئيس الوزراء يسـتطيع يروح للملكة بعد الانتخابات بساعة ويقدم لها قرار حل المجلس تحله ولكن لازم تجرى الانتخابات فى الموعد القانونى على طول .

انا هنا وتحسـبا من اللى كان فى الفـترة الماضـية قـلت لا . . رئيس الجمهورية لا يحل محل الشـعب الا بعد استفتاء يعنى معناها ان لازم يكون حصل خلاف يا أما بين السـلطة التنفيذية والتشريعية أو جرى ما يدعو الى ان المجلس يتحل .. فبدل ما كان العمل ان رئيس الوزارة أو رئيس الحزب يروح يحطها أمام رئيس الجمهورية يمضى له القرار ودستوريا ماشيه لا .. قلت لازم يحصل استفتاء .. مين اللى على صح ومين اللى على خطا يعنى بادى حصانة وضمانة أكثر للحرية لمجـلس الشـعب .

ومن هنا بيبقى واضح ان مجلس الشعب كنـواب منتخبين انتخابا حـرا مباشرا من الشعب دول بيشكلوا ضمانة أساسية للبلد كل ما تعطل فى حاجـة لازم نروح نوديها لهم هناك نقول لهم اتكلموا فيه وافتحوا المناقشة فيه للبلد كلهـا علشان نصل الى نتيجة ماتبقاش القرارات قرارات فردية أو قرارات قممية بتاعت مجموعة فوق على القمة بياخذوا القرارات تحت اسم المؤسسات أو غيره .

لا القرارات لازم تصدر شعبيا تبقى مفروشة على أوسع مدى علشان الناس تقـول رأيها فيها ، زى ماحصـل فى القوانين اللى ماشية دلوقت فى مجلس الشعب وكان اخرها قانون الاحزاب ، ودلوقت اظن فيه الضرائب وبعدين فيه قانون الاسكان ماشيه فيـه أيضـا المناقشات وكل أصحاب المصلحة فى اى قانون لازم يروحوا ويناقشوا فى منتهى الحرية ويقولوا رأيهم علشان المجتمـع لم يعد مجتمعا مغلقا على نفسه أو عليه لا .. المجتمع مفتوح والقاعدة العريضة لازم تقول رأيها ..

عملنا الدسـتور وبرغم زلات كثيرة حصلت من المنـاصر اللى بتطلق على نفسها انها عناصر تقدمية أو يسارية .

وهنا أنا أفرق الحقيقة بين تعاريفه.. يعنى ما أقدرش أقول الماركسية على اخلاقها لان زى ما حكيت .. يمكن قرأتم امبارح فى الجرنال الصين الشعبية باعته لى فى الزنقة اللى انا فيها باعتة لى موتورات وقطع غيار وغيرها والناس لا يتدخلوا فى شئونى ولا حاجة بل بالعكس واقفين يسـاعدونى وبيسـاعدوا وسـاعدوا السودان ، أيضا وبيساعدوا كل دولة على أن تحافظ على استقلالها ، ولمـا بيساعد بيرفض ان يأخذ ثمن السـلاح ويقول أنا لست تاجر سلاح اللى أقدر أعطيه لك من عنـدى وفى استطاعتى أعطيه لك بأديه لك ولا أخذ ثمن لانى لست تاجر سلاح ولن أكون تاجر سلاح طيب الصين ما هى ماركسية لينينية ،



واصدقاء برضة ، واصدقاء يمكن بتصل الصداقة الى ابعاد كثيرة مع اخواننا دول كلهم بيننا وبينهم . اللى عندى لون جديد الحقيقة . فى الفترة الماضية اللى قبل معركة ٧٣ . لون غريب فوق هو فى الاساس ماركسى هنا فى مصر ولكن لست حاجة غريبة جدا ان الاتحاد السوفيتى مقدس عندهم ومصر حتى مش فى مستوى الاتحاد السوفيتى عندهم لا .. شىء غريب ازاى ده يعنى .. عملية كده يظهر اتربوا لانه انا لا اذكر أن حاكم فى مصر جاء بعد الاستقلال بتاع سنة ١٩٢٢ الذى كان استقلالا منقوصا ثم بعد ذلك جاء بعد قيام ثورة يوليو وفى الخمسينات اتحطوا فى المعتقلات وفى الستينات كانوا فى المعتقلات وماطلعوش الا لما أعلنوا حل الحزب بتاعهم جيت انا . انا لا عملت معتقلات ولا عملتها حرب ولاشىء. ده انا بناء على لجنة مستقبل العمل السياسى فى مصر قلت أيه اللى بيكون حسب قرار اللجنة . ما هو العمل السياسى الاكمل فى أى بلد من البلاد . ما هو لازم يكون فيه وسط ويمين وشمال ومفيش أكثر من هذا الا اذا كانت زعامات شخصية ورغبات الزعامة .

وانما العمل السياسى الحقيقى لم يعد شعارات وهتافات لاشخاص .. العمل السياسى الحقيقى عمل ذو بعد اقتصادى اجتماعى يحقق الرفاهية للقاعدةالعريضة من الشعب .

واحد يقول ده بالوسط وواحد يقول لاده باقصى اليمين والثالث بيقول لاء .. ده باقصى اليسار وبعدين بتتولد من التيارات دى كلها الوسط يبقى يمين الوسط وشمال الوسط واليمينبيبقى يمين اليمين وشمال اليمين واليسار بيبقى فيه يمين اليسار ووسط اليسار وشمال اليسار .. كل ده من الاتجاهات السياسية الموجودة فى العالم وأظن فى التجربة الاخيرة فى أسبانيا وضح هذا الكلام انه مش ممكن تكون هناك اتجاهات سياسية أكثر من هذا .

المسألة ليست زعامات ولكنها مصلحة مصر

اذا كنا جادين ، وليست المسألة مسألة زعامات واشخاص والله فى هذا وبعد المعركة الانتخابية التى قامت بها المنابر اللى فى الاتحاد على صورة حزبية كاملة ، هـذا هـو السبب انى رحت مجلس الشعب وفى افتتاح المجلس وقلت انتم مارستم فعلا منابر مارستم معركة سياسية حزبية كاملة ، طيب اشتغلوا أحزاب خلاص ، مفيش مايدعو اننا يعنى نعطل .

ومجلس الشعب الذى أعطيته أيضا كل الضمانات التى حكيت لكم عنها علشان يبقى فيه جسم عندنا موجود قائم فيه صفة الاستقرار وفيه صفة الضمانات يناقش كل حاجة وتكون أمورنا بالحوار وبالمناقشة وليس بالصراع .

يامجلس الشعب حط قانون الاحزاب ، واتحط قانون الاحزاب اللى سماه الحزب التقدمى الوحدوى التقدمى مفيش فايدة ، يظهر أن التربية القديمة سايبة ومعششة فى عقولهم مساكين الحقيقة لانه برغم اننا قلنا الاشتراكية بتاعتنا اشتراكية ديمقراطية تستهدف الانسان المصرى فى

أمنه ورخائه وكرامته يعنى بصراحة مفيش حاجة اسمها اجراءات استثنائية ولا المعتقلات ولا ولا ولا اللى هى كلنا عارفين النقاش اللى ماشى من زمان لغاية النهارده ، التناقض القائم بين الاشتراكية والديمقراطية ، معروف وأغلبكم دارسين هذا الكلام وعارفينه وهذه مشكلة فعلا بتواجهها المجتمعات الاشتراكية الكتلة الشرقية . فيه تنافس أساسي بين الديمقراطية والاشتراكية بيفسرها زى ماكنا احنا بنفسرها سنة ٦٠ انه أمن المجتمع فوق أمن الفرد ولما بيوضع المجتمع كهدف فيمكن من خلال السير نحو هذا الهدف افراد ينيطحنوا والا حاجة لا ، مدام فى سبيل المجتمع هذا مقبول ، ولكن هذا ثبت انه عندنا فى مصر غير مقبول على تقاليد سبعة آلاف و ٥٠٠ سنة وثبت انه فعلا أدى الى تمزق الشعب وجراحه والحقد الذى استشرى النفوس .

اليسار .. حاجة غريبة .. برغم علمى انه اللى تصدوا للمراكز القيادية فى اليسار شيوعيين ماركسين وضح لى جدا لانى باشتغل فى الشارع السياسى من ٣٥ سنة مش من دلوقت يعنى ، طول عمرى انا ان كنت قعدت فى الجيش قعدت فى الجيش ٥ سنين ونصف من ٣٥ بيقالى فى الشارع السياسى ٢٩ ونصف كارتر بتاع أمريكا قعد أكثر منى فى الكارير العسكرى لانه قعد ١١ سنة كاملة ، كارير عسكرى تماما وبعدين فى نهاية ١١ سنة اختار انه يترك هذا الطريق ويرجع لبلده ويشتغل فى السياسة .. واشتغل فى السياسة ، بس هو أخد ١١ سنة وانا أخذت ٥ سنين ونصف .

طيب انا عارفه قيادات حزب اليسار اللى أطلق على نفسه التقدمى الوحدوى شيوعيين ماركسيين وكلكم عارفينهم ومع ذلك احنا قلنا أن التجربة لازم تنجح ، ونمشى ملحمة ١٨ و١٩ يناير ايه ، هل هى صحيح مثل ما يقاولون انها شعبية زى حزب يسار التقدمى الاشتراكى والا هو التقدمى الوحدوى بيقول أن دى انتفاضة وحدوية وجاء راديو موسكو يروجها ناقل منهم هذا الكلام علشان يقول انتفاضة شعبية .

لا أعرف الانتفاضة الشعبية التى تقوم وتحل التموين بنهب مجمعات التموين وحرقها .

الانتفاضة الشعبية اللى تحل ازمة المواصلات بتكسير الاوتوبيسات .. طيب انا باقول مجلس الشعب لا يستطيع رئيس الجمهورية ان يحله بقرار منه ليه زى امهات الديمقراطية فى العالم ، انا باقول اننا فى دولة المؤسسات التى ننشئها تعطى صفة الاستقرار وصفة الضمانات علشان كل مايعن لنا من مشاكل يقعد بالحوار الهادىء نحله ولا نخاف ولا يأتى حاكم فى يوم من الايام لان مجلس الشعب فتح موضوع ، فيقول طيب بنحله والانتخابات بعد شهرين حسب الدستور وندخل فى للحلقات اللى احنا عشناها سواء ماقبل الثورة أو ما بعدها .

ده انا بأدى ضمانة وباقول كل مشكلة نحلها بالحوار ونقعد وقلت ٣ حاجات اساسية وقت ما طلعت المنابر .. ٣ حاجات اساسية لازم نكون حريصين عليهم .. الوحدة الوطنية والحل الاشتراكى والسلام الاجتماعى وكل واحدة لها معنى . وحدة وطنية يعنى متحصلشى النهاردة انه زى البعض



ماكان بيتصور كل انسان يروح مقدم عامل حزب ايه ابص الاقى ٣١ منبر. لما عملنا المنابر طلع ٣١ منبر جايين ولما عملنا قانون الاحزاب جالنا ٢١ طلب لتكوين ٢١ حزب .

طيب مانبص على اسرائيل ونشوف ايه اللى فيها هناك على العملية الحزبية اللى همه بيشتغلوا فيها النهاردة ، كل اللى انا طالبه كان من قانون الاحزاب انا ماتابعتش مناقشته فى مجلس الشعب لانى وقتها كنت فى القناة بشوف مستقبل مصر سنة الفين لان ده بيهمنى عن اى شىء آخر كان هدفى من قانون الاحزاب شىء واحد سألت عليه .. هل هناك عزل لاشخاص .. قالوا لى لا .. قلت خلاص اى حاجة هتطلع ماشى مادام نواب الشعب بيوافقوا عليه وتناقشوه وتناقشوا الموضوع مع القواعد مع البلد وتفتحوا فيه الكلام مادام مافيش عزل سياسى خلاص .. ماشى .. طلع .

ليست انتفاضة ولكنها خيانة

الانتفاضة الشعبية اللى تروح على مرافق الدولة تخربها وعايزه تحرق القاهرة ، كده الهدف بوضوح وبصراحة .. طبعا من بعدها انا قلت الحقيقة يعنى وصعب على تانى انى أقولها لكن كان لازم أصفها واضحة وتكون واضحة لنا من الان .

اللى ارتكب هذا العمل خونة عملاء وليسوا مصريين أبدا وانا آسف وهم أولادى فى مصر لاننى برضه زى ما انتم عارفين ما أنا متخذ لنفسى لغاية ما أخلص مدتى التانية ، على خير ان شاء الله وانتهى وياكم متخذ لنفسى مبدأاننى أبو العائلة مفيش بينى وبين اى انسان فى مصر أيا كان معتقداته ثقافاته آراؤه ، مفيش بينى وبينه حاجة لسبب بسيط انى لازم أكون فى مكان أبو العائلة اللى اى انسان يستطيع يلجأ له لان أى انسان لما يحس انه ، ما يقدرش يروح لاى جهة يشكى لها حاله وتتقفل فى وشه الابواب يبقى ايه ، أنا ضد هذا وعشان كده مفيش بينى وبينهم حاجة ولا أقولها أبدا انفعالا ولا حاجة وانما اقولها لانه للاسف حقيقة هذه خيانة لمصر ..

خيانة لان اللى كسر الاتوبيسات وقت ما أنا باشترى الاتوبيس علشان احل أزمة المواصلات وقت ما انتوا الصحفيين قاعدين تكتبوا لى كلكم ازمة المواصلات وأزمة التليفونات يقوم يبقى الحل انهم يطلعوا يكسروا الاوتوبيسات ولما نقول لهم دا غلط وخيانة يقولوا لا .. دى انتفاضة شعبية ويقولها راديو موسكو وراهم انتفاضة شعبية ..

لا أمان ولا قيم للملحدين الخونة

يعنى زى ما قلت عندنا جيل تربى على ان الاتحاد السوفيتى على حق فى أى شىء هنا دول انا باقول عليهم عملاء وخونة وتكون واضحة لكم وأنا باقولها بصراحة مش انفعالا ولا شىء لانه لغاية ١٨ و ١٩ ما احنا كنا ماشيين وبالحوار ومجلس الشعب موجود .

قرارات صدرت خاصة بالاسعار .. طيب تفضلوا الناس طلعت فى ٢٥ نوفمبر

مظاهرة وحاولت ولم يتعرض لهـا أحـد كمـان ممكن تطلع وتروح على مجـلس الشعب وتناقشه وتقول ابدا الكلام ده لا نقبله ، ورفع الاسـعار ده كذا وده بيمس وده بيعمل وتفتح فى مناقشة عامة لا : اختيار الطريق الدموى والصـراع الدموى وبعـدين بعد ذلك الدفـاع عنه علشان كده باقول انهم خونة ، وباقول انه فيه وسائل الاعلام وانتم سـلمينى وكلكم والثقافة فى وســائل الاعلام ، والثقافة لا يلى منصب رئيس واحد من دول ولا واحد ملحد اطلاقا ، وانا قلت من لا ايمان له لا أمان له .

اللى بيتحلل من كل شىء ، ويقول لك مفيش فيهـم ومفيش ومفيش ، طيب انا أحطـه ازاى على رأس المؤســسات الجمـاهيرية أو الثقافية او التى تحتك بالجمهور والتى تشكل الرأى العام .

لا .. بيكون واضح لنا وباقولها فى العلن ومش فى الخفـاء وباقولهـا مش تجاملا أبدا لغاية ١٨ و ١٩ انا حـريص على التجربة والى اليوم أنا حريص على التجربة وكنت أسـعد انسـان ان فى مجلس الشعب ما لغوش الحزب التقدمى لانه واضح موقفه تماما حتى من تقـرير النيابة العامة .

أما سياسيا الحسبة واضـحة لكل انسان ومع ذلك بقى الحزب لكن علشان يسمعونى بأه كلهم ويسمعنى الشـعب المصرى من خـلالكم القيـادات العميلة المشبوهة فى تيار اليسار اللى هـوه التقدمى الوحدوى مرفوضة .. مرفوضة تماما لانهم شيوعيين .

طيب احنا لم نعمل حزب شيوعى .. لما نفكر نعمل حزب شيوعى نبقى نعلى ونقول اننا بنعمل حزب شـيوعى لكن احنا قلنا فيه ٣ حاجات أساسية لازم نحافظ عليهم الوحدة الوطنية ، والحـل الاشـتراكى ونضـيف عليه الديمقراطى علشان الانسان اسـتهداف الانسـان والثالثة السـلام الاجتماعى الكلام ده ضد الثلاث مبادىء دول وعشـان كده لانهم بياخـذوا ، بالصراع الـدموى وبياخذوا ان اللى بيحرك التاريخ هو الصراع الطبقى والكلام اللى بيتعلموه فى النظرية اياها بتاعتهم والله احنا مـا بنحركش عندنا التاريخ بالرافعة اللى هى الصراع الطبقى اللى بيقولوا عليه احنا بنحـرك التاريخ عندنا بالحوار وقعادنا كلنا مع بعض ووضع كل شىء بوضوح أمام الشـعب ..

أغلقنا على أنفسـنا فتخلفنـا عن العصر

ثم انا مش عارف .. الناس نسيت والا ايه احنا فى أى وضـع النهارده احنا فى أى موقف اليوم ، احنا فى موقف لسه جزء من أرضنا محتل أجزاء من الارض العربية محتلة معركة اعادة بناء للبلد كلها لانه لما قفلنا فى العشرين سنة الماضية حولنا ستار حديدى زى الاتحاد السوفيتى الاتحاد السوفيتى عنده موارد قارتين قارة فى أوروبا وقـارة فى آسيا وفرق التوقيت بين أقصى بلد وبلد فى الاتحاد السوفيتى ١١ سـاعة قد كده امكانيات رهيبه ، ده يقـدر يقفل على نفسه وبعدين يجيب له الالمان يساعدوه فى التكنولوجى وغيره .



لكن انا لما قفلت على نفسى ايه اللى جرى فوجئت ان احنا تخلفنا عن التكنولوجيا اللى فى العالم تخلف رهيب فى العشرين سنة فقلنا وقلنا مفيش غير الاتحاد السوفيتى اللى نتعامل معاه ، وقطعنا مع الباقيين وهم كانوا مش عاوزين يتعاملوا معانا الحقيقة للخط السياسى الذى اتخذناه منهم جميعا .

والله لو تشوفوا وانا فى الاسماعيلية وقاعد واحد منكم يروح القناة ويقعد شوية لم تعد تمر مركب فى قناة السويس بناءها والتكنولوجى بتاعها زى التانية اللى وراها . بتمر ٨٠ مركب فى اليوم كل مركب مختلفة عن التانية ليه .. واحدة كونتيز بترمى الكونتينرز فى الارض وتمشى وتروح الميناء وتالتة كونتينر بداخلها لوارى تيجى واقفة على الميناء ومنزله ظهرها كلهم ظهرهم له سلم كده يروح اللورى طالع بالكونتينر عليه يوصله الى جهه الاختصاص ويرجع بالفاضى ويدخل على مركب ويمشى انا قاعد اكرر قاعد مذهول كنت فى الاسماعيلية باتفرج أيه التكنولوجى الجديد فى بناء السفن ده كل ده ٨ سنين اللى اتقفلت فيها القناة .. دنيا بتجرى واحنا كنا واقفين محلك سر .

طيب أمام هذا التخلف كله البلد تحتمل حاجة فى الوحدة الوطنية أو طيب ما قلنا الحل الاشتراكى الديمقراطى علشان ندى الفرص المتكافئة يعنى لا احد يمس مكاسب العمال والفلاحين لا احد يقول التعليم يبقى بفلوس علشان يبقى لابناء القادرين بس . معنى هذا ان الكل بيأخذ فرص متكافئة لا احد ينادى بالاقتصاد الراسمالى الذى يطحن الراسمالى أى شىء فى طريقه .

أساس الانفتاح مصلحة القاعدة العريضة

قلنا ده كله وبنعمل ضمانات وبتدخل الدولة بالقطاع العام اللى عندها وبندخل تضبط العمليات كلها لكى تمنع استغلال الفرد من قبل القطاع الخاص وبيبقى فيه قطاع عام وقطاع خاص والاتنين هدفهم واحد هو رخاء الانسان المصرى .

لما جيت أنا عملت الانفتاح سنة ٧٤ عملته ليه .. البلد مكانش فيها حاجة على يدكم كلكم ، البلد مكانش فيها أكل احنا بنستلف .. كنا علشان ناكل اللى ده اخطر شىء فى التاريخ يعنى الواحد منكم فى بيته يتصور كده انه بيستلف علشان يأكل هو وأولاده ، طيب مابيجى وقت الديانة يقولوا لك خلاص بقى يا اخى ياتسد اللى عليك يا مفيش كنا كده فعلا بنستلف علشان نأكل الناس يقوم لما انا اقول اعمل انفتاح والانفتاح بيعنى انتاج أكثر لانه مشاريع مشتركة وعمالة أكثر يبقى ازاى ده بيهز القاعدة الشعبية أو بيأثر على القاعدة العريضة يعنى دا الهدف منه انتاج اكثر علشان أعطى للناس ولا أكل بالدين أكل من انتاجى وابنى وانمى علشان الانتاج يزيد فيتوزع على الكل وبعدين الشىء الاساسى فى الانفتاح هو العمالة لانه ازاى هذه المشاريع تتم بدون عمال وبدون عمالة .

طيب ده اساسا الانفتاح علشان القاعدة العريضة اللى تحت قبل مايكون لاى انسان كون ان فيه أحد فوق بياخذ مرتب كبير قلنا قانون الضرائب ينظم ده كله ويأخذ من كل واحد حق مهما



كان ، يأخذ حق الدولة وبعد ذلك خلاص .. انما البلد كانت خربانه .. خربانه حقيقى وانا لست ابالغ وسمعتمونى لما قلت فى معركة أكتوبر جمعت مجلس الامن القومى يوم ٥ رمضان سنة ١٩٧٣ وقلت لهم اقتصـــاد البلد تحت وانا كنت اقصد وقتها انه فعلا لم يكن عندى ما اشترى به رغيف العيش لسنة ٧٤ لان البنوك اللى انا مديون لها والمتعهدين اللى انا مديون لهم مفيش فى قدرتى الى اسدد دين مفيش هايدينى جديد وعليه فلن اجد ما اشترى به رغيف العيش .

حقيقى ، حصل هذا وكنا مهـددين الشىء المؤسف حقيقة أنه بعد ماوصلنا الى هذه المرحلة من النضج يعنى عملنا معركتنا واستردينا كرامتنا واستردينا للامة العربية كلها كرامتها معنا ، خدنا ثقتنا فى انفسنا مبقاش عندنا ، عقد ، بنصيغ حياتنا صياغة جديدة نستهدف فيها الانسان المصرى بأمنه ورخـائه ومستقبل الاجيال اللى جايه كلها ..

بعد ماننضج هذا النضوج كله ويصبح الامر ملكنا جميعا لانه مفيش شىء بيصاغ خارج القاهرة ومفيش شىء بيصاغ بواسطة جهات ليست جهات مسئولة امام الشعب مؤسساته أى هى دولة المؤسسات .

مفيش قانون هاييجى يفرض على مجلس الشعب ابدا .. ومفيش أحد بيفرض علينا حاجة ، كل شىء بلغنا مرحلة من النضج قامت دولة المؤسسات كل انسان فيها قايم بدوره .. مجلس الوزراء .. مؤسسة سلطة تنفيذية ماشية بدورها ، مجلس الشعب سلطة تشريعية وبتناقش كل شىء وبتقول كل شىء ويمكن لاى انسان فى البلد أنه يروح لها ويقول لها تعالوا ناقشونى فى الكلام اللى انتم بتقولوه ده فى اللجـان وغيره وغيره السلطة القضائية ، عاد احترامها وزى ما أنتم عارفين واخذت استقلالها التام والمطلق وضمانتها وحصانتها .

السلطة الرابعة اللى هاتكلم النهارده معاكم فيها وهى الصحافة لازم تقوم هى الاخرى وتاخد مجالها .

احنا خلاص بنضع اللمسات الاخيرة لمجتمع ناضج مثل المجتمعات اللى عايشة حوالينا .. طب ازاى يكون فى وسط هذا البنـاء كله ونحن ماشـيين فيه من يشكك وهو بيشكك الاتحاد السوفيتى .. لصالح دولة اجنبية . أيا كان هذا اللى بتريده هذه الدولة الاجنبية .

وانا والله .. أنا كتبت الحقائق اللى جرت بينى وبينهم بصراحة كتبتها بصراحة لكم وقريتوها وسمعتوها . أيه التعامل اللى كان بينى وبينهم وازاى أنا فى يوم من الايام لمدة ٣ سنوات كان كل واحد يضبط ساعته على السفير السـوفيتى جاى لى فى بيتى الساعة ١١ كل يوم اثنين .. ــ ٣ سنوات من وقت الهزيمة الى سنه ٧٠ ثلاث سنوات من ٦٧ الى ٧٠ كل يوم اثنين اسبوعيا .. طيب ماحصلش ده مع احد وكنا بنقعد نقيم الموقف مع السفير السوفيتى وماشيين ومحصلش اعتقد حد كان يجرؤ يعمل مع الاتحاد السوفيتى معاهدة ويطلب من الشعب انه يوافق عليها وفعلا عملتها انا سنة ٧١ علشان اطمئنهم بالرغم من أن التوقيت اللى جم يطلبوها فيه كان توقيت غلط انما مع ذلك أنا عملت معاهم المعاهدة واعطيتهم التسـهيلات البحرية واديتهم كل شىء .. بس فيه شىء واحد انا مش مسـتعد اديه لهم وهو اننى

اسلم قرارى لاحد ابدا .

يعنى فى سنة ٧١ لما رحت .. اول مرة أروحها بعد ماتوليت فى ١ و٢ مارس ٧١ .. أول مرة ادخل موسكو كرئيس جمهورية أفاجأ انهم متفقين كانوا مع عبد الناصر على سلاح اسمه سلاح الردع طيب افتكروا لما عبد الناصر مات أنا ناسى الموضوع .. لا .. أنا عارف ايه اللى كان بينهم وبين عبد الناصر وايه اللى فى الدولة كله قالوا انهم مستعدين يبعتوه لك بس لا يستخدم الا بأوامر من موسكو .. اوامر من موسكو ، قلت لهم طز فى هذا السلاح ، كده ، وكان معايا مراكز القوى قاعدين فى الوفد ، قلت أنا لا أقبل هذا .. قرار مصر فى القاهرة ، وينبع من القاهرة ومن الشعب المصرى وليس من عندكم ولن يكون أبداً لاى انسان مش أنتم لاى قوة على الارض قرار لمصر ..

مراكز القوة أيامها قالوا : الله .. دى دولة كبرى واحنا ليه منقبلش هذا نقبل الشرط ، يومها قلت لهم هل أمريكا لما بتدى إسرائيل الفانتوم بتقول لها بشرط عدم استخدامها الا لما ترجعى لى ، قلت لهم ايه اللى أنتم بتحطوه ، الخيبة دى .. الخيبة الكبيرة .. هذا مثل من الامثلة ، ازاى دى اللى بيقول لى هذا فى ٧١ وأنا كتبته وأعلنته ومقدروش يكذبوه السوفيت .. ازاى بعد هذا يكون فيه عميل للاتحاد السوفيتى فى مصر ويفضل مصلحة الاتحاد السوفيتى على مصلحة مصر ، خونة ، عملاء .. زى ماقلت لكم لن أتسامح معهم ، أبدا قيادات حزب التجمع عملاء الاتحاد السوفيتى وهم عارفين نفسهم كويس غير مقبولين .. واحنا عاوزين اليسار يكون يسار مصرى وليس يسار سوفيتى .. اليسار بتاعنا يسار مصرى يؤمن بالوحدة الوطنية والحل الاشتراكى الذى يستهدف الانسان المصرى بأمنه ورخائه والسلام الاجتماعى .

اصلاح المسار الاقتصادى يماثل حرب أكتوبر

النهارده شيء أساسى عايز أكلمكم فيه لانه كل ده باحكى لكم الصورة الموجودة كلها علشان برضه على الطريق واحنا ماشيين كده زى ما اجتمعت بجميع الهيئات اللى اجتمعت بها لغاية النهارده وها اكمل ان شاء الله طول الصيف ده اللقاءات مع كل قطاعات الشعب .. النهارده باقول انه زى ما حكيت لكم فى الناحية السياسية ، القضية ماشية فى الداخل ، الاحزاب ماشية ، الثلاثة ، التجربة الديمقراطية لازم تاخد مداها كاملاً غير منقوصة لاى سبب من الاسباب على الاسس اللى اتفقنا عليها قبل ذلك واللى هى واضحة ولم نغير فيها ..

البنود الثلاثة الأساسية ، هيطلع البعض ويقول الاتحاد الاشتراكى كلكم عارفين الاتحاد الإشتراكى أخذ خطوة الى الوراء خلاص ، لا بيخش فى الاحزاب ، لا بيتدخل ، بل الامانات والحاجات بتاعته كلها الدكتور مصطفى فى سبيله لتصفية كل الكلام ده علشان يعطيه للاحزاب ، يعنى احنا لما باقول ديمقراطية بأقصد دائما انا اعنى ما أقول .. ما اقولش حاجة وانا قصدى حاجة تانيه .. لا .. احنا ديمقراطية وتعدد احزاب .. آه ..



ديمقراطية وتعدد أحزاب مفيش مناقشة في هذا وقد تحدث اخطاء وستحدث أخطاء بنصلحها واحنا كلنا ماشيين وبرضه بالحوار الواضح مع بعض وكلنا كده بنقوله في الجرايد وفي مجلس الشعب وفي كل حته ده سياسيا ، اقتصاديا كلكم سمعتم عن معونة العرب لنا ، الاثنين مليار اللي أخذناهم السنة دي علشان تقويم مسارنا الاقتصادي باعتبر أن ده أساس في حياتنا لانه زي ما قلت لكم الاستقلال هو الاقتصاد وليس الشعارات السياسية .. الاستقلال الحقيقي والارادة الحقيقية هو الاقتصاد وفي هذا انا باعتبر ان اصلاح المسار الاقتصادي أخطر من حرب أكتوبر التي استردينا بها ذاتنا بعد ان كنا فقدنا حتى ذاتنا .

عسكريا ماشي الحال والقوات المسلحة بعد ما استردت ثقتها في نفسها بنعمل عملية تطوير لها لانه شأن أي شيء لا نستطيع ان نقف جامدين .

نخطط لتقدم المجتمع حتى عام ٢٠٠٠

بالضبط زي عملية قناة السويس .. لما فتحنا قناة السويس .. كان ممكن نكتفي ونقعد عليها لا ، والله أنا حطيت شأنها شأن كل شيء في مصر لازم يخطط له لسنة ٢٠٠٠ ، خططت لسنة ٢٠٠٠ للقناة انها تبقى فرعين .. وبدأ تنفيذ هذا من الان لدرجة أن ٣٠ في المائة من الاعمال تمت والافنديات زي ما قلت بتوع مصر قاعدين في مكانهم في ابراجهم العاجية ، كمية الحفر اللي تمت في الثلاثين في المائة ١١ مرة مثل ما تم في السد العالي ، كل ده ماشي بيتم من ٨ شهور فاتت وماشية العملية علشان في سنة ٢٠٠٠ أن شاء الله يبقوا قناة بفرعين واحد رايح وواحد جاي وفي سنة ٨٠ ان شاء الله الجزء العاجل حيث ستمر الناقلات حمولة ٢٥٠ ألف طن محملة ودي معناها ببساطة الناقلة الواحدة أم ٢٥٠ الف طن لما بتمر من القناة النهارده بتمر فاضية أما بتمر في القناة محملة نصف مليون دولار ، في ١٧ ساعة بتعدي فيهم من بورسعيد الى السويس أو من السويس الى بور سعيد بتطلع في ١٧ ساعة وهي ماشية ضمن القافلة وباخد عليها رسم نصف مليون دولار في ١٧ ساعة .

علشان كده باقول ان فيه عندي مليار ان شاء الله دخل القناة في ٨٠ جنب القناة فيه البترول اللي احنا عاملين له ان شاء الله مليون برميل مع الشركات اللي بتشتغل تحت خليج السويس ، مع مشاريع الطعام اللي انتم سمعتم عليها ، مع المدة الجديدة وغزو الصحراء والخروج لمجتمع جديد خالص نتنفس بأه بره سواء على ١٠ رمضان أو على الطريق الصحراوي أو هنا جنب الاسكندرية العامرية الجديدة مع البرج وغيرها ، وكل هذا مخطط لسنة ٢٠٠٠ .

التطاول على عبد الناصر عيب ومرفوض

يبقى فيه واحد ، يبقى السلطة الرابعة وهي الصحافة ، أنا مصر على ما أعلنته وهو أن تكون الصحافة سلطه رابعة . لكن أظنكم توافقوني انه بالوضع

الحالي اللي ماشيه عليه لابد من اعادة تقييم وتقويم المسار الصحفي عندنا واحنا بنعمل الصحافة سلطة رابعة .

طبعا ده هاييجي من خلال ايه ، أنا برضه عايز حاجاتنا تتم زى قانون الاحزاب وغيره تتم بطريق دستورى سليم بمعنى أنه يطلع قانون ، زى ما طلع قانون الاحزاب يطلع قانون المطبوعات يجدد كل حاجة ونحط كل شيء بوضوح ، لكن هل أنا راضي عن المسيرة الصحفية النهارده .. أقول لكم لأ ، بمنتهى الصراحة .. وانتم قاعدين كلكم مسئولين وكلكم في مراكزكم ، أنا غير راضي اطلاقا على صحافتنا لانه لازلت أقول إنه فيه نغمة مفقودة .

البعض بيهاجم اللي فات كله على أن ثورة ٢٣ يوليو بما فيها ومن فيها وما عملته كل ده كان خراب ، غلط .. الكلام ده مش صحيح ، البعض يتطاول على عبد الناصر ، عيب ، التطاول عيب خالص ، وبعدين أيه ، ده مات ، وده زعيم من زعماء هذا البلد في التاريخ محدش يملك أبدا أن ينزعه من مكانه ، زى محدش يملك انه ينزع عرابي من مكانه أبدا ..

، وادى الرجل ما شعر بانه سليم وصحيح ، طيب نجرح فيه ليه .. ليه التجريح يعني اذا كان ولابد .. تبقى مناقشة موضوعية .. مناقشة سياسية موضوعية وكمان تكون على أساس بيانات واضحة تماما ما تكتش العملية لا حقد ولا انفعال ولا رواسب ولاتصفية حسابات .

للاسف ، قرأتم البيان اللي أنا كلفت وزير الاعلام انه يصدره لما في محاكمة من المحاكمات حل مش نقد لعبد الناصر .. لأ .. نوع من السباب .. الله .. هى دى السلطة الرابعة اللي عندنا نعمل فيها سباب لأ ..

ليس لعبد الناصر وأنما للجميع

مش لعبد الناصر بس .. وأنا باقول لا لاصغر مواطن في مصر لانني بابني من أول وجديد بنصيغ حياتنا صياغة جديدة أبدا أنا لا اقبل أن أى مواطن مهما كان مركزه ومهما كان صغير ان يمس او تمس كرامته او يتشنع عليه بواسطة الصحافة الا اذا صدر حكم ، وعندما يصدر الحكم لا أحب أن أحد يجرح لا ، يتنشر الحكم بأن فلان الفلاني عمل كذا واتحكم عليه بكذا وخلاص ، انما التجريح ليه ، مش في أخلاقنا ، ومش في مجتمع العائلة بتاعتنا ابدا وليس من تقاليدنا ابدا عملية التجريح ودى عملية أصلها برضه مستوردة عندنا ، ليه ، ما هم الجماعة اللي بتكلمكم عليهم اللي أنا باسميهم للاسف عملاء ثقافتهم بتقول لهم ان كل شيء مباح في سبيل بناء الحزب والاشتراكية اللي هم بيبشروا بيها .. عندهم كل شيء مباح حتى العائلة مش موجودة ولا قيم العائلة اللي توارثناها ولا حاجة ، ويمكن للولد يتجسس على أبوه ويمكن للبنت تتجسس على أمها لصالح الحزب كل ده عارفينه ماشي في بلاد كثيرة

وكان مطلوب ادخاله هنا ودخل جزء منه للاسف لان بعد ما توليت ما فتحت راديو أو تليفزيون الا وكان الراديو والتليفزيون محتل بهؤلاء الجماعة هم



اللى يتكلموا بس وكان مفيش فى البلد حد غيرهم . فى الصحافة هم .. فى الراديو هم .. فى التليفزيون هم .. للاسف يعني . .ده كان حاصل فعلا .

مناقشة واسعة لقانون المطبوعات

قانون المطبوعات وقيام السلطة الرابعة باطلب منكم ومن مجلس الشعب ومن الشعب على مسمع من الجميع مناقشة هذا الأمر مناقشة كافية مستفيضة بلا اى تجريح ، ليه لاننا نصوغ حياتنا من جديد .. وكل منا لازم يشترك فى هذه الصياغة ونطلع بأحسن مايمكن لصياغة هذا الامر عن طريق قانون المطبوعات اللى بيصيغ هذا الكلام .

أمر ثانى عايز أنقل على اخواننا بتوع الثقافة ووسائل الاعلام اخواننا بتوع التليفزيون والراديو ، زى ما قلت لكم أنا فجاة بعد ماتوليت مسئوليتى لم أفتح التليفزيون أو الراديو مرة الا لما لقيت نوعية معينة هى بتتكلم بس الباقى ممنوع كله .. ونفس الشىء كان فى الصحافة برضه زى ما أنتم عارفين برضه فالكلام ده لاء .. احنا عايزين نكلم مجتمعنا النهارده ونشكله من خلال قيم نحن جميعا نؤمن بها .. ولما انحرفنا عنها شوية فى الستينات تمزقنا كلنا ..

وقام الحقد وقامت الكراهية وقام الحسد وقامت الغيرة ومن داخل الهيئات كانت الناس تتجسس على هيئاتها : وده حصل .. فيه ناس اتجسسوا فى هيئات على زملائهم فى هيئات لها كرامتها ولها هيبتها ، أبدا حصل تجسس وبقوا يكتبوا تقارير فى بعض .. أنا مش عايز المجتمع ده أبدا ، فى الثقافة عايزين نأصل القيم الحقيقة بتاعتنا .. اللى قام بها شعبنا واللى حفظت على شعبنا وحدته خلال ٧ آلاف و٥٠٠ سنة منهم ألفين سنة حكام غير مصريين ولم يدب شعب مصر فى اى غازى اجنبى أبدا بل هم اللى دابوا فينا وآخرهم الإتراك .. دابوا فينا واحنا مادبناش فيهم .

فيه مجموعة فيهم طالعة .. أنا والله ببص برضه وباقول لاخواننا الفنانين أنا ببص على الافلام بتاعة زمان أغلب يمكن ٩٩ فى المائة من أفلام زمان بيقول لى حاجة بطلع من الفيلم بحاجة .. بقيمة بمعنى .. ليه ، فاية مشكلة بيحكى عنها فى المجتمع .. المجتمع له قيم وله تقاليد وله حاجات يعتز بها قوى بيجى ياخد واحدة من دول ويحطها فى قصة ويحليها لى أحسن كلام ممكن علشان يعمقها عند الناس ، افتقدنا الكلام ده فى فترات فاتت ولازم نرجع له تانى .

أعمالنا الفنية والاعمال الفنية كلها بصفة عامة لازم تأخذ هذا الشكل وأنا أعيب على الاذاعة والتليفزيون عندنا لاننا لم نواكب الطفرة اللى واكبناها فى حرب اكتوبر .

دا احنا فى حرب اكتوبر طلعنا الى وضع بنقول فيه للعالم نحن نملك ان نصيغ حياتنا كما نشاء واتفرج علينا العالم ، وبنصيغها على أروع ما يمكن أن تكون الصياغة حتى ما بيقولوا لنا التراب اللى نشانا عليه، لسه التليفزيون والاذاعه ما بتقلوش هذا الكلام لما أدى مثل أترجم ترجمة بسيطة ، فى أثناء معركة اكتوبر طلبت أن تبقى الاغانى

جماعية ، ليه ، علشان نطلع بقى بالاعمال الضخمة زى احنا ما بنعكس دلوقت فى سنة ٢٠٠٠ كلها أعمال الضخامة لازم برضه فى الفن ننتقل نقلة بهذه الضخامة

النغمة المفقودة فى الفن والثقافة

على سبيل المثال مثلا ، باسمع أنا فى الراديو رابعة العدوية بالاقى عمل درامى متكامل ، ممثلين باسمع فيها صوت الله يرحمه فؤاد شفيق وأداؤه وصلاح منصور والله يرحمه صلاح سرحان ، (تصفيق حاد) الواحد بيسمع عمل درامى حلو جميل وفوق ده كله صوت أم كلثوم . دراما حلوة جميلة وفوق ده كله صوت أم كلثوم فين الاعمال دى النهاردة ، الدولة لازم تقوم بمثل هذه الاعمال لان دى لا يقدر فرد أن يقوم بها وأنا على ما أذكر أيامها كنت قرأت أن هذا البرنامج تكلف ٢٠ ألف جنيه .

والله لما يتكلف حتى ١٠٠ ألف جنيه اللى بيعود منه أكثر بكثير قوى بل دلوقت هتقدروا فى البلاد العربية كل الحاجات تبيعوها هناك . وفى السينما ايضا ، زى ما بقول انا قلت لحسن عن فيلمه وبالوالدين احسانا اللى أخرجه أخيرا وشفت برضه بعده فيلم تانى مدينى قيمة الشاب اللى جاى من الارياف وأصل أنا فى يوم من الايام كنت طالع من ميت أبو الكوم رايح القاهرة نفس التوهان اللى قابله الراجل بتاع القصة بتاع حسن قابلته أنا فى القاهرة ، بس كانت فيه يمكن شوية مناعة ، شوية ثبات هو ده اللى احنا عايزين نثبته زيادة النهاردة ونقول أنه فى النهاية الخطأ لا يفيد ولازم ينتهى نهاية وحشة هذه عادتنا طول عمرنا ، طيب ليه لا نوصل هذا .. موجة أفلام الجنس على العنف ماشيه فى العالم للاسف بعد الحرب التانية والعالم الغير مستقر بره هناك واللى فيه التضخم وحاجات كثيرة قوى ظهرت بعد الحرب التانية . ونتيجة الصراعات الموجودة هناك والمدنية وما انتهت اليه بالفرد ونحن نريد ان نجنب اولادنا هذا الكلام وعشان كده أنا باقول فى الناحية الثقافية النغمة الحقيقية مفقودة .

مكان للفن التشكيلى فى المدن الجديدة

واحد بيقول لهم كل اللى فات فى ٢٣ يوليو ده غلط وزغت واحد بيقول أبدا ده مفيش أحسن مما كان ، الاثنين غلط وأنا مش عايز الاولاد الشباب عندى يتوهوا أبدا ، أنا عايز الشباب عندى يبقى عايش معركة بلده بس يبقى ماشى ورأسه مرفوعة للامام ، مش ماشى ورأسه للوراء ، .. ماشى للامام بجسمه ورأسه للوراء أو متكتف مش قادر يمشى لانه مش قادر يستخلص لنفسه أيه اللى فات وايه اللى أنا فيه النهاردة وايه اللى جاى بكره ، ودى وظيفتكم أنتم لازم تقولوها للشباب علشان موجة التوهان اللى هم فيها .. مساكين.. والبلبلة لازم يكون لها حل من خلال الصحافة كسلطة رابعة .. من خلال وسائل الاعلام بتاعتنا والفن كله فى كل فروعه .

وأنا برضه فى ١٠ رمضان يا ممدوح وفى بقية المدن والمجتمعات اللى طالعة



جديد كلها وفي المباني اللي هي تقام في القاهرة جديدة لازم تعملوا فيها نصيب للفنانين التشكيليين وتبقى دي جزء من التصميم ذاته ، يراعى هذا .. ويبقى فيه صندوق لهم ، يعملوا الفنانين التشكيليين اللي يطلعوا ، ده الى جانب عمليات الفن كلها اللي عاوزه يتحول الى أداء ضخم .. ماهو الاغنية الفردية بنسمعها لكم عمل كبير .. زى ما حكيت لكم على رابعة .. عمل كبير زى ده .. ليه الدولة لا تقوم بهذا وتعمله وتخلد .. وبلا جدال عندنا القمم الفنية والادبية والسينمائية والمسرحية كل هذه القمم هنا فى مصر .. ايه عذرنا .. وحتى الله يرحمهم اللي ماتوا من هذه القمم ماهي دي فرص ومناسبات كثيرة أن احنا نخلد هؤلاء الناس دول على مدار السنة بأعمال درامية بتؤكد ما هى مصر وماذا تنجب مصر وماذا تستطيع مصر انها تعمل فى منطقتها أو فى هذا الركن من العالم كله .

مهمة الفن والصحافة زرع الامل والحب

لابد من أداء جديد ليواكب سنة ٢٠٠٠؟ .. يؤكد القيم وينبذ الحقد نبذا كاملا ، وليطمئن كل انسان من خلالكم كلكم كوسائل اعلام ، تليفزيون وراديو ، ومن خلال السلطة الرابعة ، الصحافة ، فليطمئن كل انسان مش بس يطمئن لا .. انا عايز يتزرع الامل لانه حقيقة الامل موجود قائم .. قائم ولو انه يعنى الصورة سوداء قدامى قلتلكم وصارحتكم ليه لان مانيش داعى نضحك على شعبنا ولا حاجة ، لا الصورة رائعة لكن عايزه عرق وجهد واخلاص واننا نرتفع باه عنى كل الانفعالات القديمة اللي اتعودنا نعيش عليها للاسف وماكنش لها أى نتيجة الا انتهت بنا فى الاخر الى مجتمع متنابذ ، مجتمع الحقد يستشرى فيه بين الناس وبعضها ، فى المؤسسة الواحدة بين المؤسسة والثانية ، فى العمارة الواحدة فى خط سير الحياة لكل الناس .

اتغيرت السماحة اللي بتديها لنا هذه الارض مع الاصالة ومع الصلابة بتدينا كمان السماحة كل ده اتغير الى حقد .

كل ده لازم ده نوقفه وننتهى فيه ونوصل الى مجتمع بيسيطر فيه الحب بمعناه الكبير الشامل .. الحب الكبير اللي بياخذ كل شيء فى هذا العالم وبيبدا بحمد الله سبحانه وتعالى اللي أعطانا هذه الارض وهذا الوطن ومكننا من ان يكون لنا أدوار نقوم بها فى هذه الحياة بما يسره لنا من قوى ومن روح وبيضفى تكريم للانسان ان ربنا سبحانه وتعالى واضع فيه من روحه .. الانسان فيه من روح الله زى ما قال لنا فى القرآن وزى ما طلب من الملائكة يسجدوا لادم لانه بعد ما خلقه نفخ فيه من روحه .. طلب من الملائكة يسجدوا له فسجدوا كلهم الا ابليس .

هذا الإنسان لازم يبقى هدفنا وكل قيمة جميلة لازم تبقى هدفنا علشان بناء حياة اجمل ومستقبل اجمل ، وآمال أكبر ، وأجمل أمرنا فى أيدينا محدش وصى علينا ومحدش بيملى علينا شيء كل شيء ملكنا وعثرنا على ذاتنا ونستطيع فى كل وقت ان نناقش اى شيء فى حياتنا وفى صياغة مستقبلنا ، وصياغة كياننا اللي جاى كله محدش شريكنا احنا بنملكه وبعدين انا بافتحه لكم من أوسع الابواب لنشترك



كلنا في صياغته ، طبّ ليه ده مانعبرش عنه بالارتفاع فوق الانفعالات وفوق الصغار والحقد اللى بيتفشى للاسف .

سنلقى بالحقد في الزبالة

بادعو الله انه يوفقكم في مستقبل الايام وانا بهذا اللقاء معاكم يبقى حطيت المسئولية على اكتافكم سواء بالنسبة لاداء جديد في الثقافة ، والفن ، أو بالنسبة للسلطة الرابعة وهى الصحافة اللى باطلب ان تفتح فيها المناقشة كاملة وبلا أى حرج ولا حدود علشان نطلع بصياغة جديدة تساعد على بناء هذا المجتمع بقيمه اللى بدونها لا يمكن ان ينبنى هذا المجتمع ويمشى .. أبدا بل بيتمزق وبتكون صورته اليمة ورهيبة من خلال أعمالكم كلها حنقدر نبنى على أساس جديد وبانتهز هذه الفرصة وبناشد اللى عندهم حسابات شخصية عايزين يصفوها يقلعوا عن هذا الطريق كفاية ، الوقت اللى احنا ضاع علينا في البناء كثير عايزين نعوض كل هذا واحنا مش فاضيين أبدا لتصفية الحسابات ، واحنا مش فاضيين للاحقاد الشخصية ، واحنا مش فاضيين أبدا للمعارك بتاع الذات ، معارك الانانية يتركوا كل هذا ، والثانيين اللى الاتحاد السوفيتى بيجى عندهم قبل مصر بادعوا الله انه يصلح حالهم ويعودوا الى حظيرة بلدهم لانه في مجتمعنا الجديد لا مكان لهؤلاء ابدا الا في خريطة الحقد اللى احنا حنرميها في الزبالة وحاتفضل دايما في الزبالة .. بارجوا انهم يعودوا ويفهموا ويضعوا امهم مصر فوق كل شىء .

ماطلبش منهم أبدا انه يتملقونى ولا حاجة أبدا انا عايزهم بس يرجعوا لامهم مصر لانه هى القلب وهى الحب وهى الجمال وهى المستقبل وهى الاجيال اللى جايه ، وهى البناء الرائع اللى احنا بنصيغه وبنضرب بيه مثل في العالم الثالث اللى هو قاعد يبص وباقول ان تجربتنا سواء سياسية أو عسكرية أو اقتصادية او في كل الانحاء تجربتنا حقيقة تجربة فريدة في العالم الثالث اللى احنا بننتمى اليه .

وبافخر مش زهوا لا بافخر ان احنا فعلا بنصيغ مجتمع وحياة جديدة على أسس مفتقدة عن ثلاثه أرباع العالم الثالث ونبص حوالينا في المنطقة اللى احنا فيها ونحاول بتأمل نلقينا احنا في صياغة ودول في صياغة ثانية خالص □


المصدر: الاهــــــــرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
التاريخ : ١٩٧٧/٧/٣٠

كيف نمارس الديمقراطية ؟!

هل الممارسة الديمقراطية معناها ان نجلس على « جانبى الطريق » ننقد المؤسسات التي لم تقم بواجبها « ونهاجم الحكومة والسلام » أم انها استثارة احساس الفرد المواطن بأهمية مشاركته الايجابية فى صنع القرار وتنفيذه ، وبالتالى تكون هذه الممارسة كاملة .

● من السهل [نقد الحكومة] ، ومن السهل الحديث حول المشكلات وعيوب التطبيق ، بل من السهل مهاجمة كل المشروعات التى تمت والتى يمكن ان تتم، ولكن.. من الصعب وضع البديل، لأن ايجاد [الحل البديل] المدروس والذى يمكن تطبيقه يحتاج فى دراسته الى وقت .. الامر الذى يسرق الوقت من بعض هذه المؤسسات ويجعلها تغيب عن الانظار خلال هذا الوقت الامر الذى لايرضاه القائمون على هذه المؤسسات لانهم مثل مواجيز الفرح لايعجبهم العجب ولا الصيام فى رجب !.

ولنضرب لذلك مثلا، مشكلة المواصلات فى مدينة القاهرة وفى بعض المدن الاخرى ، لقد سمعنا منها الكثير ، وكله نقد وشكوى ، وتناولتها الاقلام بكل صور التعبير من شعر الى نكتة، والمشكلة تزداد حجما وتضخما ،سمعنا عنها كل فنون الشكوى ، ولم نسمع ابدا عن مقترحات تدمتهما بعض مؤسساتنا العلمية ، وكأن كل كليات الهندسة بأساتذتها ومدرسيها وطلابها النوابغ لم يسمعوا عنها ولا سمعت بها نقابة المهندسين ولا اتحاد المهندسين ولا حتى مراكز البحث العلمى ، بالاضافة طبعا الى المؤسسات النقابية والجمعيات الفنية ، لم يفكروا لنا فى حل أو حتى اقتراح بحلول جزئية تخفف المشكلة، وكأن الشكوى تكفى لحل المشكلة ، والباقى على الحكومة ، والشكوى حق ديمقراطى ولكنه حق ناقص ، لانه يفرض أن السلطة فى يد واحدة .. والديمقراطية هى توزيع السلطة !

وايضا مشكلات مثل المياه والتليفونات والمجارى ، لماذا لم تفكر النقابات العمالية والمهنية والتنظيمات الاخرى بالمشاركة ولو بالتفكير فى الحل على اعتبار المشاركة فى تحمل المسئولية، وبالتالى تحمل تبعات السلطة ،وفقا لنظام المؤسسات التى قامت ثورة مايو من اجله !

واذا كانت مشكلات مثل المياه والمجارى والمواصلات يمكن وصفها بالمشكلات الكبيرة والتى ورثناها مع التركة المحملة بالديون والمتاعب بعد انهاء حكم الفرد، تعتبر مشكلات من الضخامة بحيث يعجز عن حلها الا الحكومة ، فان هناك من [المشكلات] الصغيرة نسبيا ما يمكن أن تحل على مستوى المؤسسات النقابية — وخاصة نقابات العمال — وهى لاتحتاج الا الى مجرد [الهمة] أو [الرغبة] فى المشاركة الديمقراطية عن طريق العمل لا الكلام ، مثل النظافة العامة سواء فى الشوارع أو المواصلات او فى محلات القطاع العام،

فان هذه المشكلة لا تحتاج الى تحويل بالعملة الصعبة . هل نظافة محلات القطاع العام تحتاج أكثر من مجرد [رقابة] اللجنة النقابية فى كل شركة من شركات القطاع العام فى ممارستها؟ انها ممارسة ديمقراطية لانها تعطى الحق وأيضا تلتزم بالواجب . وايضا نظافة وسائل المواصلات بهيئة النقل تحتاج الى اوامر رئيس الهيئة فقط ؟

ولا تحتاج الى [احساس] اللجنة النقابية بالهيئة بأن عليها واجب العناية بمصدر رزق أعضائها ؟ لان دورها ليس — فقط — المطالبة بالحوافز . والويل للحكومة ان تأخرت عليهم بمكافأة العيد، فلماذا المطالبة فقط دون العطاء ، على الاقل عطاء [واجب] فى مقابل [حق] المطالبة .

الديمقراطية تبدأ من ممارسة صغيرة مثل الاحساس بأنى مهتم بنظافة مكتبى بجانب ساعى هذا المكتب ، الى ممارسة حق التصويت فى الانتخابات وبالتالى فان الديمقراطية لاتتجزأ ولا تنفصل حقوقها من واجباتها ، واذا كنا نحتفل بعيد العمال ، وبالتالى نؤيدهم فى كل حقوقهم التى اكتسبوها من خلال ثورة مايو ، فان على العمال ان يتفهموا جيدا دورهم الايجابى فى بناء مصر ، ولان التشييد والبناء والتعمير لايتم الا بأيدى العمال ، فان هذه الايدى عليها أن تعى معنى [الاتقان] وهو واجب عليها ، كما تعى حقوقها ، فعود الثقاب الذى يرفض الاشتعال ، واللمبة التى تحترق بعد ليلة واحدة ، والقماش الذى يتهرأ فور غسيله ، وكل [المصنوعات] التى تفسد بمجرد استعمالها لمرة واحدة ، صنعتها ايدى العمال ، فالعيب اليهم يرد ، وليست الحكومة هى كل شىء ، فهى ليست مثل الاب ، من وجهة نظر طفله ، قادر على كل شىء ، لان هذه النظرة الى الحكومة لاتصح الا فى المجتمعات الديكتاتورية أو ذات الحزب والايديولوجية الواحدة ، حيث تصبح الحكومة هى مصدر كل السلطات ، ومنها واليها ترجع الامور ، والشعب يتلقى ما تأمر به الدولة ليأكله او ليلبسه أو ليقوله، ولكن فى المجتمعات الديمقراطية الحكومة طرف منفذ من أطراف المجتمع الديمقراطى المتعدد المؤسسات، وعلى بقية الاطراف ان لا تكتفى بالنقد بل عليها ان تشارك فى تحمل المسئولية ، وحتى يأتى احتفالنا بعيد العمال وبثورة مايو تطبيقا لاهداف ثورة مايو الديمقراطية .. فالمطلوب هو الممارسة العملية لهذه الديمقراطية بالعمل لا بالكلام .

فتحى سلامة



السعى نحو اقامة حياة ديمقراطية سليمة

ليس الطريق الى الديمقراطية السليمة سهلا . واذا كانت الديمقراطية فى بعض البلاد الصناعية المتقدمة قد نجحت بسبب تقاليدها البرلمانية العريقة ، ونموها الاجتماعى والثقافى ، وامكانياتها الاقتصادية الضخمة – والتى كثيرا ما كانت نتيجة لنهب خيرات مستعمراتها – فقلما نجحت الديمقراطية وازدهرت فى الدول الفقيرة المتخلفة التى ذاقت ويلات استعمار الاحتلال واستعمار الاستغلال .

ان مصر تنتمى الى مجموعة هذه الدول التى عانت من مرارة الاحتلال العسكرى و الاستغلال الاقتصادى الدولى ، ولا عجب ان تتعثر فيها الممارسة الديمقراطية وتزداد العقبات فى طريق نجاحها وتقدمها . ولكن على الرغم من هذه الصعوبات وتلك العقبات، حاولت مصر منذ منتصف القرن التاسع عشر أن تمارس الديمقراطية ، وتجعل منها نظامها السياسى المنشود .

واذا تغاضينا عن التجارب الديمقراطية التى تمت فى القرن الماضى واكتفينا بالتجارب التى مررنا بها منذ اعلان استقلال بلادنا فى ٢٨ فبراير ١٩٢٢ حتى يومنا هذا ، فاننا نستطيع ان نقسم بشىء من التبسيط التجربة الديمقراطية عندنا فى ثلاث حلقات :

الديموقراطية البرلمانية

الديمقراطية البرلمانية فيما بين ١٩٢٣ و١٩٥٢ ، وديمقراطية النظام السياسى الواحد فيما بين ١٩٥٢ و١٩٧١ و « الديمقراطية الملتزمة » التى نعيش خطواتها الاولى فى يومنا هذا .

وبالنسبة للديمقراطية البرلمانية، فقد بدأت بصدور دستور ١٩٢٣ وانتهت بتدخل الجيش عام ١٩٥٢ . ونستطيع أن نقول أن هذه التجربة لم تنجح النجاح المرجو ، فالسلطة التنفيذية اتسمت بعدم الاستقرار ، اذ بلغ عدد الوزارات خلال ٢٨ سنة ٣٨ وزارة ، وعطل الدستور ثلاث مرات، ولم تكمل جميع البرلمانات المدد الدستورية المحددة لها ، اذا استثنينا برلمان ١٩٤٥ .

ويرجع اخفاق هذه التجربة الديمقراطية الى عوامل كثيرة ، فى مقدمتها أن النظم السياسية البرلمانية التى وضعت فى مصر نقلت حرفيا عن النظم الدستورية الاوربية على الرغم من أن المجتمع المصرى كان يختلف كل الاختلاف عن المجتمع البلجيكى أو الفرنسى أو الانجليزى .

وكانت هناك أيضا سلطة الاحتلال البريطانى ، وتدخلها المستمر فى الحياة السياسية المصرية ، سواء كان هذا التدخل سافرا أم خفيا وقد زاد هذا التدخل اثناء الحرب العالمية الثانية ، ولم تكن مصر قد استعدت لتحديات مرحلة مابعد الحرب ، حتى وجدت نفسها تدخل غمار الحرب الفلسطينية الاولى ، وما كان من نتائج هذه الحرب ما أضعف التجربة الديمقراطية البرلمانية المصرية أكثر مما كانت ضعيفة .

وبالنسبة لديمقراطية التنظيم السياسى الواحد ، فقد بدأت بتحريك الجيش فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ وانتهت بثورة التصحيح فى ١٥ مايو سنة ١٩٧١ ، وتكاد تكون نقيض التجربة الديمقراطية البرلمانية على جميع مستوياتها وجوانبها فبينما كانت السلطة موزعة فى التجربة الاولى بين الملك واحزاب الاقلية وسلطة الاحتلال وحزب الوفد والمصالح الاقتصادية الاجنبية ، تركزت السلطة فى مجلس الثورة ثم فى يد الرئيس جمال عبد الناصر وبينما نقلت نقلا أعمى ، فى التجربة الاولى ، النظم الليبرالية الاوربية ، نقلت نقلا أعمى فى التجربة الثانية ، النظم الاشتراكية الشمولية الاوروبية . وبينما لعبت الاحزاب السياسية دورا هاما فى التجربة الاولى ، لعب النظام السياسى الواحد فى التجربة الثانية دورا ثانويا هامشيا ، سواء سمى هيئة التحرير أو الاتحاد القومى أو الاتحاد الاشتراكى .

واذا كانت ممارسة الديمقراطية هدفا من أهداف المنهج الاول لثورة ٢٣ يوليو ، وقد ورد ذكرها فى الاهداف الستة [القضاء على الاستعمار واعوانه — القضاء على الاقطاع — القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم — اقامة جيش وطنى قوى — اقامة عدالة اجتماعية — اقامة حياة **ديمقراطية سليمة**] — فان هذا الهدف كان آخر نقطة فى منهج الثورة واقلها اهمية ....

ولاشك أن اهتمام النظام الناصرى بالشئون الخارجية — عربية كانت أم دولية — على حساب الشئون الداخلية، كان سببا آخر فى محنة الديمقراطية فى



ظل الحلقة الناصرية ، هذا الى جـانب طابعها العسـكرى وتفضيله اسـلوب الضبط والربط على اسـلوب التحاور والمناقشة .

ملامح الديموقراطية الملتزمـة

ثم جاءت ثورة التصحيح التى تعتبر بداية التجـربة الثالثة فى الممارسـة الديمقراطية ، والتى جعلت من احترام سيادة القانون والسعى الى التوازن بين مقتضيات العدالة الاجتماعية ومقتضيات الحريات العامة ، محور تحركها .

واذا كانت هذه التجربة فى بدايتها لم تتخط بعـد العقبات المتعـددة التى تنتظرها ، فاننا نستطيع بشىء من التبسيط ان نرسم ملامحها فى النقاط التالية :

١ ـ انها ديمقراطية انسانية تقوم على احترام حقوق الانسان ، وتراعى قبل كل شىء كرامة الفرد ، وتصون حرية عقيدته ، وتكفل له حماية أسرته وملكيته فى نطاق سيادة القانون .

٢ ـ انها ديمقراطية دينية روحيـة تستمد فلسفتها من تعاليم الـديانات السماوية ، وتجعل من الدين ركنا من اركان المجتمع . وهذا يمايز بينها وبين النظم الديمقراطية التى تسـتند الى العلمانية او اللادينية ، وتقوم على فصل الدين عن الدولة .

٣ ـ انها ديمقراطيـة اشـتراكية وسطية ، بمعنى انها ترفض الاشتراكية العلمية القـائمة على الثورة العنيفـة والقضاء على الانظمة والمفاهيم القائمة لتقوم على أنقاضها نظم ومفاهيم جديدة . كما أنها ترفض الليبراليـة التى تؤمن بشعار « دعـه يعمل ، دعـه يمر » باعتباره المحور الحقيقى للديمقراطيـة ووقايتها .

٤ ـ انها ديمقراطية ملتزمة ، بمعنى لانها اذا قبلت تعدد الاحزاب فانها تحدد أوجه نشاطها وتتأكد من انها خاضعة لمبادىء مشتركة وضعتها .

لذلك نستطيع القول بأن هذه التجربة الثالثة نظام وسط بين تجربة الديمقراطية البرلمانية وتجـربة ديمقراطية الحـزب الواحد .

هذه الديمقراطية الجديدة تتطلب وقفة ، لانها قائمة على نظام جديد لا مثيل له فى النظم السياسية المختلفة . فهى ليست منقـولة بحـذافيرها من نظم اوربـا الراسمالية الليبرالية ، كما حدث فيما بين ١٩٢٣ و١٩٥٢ ، وليست مقتبسة من نظم اوربا الاشتراكية الماركسية كما حدث فيما بين ١٩٥٢ و١٩٧١ . انهـا تجربة قائمة على التعددية السياسية التى يجمع بينها مبادىء مشتركة يمكن اجمالها فيما يلى :

شروط انشاء الحزب

☐ عدم التعارض مع مبادىء الشريعة الاسلامية باعتبارها مصدرا رئيسـيا للتشريع .

☐ الحفاظ على الوحدة الوطنية بما يقتضى عدم قيام أحزاب على اسـاس دينى أو طائفى او فئوى .

☐ الحفاظ على المكاسب الاشتراكية التى تمت خلال الفترة السابقة .

☐ عدم انطواء الحزب على تشكيلات عسكرية أو شـبه عسكرية ، وعـدم ارتباطه بحزب فى الخارج .

ولم يكتف قانون تنظيم الاحزاب بوضع المبادىء العامة التى يجب أن تلتزم بها الاحزاب الجديدة فى ظل الديمقراطية الملتزمة ، بل وضع شروطا خاصة يجب ان تتوفر فى الاحزاب التى يراد انشاؤها وهذه الشروط يمكن اجمالها كما يلى :



١ - توقيع ٥٠ عضوا من اعضاء الحزب المؤسسين ، على أن يكون نصفهم على الاقل من العمال والفلاحين .

❷ أن يكون من بين مؤسسي الحزب الجديد ٢٠ عضوا على الاقل من اعضاء مجلس الشعب الحالى ، وينتهى هذا الشرط بعد انتهاء هذا البرلمان .

❸ أن لا يكون الحزب من الاحزاب التي كانت قائمة قبل ثورة يوليو ٥٢ ، والتي تم حلها بموجب القانون رقم ٣٧ سنة ١٩٥٣ .

❹ أن يقدم طلب لانشاء الحزب الى الامين العام للجنة المركزية مرفق به جميع البيانات السالفة الذكر ، ويعرض الامين العام هذا الطلب على لجنة خاصة مكلفة بفحصه .

وتتكون هذه اللجنة الخاصة من ثلاثة وزراء بحكم وظائفهم « العدل ، التنظيمات الشعبية ، الداخلية ، وثلاثة من رؤساء الهيئات القضائية السابقين غير المنتمين الى اى حزب سياسي ، ويرأس اللجنة الامين العام للجنة المركزية .

ولهذه اللجنة حق الاعتراض على قيام الحزب خلال ٣٠ يوما من تاريخ عرض الاخطار بتأسيس الحزب . ويجب أن يكون اعتراضها مسببا . ولكن قرار اللجنة ليس نهائيا ، ويجوز لطالبى تأسيس الحزب الجديد الطعن فى قرار اللجنة امام محكمة القضاء الادارى خلال الثلاثين يوما التالية لاخطارهم .

ان قيام الحزب الجديد لا يعنى انه مطلق الحرية ، يستطيع أن يتصرف ويعمل كما يشاء بل انه ملتزم بالمبادىء العامة ، كما انه ملتزم باخطار الامين العام بأى قرار يصدره بتغيير رئيسه أو اى تعديل فى نظامه الداخلى . وفى حالة ما يخالف احد الاحزاب المبادىء العامة للديمقراطية الاشتراكية ، أو اذا صدر حكم بادانة قيادات الحزب فى جريمة من الجرائم المخلة بالوحدة الوطنية أو السلام الاجتماعى ، عندئذ يجوز للامين العام للجنة المركزية أن يتخذ تدبيرين :

□□ **أولهما : وقف نشاط الحزب** أو وقف اى قرار من قراراته التي تخالف مبادىء الديمقراطية الاشتراكية .

□□ **ثانيهما :** حل الحزب وتصفية أمواله وتحديد الجهة التى سوف تؤول اليها هذه الاموال .

ولكن هذين التدبيرين الاستثنائيين مقيدين بعدة ضمانات لمصلحة الاحزاب ، منها موافقة اللجنة السياسية السالفة الذكر ومنها حكم يصدر من المحكمة الادارية .

ولم يكتف القانون بمتابعة نشاط الاحزاب على الوجه المبين اعلاه بل وضع ايضا الشروط التى يجب توفرها فى المواطنين الذين يريدون الانضمام الى الاحزاب السياسية .

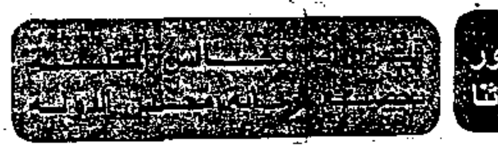
تجربة مرحلية

وفى النهاية ، نستطيع أن نقول أن تجربة الديمقراطية الملتزمة هذه تجربة مرحلية .. لذلك أمامنا تصوران : اما أن تتراخى الرقابة على الاحزاب ، وتزداد حرياتها ومجالات نشاطها وبذلك نعود الى النظام السياسي الذى كان سائدا فيما بين سنتى ١٩٢٣ ، ١٩٥٢ أو تتعثر الممارسة الديمقراطية ، ويزداد نفوذ الاجهزة التى وضعت لتتبع نشاط الاحزاب ، أو يضغط الحزب ذو الاغلبية ويقضى على أحزاب المعارضة ، وبذلك نعود الى نظام يشبه النظام السياسي الذى كان سائدا فيما بين سنتى ١٩٥٢ و ١٩٧١ .

أن دول العالم الثالث التى اختارت لنفسها نظام الحزب الواحد تتطلع الينا والى تجربتنا الجديدة التى ترمى الى نقل حياتنا السياسية على مراحل مدروسة من نظام الحزب الواحد الى نظام تعدد الاحزاب فى نظام « الضبط والربط » الى نظام احترام المعارضة والترحيب بها ذلك الاحترام وهذا الترحيب هما خير وسيلة لاقامة الحياة الديمقراطية السليمة التى نادت بها ثورة ٢٣ يوليو منذ ربع قرن .

للنقـــــد حـــــدود

القضـاء يحدد – لأول مرة – مايجوز وما لايجوز فى ممارسة حرية التعبير



النقـد مباح والتجـريح محظـور
وللديمقراطية آدابها المستمدة من تراثنا

كيف نمارس الحرية • ؟

• سؤال بدأ يشغلنا بعد ١٥ مايو ، وظل مطروحا فى ساحة العمـل السـياسى ، بهـدف الوصول الى تحديد الاطار الذى تجرى داخله ممارسة الحيـاة الديمقراطية السليمة بغير قيود وبغير جموح •• واخيرا انتقل السؤال الى سـاحة القضاء ليتولى وضع الضوابط والتقاليد لحماية حـرية الرأى والنقـد والمناقشة ، وفى نفس الوقت لحماية المجتمـع من الانحراف ومحاولات التشويه والتخريب خلف شعار الحرية •

وقال القضاء كلمتـه : ان المعارضة واجب وامانة ، وحق أصيل لا ينبغى التفريط فيها ، ولكن للمعارضة آدابها المستمدة من تراث هذا الشعب ولايجوز أن تكون مبررا للعدوان أو الهدم أو التشهير ، ويجب أن تظل دائما فى حدود الموضوعية ، ومواجهـة الرأى بالرأى ، فلا يصح أن تتحول الى وسـيلة لزرع الحقـد أو اثارة نوازع الهدم •



بدأ السؤال يتخذ طريقه الى القضاء بقضية عرضت على مجلس الدولة . حين لجأ مواطن — اسمه عطية على الصيرفي— الى محكمة القضاء الادارى ورفع دعوى طلب فيهـا وقف قرار اصدره المجلس المحلى لمركز ميت غمر باسقاط عضوية المجلس عنه .

ويشرح قصته مع هذا القرار فقال انه فاز بعضوية مجلس محلى ميتغمر الذى اجريت انتخاباته فى ٦ نوفمبر ١٩٧٥ ، وفى الجلسة الاولى للمجلس تم اختياره عضوا بلجنة القوى العاملة التى انتخبته بعد ذلك رئيسـا لها . وبذلك اصبح عضوا فى اللجنة الدائمة بالمجلس التى تشكل من رؤساء اللجان

وقال انه فى جلسة ٢٥ يناير ٧٦ اصدر المجلس المحلى قرارا بفصله من رئاسة لجنة القـوى العـاملة ، واحالته الى اللجنة الدائمة التى حرم من عضويتها للتحقيق معه فيما نشره فى بعض المجلات من نقـد للمجلس المحلى تجاوز حدود النقد الى حـدود الهجوم والاتهام وفيما فعله فى بعض الاجتماعات والتجمعات من محاولات لاثارة البلبلة وتوجيه اتهامات — بغير دليل — الى المجلس والى عـدد من القيادات فى ميت غمر .

وقال ان قرار فصله من عضـوية المجلس المحلى يشكل سابقة خطيرة وعدوانا صارخا على الحـريات التى كفلها الدستورومنها حرية القول وحرية التعبير وحرية المعارضة والنقد، وقال ان هذا القرار انتهاك صارخ لحقوق العضو وحصـاناته القانونية .

ثم قال ان سبب فصله من المجلس هوانهتقدم مع١٦ عضوا آخرينبالمجلس باقتراح مراجعة وفتح ملفات الاراضى الحكومية المبيعة ، والاسمنت والخشب والحديد الذى حصلت عليه بعض قيادات مركز ميت غمر .

وقال ان قرار حل لجنة القـوى العاملة قرار باطل لان المجلس المحلى يملك قانونا حل احدى اللجان قبـل انتهاء مدتها المنصوص عليها — وهى دور الانعقاد الذى يستمر ١٠ شهور .

واصدرت محكمة القضـاء الادارى حكمها بوقف تنفيذ قرار المجلس المحلى بحل لجنة القوى العاملة واســقاط عضوية المجلس عن العضو ، والزمت مجلس محلى ميت غمر بالمصروفات ، ومعروف ان هذا الحكم يتناول الجانب المستعجل من الدعوى ، أما الموضوع فقد إحالته المحكمة الى هيئة مفوضى الدولة لاعداد تقرير بالرأى القانونى فى طلب الغاء هذين القرارين .

وبعد ذلك انتقلت القضية الى اعلى محكمة فى مجلس الدولة وهى المحكمة الادارية العليا التى يرأسـها رئيس مجلس الدولة المستشار احمد كمال أبو الفضـل .

هل يختص القضاء ؟

وكان السؤال الاول : هل يختص القضاء بنظر الطعـون فى قرارات المجالس المحليـة . قالت قضـايا الحكومة — وكان يمثلها المستشـار سامى ابو حسين — ان المجـالس المحلية برلمانية محلية، وكما أن قرارات مجلس الشعب — وهو أعلى هيئـة تشريعية — لاتخضع لرقابة القضـاء كذلك لاتخضع قرارات المجالس المحلية لرقابة مجـلس الـدولة الذى يختص بالرقابة على القرارات الادارية فقط .

وحسمت المحكمة الادارية العـليا المسـألة وارست مبدأ جديدا قالت فيه أن المجالس المحلية ليست برلمانات وليسـت هيئات تشريعية ، ولكنها هيئات ادارية ، وتتولى اختصاصات تتعلق بمرافق عامة ، وتقـوم على الادارة اللامركزية فى البلاد ، ويخضع كل



مجلس منها لاشراف ورقابة المجلس الذى يعلوه الى أن تصل الرقابة العليا الى اللجنة الوزارية للحكم المحلى التى يرأسها وزير الحكم المحلى السيد محمد حامد محمود • وعلى هذا فان قراراتها تخضع لرقابة مجلس الدولة ولا يغير من ذلك ان اعضاءها منتخبون

فهم خاطىء للحرية

وبحثت المحكمة الادارية العليا برئاسة المستشار محمد صلاح الدين

السعيد نائب رئيس مجلس الدولة اسباب فصل العضو فتبين لها ان ٣١ عضواً من أعضاء المجلس تقدموا بمذكرة تضمنت عديدا من المخالفات المنسوبة اليه • قالوا انه تعود القاء التهم جزافا للمجلس واعضائه مما يشكل قذفا علنيا دون التزام الموضوعية ، وانه يتعمد احداث الهرج فى الاجتماعات ، ويتعمد الاعتداء باللفظ والحركة على بعض الاعضاء • كما تعود اساليب غير كريمة لاتتفق مع المظهر اللائق للعضو •

وقالوا انه قام بتجريح كثير من الهيئات والمؤسسات والشخصيات وهدفه التشهير بغير ادلة أو وقائع • وحاول الاتصال ببعض الهيئات والمؤسسات وفرض نفسه عليها . وهددها بمهاجمتها ، وقام بتحريض بعض الفئات خارج المجلس بمعلومات كاذبة ، كما قام باجراء اتصالات مشبوهة بتجمعات عمالية •

وتبين للمحكمة ان قرار الفصل الذى أصدره المجلس المحلى اتخذ بعد تحقيق مع العضو قامت به اللجنة الدائمة بالمجلس ، كما تبين للمحكمة ان القرار سببه ان العضو ــ بسلوكه هذا ــ قد تجاوز واجبات العضوية •

وقالت المحكمة الادارية العليا : « ان حرية الرأى لاتعنى اباحة القذف وتأليب التجمعات العمالية واثارتها بادعاءات كاذبة وتوجيه الاتهامات بغير وقائع » •

وقال القضاء ان المعارضة الحقيقية واجب لايمكن الرجوع عنه ، وامانة لا ينبغى التفريط فيها ، وهى حق ثابت أصيل لانصح مصادرته أو الحجز عليه، ولكن للمعارضة ادابها المستمدة من تراث هذا الشعب ومثله وتقاليده واخلاقياته ، والاسوة الحسنة التى تفرضها عقيدته السماوية التى تنزل منزلة اليقين فى وجدانه •

وقال القضاء : ان المعارضة ليست فى تطاول البعض على البعض ، أو أن يسخر قوم من قوم ، أو أن تنزلق الى اللغو من القول ، انما المعارضة هى مقارعة الحجة بالحجة ، والبرهان بالبرهان ، بما يصون المصلحة العامة فلا يتبدد الجهد فى زرع الاحقاد أو فى عتم ليس من ورائه طائل •

وبذلك ارسى القضاء المصرى ــ لاول مرة ــ مايجوز وما لايجوز فى مجال النقد والمعارضة فى العمل العام ، واجاب على السؤال المطروح فى ساحات العمل بكل مستوياته وكل مجالاته ــ كما يقول المستشار سامى السيد ابو حسين بادارة قضايا الحكومة ــ وقرر الحكم تنظيما هاما لما يمكن ان تكون عليه المعارضة •

واصبح واضحا ــ كما يقول المستشار سامى ابو حسين ــ ان التشكيك دون دليل والاتهام دون برهان شىء مرفوض خاصة وان هناك من الاعداء ما يخدمهم انتشار تيار من الشك وعدم الثقة تحت ستار المعارضة ، وهذا الحكم يسد الابواب والمنافذ أمام كل من تسول له نفسه ان يجعل المعارضة وسيلة للتدمير •

ويضيف المستشار عزيز انيس ميخائيل ، المستشار بادارة قضايا الحكومة ان الدستور كفل لكل مواطن

حرية الرأى والتعبير ، وقانون الحكم المحلى ينص على انه لايسأل عضو المجلس المحلى عما يبديه من أقوال واراء اثناء اجتماعات ومناقشات المجلس ولجانه ، ولعضو مجلس الشعب حصانات تسمح له بابداء ما يشاء من آراء داخل المجلس دون مساءلة ، ولكن خارج البرلمان فان العضو يخضع للقانون . وكذلك فان لائحة مجلس الشعب تنص على انه لايجوز للعضو استعمال عبارات غير لائقة أو فيها مساس بالاشخاص أو بالهيئات أو المصلحة العامة .

فالممارسة الديمقراطية ــ كما يؤكد المستشار عزيز انيس ــ ليست انطلاقا بغير حدود ، ولكنها عمل تحكمه الاخلاق اولا واخيرا .

تحقيق : رجب البنـــا



الديمقراطية فى مصر لم تعد محدودة

منذ اندلاع ثورة مايو التصحيحية فى ١٩٧١ ووصولا الى اعلان قيام الاحزاب الثلاثة الاولى : حزب مصر الاشتراكى، وحـزب الاحرار الاشتراكيين وحـزب التجمع الوطنى وتقارير المراقبين والمحللين السياسيين فى العالم كلها تشير الي ان الرئيس السادات قد اتاح فى مصر قدرا محدودا من الديمقراطية • وجاءت الموافقة على قيام حزب الوفد الجديد كمؤشر على ان الديمقراطية فى مصر لم تعد محدودة كما جاءت من قبلها الموافقة على انشاء الصحف الحزبية كمؤشر آخر على ذلك. فالحـزب الجديد يطالب فى برنامجـه بتعديل طريقة اختيار رئيس الجمهورية ليكون بالاقتراع العام المباشر بواسـطة الشعب فى انتخابات حرة يتنافس فيها اكثر من مرشـح وهـذا المطلب هو اقصى حـد يمكن ان تصـل اليه الديمقراطية على مستوى العالم كله *

وتعديل الدستور ايا كانت حدود هـذا التعديل لا يكون على حساب اسـتقرار الدستور القائم ، فلابد أن يكون التغيير بوسائل قانونية متاحة فالدستور هـو تنظيم للسلطة وتنظيم للحرية فى آن واحد

على ان هذه الديمقراطية غير المحددة قد يساء فهمها فى بعض الاحيان والظروف فتتحـول الى ديمقراطية متطرفة حيث تصبح العاطفة الحزبية هى الاسـاس الاوحد للحكم على الامور ، وتستشرى الخصومات الحزبية والمشاحنات غير المقبولة فى سبيل السيادة الحزبية الى غير ذلك مما تشتمل عليه دروس التاريخ ففى اثينا القديمة ترى الناس ان يسـكتوا سقراط بجرعة من السم لان ذلك كان ايسر عليهم من معالجة الشرور التى كان ينبه اليها • فالفيصل هنا انما هـو الصفات الاخلاقية التى يتحلى بهـا القائمون على السلطان وليس نوع الدستور القائم *

والى اعضاء كل الاحزاب اقول ان المساحة الوحيدة المطلوبة والمسـموح بها هى مساحة الحق فانتم لم تكونوا من اجل خدمة انفسكم بل لخدمة بلدكم

محمد ضياء الدين محمود مسعود

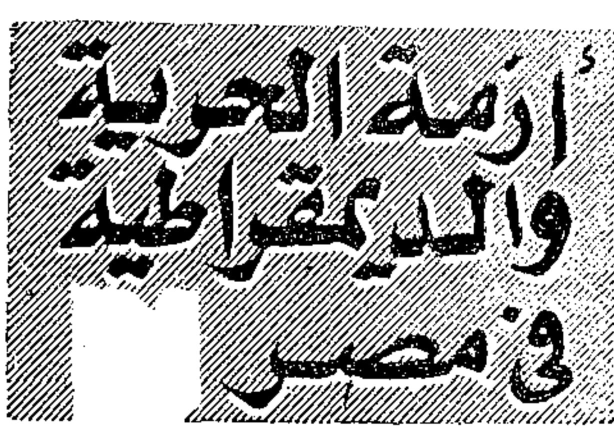
مترجم بالسعودية



المصدر: الاهـــالـــى

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

التاريخ : ١٩٧٨/٤/١٢



حديث الديمقراطية لا يتوقف..
والمحاكم العسكرية أيضاً!!

رجال السياسة والقانون يقولون:

■ حتى الحزب الحاكم لا يشترك في القرارات الرئيسية!

■ تحويل المدنيين لقضاء تابع للقوات المسلحة مخالف للدستور

■ مستشار بمجلس الدولة: الدستور يسمح بالقرار الفردي.. لكن المناخ تغير.

لغز الديموقراطية فى مصر هو التنـــاقض بين القول والفعل . الحرية (حديث المساء والسهرة)) .. ولكن .. وفى نفس الـــوقت فالمحـاكم العسكرية مصير من يخالف اويختلف او تعتبره الحكومـــة كذلك !

والقرار فى مصر : ديموقراطى .. مؤسسات دستورية ، واغلبية واقلية ، ومع ذلك فاخطر القرارات لا تمـــر عبر تلك المؤسسات .. ولا يشترك فيها اغلبية او اقلية ، ولا يعرف بها الحزب الحاكم ايضا ..!

حول مشكلة الديموقراطية يدور هذا التحقيق .



ضباط يحاكمون مدنيين !

تفشت فى الاشهر الاخيرة ظاهرة اللجوء الى القضاء العسكرى لمحاكمة المتهمين فى القضايا السياسية وقضايا الرأى فبعد قضايا « الجماعة الاسلامية » « التكفير والهجرة » احيل ١٦ متهما الى المحاكمة العسكرية بتهمة تكوين تنظيمين سريين ، وحوكم الشاعر احمد فؤاد نجم وعدد من الطلاب والفنان الشعبى الشيخ امام والفنانة عزة بليغ امام محكمة عسكرية ، حكمت بالسجن على احمد فؤاد نجم وطالبين فى تهم تتعلق بالابداع الفنى والرأى وحول هذه القضية يقول نبيل الهلالى (المحامى) .

ان ظاهرة احالة القضايا السياسية الى القضاء العسكرى بدأت تطل برأسها من جديد فى هذه الايام . ولابد من التحذير من خطورتها للاسباب الاتية :

أولا : ان القضاء العسكرى جزء لا يتجزأ من قواتنا المسلحة . وتنص المادة الاولى من قانون الاحكام العسكرية على ان القضاء العسكرى احدى ادارات القيادة العليا للقوات المسلحة . ان هذا يحتم بقاء القضاء العسكرى بمنأى عن الصراعات السياسية فقواتنا المسلحة ملك للشعب باثره حيث لايجوز ان يحاول حزب من الاحزاب استخدامها فى تصفية حساباته مع معارضيه .

ثانيا : ان للقضاء العسكرى مهمة مقدسة هى حماية وسلامة مصالح القوات المسلحة . ولابد من الحرص كل الحرص على جلال هذه المهمة ، الامر الذى يتنافى مع اقحام قضايا الرأى والفكر على اختصاص القضاء العسكرى .

ثالثا : ان محاكمة المدنيين امام المحاكم العسكرية مخالفة صريحة للدستور الذى يكفل للمواطنين المثول امام قاضيه الطبيعى .

رابعا : لقد صدرت فى الاونة الاخيرة ـ فى قضايا التكفير والهجرة وتنظيم الجهاد والتنظيمات اليسارية قرارات جمهورية تقضى بسحب هذه القضايا من بين ايدى نيابة امن الدولة ـ بعد ان انعقد لها هذا الاختصاص وسارت شوطا فى التحقيق واحالت هذه القضايا الى القضاء العسكرى .. ان ذلك ينطوى على مخالفة صريحة للمادة ١٦٦ من الدستور الدائم التى تقول « لا يجوز لاى سلطة التدخل فى القضايا او فى شئون العدالة » كما ينطوى على خرق لاستقلال النيابة وتدخل من السلطة التنفيذية فى سير اعمالها ـ رغم ان النيابة جزء لا يتجزأ من الهيئة القضائية .

خامسا : ان الحكومة تقصد باحالة قضايا الرأى الى القضاء العسكرى محاولة ردع القوى المعارضة وتخويفها .. ونحن نهيب بان يصور القضاء العسكرى فى نظر الشعب على انه اداة ردع . فالقضاء العسكرى ـ فى حدود اختصاصه دستورى ـ له رسالة اسمى واجل .

سادسا : ان احالة الحكومة خصومها السياسيين الى القضاء الاستثنائي تعكس في الواقع نظرة من عدم الثقة وعدم الاطمئنان الى احكام القضاء العادي في هذه القضايا ، كما تعكس رغبة الحكومة في استغلال الوصاية المخولة للسلطة التنفيذية على القضاء الاستثنائي ((محاكم عسكرية وامن دولة)) - والمتجسدة في حق التصديق والاعتراض على احكام هذه المحاكم ، وتعكس هذه الاحالة اخيرا رغبة الحكومة في حرمان خصومها السياسيين من الضمانات الدستورية والقانونية المكفولة امام القضاء العادي وخاصة حق الطعن في الاحكام)) .

ويضيف الدكتور حلمي مراد استاذ القانون ورئيس المجموعة البرلمانية للوفد في مجلس الشعب :

((ان وجود محاكم استثنائية يخالف نص الدستور الذي يقضي بأن يقدم المواطن الى قاضيه الطبيعي ولا يجوز ان يحاكم مواطن مدني امام محاكم عسكرية الا بالنسبة لجرائم متصلة بالناحية العسكرية وفي وقت الحرب . ولا ننسى ان القضاة العسكريين قابلون للعزل مما يهدد الاطمئنان الى استقلال القضاة وحيدتهم • كما ان المحاكم يجب ان يقتصر اختصاصها على جرائم معينة وفي وقت الحرب الفعلية . ولا يكون من سلطة الحكومة احالة قضايا معينة بعد وقوعها الى هذه المحاكم او غيرها من المحاكم الاستثنائية ، لانه لا يكفي ان يحاكم القاضي بالعدل ولكن يجب ان يطمئن المواطن الى ان قاضيه يحكم بالعدل ، واذا احتج البعض بالالتجاء الى هذه المحاكم على اساس سرعة الفصل في الدعاوى المنظورة فانه من الاوفق ان يعاد النظر في اجراءات التقاضي امام القاضي العادي لضمان السرعة .

ممتاز نصار يقول :

وفي الندوة التي عقدتها لجنة الدفاع عن الحريات بحزب التجمع يوم الاثنين ٣ ابريل الماضي حول موضوع المحاكم الاستثنائية ومخالفتها للدستور والمبادىء الديمقراطية تحدث الاستاذ ممتاز نصار المحامي والمستشار بمحكمة النقض سابقا وعضو مجلس الشعب قال :

((لا بد من تعديل بعض النصوص الدستورية وخاصة تلك التي ترتبط بالسلطات وممارسة كل سلطة لحقوقها مع التزامها بواجباتها • ان المادة ٤٠ من الدستور تنص على ان المواطنين لدى القانون سواء وانهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة دون تمييز بسبب الجنس او الاصل او الدين او العقيدة))

والمادة ٤٧ من الدستور أيضا تقول أن حرية الرأي مكفولة ولكل انسان التعبير عن رأيه ونشره بالقول او الكتابة او التصوير والمادة ٥٧ من الدستور تقول كل اعتداء على الحقوق والحريات العامة جريمة لا تسقط الدعوى بها • وهو نص مضيء يجب على المصريين جميعا التمسك به وكفلت المادة ٦٨ من الدستور لكل مواطن حق الالتجاء الى قاضيه الطبيعي والقاضي الطبيعي هو القاضي المحايد المحض المتجرد من كل الاعتبارات الا اعتبار العدالة ولا يتلقى الوحي من احد ولا يستطيع حاكم مهما علا شأنه ان يؤثر فيه ان هذا القاضي هو الضمانة الاساسية للحقوق والحريات التي كفلها الدستور ومن



غير هذه الضمانة تصبح النصوص حبرا على ورق وهناك التناقض بين نصوص الدستور والواقع الذى يطبق الآن . القانون ٣٧ لسنة ٧٢ الذى سمى قانون الحريات ان هذا القانون يجيز الحبس المطلق ويعطى الحق لرئيس الدولة فى الاعتراض على احكام القضاء ولا ينفذ قرار المحكمة الا بعد تصديق رئيس الجمهورية عليه واذا اعترض رئيس الدولة اعيدت المحاكمة وكل هذه قيود وضعها قانون الحريات انه امر عجب فى بلادنا والمشرع لم يكن منطقيا مع نفسه لان الحبس الاحتياطى مكروه دوليا وهناك اتفاقية اقرتها الامم المتحدة سنة ١٩٦٩ تنص فى المادة ٩ على انه لا يجوز ايداع المتهم السجن رهن المحاكمة .

وللاسف الشديد فهناك دولة فى افريقيا تسمى فولتا العليا تلتزم بهذه المعاهدة الدولية وتطبقها ولكن مصر متمسكة بأهداب قانون الطوارىء ولم تنفذ هذه المعاهدة الدولية التى وقعت عليها .

سلطة القرار .. لمن ؟

نقطة ثالثة يثيرها رجال السياسة والقانون وتمس الديموقراطية فى الصميم . انهم يتساءلون : لمن تكون سلطة اتخاذ القرار فى مصر .. هل نحن دولة مؤسسات بالفعل .. ام بالقول والمظهر ؟

يقول نبيل الهلالى :

« ان القرارات المصيرية المتعلقة بالسياسة الخارجية والداخلية .. تمس مصالح الشعب مباشرة وتنعكس على حاضر البلاد ومستقبلها . لذلك لا يجوز ان يكون مثل هذه القرارات .. من صنع فرد او حزب لان شعبنا ليس ملكا لفرد من الافراد .. ولان بلادنا ليست ملكا لحزب من الاحزاب

لقد ان الاوان لاشراك الشعب بصورة فعلية فى وضع القرار . ولا يصح القول بان الاخذ بنظام الرئاسى فى بلادنا يجيز لرئيس الجمهورية الانفراد باتخاذ القرارات المصيرية .

ذلك ان نصوص الدستور الدائم .. رغم صدور هذا الدستور فى ظل سيادة مفهوم الحزب الواحد ـ توجب اشراك الشعب والمؤسسات الدستورية فى صنع القرارات المصيرية

ولا افهم كيف يمكن التوفيق بين شعار « دولة المؤسسات » الذى يتردد على مسامعنا ليل نهار .. وبين فرض الامر الواقع على هذه المؤسسات بقرارات علوية ينفرد باصدارها رئيس السلطة التنفيذية ـ كما حدث فى مبادرة السلام الاخيرة ـ او تنفرد باتخاذها الحكومة ـ كما حدث فى القرارات الاقتصادية المشئومة فى يناير ١٩٧٧ .

والغريب انه فى حين تلجا عادة الاحزاب الحاكمة فى الدول التى تاخذ بنظام تعدد الاحزاب الى استشارة الاحزاب المعارضة قبل اتخاذ قرار مصيرى فان المأساة فى بلادنا ان القرارات المصيرية تتخذ حتى دون استشارة اعضاء الحزب الحاكم ذاته .. فمن المعروف ان القرارات المصيرية والهامة التى اتخذت فى الفترة الاخيرة لم تناقش مسبقا . حتى داخل صفوف الحزب الحاكم بل وحتى دون ان تناقش مع العديد من قيادات هذا الحزب . لقد وضع الجميع امام الامر الواقع .. وكلنا يذكر ان قرارات المجموعة الاقتصادية فى ١٧ يناير ١٩٧٧ اتخذت من وراء ظهر



الهيئة البرلمانية لحزب الوسط ».

واليوم وقد شرعنا في الاخذ بالنظام الحزبي .. لم يعد هناك مجال .. بأي حال من الاحوال .. للاستمرار في انتهاج اسلوب الانفراد في صنع القرارات المصيرية ان الشعب ممثلا في قواه واتجاهاته السياسية واحزابه ومؤسساته يجب ان يكون هو صاحب القرار » .

ويقول طارق البشري المستشار بمجلس الدولة :

يجب التفريق بين المجالات الفعلية التي يصنع فيها القرار السياسي ، وهذه تدخل في مباحث علم السياسة .. مثلا ماهي القوى التي تضغط لصناعة قرار معين وما القنوات التي تمارس الضغط من خلالها ، واية مصالح سياسية او اقتصادية يعبر عنها القرار الصادر .. الخ والمسالة الثانية هي « السلطة » من هو صاحب السلطة واتخاذ القرار شرعا .. وهذه تدخل في مباحث القانون الدستوري . واظن ان السؤال مادام يتعلق « بالتنظيم » الديمقراطي ، فهو يقصد في الاساس هذا المجال الثاني .

والخلاصة هنا ، ان دستور ١٩٧١ ، ومن قبله دستور ١٩٦٤ ، قد رسم خريطة السلطات في الدولة على أساس ان اتخاذ القرار يملكه في الاساس شخص واحد هو رئيس الجمهورية ، ومجلس الوزراء ليس الا معاونا ومشاركا لرئيس الجمهورية في رسم السياسات وفي التنفيذ ايضا ولم يوضح الدستور الحدود الفاصلة بين دور رئيس الجمهورية وبين مجلس الوزراء في اتخاذ القرار ، والمسئولية البرلمانية تنحصر في مجلس الوزراء وحده ، بمعنى ان ما يتخذه رئيس الجمهورية من قرارات وما يرسمه من سياسات انما يكون بعيدا عن رقابة سائر سلطات الدولة ومجلس الشعب خاصة ان هذه الصورة قد تلائم النظام السياسي التي صدر في ظله دستور ١٩٦٤ ، ١٩٧١ ، حيث بني النظام على اساس تنظيم سياسي وحيد . اما بعد تعدد الاحزاب ووجود معارضة برلمانية معترف بها رسميا ، ومع امكانيات تبادل الاحزاب للحكومة وفق نتائج الانتخابات واتاحة فرصة تحريك المسئولية البرلمانية ضد الوزارة ، فانه يظهر ان ثمة عدم تجانس في الاحكام وتوزيع السلطات . لان قسما غير محدود من النشاط السياسي ، سواء في رسم السياسات او تنفيذها سيكون في غير متناول النشاط الحزبي بوسائله الدستورية » .

ويضيف الدكتور عصمت سيف الدولة :

« كل محاولة لاسناد اي قرار الى الجماهير مباشرة هو تهريج سياسي .

ففي النظام الديمقراطي تكون صياغة القرار التشريعي من سلطة مجلس الشعب المنتخب ، وتكون صياغة القرار التنفيذي من سلطة الحكومة المسئولة امام مجلس الشعب المنتخب ، وتكون صياغة القرار القضائي « الاحكام » من سلطة القضاء بالقوانين التي اصدرها مجلس الشعب المنتخب .. ويكون المجلس المنتخب نفسه تحت رقابة الجماهير .. اي ان الجماهير تساهم في صياغة القرار عن طريق الانتخاب والرقابة على النواب .. ويمكنك ان تقيس على هذا مدى ديمقراطية اي قرار

فكل قرار تصدره سلطة دستورية خارج اختصاصها ، وكل قيد على مقدرة الجماهير فى الرقابة على النواب هى قرارات غير ديمقراطية .. مامدى تحقيق ذلك فى مصر ؟

ويختتم الدكتور يحيى الجمل الحوار قائلا :

« جوهر الحرية والديمقراطية هو مدى المشاركة فى صياغة واصدار القرار السياسى .. هذا صحيح .. وبغير هذه المشاركة يصبح الحكم فرديا او يصبح على احسن الفروض حكم القلة الممتازة .. واخطر حدث سياسى فى حياة المنطقة منذ سنوات عديدة مضت وقد يكون الى سنوات كثيرة مقبلة هو قرار السيد رئيس الجمهورية بزيارة اسرائيل والذى اكده السيد الرئيس واكده الجميع ان هذا القرار من تفكير سيادته وحده لم يستشر فيه احد ولم يراجع فيه احد ولم يشترك فيه احد .

وما أظن ان ثمة قرار قد اتخذ اخطر من هذا القرار » .

وبعد أن قضية الحرية والديمقراطية لا تحل بمجرد معرفتها السبب فى غيابها والانتقاص منها . بل هى طريق طويل وشاق .. ولكن هل نقترب ؟

كلمة حول الديمقراطية

بقلم : على حمـدى الجمال

بعد أيام قليلة سوف نحتفل ببلوغ التطبيق الديمقراطى فى بلادنا سبع سنوات ولقد شمل هذا التطبيق جميع الجوانب السياسية فى بلادنا .. التطبيق الذى يتمثل مجلس الشعب وانتخاباته ، وقيام الاحزاب السياسية ، وحرية الصحافة ، وحرية التعبير عن الرأى فى كل مكان ومناسبة ..

ولعلنا ، ونحن نحتفل بالعيد السابع للتطبيق الديمقراطى ، ان نسترجع التجربة ونسأل : هل نجحنا فى ذلك ؟.. أم اننا ما زلنا نمر بمرحلة التجربة والخطأ ؟

وفى رأيى اننا نجحنا فى أهم خطوة على طريق الديمقراطية ، وهى افساح المجال لها بكل المقاييس والاصرار عليها ، وعدم التفكير ــ ولو للحظة ــ فى العدول عنها .. انما نعالج ما نقع فيه من أخطاء بمزيد من الديمقراطية .. هذا هو النجاح الذى حققناه .. ولكن هناك تحفظات يجب ان نضعها نصب أعيننا ، وهى تتعلق ببعض الاخطاء فى الممارسة ..

وقبل التعرض لهذه التحفظات ، احب ان أسجل أن الديمقراطية هى اتاحة الفرصة للرأى الاخر .. الرأى المقابل أو المعارض .. ولكن اتاحة الفرصة لا تعنى السباب ، والتشكيك ، والهدم .. أى ان الديمقراطية ليست فوضى تمكن أى مواطن من ان يقول أى شىء ، أو يفعل اى شىء ليست هذه هى الديموقراطية كما تفهمها ، وكما تمارسها كل دول العالم العريقة فى الديمقراطية ..

فليس من الديمقراطية ان يتبادل أعضاء مجلس الشعب السباب ، ويعتدوا على بعض بألفاظ خارجة ..

وليس من الديمقراطية ان تقيم الصحف الحزبية الحوار فيما بينها باللجوء الى تبادل الاتهام والطعن فى الذمم ، والوطنية ، والشرف ، والمبادىء ..



ان عندنا الان اربعة احزاب ، وكل حـــزب من حقه ان يقول رأيه ، يحـاول أن يظهر بأنه أحرص الاحـــزاب على مصـــلحة الشعب ، لكن لابد وان يتم كل ذلك فى اطار موضـــوعى ، مهذب ، وقائم على الحقـــائق ، لكن عندما يخرج الحوار الى المهاترات والافتعال والاكاذيب وتصفية الحســـابات ، فان المســـألة تصبح أقرب الى الفوضى منها الى الديموقراطية ..

والديمقراطية لا تحتاج الى اجتهادات ، انما هى تقوم على أساس المنطق النابع من مصلحة الشعب ولا مصلحة غيرها ، فالشعب هو الوحيد المستفيد من التطبيق الديمقراطى السليم ، وهو وحده الذى يدفع الثمن عندما تنحـــرف الديمقراطية فتصـــبح سبابا ، وتشكيكا ، ومهاترات ، وتبادلا للاتهامات . ان الديمقراطية تفرض الاتزان ، والهدوء ، والعمل الجاد المثمر ، وترفض الصراخ ، والتشـــنج ، والحقـــد .. والديمقراطية قادرة ايضا على أن تبرز أمام الجمـــاهير المجموعة التى تعمـــل ، والمجموعة التى تصرخ .. □



رأى الأهرام

التصحيح .. بالديمقراطية

في اللحظات الحاسمة والدقيقة من تاريخ الشعوب تبرز الحاجة الملحة الى ضرورة التغيير والتصحيح صيانة للمسار الوطني وحفاظا على سلامة الوحدة الوطنية .

ومصر الان تجتاز فترة هامة من تاريخها وتنطلق بارادة شعبية كاملة نحو تحقيق التحرير الكامل لارض الوطن واعادة البناء والتعمير . ووسط كل التحديات التي تواجه المسيرة الديمقراطية من الاعداء المتربصين لها في الداخل فان قيادة ثورة ١٥ مايو أقررت اجراء التصحيح بالديمقراطية .

ولعل أبرز انجازات هذه الثورة هي أنها أعادت للانسان المصري كرامته وأرست الديمقراطية دعامة من دعامات الحكم . وشعب مصر مدعو بعد أيام لاجراء التصحيح باسلم الطرق الديمقراطية وأرقاها حيث انتهى عهد الاجراءات الاستثنائية وسقطت الى غير رجعة وسائل القمع وكبت الحريات ، وانتهت عهود مراكز القوى التي أهدرت كرامة الانسان وعاد الشعب يمارس سلطاته من خلال المؤسسات الدستورية وسيادة القانون .

التصحيح سيتم بالشعب وللشعب وسوف يصدر الشعب كلمته في كل أولئك الذين يريدون لنا عودة الى الوراء أو يدعون أو يشاركون في الدعوة لمبادىء تتنافى مع أحكام الشرائع السماوية أو تعرض بها .

لقد قامت ثورة مايو من أجل تصحيح المسار الوطني واعادة الديمقراطية . وبأحكام الدستور وبالقوانين سوف يستطيع الشعب أن يحفظ قدرته ويدعم المسيرة ويسقط خلفه كل المشككين والمتخاذلين والعملاء . وسوف تنطلق مصر بابنائها وبقيادتها الوطنية تخوض معركتها الكبرى وصولا الى التحرير والبناء . فهذا هو طريقنا ولا طريق آخر لنا غيره . □



المصدر: الاهـــــرام

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات التاريخ : ١٩٧٨/٥/١٦



على الشعب أن يقول كلمته

بقلم : على حمدى الجمال

الديمقراطية ليست للتشكيك والهدم .. والحرية ليست للاستغلال وتشويه كل شىء ..

هذه الحقيقة غابت عن البعض منا ، فتصوروا انهم قادرون على تحطيم كل ما نبنيه لا لمصلحة الوطن ، ولا حرصا على مستقبله ، وانما لاغراض شخصية ، أو محاولة لفرض افكار معينة ومبادىء محددة ..

وعندما قامت ثورة ١٥ مايو ، حرصت على ان تكفل الحرية للجميع ، وتتخذ من الديمقراطية مظلة يعمل الكل تحتها وهم آمنون على أنفسهم ، وعلى مستقبلهم ..

ولم يكن من الممكن ونحن نطبق الديمقراطية فى بلادنا ان نستمر فى كبت الرأى الاخر ، ولذلك كان علينا ان نسمح بقيام الاحزاب ، حتى نتيح الفرصة لكل رأى ان يجد مجالا يعبر فيه عن نفسه ..

وقامت الاحزاب فى ظل قانون يشترط ان يكون عمل هـذه الاحزاب الجديدة فى اطار الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى والاشتراكية الديمقراطية .. وكان هذا الشرط امرا طبيعيا ، ذلك ان الظروف التى تمر بها البلاد تفرض على الجميع ـ الحاكم والمحكوم فى نفس الوقت ـ المحافظة الكاملة على سلامة المجتمع من أى هزة أو اساءة ، لان القضايا التى نواجهها تحتاج أول ما تحتاج الى ضرورة توافر العوامل الثلاثة كغطاء يضمن لنا مواجهة تلك القضايا والتوصل الى حلها ..

ولكن ما الذى حدث ... ؟

بعض الذين يقودون حركة اليسار المصرى ، وبعض المدعين لليسارية والتطرف استغلوا قيام حزب رسمى لهم ، والشرعية التى منحت له ، وخططوا لحملة تشكيك لم نر لها مثيلا من قبل ..

لم يتركوا مشروعا الا وشككوا فيه ..

ولم يتركوا شخصية على المسرح الا واتهموها بكل التهم التى تمس كرامتهم ووطنيتهم ..



ولم يكتفوا بذلك ، بل استغلوا الاوضاع الاقتصادية القاسية التى نمر بها وبدأوا يعزفون نغمة معاناة الجماهير ، ويضخمون من هذه المعاناة ، ويثيرون الاحقاد ويقلبون الحقائق ، ويشوهون كل شيء ، غير مقدرين ولا عابئين بما يمكن أن يسفر عنه هذه الحملات المغرضة من نتائج .. وتناسوا عن عمد انهم مسئولون كغيرهم تماما عن المحافظة على وحدتنا الوطنية وسلامنا الاجتماعى ..

ولم يحاولوا من خلال هذه الحملات الضارية ان يقدموا حلا أو إقتراحا يساهم فى حل المشاكل ، بل كان كل همهم ان يستثيروا الجماهير ولا شيء غير ذلك ..

هذا من ناحية حزب اليسار ..

ماذا فعل حزب الوفد الجديد ... ؟

وقع الحزب ، ومنذ أول يوم ، فى خطأ كبير ، نفى به نفيا واضحا الاسم الذى اتخذه عنوانا له .. وبدلا من ان يكون وفدا جديدا ، ظهر انه هو نفسه الوفد القديم بكل ما كان يمثله الوفد القديم من أخطاء .. ليس هذا فحسب ، بل لقد تصور حزب الوفد الجديد انه قادر على اعادة عقارب الساعة ، وتوهم انه يستطيع ان يلغى من تاريخ مصر ثورة ٢٣ يوليو ..

ركز الحزب على كل سلبيات الثورة ، وتجاهل تماما كل ايجابياتها ، وحاول ان يوهم الجماهير ان أخطاء البعض فيها هى أخطاء النظام نفسه ، واعتمد على اننا شعب ينسى ، لاننا شعب طيب ..

والغريب فى الامر اننا وجدنا توافقا بين أقصى اليمين واقصى اليسار ، وهو — كما قلت — استغلال معاناة الشعب ، ضاربين بكل الانجازات عرض الحائط .. كل منهما يعمل لحسابه ولمصلحته ، مع ترك تصفية الحسابات بينهما الى مرحلة مقبلة ..



والسؤال الذى اصبح يتردد على لسان كل وطنى مشفق على مصلحة هذا الشعب ومستقبله هو : **هل سنترك الحال على ما هو عليه ؟ .. هل يمكن ان نسمح باستغلال الحرية والديمقراطية ، والى اين سيجرفنا هذا التيار الخطير ... ؟**

ولقد سبق للرئيس السادات ـ اكثر من مرة ـ ان حذر مما يخططه المغرضون ، والعابثون ، والمستغلون للممارسة الديمقراطية التى حققتها ثورة ١٥ مايو ، ولكنهم جميعا استمروا على ما هم عليه ، وتمادوا فى حملاتهم المغرضة ..

ولم يكن أمام رئيس الدولة ، المسئول عن امنها ، وامانها ، الا أن يلجأ الى الشعب ، صاحب الكلمة ، وصاحب الحق ، وصاحب المصلحة .. يلجأ اليه مستندا الى حقه الدستورى ، وفى ظل الحرية والديمقراطية كما يفهمها ويقدرها ويصونها كل الذين يريدون الخير لهذا البلد ، والذين يعملون فى اخلاص ومسئولية لكى يتغلب على كل المصاعب التى يتعرض لها ..

وبقى على الشعب ان يقول كلمته ، ويحمى نفسه بنفسه من كل العابثين ، والحاقدين ، والمستغلين ، والذين فى قلوبهم مرض ..

علي حمدي الجمال



المصدر: الاهـــــــرام
التاريخ : ١٩٧٨/٥/١٦
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

● كلمــــة الشـــارع المصــــرى

في قضايا تصحيح المسار الديمقراطى التى طلب الرئيس استفتاء الشعب عليها

كتبت ــ اهداف البندارى :

ماذا يقول المواطنون فى الشارع المصرى فى المبادىء التى طلب الرئيس السادات طرحها للاستفتاء العام لتصحيح مسار الحياة الديمقراطية ، بعد ان حاول البعض الاساءة الى الحرية التى انفتحت ابوابها بعد ثورة التصحيح فى ١٥ مايو ؟

الشعور العام فى الرأى العام فى الشارع المصرى هو شعور بالارتياح ، لان الرئيس السادات اكد انه لا رجعة عن الحرية ولا عودة الى اساليب الماضى ، ويكفى ان الرئيس يصحح اخطاء الديمقراطية بأكثر الوسائل الديمقراطية تعبيرا عن ارادة الجماهير وهى الاستفتاء الشعبى العام .



يقول محمد عبد الرحيم مدير ادارة بشركة التبريدات الهندسية : أن السادات عبر عما في نفوس الشعب عندما اكد على ضرورة عدم فتح متاحف الماضي وعدم السماح لقيادات الاحزاب القديمة لممارسة النشاط السياسي في الاحزاب الجديدة لاننا لا نتصور ولو فرضا نظريا أن يعود يوما الى الحكم نفس الاشخاص الذين افسدوا الحياة السياسية في مصر وقامت الثورة من اجل القضاء على مفاسدهم وانحرافاتهم ان ثورة ١٥ مايو ثورة من أجل المستقبل ومن الطبيعي الا يكون للماضي مكان فيها .

ويقول عزيز جرجس الموظف أن الشعب عاني كثيرا من مراكز القوى وعاش مأساة كبت الحريات وفتح المعتقلات والتعذيب وتشريد الوطنيين وطرد اصحاب الرأى الحر ، وقامت ثورة ١٥ مايو لتحقق ارادة الجماهير في التخلص من مراكز القوى ، فهل من المعقول ان يفتح الباب لتعود مراكز القوى الى مسرح السياسة المصرية فلماذا قامت ثورة التصحيح اذن .. ان الشعب يقول نعم للسادات حين يقول أن مراكز القوى ليس من حقها أن تشارك في عضوية الاحزاب والتنظيمات السياسية .

ويضيف عزيز جرجس لقد شعرت وأنا استمع الى خطاب الرئيس أن هناك ايد خفية تتآمر على الشعب لتحقق اغراضها الدنيئة وتبذر التفرقة بين صفوفه .

ويقول فضيلة الشيخ عبد العظيم الخياط مدرس بالجامعة الاسلامية بأم درمان أن كل من لا يؤمن بالله يجب الا يتولى منصبا قياديا في اى مكان وخصوصا في وسائل الاعلام ، لاننا شعب يؤمن بالله وكتبه ورسله ولا نسمح لاعداء الدين بأن يتولوا قيادة فينا ولقد نهانا الله عن أن نتخذ اعداء الدين اصدقاء او قادة لنا .

ويقول الشيخ احمد شعبان — قارىء — أن مصر مهد الاديان لا تحترم كل رسالات السماء وتؤمن بكل الانبياء وكل الكتب السماوية ، اما الذين ينكرون وجود الله أو يحرضون الناس على الكفر أو يريدون نشر الالحاد بين شبابنا فليس لهم مكان بين صفوفنا .

وتقول جميلة محمد رضا — موظفة — ان الصحافة تعيش الان جو حرية كاملة لم نكن نحلم بها بفضل ما اعطاه لها الرئيس السادات الذى ازال عنها الرقابة والخوف والضغوط ، ومن الضرورى أن تلتزم الصحافة بمبادىء المجتمع ومبادىء الشرف ، ونحن نرحب أن تمارس الصحافة النقد ، **ولكن نرفض أن تلجأ الى التشهير والبلبلة ، ولابد أن يكون نقدها للبناء** وليس للهدم ولهذا سأقول نعم لمبادىء السادات في الاستفتاء .

ويقول مراد على رئيس عمال بناء .. الرئيس السادات عنده حق في كل اللي قاله ، المهم الاخلاص في العمل ، وما دام فيه ناس عاوزه تخرب في البلد في الاحزاب يبقى لازم كلنا نقول لهم لا .. انما اللي عاوز يخدم الشعب ويحقق له الخير يبقى يتفضل واحنا معاه . **طبعا لازم اقول « نعم » للراجل اللي كلنا بنحبه وشفنا الخير والنصر على ايديه .**

ويقول محمد السيد الموظف بوزارة الحربية .. اننا عشنا قبل ثورة ٥٢ وعشنا بعدها ، وعرفنا ازاى قيادات الاحزاب الفاسدة يمكن أن تفسد البلد كلها ، زى السوس ، كل



هدفها ان تصل الى الحكم بأى طريق حتى ولو خربوا البلد كلها ، يبقى لازم نكون كلنا وراء السادات لتطهير الاحزاب من جراثيم الفساد والافساد

ويقول سعيد عبده عبد الله عامل بورش الاسكان ان هناك قلة من اعضاء مجلس الشعب خرجوا عن الحدود المعقولة ، وكل الناس شعرت بهذا ،واحنا اللى انتخبناهم ومن حقنا نقول لهم النقد مش كده ، حرام عليكم ، لازم يكون الكلام فى مصلحة البلد لحل مشاكلها ، انما الشتيمة والاتهامات والكلام العيب لا يصح ان يكون مكانه مجلس الشعب .. ولهذا نقول « نعم » لقائدنا السادات . □

غارديان ديمقراطية "النص النص" تغرق مصر بالمشاكل

من اكثر التعابير شيوعا على السنة المصريين تعبير « نص نص » وهو ينسحب على كل شيء من المشروب .. الى الصحة .. الى المزاج .. الى السياسة .. وهو ينطبق على حالة الحكومة المصرية الان وهي تواجه معضلتها الكلاسيكية وهي تحاول الحفاظ على ما وصفه احد الصحافيين المصريين بديمقراطية « النص نص »



ومنذ ان بدأ السادات بتقويض دعائم اجهزة الضغط التي كانت موجودة في الماضي وهو يتعرض لنوبات شكوك موسمية يتساءل فيها فيما اذا كان في استطاعة الحكومة السيطرة على القوى السياسية التي سمحت لها بالتحرك .. وكانت النتيجة في العادة هي العودة خطوة الى الوراء ، كما حدث بعد مظاهرات يناير الماضي حيث اصدرت الحكومة تشريعات صارمة تحد من المظاهرات واعمال العنف والنشاط الطلابي السياسي .

والان ، بعد سنة واحدة يتحرك « البندول » من جديد ويقترح السادات اجراء استفتاء يعطيه الصلاحيات لمنع بعض الافراد ، او حتى بعض الاحزاب من ممارسة النشاط السياسي . وبالطبع لم يكن في نية الحكومات المصرية المتعاقبة اعادة الديمقراطية الكاملة الى مصر الا في المستقبل البعيد .. وكان السادات يرغب في التوصل الى حل وسط بين الحكم الفردي الذي كان سائدا في الماضي ، والنظام البرلماني الديمقراطي ، وهو يريد من الاحزاب السياسية ان تقوم بدور استشاري ومن صحف المعارضة ان توجه نقدا محدودا وبناء .

وديمقراطية « النص نص » هذه غير مستقرة كما اظهرت الاحداث في العديد من الدول الاخرى ، فبعد فترة وجيزة من تطبيقها تبدأ الاحزاب في تنظيم نفسها لكي تعطي نفسها مظهرا شعبيا مستقلا ، وتبدأ هذه الاحزاب بتوجيه هجوم مباشر ضد الحكومة ، وربما تلمح ان الغاية النهائية لاعادة الديمقراطية هو التخلص من الاوتوقراط نفسه .

وفيما يختص بصحف المعارضة ، فان هذه الصحف لا تستطيع مقاومة اغراءات الانطلاق الى الاهداف المتوفرة امامها وتشويه صورة حزب الحكومة لكي تفتح الطريق أمام احزابها وقد حدث شيء من هذا القبيل في مصر .. فقد سمح السادات بقيام ثلاثة احزاب من الحزب الواحد القديم « الاتحاد الاشتراكي العربي »، واحد هذه الاحزاب « حزب الوسط » وهو حزب الحكومة ويفتقر الى المشاركة ، والافتقار الى المشاركة كان هو ميزة الاتحاد الاشتراكي العربي ، وحزب اليمين الصغير لا يثير مشاكل وهو عادة يؤيد الحكومة .

اما حزب اليسار ، فبالرغم من انه الحزب الاقل تمثيلا في البرلمان ، فانه اظهر نشاطا ملحوظا ، وهو عبارة عن تحالف بين الناصريين والشيوعيين وعناصره تختلف تماما مع الحكومة حول الوسيلة الناجعة لعلاج المشاكل التي تعاني منها مصر ولكنهم يتفقون في شيء واحد هو انهم يستطيعون تحقيق مكاسب سياسية كبيرة بمهاجمة حكومة السادات وسياسته وهنالك الكثير مما يمكن ان يكون هدفا للهجوم ليس اقلها متاعب مصر الاقتصادية حيث التضخم يصل الى ٣٠٪ سنويا ، ولذلك فان الطبقة العاملة والفلاحين والطبقة الوسطى تعاني ما تعاني .

وايجارات المساكن ارتفعت الى حد لا يحتمل والخضار والفواكه التي كانت تنقذ المصريين من الجوع في الماضي اختفت من الاسواق ، وفي القاهرة ، حيث يعيش خمس السكان يضاف الى هذه المشاكل مشكلة المواصلات والخدمات والاتصالات .

وسياسة الباب المفتوح التي أعلنها الرئيس السادات زادت الامور سوءا ولم تعززها، بالرغم من ان البعض يعتقد ان هذه السياسة ستعطي ثمارها على المدى البعيد، ولكن الانفتاح جعل الحياة صعبة



جدا للاغلبية ، في الوقت الحاضر، بينما جملت قلة قليلة تشرب عن طريق المتاجرة بالعقارات واستيراد السلع الاستهلاكية ومن بين الذين استفادوا من سياسة الانفتاح اشخاص مقربون الى الحكومة وبعض الصفقات يشتم منها ، بدون شك ، رائحة الفساد ومن الصعب اثبات ذلك ، ولكن الوزراء وعائلاتهم استفادوا كثيرا ، وتشير صحف اليسار الى مشروعين او ثلاثة كل اسبوع ، وتضمن اشارتها تلميحات حول مكاسب مالية يحققها الوزراء واقرباؤهم واصدقاؤهم .

وحزب الوفد الجديد الذي يتكون معظم اعضائه من رجال الاعمال كان اقل الاحزاب انتقادا لسياسة الحكومة الاقتصادية بل ان بعض اعضائه اليساريين يفكرون في الاستقالة من الحزب بسبب لا مبالاة الحزب تجاه هذه السياسة .. ولكن الوفد لا يخفي اعتقاده بان المرحلة الماضية التي بدأت بوصول الثورة الى السلطة عام ١٩٥٢ كانت فترة انحراف في تاريخ مصر ستزول عاجلا او آجلا بعودة الوفد الى السلطة ورئيس حزب الوفد سراج الدين باشا ، يثير ضجة حول سياسة السادات ، ولكنه يرى نفسه باعتباره خليفة النحاس باشا آخر الوفديين الكبار ، وهو يستقبل في الاجتماعات بصيحات هستيرية .. وقد قال احدهم « اذا كان سراج الدين باشا هو زعيم الامة ، فماذا يكون السادات » .

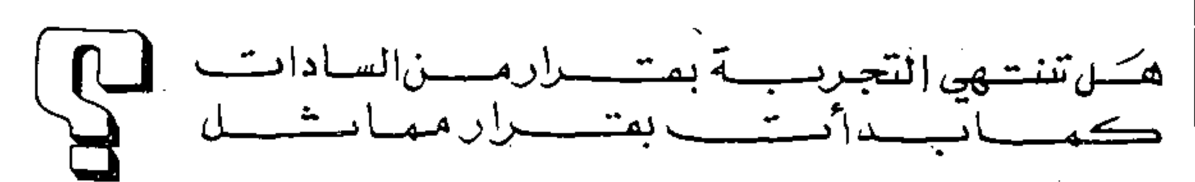
وسياسة السادات الخارجية لا تهم المواطن المصري العادي بقدر ما يتصور البعض في الخارج ، فمعظم المصريين يرون أن مبادرته تستاهل المحاولة ، وانها حققت بعض المكاسب وينبغي افساح المجال أمامها ، قبل التخلي عنها ، واذا كان هنالك عداء لمبادرة السادات ، فان هذا العداء ينطلق من بين صفوف اليسار الذي يرى ان الوقت قد حان للتخلي عنها .

وقد قوض السادات أهم الاعمدة التي كان يقوم عليها حكم عبد الناصر، فالغى سياسة الحزب الواحد ، وزاد من اهمية مجلس الامة ، وحول اقتصاد الدولة من النظام الاشتراكي الى النظام المفتوح وتراجع عن القومية العربية. وحيث ان أحد الاحزاب في مصر يصر على ان الفئة الحاكمة عبارة عن افراد يحاولون الاثراء باقصر الطرق ، وحزب آخر يقول ان المرحلة الناصرية سوف تنتهي قريبا ، فاننا نستطيع أن نتصور المشاكل التي يعاني منها الرئيس السادات ولكن هنالك وجها آخر للمشكلة عبرت عنه احدى الصحف المصرية فقالت « ان الوفد واليسار قد لا يتحولان الى قوتين سياسيتين كبيرتين ، ولكن ، اذا اضطهدا ، فانهما سيصبحان كذلك ».



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: القبس
التاريخ : ١٩٧٨/٥/٢٠

القاهرة
من مراسل القبس
• عبد الكريم بيروتي



الديمقراطية المصرية

مجرد قرار جمهوري.. ساري المفعول !

هل تنتهي التجربة بقرار من السادات كما بدأت بقرار مماثل ؟

بعد اكثر من سنة على تطبيق النظام الحزبي في مصر وقيام اربعة احزاب سياسية حتى الان ؛ ما زال السؤال الذي يراود معظم المصريين هل تستمر التجربة الديمقراطية في البلاد ام انها في طريقها الى التوقف ؟

فالتجربة الديمقراطية الحالية ليست سوى نتيجة لقرار من الرئيس السادات الذي يعود اليه الفضل في تطبيق هذه

التجربة عمليا ، ولا يوجد زعيم لحزب مصري الا ويعترف بذلك رغم محاولة البعض فلسفة الامور والقول بأن الديمقراطية تؤخذ ولا تعطى ، ولكن الديمقراطية الحالية في مصر ممنوحة من رئيس الدولة ولا مجال هنا لاية تفسيرات اخرى خارج هذا النطاق .

ومن البديهي أن الرئيس السادات يستطيع بقرار منه أن يوقف هذه التجربة ، ولكنه يؤكد في كل مناسبة أن لا عودة عن الديمقراطية ،ولكثرة تأكيدات الرئيس السادات حول ضرورة الاستمرار في التجربة الديمقراطية يتعاظم الشعور بأن هذه الديمقراطية ما زال مصيرها في يد الرئيس نفسه الذي يردد دائما انه متمسك بها رغم كل الظروف .

ورغم مرور اكثر من عام على تطبيق التجربة الديمقراطية وقيام الاحزاب السياسية ، فان قضية الديمقراطية ما زالت موضع نقاش وتفسير حتى الان. ففي خطابه الاخير في عيد العمال ،اكد الرئيس السادات ، من جديد ، انه لا عودة عن الديمقراطية ، الا انه هاجم بعض الاحزاب السياسية القائمةواتهم أحد الاحزاب بالعمالة كما اتهم حزبا اخر بالرجعية ..

والواقع أن من بين الاحزاب الاربعة القائمة حاليا ، يتحمل حزبا الوفد واليسار النصيب الاكبر من انتقادات رئيس الجمهورية .. فحزب الوفد الذي يملك قاعدة جماهيرية عريضة مهتم بانه يحاول اعادة عقارب الساعة الى الوراء والقفز فوقثورتي يوليو ومايو واعادة الحياة الليبرالية الكاملة الى البلاد ، أي أنه يمثل بالفعل التيار اليميني الحقيقي في مصر وهو الحزب الوحيد الذي لا يرفعشعار الاشتراكية ، ويسيطر على قيادته مجموعة من السياسيين القدامى الذين كانوا في السلطة في العهد الملكي ، وكل برامجه السياسية تدعو الى التحرر من النظام الاشتراكي والعودة الى النظام الرأسمالي الحر بعيدا عن كل القيود .

أما حزب التجمع الوطني التقدمي (اليسار) فهو الحزب الوحيد المتهم دائما بالعمالة للخارج وكل تحركاته



مشبوهة في نظر السلطة ، ولذلك فهو الحزب الوحيد الذي يعاني من الملاحقة الدائمة ومنع نشاطه الجماهيري واعتقال بعض أعضائه بتهمة توزيع منشورات معادية للنظام رغم أنه حزب شرعي معترف به رسميا وقد أعطته الدولة مجانا كل المكاتب والفروع التي يمارس نشاطه من خلالها بل يعتمد هذا الحزب الى حد كبير على أموال الدولة في ممارسة نشاطه المعارض للدولة !

انتفاضة شعبية
أم انتفاضة «حرامية» ؟!

ان نقطة الخلاف القوية بين السلطة وحزب اليسار بدأت عمليا في أعقاب الحوادث الدامية التي وقعت في مصر يومي ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ ، فقد وصف الرئيس السادات الذين قاموا باعمال العنف والنهب في تلك الحوادث بانهم « حرامية » .. ولكن حزب اليسار أطلق على تلك الاحداث لقب الانتفاضة الشعبية !

والذي زاد الامور تعقيدا هو اعتقال عدد من أعضاء حزب اليسار بتهمة التحريض على أعمال الشغب يومي ١٨ و ١٩ يناير .. ومنذ ذلك التاريخ اصبحت العلاقة بين حزب اليسار والسلطة علاقة سلبية وتم ابعاد جميع الصحافيين اليساريين عن المناصب القيادية في الصحف التي يعملون بها كما اتخذ قرار على أعلى المستويات بعدم تعيين اليساريين في أية مناصب قيادية في الدولة .

بعد خطاب الرئيس السادات في عيد العمال ، كتب خالد محيي الدين زعيم حزب اليسار مقالا في جريدة الحزب ناقش فيه بعض الاتهامات التي وجهها رئيس الجمهورية لحزب اليسار والتي وصفهم فيها بأنهم عملاء ومثيرون ..

● قال خالد محيي الدين : « نحن وحدنا العملاء والمثيرون .. لماذا ؟

لاننا لم نـزل نصف (انتفاضة الحرامية) بانها انتفاضة شعبية ، ولان أحدا في الكون كله لا يشاركنا هذا القول سوى راديو موسكو .. نحن اذن عملاء لموسكو .. حسنا هل من حقنا أن نناقش هذا الامر ؟! واذا لم يكن من حقنا هل يمكننا أن نوجه بعض التساؤلات على الاقل ؟

● اذا كنا نتفق على الحجم الكبير للمتظاهرين في يومي ١٨ و ١٩ يناير والذين قدرهم الجميع بمئات الالاف ، واذا كنا نتفق على أن خروجهم متظاهرين في الطريق العام كان كرد فعل تلقائي لقرار حكومي خاطيء .فهل من الصحيح أن نتهم كل هذه الجموع بأنها « حرامية » ؟! نحن نتفق على ادانة التخريب والنهب ولكن هل كل فرد من مئات الالاف التي خرجت بعفوية كرد فعل لقرار اعترف الجميع بخطئه .. هل كل واحد من هؤلاء هو بالضرورة (حرامي) ؟!

● واذا كنا نختلف مع هذا الوصف فهل نحن عملاء لموسكو ؟ ثم هل صحيح أن راديو موسكو وحده الذي وصف أحداث يناير بأنها انتفاضة شعبية ؟ هل نسينا ما نشرته صحف العالم أجمع من أمريكية وانكليزية وفرنسية وألمانية عن « ثورة الجياع في مصر » ؟ وأوصاف أكثر بكثير مما يقول به أحد في مصر؟. هؤلاء جميعا عملاء لمن اذن ؟ والمراسل الاجنبي الوحيد الذي طرد من مصر في أعقاب الاحداث كان مراسل «الفارديان» البريطانية فهل هي الاخرى



يسارية أو عميلة لموسكو ؟ انها مجرد تساؤلات .. أما النقاش فان كان مسموحا به فلعل مجاله في مقال اخر»!

ديمقراطية الباشاوات والرأسمالية الكاملة !

على الصعيد الاخر ، فان حزب الوفد الجديد الذي يتزعمه فؤاد سراج الدين باشا لا يقل حظه من هجوم السلطة عن حظ حزب اليسار ، فالوفد بما يملك من تراث سياسي قديم وافكار ومبادىء سياسية واقتصادية واجتماعية ، يعتبر الحزب القوي الذي يتجاوب معه قطاع عريض من المواطنين الذين يرفضون النظام الاشتراكي بكامله ويطالبون بعودة الحياة التي سيرتها الاولى قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

وهذا الحزب متهم دائما بالرجعية والتخلف ، وبانه يحاول اعادة عقارب الساعة الى الوراء ..

واتضحت خطورة حزب الوفد الجديد منذ قيامه في فبراير الماضي بعد أن استطاع أن يستقطب عددا من أعضاء مجلس الشعب وبينهم عدد من نواب حزب الوسط الحاكم لتامين قيامه رسميا بموجب قانون الاحزاب السياسية الذي يشترط وجود ٢٠ نائبا في البرلمان لقيام أي حزب سياسي جديد . ومنذ ذلك الوقت وحزب الوفد يتعرض لهجوم شديد من السلطة وجميع وسائل الاعلام دون ان تكون لديه الفرصة في ابداء وجهة نظره لانه لا يملك حتى الان صحيفة مثل بقية الاحزاب الاخرى .. ولذلك فان زعيم الحزب فؤاد سراج الدين يعتمد على الصحف العربية والعالمية لشرح وجهة نظره واراءحزبه السياسية والاقتصادية .

وفي اخر حديث له مع « القبس » انتقد سراج الدين الصحف المصرية بانها لا تفسح له المجال لابداء وجهة نظره كزعيم لحزب سياسي شرعي في البلاد ، ولكن رئيس تحرير جريدة « الاخبار » كتب افتتاحية كاملة يرد فيها على ما قاله سراج الدين «للقبس» ويتهمه بانه جاحد وناكر للجميل ! ولكن دور حزب الوفد الجديد سيبدأ عمليا بعد أن يتمكن الحزب من اصدار صحيفته الخاصة التي يقال انها ستكون من أقوى الصحف المصرية وأكثرها تأثيرا في الرأي العام المصري ...

ورغم كل شيء ، فان التجربة الديمقراطية في مصر ما زالت تسير في طريقها بفضل تأكيدات الرئيس السادات المتكررة بضرورة استمرارها .

ولكن السؤال يبقى : هل ستظل الديمقراطية المصرية مجرد قرار من رئيس الدولة يجري تطبيقه ما دام ساري المفعول حتى الان ؟ أم أن التجربة كلها تتوقف مع صدور قرار جديد بانهاء هذه التجربة ، والمبررات كثيرة جدا لاتخاذ مثل هذا القرار في أي وقت .. خصوصا وأن الرئيس السادات يعلن بنفسه منذ فترة أن الكثيرين أخطأوا فهم التجربة الديمقراطية ويمارسون ما يسمى بالفوضى السياسية ..

وهنا ينطلق سؤال جديد ولكنه معقول : هل ما تشهده مصر حاليا هو ديمقراطية أم فوضى ؟ الجواب يمكن أن يكون : الاثنين معا !



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــــــرام

التاريخ : ١٩٧٨/٥/٢١

قـــارنوا ثـم فكـــروا ثـم قـــولوا

بقـلم : ثروت أباظـة

عـانت مصر من الحـكم الماضى كما لم تعان دولة من قبل فهى اشـبه ماتكـون بشـخص مريـض لاتقـوى ساقاه ان تحملاه . خـائرة قواه . منهارة اوصاله

وحين جاء العهد الجـديد بدأ هذا المريض يسـترد بعضا مما فقده شيئا فشيئـا واخذ يروض سـاقيه على المشى فنحن الان فى فـترة نقاهة .



نحاول تجربة للديمقراطية من نوع خاص وتحتاج هذه المحاولة الى كثير من الاخلاص لمصر والى كثير من نكران الذات . فالشخص فى دور النقاهة لا يحتمل ما يحتمله الشخص العادى الذى يتمتع بصحته كاملة .

وكان عجيبا أن تستطيع مصر وهى فى هذه الحال أن تنتصر فى حرب اكتوبر وكان عجيبا أن تتماسك فى شموخ ورئيسها يعبر الى السلام .

وكان عجيبا أن تستطيع مصر وهى فى دور النقاهة أن تواجه الشيوعية العالمية وأطماع قوى البغى والطغيان وقوما آخرين ثبتت عيونهم على الماضى البعيد والآتى — على ما شهدته من اساءة وطغيان — أن تحول عيونها الى الماضى القريب بله الحاضر والمستقبل .

وقد أغرى هذا الثبات من مصر رئيس الجمهورية أن تظهر الاحزاب .

ولاول مرة فى تاريخ مصر يوجد حزب شيوعى على سطح الارض فقد كان الحزب الشيوعى دائما لا يتنفس الا فى السراديب والكهوف وكان أول ظهور شرعى له يوم اعلن حل نفسه فى صحيفة الاهرام فى الستينات ثم انه عاد بعد ذلك الى السراديب والكهوف .

وكان عجيبا أن يسمح للحزب الشيوعى أن يظهر على سطح الارض . وهو عجب قد لا ينصرف الى غيره من الاحزاب .

فالاحزاب الاخرى قد تقبل المشاركة فى الحكم مع بقاء النظام الاساسى للدولة على ما هو عليه .

أما الحزب الشيوعى فلا يقبل هذا بحكم المبادىء التى يعتنقها . وقد طبقت هذه المبادىء حتى الان فى دول كثيرة أرغمت على الشيوعية ارغاما فلم تختلف من دولة الى دولة وانما هى شكل واحد وصيغة واحدة .

الحزب الشيوعى لا يقبل تعدد الاحزاب وانما هو حزب واحد له اباطرة وقياصرة وملوك وهم بطبيعة تكوينهم قلة ولكنهم بقوة السلاح يتحكمون فى مجموع الشعب تحكما شرسا ، القتل بعض ارهابه والسحق وابادة الانسان فى داخل الانسان والنفى والتشريد بعض مظاهره .

فالاحزاب الاخرى مرفوضة اذن عند النظام الشيوعى لان الرأى الاخر مرفوض والملكية الخاصة مرفوضة فلا يملك شخص شيئا على اختلاف رزق . ولا استثناء لهذا . والعبادة مرفوضة فلا دين للشيوعى الا ماركس ولينين وكل ما يقولونه غير هذا انما هو محاولة لتجميع الناس حولهم وحرص على الا ينفروا منهم الغالبية العظمى من الناس الذين يؤمنون بالله واليوم الاخر .

فالحزب الشيوعى لا يستطيع أن يكون مشاركا فى الحكم فاذا شارك فهو انما يفعل ذلك كخطوة مرحلية — على حد تعبيرهم — ثم يثبون بعد ذلك على الحكم وهم فى هذا السبيل لا يعرفون رحمة ولا تمسهم من انسانية البشر خلجة ، فالقتل القتل ، والدماء .

فالحزب الشيوعى اذن لا يستريح الا ان يستولى على الحكم جميعا فهو لا يقبل أن يشترك فرد منهم فى وزارة وان الف الوزارة كلها فهو لن يسكت حتى يستولى على رئاسة الجمهورية .

أما وحوش ١٥ مايو الذين أصابهم السعار فى الفترة الماضية والذين ولغوا فى الدماء والاعراض والاموال فالحديث عنهم يطول وقد كانت آخر موقعة لهم هى تلك التى حاولوا فيها



اغتصاب رئاسة الجمهورية ولكن الله أخذهم أخذ عزيز مقتدر وارتكسوا فى

حمأة الظلام والغباء وباء سعيهم بالخيبة والخزى وان عجبت فاعجب معى من فئة تجمعت لها كل هذه السلطات التى كانت فى أيديهم من وزارة الحربية الى وزارة الداخلية الى وزارة الاعلام بأذاعتها وتليفزيونها ثم هم يفشلون بعد ذلك أن ينجحوا فى مؤامرتهم ..

لقد أراد هؤلاء بآخرة أن يعودوا الى الحياة السياسية وقد بدأوا تدبيرهم الغبى بحملات التشكيك والتهويل من معاناة الشعب وهم يعلمون أن هذه المعاناة بذرة هم من زرعوها وبدماء الابرياء رووا تربتها وهى اليوم تكتمل زرعا مسموما كريه الرائحة مقيت الثمر وتحاول مصر أن تجتث جذوره

ولكنى أريد أن أسألهم بماذا كانوا سيسمون حزبهم .. حزب الدماء المراقة أم حزب الاعراض الممزقة أم حزب اغتيال الابرياء أم حزب الحراسات على الاموال أم حزب مخادعة الشعوب أم حزب ٦٧ قد يختارون اسما من هذه الاسماء وما هذا عليهم بعجيب فهم بلا حياء .

والفئة الثالثة فئة كما قلت ثبتت انظارها على الماضى البعيد لا تريد أن ترى غيره ترفض أن ترى الماضى القريب الذى كانوا فيه جماعة تحت الحراسة وقد القى زعماؤهم الى السجون لا ينالون من المال الا النفقة وحسبك بها اسما ليدلك كيف كانت جماعة ١٥ مايو تعاملهم وهذه الفئة الثالثة تأبى أن تنظر الى الحاضر حين هم يملكون أموالهم كريمة اعراضهم مصونة حقوقهم . وهم فى تثبيت نظرهم هذا يأبون أن يروا التغيير الكبير

الذى احدثته ثورة ٢٣ يوليو فى المجتمع

وقد كنت اظن أنهم حين يعودون الى تأليف حزبهم الذى أسموه الجديد سيمتد هذه الجدة الى افكارهم ومشاعرهم ومفاهيمهم .. ولكن هيهات .

وبعد فهذه الفئات الثلاث قد تناولتها فى مقالات عديدة لى فهذا الراى الذى اسوق ليس غريبا على قلمى وانا أكره أن اتناول قوما فى محنة ولكنى اليوم اتحدث الى شعب سيقول كلمته فى استفتاء وقد استطاعت هذه الفئات أن تثير دوامات قد تكون مقصورة على بعض جماعات من الشعب تتحدث من الديمقراطية والخوف عليها .

انني اطمئن من استمع لهذه اللهجة اننا نمارس ديمقراطية من نوع خاص، وانى أرجو هؤلاء أن يلقوا نظرة الى ماض قريب كانت أجسام الشعب وأعراضه وأمواله بل كلمته وحريته حلا مباحا للحاكم تمزق فيها كما يشاء .

واليوم الحاكم يسأل الشعب ويسأل مجلس الشعب . واليوم العرض فيها مصون والمال حرام الا على اصحابه والدماء مقدسة والمعتقلات مغلقة ولو كان حاكم اليوم كحاكم الامس لفتح المعتقلات وكان هذا حسبه ليصبح الحديث همسا فى النفوس ولتنخلع الافئدة .

ان كانت هذه القوانين لا ترضى بعضا ممن أرادوا أن يغتالوا تجربتنا الديمقراطية فى خطواتها الاولى فهى لا شك تحافظ على ما بقى لنا من الديمقراطية وما دمنا فى ظله نقول أحرارا لا نخاف على حرياتنا أو دمائنا أو مستقبلنا ... ومادامت المحاكم هى التى تفصل فيما يقوم من خلاف



بيننا وبين السلطات فنحن اذن مطمئنون طمأنينة لا يعرفها فرد فى أى بلد فى العالم العربى أو الشرق الاوسط جميعا .

وفى أمس القريب صودرت جريدة الاهالى ثم تقدم رئيس تحريرها الى المحكمة فلم يحكم القاضى بعدم الاختصاص وانما أيد الحكم وتدملحكمه بالحيثيات والاسباب . ولو كان سطر واحد مما كتب فى جريدة الاهالى قد كتب فى كراسة خاصة ضبطت عند عضو من اعضاء الحزب لكان اليوم ترابا من التراب ولكان أصدقاؤه طعاما للقبور فان أحاطت ببعض منهم الرأفة أو الاستهانة بأمرهم فالمعتقل الى غير مدى أقل ما يصيبون . ولكن هكذا الشيوعيون دائما يستغلون الديمقراطية ليطبقوا الشيوعية .

اذكروا الامس وانظروا حواليكم وفكروا فيما كان يمكن أن يحدث لنا لو تمكنت فئة من هذه الفئات فى رقابنا .. ثم قولوا بعد ذلك كلمتكم . وبعد فان صاحب الرأى المؤيد الذى يحبسه اليوم خوفا من هذه الدوامات التى يثيرها البعض جبان شأنه فى ذلك شأن المعارض الذى يخاف أن يبدى رأيه .

وقد عشت عمرى أقول رأيى كما أحس به وكنت فى العهد الماضى اذا صودر هذا الرأى لففته فى الرمز فان لاحقوا الرمز لجأت الى المجتمع الذى أجلس فيه وأقول ... محيط ضيق ولكن تعودت لكلمتى أن تنطلق فلا تحبس مهما يكن مجال انتشارها . وأنا اليوم لا أغير نفسى فلم يحدث شىء يجعلنى أغير نفسى وما أظن هذا الشىء سيحدث ... أو أنا على الاقل أرجو ذلك ■

نمـــاذج فى طـابور المـــلايين

● عـامل : الاسـتفتاء امتـداد للتصـحيح الذى بـدأه السـادات
● فـلاح : السـادات هو الأمين على مكاسـب العمال والفلاحين
● طالـب : الشـباب يعـرف دوافـع المفسـدين
● موظفة : لا مـكان لفقـاقيع قاهـــرة ٧٨

فى طابور كبير بطول مصر وعرضها وقفت الملايين منذ الساعات الاولى من صباح أمس أمام صناديق الاستفتاء لتقول كلمتها . وكان طابور هذه المرة مختلفـا .. كان يعـرف الدوافع التى جعلت السادات يدعوه للحضور ..

وقد فهم كل مواطن معنى هـــذه الدعوة التى وجهها السادات ، ولبى النداء .. وهذه نماذج وقفت فى طابور الملايين اصحاب أعلى كلمـة فى البلاد ..

● فى شبرا الخيمة يقول سمير عبد الظاهر محمد عامل بشركة اسكو: ان الاستفتاء امتداد للتصحيح الذى بداه السادات فى ١٥ مايو ،والحقيقة اننا كنا نقرا صحف المعارضة وندهش هل هذه هى الحرية ، ان تقـوم حملات تشكيك فى كل شىء وكل عمل وكل قيادة وكل فكرة وكل مشروع ، المفروض أن الصحافة عليها مسئولية فاذا بدأت فى الاخلال بمسـئوليتها



لابد أن نحاسبها ، والشيوعيون يحاولون تهييج مشاعر العمال بأى وسيلة بالكذب والحق وطبعا العمال فاهمة وعارفة قصدهم ايه ، والطبقة العاملة فى مصر واعية لكل مؤامرات الرجعيه والشيوعية ولايمكن أن تسمح لها بالتخريب .

● فى قليوب يقول عم على حسن فلاح : انا جيت علشان أقول نعم للسادات بعد ما سمعته وهو بيقول ان فيه عملاء داخل تنظيم اليسار !! واحنا تاسينا كتير من العملاء زمان واكتوينا بنارهم يبقى دلوقت وبعد كل اللى عملناه بعد الثورة نسيب العملاء يخربوا البلد ويحرضوا العمال ويقولوا أن مكاسب العمال والفلاحين فى خطر وده كله كذب فى كذب والسادات هو الراجل الامين على مكاسبنا .

● وفى كفر الشيخ تقول سامية رجب الموظفة : الرئيس السادات قال فى خطابه انه يصر على أن يظل الامن والامان وسيادة القانون والديمقراطية ، وتحدث من الفقاقيع فى قاهرة ٧٨ التى تحاول افساد معنى الحرية ونحن نقول لهذه الفواقع ليس لك مكان على أرضنا بعد اليوم .

● وفى القليوبية يقول فرج عبدالله طالب بكلية الاداب جامعة عين شمس الشباب يعرف الدوافع التى تحرك المفسدين من أهل الماضى وعملاء الشيوعية !! ونحن عشنا بقيادة السادات وعرفنا انه لا يتخذ قرارا الا بعد تفكير ودراسة لمصلحة البلد وقراراته الشجاعة هزت العالم كله !! وقوته يستمدها من شعبه !! ولهذا فالشباب من حوله يعطيه اليوم مزيدا من ثقته لكى ينطلق الى الممارسة الديمقراطية السليمة .

● القس تادرس شحاته كاهن كنيسة مارى جرجس بشبرا البلد ـ يقول : نحن نريد الديمقراطية الحية السليمة ونريد الوحدة الوطنية القوية والسلام الاجتماعى والحياة الكريمة ـ وقبل كل ذلك الايمان بالرب الذى هو أساس الحياة فمن لا يؤمن بالله هو عضو ميت لا وجود له ونحن نريد ناس أحياء ، أفكارهم مخلصة لمصر لان الاصالة المصرية عرفنا فيها الاخلاص والايمان بالله فالمسيحية والاسلام تربطهما علاقة عمرها ١٣ قرنا من الزمان وكل من يفتت الوحدة الوطنية ليس مخلصا لله .

ويقول سعد محمود سلامة وكيل مدرسة الفلكى الاعدادية : ان كلمة نعم ضرورية اليوم لحماية الجبهة الداخلية والضرب على أيدى المخربين والعملاء الذين يعملون على عرقلة عملنا الوطنى والتشكيك فى منجزات الرئيس السادات الذى يشهد له العدو قبل الصديق !! وهم يريدون أن يدخلونا فى دوامة خلافات داخلية تبعدنا عن القضية الحقيقية التى نعيش لها وهى التعمير والتحرير .

ويقول فؤاد محمد عثمان مدرس التاريخ بمدرسة الجمعية الخيرية : دفعنى الى الحضور شعورى بأن كل مواطن شريف يحب مصر لابد أن يشعر بالخطر الذى يحيط بثورتى ٢٣ يوليو و١٥ مايو !! ولابد أن نبعد المخربين من صفوفنا ، ونبعد أصحاب الحقد .

● وفى قسم السيدة زينب يقول حمدى مفيد طالب جامعى : أن الديمقراطية بخير وقد جئت لاقول للذين حاولوا أن يشككوا حتى فى الاستفتاء .. اننا لسنا معكم ، وأن الشعب وصل الى درجة كبيرة من الوعى ولن تنجحوا فى جرنا الى



الماضى !! كما لن تنجحوا فى ابعادنا عن الاديان السماوية .

● **وفى لجنة مدرسة محمد على الاعدادية يقول مخيمر محمد ابو الفضل كاتب مخبز [٦٥ سنة] :** الاستفتاء جاء فى محله ، وأنا عشت أيام الملكية والاقطاع والرأسمالية والاحزاب الفاسدة ، وشفت كل حزب عاوز يحرق البلد كلها علشان يوصل للحكم وخلاص !! وده كلام ما عادش ينفع !! وانا كنت تلميذ صغير فى هذه المدرسة زمان ورأيت عساكر الانجليز يقتلون الشعب المصرى وهو يطالب بالحرية والباشوات يبيعون البلد لسلطات الاحتلال لاجل الوصول الى الحكم ، ده كان زمان ومش حيرجع تانى ، كل شيء تغير !! وبقينا فى عصر السادات بمعنى الحرية .

ويقول عبد العزيز احمد سليمان تاجر بشارع زين العابدين : كلنا عارفين ان السادات بيعمل لمصلحة البلد ، ولازم كلنا فى وقت الخطر نقف معاه ، واحنا دلوقت فى خطر من الشيوعيين ومن نوع احزاب زمان

ويقول المتولى خضر سائق بمنطقة غرب القاهرة الطبية : انا اننا دولة اسلامية تؤمن بالله وبالاديان وبالرسل ودى حقيقة زى الشمس ، ومهما بيجى الشيوعيين لا يمكن يقدروا يغيروا فينا هذا الايمان ، بالعكس لابد ان نحاربهم ونقول لا يمكن يبقوا فى أى مكان ويتولوا فيه القيادة وده شيء طبيعى . لازم القيادات تبقى مؤمنة بالله ورسالاته .

ويقول محمود عبد العزيز فى لجنة شبرا الخيمة وهو كفيف كان يعمل نجارا : كنا زمان لا نجد ما يكفينا من الطعام ، وكان العمال فى شبرا الخيمة يقسمون السيجارة ، دلوقت بقينا احسن كتير ، وبكره حنبقى احسن وأحسن !! بيقى ليه الشيوعيين عاوزين يحرقوا ويخربوا ويأثروا على عقول الناس وهم ملحدين واحنا لا يمكن نمشى وراهم !! أنا جاى مخصوص علشان أقول أن الشيوعيين لازم نبعدهم عن حياتنا .

ويقول الشيخ عبد الكريم سليمان حجاب صاحب مكتب تحفيظ القرآن : سأقول نعم لان السادات قال فى آخر خطاب له : اطردوا النفاق ، اطردوا التسلق والانتهازية !! اطردوا الخوف والعجز !! تجمعوا لحماية الديمقراطية من أعداء الديمقراطية والساعين بها الى خراب الفوضى والتشكيك والمستمرين للكلمة لتكون اداة تخويف . وتأثرت جدا بكلمات السادات وشعرت بأن البلد تحتاج الى رأى كل مخلص شريف .

وتقول فريال عبد العزيز سلامة ربة بيت : السادات قائد يشرفنا فى كل مكان !! ولا يمكن أن نتصور أن تعود أيام فاروق والاحزاب والفساد !! ولا نتصور كمان أن الشيوعيين يبقوا فى مواقع قيادة فى أى مكان !!

● **فى السيدة زينب يقول على فهمى موظف :** اننا نرفض صحف الاثارة ولهذا نقول نعم لان الصحافة يجب أن تلتزم بنظام الدولة ولا تخرج على ميثاق الشرف الصحفى ، ولابد أن تكون ممارسة النقد على أساس أخلاقى سليم .

ويقول ابراهيم علم الدين مؤذن مسجد السيدة زينب : نحن نثق فى الرئيس السادات وتاريخه الطويل يشهد على اخلاصه وحبه لمصر ، ونرفض الملحدين وأنصار العودة للماضى !! ولا بد أن نزرع الحب بدل محاولات زرع الحقد والكراهية . □



■ مستقيل من حزب اليسار :
فئة مشبوهة تسيطر على الحزب
ابعادها ضروري لحماية الديمقراطية



فى القاعدة العمالية الصلبة فى شبرا الخيمة وقف عشرات الالاف من العمال باصرار ليقولوا نعم للمبادىء الستة ، وكان اهم ما يعنيهم فيها هو رفضهم لان يمارس الشيوعيون العمل السياسى أو أن يتولى من ينكرون الاديان أى موقع من مواقع القيادة ، وكانت كلمتهم ان مصر لايمكن انتكون تربة لبذور الشر

● عبد الفتاح شحاته رئيس اللجنة النقابية بالشركة الشرقية للتجارة والصناعة يقول : كنا ٣ الاف عضو فى حزب اليسار انضما للحزب لاننا ظننا انه سيسير نحو الديمقراطية الصحيحة .. وبالتالى فقد كان جزء كبير من عمالنا يؤمنون بالتجربة التى نادى بها السيد الرئيس لكن حين اتضح لنا أن حزب اليسار يسيطر عليه فئة مشبوهة ماركسية عميلة تريد أن تحتكر الحزب لنفسها وتحتكر معها الجماهير وتثيرها مما استبان لنا أن موقع العمال الصحيح هو داخل حزب مصر فانضممنا الى حزب مصر وكان ذلك فى بداية الانتخابات الاخيرة لمجلس الشعب وكنا أول من انتقدناه وأنا أرى فى هذه المبادىء تصحيحا لما يجرى من انحرافات فى هذا الحزب فالرئيس يرجع الى الشعب دائما ليتركه يقول الكلمة الاخيرة فى عودة الاحزاب القديمة التى لها ماض ميئوس منه . وحزب اليسار الذى يتحرك بطريقة تناقض قانون الاحزاب . □



أم شهيد :

الحرية ثمنها دم أولادنا ولن يفسدها المخربون

● **الاولى : امينة احمد حسين ام لشهيد من شهداء ١٩٦٧ اسمه : علم الهدى عبدالحليم تقول :**

انا قدمت لمصر ابنا واحدا والحمد لله ، الحقيقة ده مش كفاية ، اذا ماكناش كلنا نموت علشان بلدنا امال حنعيش ليه ، وانا فهمت كل كلمة فى المبادىء اللى قالها الرئيس السادات ، وهو معقول نسيب الشيوعيين يعملوا اللى هم عاوزينه ويقولوا اهى دى الحرية ؟! هو فيه فى الدنيا بلد توافق على أن يحصل فيها حرق وخراب وتبقى حرية ؟!

● **والثانية : نظيمة عمارة .. والدة الشهيد يسرى مصطفى الذى استشهد فى حرب اكتوبر ٧٣ تقول :** الريس السادات بيشتغل ليل ونهار علشان البلد ؟! عمل لنا الحرية قامت الثعابين خرجت من الجحور علشان تخرب الدنيا ؟! يعنى حنسيبهم يضيعوا البلد ؟! والا نستنى عليهم لغاية ما ترجع البلد زى ما كانت قبل الثورة. والغلابة ينضربوا بالكرباج والاسياد ياخدوا خيرها لوحدهم زى زمان ، ويبقى اللى زى حالاتنا لا له كلمة ولا له رأى ؟! والا نسيب الشيوعيين يخربوا ويقولوا احنا مع الغلابة ؟! لا ياستى ؟! دول مش مع الغلابة ؟! دول مع الشيطان ؟! هو الشيطان اللى بيخليهم يحرقوا البلد ويعملوا فوضى ؟! احنا عاوزين السادات يحمى البلد

□□ تقرير شامل « للأهرام » من لجان الاستفتاء فى جميع المحافظات :

حـرص كامـل من جميـع فئـات الشـعب على الادلاء بأصـواتهم

العمـال للصـحفيين الاجانب : قلنـا نعم من اجـل مكاسبنا التى حققتهـا ثورتا يوليـو ومايو

منذ أن فتحت ٢٣١٠٠ لجنةفرعية للاستفتاء .. أبوابهـا صباح أمس ، فى كل محافظات الجمهـورية ، بدأ مـلايين المواطنين ، بالتوافد عليهـا للادلاء باصواتهم على المبادىء الستة التىاعلنها الرئيس انور الساداتلحماية الجبهةالداخلية والسلام الاجتماعى ، ولقـد اتسمت عملية الاستفتاء فى كل المحافظات بعدة سمات هـامةمن أبرزها :

□ حرص المواطنين الشـديد على الوجود باللجان للادلاء باصـواتهم ، وقد كان معظم الفلاحين يدلونبأصواتهم فى الصباح ، بينما حرص العمال على التصويت خلال فترات العمل حتى لا يتعطل الانتاج .

□ نسبة كبيرة من كبار السن رجالا وسيدات خاصة من المحالين عـلى المعاش ، وكذلك فئات عريضـة من الشباب حرصوا على التصويت .

□ حرص رؤساء اللجان وأعضاؤها على ضرورة أن تتم العملية فى سرية تامة ، رغم أن بعض المواطنين كانوا يعلنون رايهم ، فطلب منهم أن يتم ذلك خارج اللجان .

وبشكل عام جرت عملية الاستفتاء فى كل محافظات مصر ، بهدوء شديد، برغم تجمعات كبيرة من المواطنين ، كانت ترتفع لافتات تعبر عن موافقتها على المبادىء التى احتواها الاستفتاء، كما حملت صور الرئيس السادات ، معبرة عن تقديرها لاشـتراكها ، فى تصحيح مسيرة الديموقراطية .

وفيما يلى تقرير شـامل لمندوبى ومراسلى الاهرام الذين تابعوا عملية الاستفتاء فى كل محافظات مصر .



نصف ناخبي القاهرة أدلوا بأصواتهم صباحا

وفي القاهرة : بدأت لجان الاستفتاء عملها في الثامنة صباحا ، وقد قسمت اللجان الرئيسية الى عدة لجان فرعية لتسهيل مهمة المواطنين : وحتى لا يتعطلوا عن أعمالهم ، كما خصصت لجان فرعية للسيدات للادلاء باصواتهن بدون مشقة ، وقد سارت العملية بشكل هادئ ونظام واع من جانب الجماهير ، دل على مدى حرصهم على ممارسة حقهم السياسي بالاضافة الى التعاون الكامل من جانب المشرفين على اللجان ورجال الامن ، وقد قام أمس السيد سعد مأمون محافظ القاهرة والسيد محمود فهمي عبد الباقي وكيل المجلس المحلي ، بجولة تفقدوا فيها عددا من اللجان ، للاطمئنان على سير عملية الاستفتاء في هدوء ، وتيسير الاجراءات للمواطنين للادلاء بأصواتهم ، وكذلك التيسير على المواطنين الوافدين للتصويت .

وقبل الساعة الحادية عشرة صباحا كان عدد الذين أدلوا بأصواتهم أمام صناديق الاستفتاء قد تجاوزوا نسبة الخمسين في المائة قبل الساعة الحادية عشرة صباحا .. فلجنة مدرسة الخديو اسماعيل الثانوية بالسيدة زينب التي بلغ عدد الاسماء المقيدة بها حوالي ٤ آلاف مواطن بلغت نسبة الذين أدلوا بأصواتهم أمامها ٣ آلاف مواطن وذلك قبل الساعة الواحدة بعد الظهر وتجاوزت النسبة الخمسة والسبعين في المائة وفي قسم الدرب الاحمر بلغ عدد المقيدين حوالي ٣٠ ألف مواطن أمام ٦١ لجنة منهم لجنتان للسيدات تجاوزت نسبة الحضور السبعين في المائة قبل الواحدة ظهرا حتى أن المقدم فاروق النقي نائب مأمور قسم الدرب الاحمر قد ضاعف من نشاط غرفة عمليات القسم لتنظيم المواطنين الذين توافدوا على صناديق الاستفتاء بشكل غير عادي وفي قسم عابدين وصل عدد الذين كانوا يقفون أمام اللجان الفرعية الى ٣٠ مواطنا كل خمس عشرة دقيقة .

□ ومن الجيزة :

كتب محمود معوض :

بادرت جماهير الشعب في مدن وقرى المحافظة منذ الصباح الباكر .. بالتوجه الى لجان الاستفتاء وفي مقدمتهم الفلاحون و العمال والشباب. بالاضافة الى اعداد كبيرة من المواطنين الوافدين الى عاصمة المحافظة من مختلف المحافظات الذين أدلوا باصواتهم في اللجان دون مشقة . وحيث بلغ عددهم نصف مليون مواطن .

وفي **مدينة الجيزة** : قام السيد محمد حامد محمود سكرتير عام حزب مصر العربي الاشتراكي والسيد محمد نبوي اسماعيل وزير الداخلية والمهندس احمد عبد الاخر محافظ الجيزة بجولة لتفقد سير العمل بلجان الاستفتاء .. حيث ناقشوا بعض المواطنين الذين تقدموا باستفساراتهم وتساؤلاتهم حول الاجراءات الخاصة بتسهيل عملية الانتخاب ، والمبادئ الستة المطروحة للاستفتاء لحماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي ..

وأوضح وزير الداخلية في مناقشته مع المواطنين بقسم شرطة الجيزة ضرورة التزام رؤساء اللجان واعضائها بتسهيل اجراءات الادلاء خاصة للمواطنين الوافدين ، وفتح لجان جديدة خاصة للسيدات بعد أن اتضح أن عددهن كان أكثر من العدد المقيد في كشوف الناخبين قبل ديسمبر الماضي .. وذلك يؤكد اقبال عدد كبير من السيدات على صناديق الاستفتاء أمام ٨٥ لجنة خاصة تأكيدا لممارسة حقهن في مباشرة حقوقهن السياسية .



وقال السيد حامد محمود سكرتير عام الحزب فى مناقشة اخرى مع بعض المواطنين والمواطنات حول المبادىء الستة أن الرئيس السادات يمارس حقه الدستورى بالعودة الى الشعب من أجل حماية حريته ، وصيانة مبادئه وقيمه الروحية والخلقية ..

تصويت العمال بدون تعطيل للانتاج

وفى **الاحياء الشعبية والمناطق الريفية بالجيزة** : فى الصباح المبكر وفى الساعة السابعة والنصف على وجه التحديد قام المهندس احمد عبد الآخر والسيد عبد الفتاح عزام رئيس المجلس المحلى . واللواء عصمت الرخاوى مدير الامن بجولة ميدانية لمتابعة الترتيبات التى تم الاتفاق عليها لضمان سير عملية الاستفتاء باللجان العامة واللجان الفرعية بالمدن والقرى .. وقد اتضح التزام جميع رؤساء اللجان العامة وسكرتيريها وأعضائها البالغ عددهم ٢٠٠٠ عضو بالاضافة الى ١٠٠٠ عضو آخر احتياطى ، ولم يتغيب سوى ٢٦ عضوا فقط من الاعضاء المكلفين بالاشتراك فى عملية الاستفتاء .. وقد تم توزيع الاعضاء جميعهم على ٩٢٥ لجنة بالمحافظة ..

وقد روعى بالنسبة لعمال المصانع والشركات وكذلك العاملون بالمصالح الحكومية ومرافق الانتاج والخدمات أن تتم عملية الادلاء بأصواتهم على دفعات والتى بدأت تتوافد منذ الساعة التاسعة صباحا حتى الواحدة والنصف ظهرا ، بحيث لا تخلو هذه المصانع والمصالح من العاملين .. وحتى لا تتعطل حركة العمل والانتاج والخدمات داخل المحافظة .

وفى الاحياء الشعبية ازداد اقبال الجماهير بصورة تلقائية . وقد لوحظ فى منطقة بولاق الدكرور أن هناك مجموعة كبيرة من أصحاب المعاشات توافدوا فى مجموعات للادلاء باصواتهم

□ ومن القليوبية :

كتب منير عبد البارى :

بدأت لجان الاستفتاء بالمحافظة وعددها ٩٧٣ لجنة فى مواعيدها ، وكان قد اشتد اقبال المواطنين على التصويت بعد العاشرة صباحا ، لدرجة أن انتظم أمام اللجان طوابير من المواطنين فى انتظار الادلاء باصواتهم.

وقد قام اللواء محمد أحمد المنياوى محافظ القليوبية واللواء أحمد مختار مدير الامن ، بتفقد اللجان والتيسير على المواطنين للادلاء بأصواتهم .

وفى **كفر شكر** : كان الاقبال على التصويت كبيرا ، وبدأ توافد المواطنين جماعات تحمل كل منها صور الرئيس السادات ، وقد حرص كبار السن والسيدات على التصويت لدرجة أن بعض العجائز ، حضروا الى اللجان محمولين على دوابهم ، وعلى اكتاف بعض الشباب من اقاربهم .

وفى **منطقة شبرا الخيمة** : حيث يسكن ١٢٢ ألف عامل ، توافد العمال على فترات للتصويت حرصا منهم على عدم تعطيل الانتاج ، وقد قامت الشركات بتخصيص اتوبيسات للعاملين بها لنقلهم الى اللجان ، وقد حرصت المرأة العاملة وربة البيت على التصويت فى ١٢ لجنة خصصت لهن ضمت ٢٠ ألف سيدة ، ويقول حسين محمود سلامة رئيس لجنة انتخاب رقم ٩ المخصصة للسيدات ، ان الاقبال كان شديدا لدرجة انه حتى العاشرة والنصف بلغ عدد الحاضرات للتصويت ١٤٠ سيدة من بين ٤٠٠ سيدة من كل ناخبات اللجنة ، كما يقول أحمد سالم أحمد رئيس اللجنة رقم ٢ فى مدرسة دمنهور شبرا ، أن عدد الناخبين



المقيدين فى اللجنة بلغ ٤٨٠ ناخبا ، بلغ عدد الذين أدلوا بأصواتهم منهم حتى الثانية عشرة ظهرا ٢٥٠ مواطنا بالاضافة الى ٧٠ وافدا .

□ ومن الاسكندرية :

كتب حسين ثابت :

بدأ اقبال مواطنى الاسكندرية على الاستفتاء منذ الصباح الباكر .. وقد ازدحمت اللجان بالمواطنين .. مثل لجنة الجمرك التى تضم ٣١ الف ناخب يتألف معظمهم من الصيادين وعمال البحر . وقد قام السيد عبد التواب هديب محافظ الاسكندرية بالمرور الى لجنة قسم باب شرقى ولجنة نقطة بورسعيد .. كما قام اللواء بسيم غيث بالمرور على لجنتى العطارين ومنيا البصل .. وقد سارت عملية الاستفتاء بهدوء كامل .

وفى لجنة قسم الجمرك يقول مجدى منير رئيس اللجنة أن اقبال المواطنين فى هذه الدائرة بدأ من الساعات الاولى لفتح باب اللجان على صورة جدية .

وفى لجان السيدات كانت ربات البيوت أول من وصلن اليها لكى ينتهين من عملية الاستفتاء والعودة الى بيوتهن أما العاملات فقد ظهرت طوابيرهن بعد الساعة الواحدة .

□ ومن مطروح :

كتب جابر المجماوى :

تزاحمت من صباح امس على لجان الاستفتاء وعددها ٦٥ لجنة انتخابية ممتدة على طول الساحل الشمالى الغربى من برج العرب للسلوم تتضمن الواحات البعيدة والمنعزلة والتجمعات المتناثرة . ازدحمت جماهير محافظة مطروح للادلاء باصواتها لمبادىء السادات .

وقد أعدت استراحات فى خيام بجوار كل لجنة للوافدين من قلب الصحراء مزودة بالطعام والشراب تشرف عليها القيادات السياسية والتنفيذية بالمحافظة .

وقد تفقد اللواء ابراهيم كامل محافظ مطروح واللواء عبد الرحمن اللقانى مساعد وزير الداخلية ومدير الامن اللجان للتأكد من راحة الوافدين اليها للادلاء باصواتهم .

● **ففى برج العرب** زحف على مقار اللجان آلاف من العربان قادمين من تجمعاتهم فى السيارات وعلى الجمال والخيول وانتظروا أمام اللجان فى طوابير طويلة للادلاء باصواتهم هاتفين بقولة « نعم » اننا نرفض الارهاب والالحاد الشيوعى كما نقول نعم لاننا نرفض دعوة الأقطاع .

وفى مريوط خرجت مئات الجرارات الزراعية بمقطوراتها يستقلها آلاف الزراع قادمين من أراضى الاستصلاح والاستزراع بامتداد مريوط الى لجان الاستفتاء يحملون الفئوس ويهتفون مع السادات الايدى القوية التى تحمى الطريق من قطاع الطريق .

● **وفى الحمام** كان الزحام شديدا وقف العمدة سلومة علوانى زعيم قبائل الجميعات يعلن نعم للصوت الحسن الذى يحمى بلادنا من مذابح الدم الشيوعية ويحمى العامل والفلاح والفقير من عودة الاقطاع .

● **وفى الضبعة** كان الاقبال منقطع النظير لعامل حملات التوعية التى قامت بها المحافظة قبل الاستفتاء وكان أمام جموع الناخبين سليمان شويقى عضو مجلس الشعب يهتف ويقول « نعم .. نعم » لمبادىء السادات التى تحول لنا الصحراء الى مجتمع متكامل بالمشروعات العمرانية المقبلة التى خططها بنفسه وبعد ضد الالحاد والتخلف .

وفى مرسى مطروح ومع اشراقة الصباح كانت المحافظة تذيع خطساب



الرئيس فى ١٤ مايو فى الميادين وعلى مبانيها . وكانت اللجنة حافلة بالموظفين والمغتربين والوافدين والسكان رجالا ونساء .

وفى القصر والشولحي والمتسانى والنجيلة وصلت قوافل قبائل العشيبات والشطور والكميلات والعميرات والحوتة وأعلن العمدة سليمان الحنيان زعيم قبائل على الابيض كلنا نقول « نعم » لعهد السادات الذى يحترم الحرمات ويحفظ كرامة الشرفاء ونعم لكل من يريد أن يبنى ويغرس الامل .

وفى برانى أزدحمت اللجان العشر بآلاف الناخبين البدو الذين تركوا احصاد محصول الشعير ليؤدوا فيها الاستفتاء

□ ومن الغربيـــــــة :

كتب عبد المنعم أبو شامية :

زحفت منذ صباح أمس جماهير العمال فى مدن محافظة الغربية .. حيث أكدت فى صلابة قرارها الاخير من اجل حماية الديمقراطية والحريات.

ففى الغربية توافد الناخبون على ٣٠١٨ لجنة موزعة على مختلف مدن وقرى المحافظة .. وكان هناك اجماع على كلمة « نعم » .

وفى المحلة وكفر الزيات التقت بعثات من وكالات الانباء العالمية لتفقد سير عملية الاستفتاء خاصة فى لجان مدينتى كفر الزيات والمحلة الكبرى وهما من المعاقل الصناعية الكبيرة فى مصر . وحرصت البعثة على متابعة وسؤال العمال عن آرائهم نحو المبادىء الستة التى أعلنها الرئيس ونحو الديمقراطية التى يتبعها الرئيس بمشاركته فى الممارسة وأكدوا لهم أنهم قالوا نعم من أجل مكاسب العمال التى حققتها ثورتا يوليو ومايو .

وقد توجه أكثر من ١٠ آلاف عامل وعاملة من المواقع الانتاجية بالمحلة الكبرى بالتوجه فى مسيرة الى ميت أبو الكوم ، يحملون لافتات التأييد للرئيس السادات ، وحملت القيادات النقابية وثيقة مبايعة وتأييد من شباب المحلة مكتوبة بالدماء ، كما أعد طلبة وطالبات جامعة طنطا وثيقة أخرى وقد تقدم مسيرة عمال المحلة السيد أحمد القصبى محافظ الغربية واللواء محمد سعيد شوقى مدير الامن .

كما قامت اللجنة النقابية للعاملين بمنطقة الوجه البحرى للسكك الحديدية بتزيين قطارات القاهرة والاسكندرية بالورود ورفعت عليها لافتات التأييد وصور الرئيس ، وقد حرصت سيدات الغربية فى المدن والقرى على الذهاب الى اللجان للتصويت ، ونظمت حكيمات وطالبات التمرين بالتأمين الصحى لمنطقة وسط الدلتا مسيرة سارت فى شوارع طنطا معبرة عن تأييده للاستفتاء ومبادىء حرية الجبهة الداخلية .

ويتوجه صباح اليوم وفد من أبناء سمنود ، فى مسيرة الى قرية ميت أبو الكوم يحملون وثيقة مبايعة للسادات بدم الشباب ، ويتقدم المسيرات قيادات العمل السياسى بالمحافظة ،

الفلاحون أمــام اللجــان من الصــباح البــاكــر

□ ومن المنـــــوفية :

كتب محمد عبد الحليم :

توجه ٧٥٠ الف مواطن بمحافظة المنوفية الى لجان الاستفتاء على الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى امام ١٢٠٣ لجان انتخابية منها ٤٠٠ لجنة خاصة بالسيدات .

وقد قام المهندس سليمان متولى محافظ المنوفية واللواء يوسف عبد الحكيم مساعد وزير الداخلية ومدير امن المنوفية بالمرور على لجان الاستفتاء فى شبين الكوم وتلا حيث قاما بالادلاء بصوتيهما الانتخابى أمام اللجنة رقم ١ بقسم شبين الكوم .

وقد تميزت الصورة في لجان الاستفتاء في القرى بالاقبال الشديد على التصويت في الفترة الصباحية قبل مزاولة الاعمال حتى ان بعض اللجان قد انتهت من اداء اعمالها مبكرا وظلت تعمل لاستقبال الوافدين بينما تميزت الصورة في المدن وخاصة في مدينة شبين الكوم بالزحام الشديد على اللجان في فترات الظهيرة وبعد خروج الموظفين والعمال من مصانعهم ومقار اعمالهم ورغم ذلك فان اغلبية هذه اللجان قد انتهت من اداء عملها في الرابعة مساء وظلت اللجان تواصل عملها لاستقبال الوافدين ■

لجان خاصة لمناطق استصلاح الاراضي الجديدة

ومن الشرقية :

كتب عبد المجيد الشوادفي :

أدلى أمس ٨٥٤ر٤٤٨ر١ مواطنا بالمحافظة باصواتهم في الاستفتاء امام ١٥٥٠ لجنة فرعية و١٤ لجنة عامة في جميع المدن والقرى ، وتم اعداد لجان خاصة لنحو اربعين الف مواطن من الفلاحين الذين أقاموا مجتمعا زراعيا جديدا بمناطق الاراضي المستصلحة في بحر البقر وصان الحجر .

وقد كان اقبال المواطنين واضحا منذ بدء عمل اللجان لدرجة أن ٨٠٪ من اللجان انتهت من أعمالها قبل الظهر ■ وقد شكل الدكتور طلبه عويضة رئيس جامعة الزقازيق ٣ لجان خاصة بجوار كليات الجامعة ، لتمكين ٢٥ الف طالب وطالبة من الادلاء بأصواتهم ،، دون تعطيل الامتحانات . وقد قام المحافظ عبد المنعم واصل والدكتور طلبة عويضة رئيس المجلس المحلي بالمحافظة واللواء حسن الصبان مدير الامن بتفقد سير العمل في اللجان .

اقبال من زوار المنطقة الحرة

☐ ومن بورسعيد :

كتب محمد ابو الشهود :

توجه ٨٨ ألف مواطن من أبناء المدينة وعدة آلاف من زوار أسواق المنطقة الحرة للادلاء بأصواتهم في ١٤١ لجنة ، وقد كان نتيجة حرص المواطنين من أبناء المدينة والزوار على الاستفتاء أن نظمت أجهزة الاعلام والعلاقات العامة بالمحافظة مع رجال الامن والجمارك حركة دخول وخروج سيارات الوافدين ، وارشادهم الى أقرب لجان للادلاء بأصواتهم .. وقد قام المحافظ سيد سرحان بتفقد سير العمل باللجان .

☐ ومن الاسماعيلية :

كتب صابر عبد الوهاب :

شهدت المحافظة منذ بداية فتح باب استقبال المواطنين للاستفتاء ، نشاطا كبيرا ، أمام ١٤٢ لجنة في المحافظة منها ٥٩ لجنة بقسم شرطة الاسماعيلية و١٢ لجنة بمركز القنطرة غرب و٣٧ لجنة بمركز الاسماعيلية و٢٢ لجنة بمركز التل الكبير و١٣ لجنة بمركز فايد ،، وبلغ عدد الناخبين ٦٨ الف ناخب ،، كانت الظاهرة اللافتة للنظر شدة اقبال السيدات من الموظفات وربات البيوت والفلاحات من قرى القطاع الريفي وكانت أكثر اللجان النسائية نشاطا لجنة قرية أبو عطوة التي بلغ عدد الناخبات بها ألفي سيدة .

وقد تفقد اللواء محمود زكي عبد اللطيف محافظ الاسماعيلية يرافقه اللواءين صلاح ابراهيم ويوسف عزالدين مساعدا وزير الداخلية لجان الاستفتاء بأنحاء المحافظة وأعطى تعليمات بتيسير اداء الوافدين المحافظة بأصواتهم .



وقد أدلى كل من المهندس عثمان أحمد عثمان والمهندس مشهور أحمد مشهور سكرتيرا حزب مصر العربي الاشتراكي بالمحافظة بصوتهما في لجنة قسم شرطة البستان الرئيسية .

انتهت اللجان قبل موعدها لشدة الاقبال

□ ومن المنصورة :

كتب احمد الشرقاوى :

اتسمت عملية الاستفتاء بمحافظة الدقهلية بالهدوء والنظام فاختفت الطوابير من امام اللجان .. وقدتوافد المواطنون على صناديق الاستفتاء منذ اللحظات الاولى من صباح أمس ومن الظواهر اللافتة ارتفاع نسبة المقترعين بمدن المحافظة وعلى الاخص بمدينة المنصورة وذلك بسبب موسم الامتحانات ...

ولم تحدث اية متاعب اومعاناة للمواطنين سوى باللجان التى تغيرت مقارها لظروف اعداد بعض المدارس لعقد الامتحانات وكان اقبال السيدات

على اللجان النسائية اشد فى الصباح فقد ادلت اكثر من ٤٠ فى المائة من المقيدات بلجنة مدرسة الايوبية بنات باصواتهن خلال ساعتين تحت اشراف السيدة حكمت الشربينى امينة التنظيم النسائى بالمحافظة ، ولوحظ كثرة الاحاديث فى تجمعات جانبية للناخبين تدوركلها حول معانى اهداف المبادىء الستة .

وفى الريف كان الامر مختلفا نسبيا فقد بكر الفلاحون بالادلاء باصواتهم فى الساعات الاولى من الصباح وتطوع عدد من الشباب المثقف لشرح وتوضيح المبادىء الستة للفلاحين امام لجان القرى وقد انتهى عدد كبير من اللجان من عملها قبل ميعاد غلق الصناديق والدقهلية تعتبر اكبر المحافظات

□ ومن السنبلاوين :

كتب صبرى الزلفى :

توجهت جماهير شعب السنبلاوين الى لجان الاستفتاء فى ٢٤٥ لجنة ، وقد تم انتداب ١١٥٠ ناظرا ومدرسا لتولى رئاسة هذه اللجان .

وقد قام طلعت الدسوقى مسئول شباب حزب مصر بالسنبلاوين باعداد مراكز للاستعلامات لارشاد المواطنين الى مقار لجانهم ومما لفت الانظار كان اقبال التلاميذ والعمال والشباب والسيدات على لجان الاستفتاء يحملون شعارات من اجلنا ، من اجل مستقبلنا

□ ومن كفر الشيخ :

كتب محمد القصاص :

توجه منذ الصباح ٢٨٥٧٥٥ ناخبا منهم ٦٢٤٥٩ من السيدات والانسات على اللجان العامة والفرعية فى المحافظة وعددها ٥٨٧ لجنة رئيسية وفرعية .

وقد قامت غرف العمليات بارشاد الناخبين ومساعدتهم على أداء اصواتهم وقام محيى الدين أبو شادى محافظ الاقليم واللواء حسن خاكى مدير الامن وكبار المسئولين بالمحافظة بالمرور على اللجان للاطمئنان على حسن سير العمل فيها واعطاء مزيد من التوجيهات لتوفير الحرية والنظام للمواطنين جميعا فى أداء أصواتهم .

وقد أقبل أساتذة الكليات وطلابها والموظفون وغيرهم من الوافدين على المحافظة وغير مقيدين بجداول الانتخابات فيها على اللجان .

وقد تمت عملية الاستفتاء فى جو عائلى يسوده النظام والاحترام والسرية والديمقراطية .



□ ومن البحيرة :

كتب صبحي الشامي :

بدأت عملية الاستفتاء منذ الثامنة صباحا فى ١٠٧٤ لجنة موزعة على ١٥ مركزا وقسما تضم ٥٧٤ الفا و ٥٠١ صوت بخلاف الوافدين وظلت اللجان مستمرة حتى الخامسة مساء رغم ان كثيرا منها قد انتهى من عملية الاستفتاء الشعبى قبل موعد قفل باب التصويت فى الخامسة .. وقد بذلت قوات الامن جهودا كبيرة لتوجيه المواطنين وارشادهم الى مقار اللجان لتسهيل مهمتهم فى الاستفتاء تحت اشراف اللواء احمد صلاح الدين عطية مدير الامن واللواء محمد رأفت نائبه ومساعديه دون تدخل منهم فى حرية رأى أى مواطن أو مواطنة .. ومرت عملية الاستفتاء فى جو من الهدوء .

وتفقد السيد اللواء عبد الحليم حتاتة محافظ البحيرة وبرفقته السيد مدير الامن عدة لجان فى دمنهور وايتاى البارود والدلنجات وشبراخيت .

رأى الأهرام

حـوار العـائلة الواحدة

كعادته دائما ، كان حوار الامس بين الرئيس السادات ورؤساء تحرير الصحف والكتاب ، قمة فى الممارسة الديمقراطية المسئولة ، فهو حوار دار بين ابناء العائلة الواحدة ، وعلى مسمع من العالم اجمع ، فى لحظة من لحظات التحول الهامة التى تجتازها مسيرة الديمقراطية الرائدة التى تطبقهـا مصر .. فكلمة الشـعب هى الحاسمة والقاطعة .. والاستفتاء ليس تأييدا للسادات ، ولكنه تأييد للديمقراطية السليمة التى نادى بها المبدأ السادس لثورة ٢٣ يوليو لتصحيح المسار .

أبرز ما أكده الرئيس القائد ، هو ان نتيجة الاستفتاء تأكيد بان الديمقراطية المصرية تخدم الرأى ، والرأى الاخر على السواء .. من قال « لا » .. ومن قال « نعم » .. فلا اجراءات استثنائية للعدول عن الديمقراطية ، ولا فتح للمعتقلات ، ولا فرض للحراسات ولا عودة للمجتمع القديم ، بل هو انطـلاق الى المسـتقبل ، بكل آفاقه الرحبة ، وصولا الى الحرية والتقدم واعادة البناء .

بالوضوح .. وبالحب .. وبالحرص .. وبالالتزام بالمصـلحة العليا لهذا الوطن ، دار حوار العـائلة الواحــدة من أجل تقييم مرحلة انتهت .

فعبر مسيرته النضالية الطويلة والممتدة ، كانت القاعدة الشعبية هى التى تحمى المنجزات ، وتصـون تقـاليد هذه الامة .. هذه القاعدة الشعبية التى استطاعت ، ولاول مرة ، ان تحرر الارادة المصرية ، وتلحق الهزيمة بالعدو الاسرائيلى ، كخطوة أولى نحو تحرير كل الارض العربية ، هى اليوم التى تتصـدى لكل دعاوى الردة والانحراف ، ولكل الذين يريدون ان يقفزوا على انجـازات الجماهير .

ولسوف تستمر المسيرة الديمقراطية ، ولسوف يتواصل حوار أبناء العائلة الواحدة الى ان يصل الوطن الى تحرير كامل ترابه والى الرخاء والامان .. فتلك هى مبادىء ثورة مايو .. وهـذا هو أسلوب رب العائلة الواحدة . □



المصدر: الاهـــــرام

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات — التاريخ : ١٩٧٨/٥/٢٤

السادات: الاستفتاء يؤكد موافقة الشعب الحاسمة على التطهير

لن نلجأ للاعتقال او الحراسة أو الاجراءات الاستثنائية وسيتولى مجلس الشعب اصدار قوانين واضحة بمبادىء الاستفتاء

مسئولية المدعى الاشتراكى تطبيق القوانين الجديدة ولمجلس الشعب حق رفض قرارات المدعى أو تعديلها

لست ضد اليسار كمبدأ ولكنى ضد القيادات التى تربت فى أحضان موسكو

ولست ضد الوفد كحزب ولكن على كبيرهم أن يعرف أن مصر الاقطاع لن تعود

مسئولية نقابة الصحفيين أن تتخذ اجراء واضحا ضد الذين يعملون فى الاذاعات العميلة ويشوهون صورة مصر فى الخارج

طلبت اشراك ممثلى الشعب فى افراز المشروعات الضخمة قبل تنفيذها

نتائج الاستفتاء تمثل نقطة تحول ووقفة هامة يجب استيعاب أبعادها

الرئيس يشرح فى لقائه مع كتاب مصر تصوره لمرحلة مابعد الاستفتاء

فى لقائه أمس بكتاب مصر وصحفييها، أعلن الرئيس السادات أن نتائج الاستفتاء تمثل نقطة تحول ووقفة هامة فى مسار العمل الديمقراطى ، وأنها تعنى موافقة الشعب الحاسمة والقاطعة على البدء بتطهير المسار الديمقراطى سواء على نطاق الاحزاب ، أم فى نطاق العمل الوطنى .

وقال الرئيس السادات : لقد كانت كلمة الشعب حاسمة وقاطعة وباترة ، ولكننا لن نلجأ الى الاعتقال أو الحراسة او الاجراءات الاستثنائية ، ولن نعمل سلطات الحاكم العسكرى .. لاننا قد اخترنا الديموقراطية طريقا ، ولا عودة عن ذلك .. وفى استطاعتنا ان نصحح المسار الديموقراطى بالوسائل الديموقراطية ذاتها .

وشرح الرئيس السادات تصوره لمرحلة مابعد الاستفتاء ، معلنا أن مجلس الشعب سوف يبدأ على الفور — مستندا الى ارادة الشعب الواضحة — فى اصدار قوانين تستند الى المبادىء الستة التى تم الاستفتاء عليها والمهم فى هذه القوانين أن تكون واضحة ومحددة لامكان فيها لاى لبس أو غموض

وقال الرئيس السادات ، أن مسئولية المدعى الاشتراكى هى اعمال هذه القوانين ولكن لمجلس الشعب الحق الكامل فى رفض أو تعديل أو قبول تقارير المدعى الاشتراكى .



تجاوزات الوفد وأوهام كبيرهم

□ وفى تحديده لتجاوزات حزب الوفد الجديد ، أكد الرئيس السادات على عدد آخر من الحقائق :

أولا : أنه لا اعتراض البتة على قيام حزب الوفد الجديد ولكن كان على الحزب أن يدرك أن مصر لن تعود الى الوراء وأن عصر الاقطاع والباشوات قد ولى دون رجعة وأنه من غير المعقول أن يجىء الذين طالبت الثورة بتطهير الاحزاب منهم فى عام ٥٢ ليطالبوا بالحكم الان ، ولذلك فاننا سوف نبدأ بارادة الشعب عملية التطهير الجديدة لنحمى مستقبل مصر ومصيرها .

ثانيا ، أن « كبير » الوفد لم يدرك أن ثورة ٢٣ يوليو ومهما كانت تجاوزاتها قد أعادت الى القاعدة العريضة من شعبنا حقوقها السياسية وسيادتها على مصير بلادها ولكنه ـ وبدون حياء ـ يخرج علينا ليزور حقائق التاريخ وليزيف الواقع معلنا :

ـ أن مصر لم يكن بها اقطاع قبل الثورة .

ـ ان الثورة مجرد انقلاب عسكرى أيده الشعب .

ـ ان الثورة قامت لانهاء حزب الوفد .

وردا على هذه الدعاوى الزائفة ـ قال الرئيس السادات ، ان الشعب كله يعلم ان الثورة قامت لان الاحزاب قد اهترأت وافلست ، كما ان الشعب كله يعلم من الذى أفسد حزب الوفد ، ودفعه الى التعاون مع القصر وسلطات الاحتلال وخربه من الداخل بالرشوة والفساد

وفى خلال حديثه أعلن الرئيس السادات :

① أنه يرى ضرورة اشراك ممثلى الشعب مع ممثلى الحكومة فى اقرار المشروعات الضخمة قبل تنفيذها كدرس مستفاد من مشكلة هضبة الاهرام .

② أنه سوف يبعث بنتائج الاستفتاء الى مؤسسات السلطات الاربع السلطة التنفيذية ، والسلطة التشريعية ، والسلطة القضائية والصحافة .

③ ان مجموع التبرعات التى دفعها الشعب لاصلاح أعمال التخريب التى تمت يومى ١٨ و ١٩ يناير قد بلغت ٨٠٠ ألف جنيه ، دفعها الشعب البسيط من قروشه البسيطة .

④ أنه سوف يعقد ندوات حوار مماثلة مع كتاب مصر وصحفييها وسوف يكون موضوع الندوة القادمة ، كيف تنهض الصحافة المصرية بمسئولياتها كسلطة رابعة . □



السـادات يحدد تجـاوزات اليســار

وفى تحـديده لتجـاوزات حـزب اليسار اكد الرئيس السـادات على عدد من الحقائق :

اولا : اننا لسنا ضد وجود اليسار كمبدأ ، فلقد كان الحزب قائما وكنا نمده بالمساعدات على قدم المساواة مع باقى الاحزاب الاخرى — ولكن القائمين على اليسار أثبتوا أنهم حفنة عنفية قامت وتربت فى كنف الاتحاد السوفيتى

ثانيا : أنه كان من الضرورى بعد حوادث يناير أن نعرض أمر اليسار على الشعب ، خصوصا وأن ا... رأى فى عمليات التخريب التى دمرت مواصلات الشعب « ٤٠ أوتوبيسا »وحرقت المجمعات الاستهلاكية وهددت بحرق معظم القاهرة — الحزب يرى فى اعمال التخريب التى قام بها الدهماء « انتفاضة شعبية » .

ثالثا : أن الحـزب كان قد أصدر جريدته حتى دون الحاجة الى اذن أو تصريح من أية جهة كانت — تنفيذ القانون الاحزاب — ولقد صـدر اربعة عشر عددا من هذه الجريدة ، كلها تحض على الصراع الطبقى ، وتهدد السـلام الاجتماعى وكأنما هى النشرة السرية التى يصدرها الحزب وهو لم يزل تنظيما تحت الارض .

وبوضوح شديد — قال الرئيـس السادات :

□ انه اعمالا للمبادىء الستة ، فلن يتولى أى شيوعى أى منصب قيادى سواء فى النقابات العمالية أو المهنية او القطاع العام او مجال الصحافة او الاعلام .

وفى هذا المجال — قال الرئيـس السادات ، أننا لن نطلب شـطب الصحفيين الماركسيين من جدول نقابة الصحفيين ولكن مسئولية النقـابة أن تتخذ الاجراءات الواضحة فى مواجهة هؤلاء الذين أساءوا الى سمعة مصر فى الخارج والذين يذيعون بأسمائهم فى الاذاعة السرية التى تمولها بغداد ، والذين حرصوا حتى من قبل حـرب اكتوبر على أن يبثوا روح الهزيمة فى الشعب المصرى وأن يؤكدوا لنا زورا استحالة مواجهة اسرائيل .



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

فى بداية اجتماع الرئيس السادات بالصحفيين والكتاب المصريين أمس القى الرئيس كلمة استغرقت ١٥ دقيقة ، ثم بدأ يجيب على تساؤلاتهم :

وفيما يلى وقائع الاجتماع :

باسم الله ... يسعدنى اعظم سعادة حقيقة أن التقى بهذه النخبة الممتازة من كتابنا وصحفيينا ورجال الاعلام فى كل موقع وخاصة فى هذه المرحلة بالذات التى اومن انها نقطة تحول ووقفة لابد لنا جميعا من أن نستوعب ابعادها بعد أن قال الشعب كلمته ، عليكم امانة وفى يقينى وفى تقديرى دائما ان امانة القلم هى اشرف امانة وعليكم مسئولية هى أن تضعوا الحقائق أمام شعبنا واضحة ومحدده ومبرأة من كل دعوات تريد أن تزيف الحقيقة او تزيف التاريخ لا لشىء الا لتحقيق اطماع واساليب عفى عليها الزمن منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو والى الابد ان شاء الله . واردت ايضا فى نفس الوقت فى لقائى بكم أن يجتمع معنا مندوبو الوكالات وصحفيو العالم كله فلم يعد هناك مانخشاه ولم يعد هناك ما نخفيه اطلاقا .. الحلال بين والحرام بين ، وكلمة الشعب فى الاستفتاء اليومين الماضيين حاسمة وقاطعة وباترة ، ان هذا الاستفتاء ليس تاييدا لى ولكنه فى المقام الاول تأييد للديمقراطية السليمة التى نادى بها المبدأ السادس من مبادىء ثورة ٢٣ يوليو ، تأييد لهذه الديمقراطية بتطوير المسار وتلقين من لم يعلم او تعمد الا يعلم ان السلوك الديمقراطى لابد وأن يرتبط بالامانة بالالتزام بمقومات هذا البلد التى حفظت عليه بقاءه ووجوده عبر قرون طويلة واجه فيها المغيرين والمستعمرين وبقى الشعب أصيلا صامدا قويا الى يومنا هذا والى يوم القيامة ان شاء الله . أردت أن يكون لقائى بكم فرصة لكى ندير حوارا ولكى يستمع شعبنا ايضا الى هذا الحوار ولكى يستمع معه العالم كله عالمنا العربى والعالم الخارجى فمصر كما تعلمون وكما رددتم مرارا .. مصر أحق دول هذا العالم كله فى حكم ديمقراطى سليم لانه ليس كما يقول البعض أن الشعب المصرى لم يبلغ سن الرشد بعد .. لا .. اطلاقا أول حكومة قامت على ضفاف النيل وأول دولة فى العالم قامت على ضفاف النيل وشعبنا ناضج واع وله الحق الكامل فى دولة وحكم واستقرار حضارتنا بدأت منذ سبعة الاف سنة وقت أن كان كثير من دول العالم المتحضر اليوم كانوا يعيشون فى القبور وعلى الاشجار .. مصر ليست كما يدعى البعض فى حاجة الى وصايا من احد اطلاقا .. ..

القاعدة الاساسية للشعب

استطيع ان اتحدث لكم وساتحدث بعد أن نبدأ حوارنا معا .. طوال السنوات الثمانية الماضية التى وليت فيها المسئولية الاولى أستطيع أن أقرر بكل الثقة والاطمئنان أنه ما من قرار أو ما من عمل قمت به الا وكانت



القاعدة الاساسية لشعبنا فى غاية اليقظة والوعى بل لا أكون مبالغا حين أقول فى قرارات كثيرة كانت سابقة لكل من حولى .

أذكر هذا على سبيل المثال اليوم يوم ٤ فبراير سنة ٧١ يوم ان تقدمت بأول مبادرة لى للسلام بعد أن توليت بشهور أربعة ليس الا ، يوم ان تقدمت بهذه المبادرة الى مجلس الشعب وكان من حولى اللجنة التنفيذية العليا ومراكز القوى ، خرجوا جميعا فى مرارة وفى ذهول لانهم لم يستطيعوا ان يستوعبوا أو أن يكون لديهم الوعى لفهم ما تقدمت به أمام المجلس وأمام العالم كله فى فبراير ٧١ وكانت اول مبادرة للسلام خرجوا جميعا وذهبوا بعد هذا الاجتماع وعقدوا اجتماعا آخر لكى يستغلوا هذه المبادرة واعتبروها فرصة لبدء معركة الخلاص منى كما كانوا يخططون كان هذا الكلام يوم الخميس ٤ فبراير يوم الجمعة ٥ فبراير ٧١ ، تجاوب الشعب معى من اقصاه الى اقصاه بفهم ووعى ، يوم السبت ٦ فبراير وفى هذا المكان الذى نجلس فيه جاءوا الى واحدا واحدا يؤيدون ويباركون ، فى اقل من ٢٤ ساعة كان وعى شعبنا صادقا واستطيع أن احكى كثيرا من هذا كل ما أريد ان اقوله أمامكم هو ان هذا الشعب واع واصيل وقوى ومؤمن وبغير حاجة الى وصايا أو أوصياء ، كانت هذه هى دلالة الاستفتاء الذى حدث منذ ايام قليلة والذى إعتبر بحق نقطة تحول ونحن نتابع مسايرتنا الديمقراطية .

البعض انزعج والبعض بدأ يعد العدة لمواجهة اجراءات استثنائية وعدول عن الديمقراطية فتح للمعتقلات من جديد بدء الحراسات من جديد ، ابدا ، أبدا ، كل من فكر على هذا النحو لم يكن حقيقةيعلم لم يكن على مستوى المسئولية ولا على مستوى الفهم ولاعلى مستوى ما لشعبنا من فهم ووعى ، نتيجة الاستفتاء الشعبى الذى تم فى جو من الحرية الكاملة ومعنا المراسلون الاجانب وانتم ايضا شاهدتم باعينكم ، نتيجة الاستفتاء وهذا يؤكد ان الديمقراطية المصرية تحترم الرأى والرأى الآخر ونحترم من قال لا ومن قال نعم

لا أريد ان أطيل عليكم أنا فى الواقع كما قلت الان أريد أن ندير الحوار حوارا نحن فى حاجة اليه فى مثل هذا الوقت كما قلت الذى نجتاز فيه نقطة تحول أساسية فى مسارنا الديمقراطى ولعلنا بهذا الحوارنستطيع أن نجلو وأن نناقش كل شىء بشكل الحرية وبكل الصراحة وبأسلوب يعرف شعبنا من خلاله كل أبعاد ما تم لكى تستقيم المسيرة من ناحية .. ومن ناحية أخرى فانتم ككتاب وكرجال صحافة وكرجال أعلام مطالبين امام الشعب بأن تضعوا له جميع الحقائق خاصة واننا نبدأ تجربة فريدة لاول مرة وهى أن تكون الصحافة سلطة رابعة من سلطات الدولة .

تعارف العالم كله ورجال القانون على أن السلطات فى الدول ثلاث هى التنفيذية والتشريعية والقضائية ... ونبدأ بارادة الشعب وبكلمته تجربة جديدة وفريدة هى أن تكون الصحافة

هى السلطة الرابعة ومن اجل هذا كما قلت لا اريد ان أطيل عليكم ولا اريد ان يكون الحديث من جانب واحد بل وانما أريد أن يكون حوارا على طريقة العائلة الواحدة التى تناقش كل أمورها بوضوح وبصراحة وبحب وبحرص والتزام بالمصلحة العليا لهذا البلد الذى نتشرف جميعا باننا ننتمى اليه . وشكرا

بداية الحوار

اليسار واسلوب الدهماء

وبعد ذلك اجاب الرئيس السادات على سؤال حول تصور سيادته للمرحلة القادمة بعد التأييد الشعبى الرائع للمبادىء التى اعلنها الرئيس السادات ووافق عليها الشعب فى الاستفتاء الاخير .

وقال الرئيس السادات .. الان المبادىء الستة لاستفتاء الشعب قبل ان احكى عن التصور اريد أن أعود الى الوراء قليلا .. كما تعلمون بدأنا تجربتنا الديموقراطية وفى كل مرة كنت اعود فيها الى الشعب تذكرون مباشرة عقب معركة اكتوبر رفعت الرقابة عن الصحافة لاول مرة منذ اربع سنوات الى الان ثم تقدمت بورقة التطوير للشعب ونوقشت وانتهت الى ان اى عمل سياسى لابد وأن يكون فيه ثلاثة اجنحة .. يمين ووسط ويسار وليس متصورا ان هناك شيئا آخر يمكن اضافته الى ذلك . وحسب ما اخترنا فى تجربتنا من ناحية وبالمفهوم العلمى فى عالم اليوم مارست المنابر فى الانتخابات الماضية عام ١٩٧٦ عملها ومارستها بطريقة حزبية كاملة .

من اجل هذا وفى افتتاح مجلس الشعب فى نوفمبر ١٩٧٦ كان لايجب ان اضيع وقتا ابدا فلتبدأ التجربة .. وتحولت المنابر الى احزاب .. بعد ذلك بدأت الممارسة فى نوفمبر ١٩٧٦ وكأى ممارسة او كأى عمل فى هذه الحياة الدنيا التى نعيشها لابد وأن يكون فيه انجازاته وتجاوزاته . كان اول تجاوز اعتبرته امرا خطيرا احداث ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ .. الى هذا التاريخ كان جناح اليسار قائما ويمارس ... بل بمساعدة اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى فى الانتخابات شأنه شأن الجناحين الاخرين اخذ المساعدات المادية وكل المساعدات الاخرى على قدم المساواة ولم يكن لى اعتراض ابدا .. فهذا امر طبيعى ويجب الا ندفن رؤوسنا فى الرمال .. ففى عالم اليوم هناك يمين ووسط ويسار ..

فى هذين اليومين كتب جناح اليسار او خط جناح اليسار مصيره بيده .. ان يخرج الناس للاعتراض على قرار صدر من السلطة التنفيذية من الحكومة .. هذا امر مشروع .. ان يذهبوا الى مجلس الشعب نعم .. ان يذهبوا الى مواقع المسئولين وان يعبروا عن رأيهم .. نعم ان يذهبوا الى رئاسة الجمهورية ويعبروا عن رأيهم . نعم .. كل هذا ممكن .. لكن ان يكون التعبير انه نحن نشكو من هذه القرارات لانها سترفع اسعار مواد التموين . اذن الحل ان نذهب الى



المجمعات الاستهلاكية لننهبها ونحرقها .. ده الحل فى التموين ..

فى المواصلات .. نحن نعانى ازمة مواصلات .. حق وعدل الحل هو ان نحطم ٤٠ اتوبيس وقبل كدة علشان برضه تعرفوا كيف صبرت وثابرت ! الحقيقة فى جولة وانا ازور ايران منذ ثلاث او اربع سنوات علمت ان ايران بتصنع الاتوبيسات المرسيدس فسالت الشاه: فقال لى نعم فقلت له والله انا عندى ازمة مواصلات .. تقدر تبعت لى كام اتوبيس قال ابعت لك ٣٠٠ اوتوبيس .. بالشروط اللى فى السوق نفسها .. طيب لما عدت طلبت من رئيس الوزراء والوزراء المختصين يبرموا هذا الاتفاق وابرموا الاتفاق فعلا وبدا توريد الـ ٣٠٠ اتوبيس علشان نحل ازمة المواصلات

نشوف بقى التجاوز فى السلوك الديموقراطى .. يقف نائب ويوزع الاتهامات يمينا وشمالا .. وان هذه الصفقة فيها كذا وفيها كذا وفيها كذا. وتناقش امام المجلس .. بعد ان تمتلىء مصر شكوكا .. وخط الشكوك هذا بحط تحته خطين لان ده عملية اساسية من اللى حكلم معاكم فيها النهاردة . فى النهاية يثبت انمافيش فى الصفقة حاجة ابدا .. اطلاقا .. بكل المناقشة الحرة .. اطلاقا .. تشويش وبس واثارة واستغلال للمشاكل اللى احنا فيها .. المصيبة الكبرى انموش بس كده ... التشكيك والاثارة حتى لايعمل او يتخذ قرارا اى مسئول خوفا من التشهير ..

المصيبة الاكبر انه كمان نيجى ونحطم ٤٠ اتوبيس بحجة انه بنحتج على قرار من قرارات الحكومة .

هذا ليس خلق الشعب المصرى.. وانا قلت ان ده اول شعب قامت على ضفاف النيل اول حكومه فى التاريخ اول دولة قامت فى التاريخ كانت هنا موش ده اسلوب الشعب المصرى وانما ده اسلوب الدهماء .

أستغلال الديمقراطية

ان يخرج اليسار المصرى ويصف ما تم .. نهب المجمعات الاستهلاكية وحرقها .. حرق الاتوبيسات ونحن نعانى أزمة مواصلات .. محاولة حريق القاهرة بعمل منظم .. بعمل مخطط بمعنى ان أتوبيس يتحرق يروحوا جايبينه وحاطينه أمام المطافى علشان عربيات المطافى لا تتمكن من الخروج لاطفاء اى حريق وعلى الصحف فى كل مكان ياخدوا الدهماء يحرضوها واللى بيحرضوا يسيبوا الساحة قبل ما تصل قوات الامن .. طب كل ده حصل .. افاجا بانه اليسار المفروض أن يكون يسارا مصريا يخرج بأن ما حدث هذا هو انتفاضة شعبية .. انا بقول انه من ذلك التاريخ كتب هؤلاء الذين كانوا قائمين على أمر اليسار. كتبوا مصيرهم بأيديهم .. لا يعنى هذا اننى ضد وجود اليسار كمبدأ أو كاساس .. لا .. انا ضد من يحاول ان يستغل الديمقراطية فى اليمين أو

في اليسار أو في الوسط . انا ضد من لا يحتكم الى الالتزام الخلقي في أى جناح من الاجنحة . انا ضد من يحاول أن يزيف التاريخ في أى جناح من الاجنحة أو على أى صورة من الصور .

من هذا التاريخ كتب القسائمون على اليسار وأنا اعلنت أيامها وبمنتهى الصراحة قلت انى اخطات انى تركت لعناصر عفنة لانها قامت وتعلمت وتربت في كنف الاتحاد السوفيتي .. وكل ما يقوله هو الصح .. وكل ما يرفضه هو الخطأ .

والوحيد في العالم اللى شارك جماعتنا اللى قالوا على انتفاضة الحرامية انتفاضة شعبية كان راديو موسكو والاتحاد السوفيتي .

فانا لا أتجنى .. لكن منذ ذلك التاريخ كان أمرا مبتوتا فيه .. فات ١٨ و ١٩ يناير واستمرت الممارسة ولم أتقدم الى الشعب اللى استنكر بجميع طوائفه .. ولعلكم لا تعلمون أنه من خمسة وعشرين قرشا الى عشرة صاغ الى جنيه الى شهادة استثمار بعتوها الناس البسطاء من الشعب علشان يعبروا عن استنكارهم لما تم من حريق أو من تدميروتخريب للمرافق اللى هى ملكنا كلنا في مصر وتذهلوا عندما تعلموا أن هذه الحصيلة بلغت أكثر من ٨٠٠ الف جنيه بأسماء أصحابها وكلفت رئاسة الجمهورية أن ترسل الى مجلس الشعب كل اسم والتبرع الذى تبرع به .

المشكلة : شهوة الاضواء

برغم هذا وكان لازم من هذا التاريخ .. وبالاستفتاء بتاع فبراير اللى بعد هذه الاحداث كان لازم أضع هذا الموضوع أمام الشعب لكى يقول كلمته فيه ولكن التجربة غضه لسه وأنا أريد فعلا أن تنجح هذه التجربة .. أجلت ولكن الكثير بيخطئوا هنا في مصر لما بيعتقدوا انى أنسى أو أن الامور المبدئية تهتز عندى .. أبدا ولو بعد مائة سنة .. أبدا .. مشينا جينا في الصيف وأعلن عن قيام حزب الوفد .. أو بدأوا يتكلموا عن قيام حزب الوفد .. وحذرت في اكثر من خطاب في الصيف الماضي وفي منطقة القناة بالذات ويمكنكم أن تعودوا اليها ... فانتم طبعتوها عندكم .. حذرت من أنه لا عودة الى الوراء ولا الى أساليب ما كان قبل ثورة ٢٣ يوليو ومجتمع الواحد في المائة ومجتمع الباشوات.. كل هذا حذرت .. شهوة الاضواء عند البعض بتنسيه الكثير وبتحجب عنه شيء أساسي يجب أن يتمتع به السياسى هو متى يقف على المسرح ومتى ينزل ويخلى مكانه لاجيال جديدة .

مـاذا قـال كبيرهم ؟

البريق غلب وقام ما سمى بحزب الوفد الجديد ولا اعتراض لى على الاطلاق .. سارت الاجراءات حسبما هو وارد في قانون الاحزاب الذى أصدره مجلس الشعب أفاجأ بالعودة بقى الى كل ما كان قبل ٢٣ يوليو

[اقطاع أبدا .. مصر لم يكن فيها اقطاع] هكذا قال كبيرهم .. لميكن فيها اقطاع ووقف مستشار في نادى القضاة في اكتوبر الماضي بعد أن سمع هذا في المبنى اللى بجوار نادىالقضاة وهى نقابة المحامين وقف وحكى عن تجربته وهو وكيل نيابة في المنوفيـة حين دعى الى منزل فـلاح يعمل في دائرة الامـير محمد على وكيف أن باشكاتب الدائرة اضطهده .. ونحن نعلم اننا كفلاحين أول ما يتميز به الفلاح هو الايمان .. ايمـان عميق يتعلمه من التراب اللى بننشأ عليه في القرية .. والانتحار كلنا نعلم انه كفر وهذا أمر اذا صح في المدينة فـلا مكان له أبدا على الاطلاق في مجتمع القرية مهما كانت الامور الى يومنـا هذا والى أن تقوم الساعة ..

أنا اتحدث عن هذا وانا واحد منهم .. يذهب ليجد فلاح شانق نفسه .. يذهل المستشار .. حكى القصة حكاها أمام مصر كلها في احتفال نادىالقضاة في اكتوبر الماضي وامامى يصل الامر أنه الفلاح البسيط يصل الى درجـة الكفر لان باشكاتب الدائرة ضيق عليه الخناق .. وهو عنده كرامة فقـاوم وظل يقاوم فقطع عيشه من كل ناحية بحيث بقى يخرج يروح في بلد بعيدة جدا علشان يشـتغل وياكل أولاده وزوجته فيواجه بما يواجه به تفتيش ميت خلف بتاع البرنس محمد على لان باشكاتب الـدائرة عنى بانه في أى مكان يروحه يبعت قبله .. فىالنهاية بعد كل المقاومة الممكنة شنق نفسـه لانه لقى زوجته وأولاده وأطفاله جياع قدامه ومش قادر يجيب لهم أكل ومش قادر يعمل لهم حاجة . بذل المستحيل وقاوم .. يقف ويقول انه لم يكن فى مصر اقطاع .. الله غريبه .. ده الادهى من هذا أن ثورة ٢٣ يوليـو انقلاب عسكرى .. قاموا لما لقبوها ما تبقى فجه قالوا انقلاب عسكرى أيده الشعب ..

مكـانة ثـورة يوليـو

انا بقول ان ثورة ٢٣ يوليـو فى أثرها هنا في مصر لا تقل أبدا عن الثورة الفرنسية وستظل الى الابد.. الثورة الفرنسية انتكست أكثر من مرة ولكن برغم كل الانتكاسات حصـل المواطن الفرنسى في أقصى الارض في فرنسا على حقوقه الى الابد ولم يعد اقطاعى يتحكم في الارض وفيه وفى مصيره وفى كيانه وفى حياتـه .. وانتهت .. بقت في العالم كله الحرية والاخاء والمساواة وزى ما احنـا شايفين في فرنسا علشان ينتخب اى واحد بينزل الفلاح والعامل علشـان يديله صوته .. انتهى الى الابد عصر الاقطاع بكل ما فيه في فرنسا من تاريخ قيام الثورة .. هنا في مصر نفس هذا الاثر برضه مش قادرين يسـتوعبوه انتهى الى الابد هنا في مصر انه الفلاح يبقى سـبه ما هم كانوا اتـراك ويشتموا بأيه يقولوا دا أنت فلاح .. دى الشتيمة اللى عنده .. والعـامل ليس الا كمية مهملة ويتلاعبوا بيـه وبمصائره .. والفصل التعسفى .. لان طبقة الواحد في المائة هم كبـار الملاك .. الاغنياء واللى مفيش مشكلة

لواحد منهم فى بيته مما يعانيه الشعب

مش قادرين يفهموا انه منذ ٢٣ يوليو ومهما كانت تجاوزات ثورة ٢٣ يوليو .. منذ ٢٣ يوليو والى الابد حصل المواطن المصرى فى القاعدة العريضة .. الفلاحين والعمال والمثقفين الغلابة .. ماهو المثقفين مش كلهم زى ما بيدعى بعضهم فيه مثقفين غلابة برضه .. حصلوا الى الابد على حقوقهم حتى برغم التجاوزات ومع ذلك لما حصلت تجاوزات من ثورة ٢٣ يوليو أعلنت وأعلنت فى مجلس الشعب اخيرا وأمامكم باعلن الان مجددا اننى مسئول عن كل قرار اتخذ وتجاوز خلال ثورة ٢٣ يوليو من قيامها فى يوليو ١٩٥٢ الى ولايتى فى سبتمبر ١٩٧٠ . ومن واقع هذا انا بتصرف وصلحت كل حاجة .. لميت الجراح وقلب وبنبدأ ونرمى الحقد وبنجيب الحب وبنكون مجتمع العائلة المصرية

لا ده فيه ناس خلقوا للحكم .. طبقة خلقت لتحكم لان لهم ميزات ما أعرف يمكن زى زمان .. ما كانوا بيعلمونا فى القانون الحق الالهى .. لهم الحق الالهى انهم يتصرفوا فى مقادير البشر وانهم مؤهلون وغيرهم غير مؤهل لهذا .. غريبة .. ثورة ٢٣ يوليو انقلاب وتجاوزات وبعدين مقارنة بين ثورة ١٩ وثورة ٢٣ يوليو .. عيب .. ده فى ثورة ١٩ شعبنا قام وهدفه الاساسى هو المستعمر.. انتهت بايه .. بصراع على الكراسى والمناصب والسرقة والباشوية واصحاب المقام الرفيع .. مش هو ده اللى انتهت اليه ثورة ١٩ وسابوا المستعمر نهائيا .. الشعب بيقول لهم لما قام فى ثورة ١٩١٩ أنا قايم ضد المستعمر .. انجلترا .. هم لا .. انتهى الامر بيهم الى ما جعل قيام ثورة ٢٣ يوليو أمرا حتميا لازالة كل هذه الاثار والى الابد ..

مؤامرة صمت غريبة

رده الى الخلف وبعدين محاولة لتزييف التاريخ مش محاولة .. مكابرة .. ثورة ٢٣ يوليو انقلاب عسكرى الوفد القديم هو الممثل الوحيد للامة .. وبخلافه مفيش حاجة أبدا .. وأن الثورة حتى ما قامتش الا علشان تخلص من الوفد .. وكأنه كان فيه وفد يوم ٢٣ يوليو لما قمنا .. هو كان فيه وفد وقتها واللاحزب تانى .. هم كانوا اهترأوا نهائيا .. وفساد حزب الوفد هوالذى عجل بالثورة لانه بقية الاحزاب .. أحزاب الاقلية لم يكن لها التاثير على القاعدة الشعبية كما كان التاثيرللوفد وهو حزب الاغلبية .. يوم ان فسد الوفد واهترأ وكلنا نعلم من الذى عمل هذا .. وبعدين فيه مؤامرة صمت غريبة .. مين اللى أفسد الوفد ووصل به الى انه مهترىء يدفع للملك ويدفع للانجليز ويستعين مرة بالملك على الانجليز ومرة بالانجليز على الملكوهكذا

بعد ما كان تاريخ الوفد الناصع هو مقاومة المستعمر والسراية الاثنين وكنا كلنا وفديين واحنا صغيرين ..ماحدش فينا شذ عنهم .. مؤامرة صمت .. الله بقت ثورة ٢٣ يوليو قايمة علشان بتقول انه هذا الفساد لابد أن ينتهى والى الابد والقاعدة العريضة المحرومة تاخذ حقها أيضا والى الابد .. وتصبح

هناك فرصة متكافئة .. وباسعد أعظم سعادة فى قريتى ما كنش فيه حد متعلم غيرى أنا واخوتى .. النهاردة فى قريتى أساتذة جامعة .. وأطباء ومهندسين وكليات علوم وازهر .. ليه .. لانه فيه فرصة متكافئة .. اللى مجتهد وبيجيب مجموع بيخش ما بيسألوش أبوك مين .. وانت مين .. زى زمان .. أو أدفع كذا .. المصاريف ..

أمر غريب جدا بقى تجاوزات اليسار اللى حكيت عنها .. تجاوزات الوفد الجديد اللى طلع .. وكل همه شىء واحد .. الردة .. ثم التشكيك .. بقى التشكيك ده له تاريخ فى حياتنا فى مصر .. أول ما تعلموا الجماعة اليساريين القدامى دول السياسة واحترفوها .. اتخذوا من التشكيك سلاح قام جه على دماغهم كلهم لانه فى سنة ٥٢ لما قمنا بثورتنا فقدنا الثقة كاملا فى كل واحد فيهم .. وكان لابد أن تقوم ثورة دموية علشان تخلص وكانت فى سبيلها بدأت بحريق القاهرة .. كان العلامة الاولى .. وقمنا احنا كبديل فى ٢٣ يوليو منذ ٢٦ سنة وسموها الثورة البيضاء ..

ما رحتش نقطة دم .. حصل صحيح بعدها تجاوزات عالجتها الثورة من داخلها وليس بثورة مضادة لان اللى أنا عملته فى ١٥ مايو مش ثورة مضادة ده ثورة بتصحح الثورة الام .. ٢٣ يوليو ماحصلتش فى التاريخ .. الثورة الفرنسية لما انتكست من جمهورية قلبت امبراطورية .. لاه .. احنا حصل أخطاء وتجاوزات منداخلنا اصلحناها .. ده حصل اكثر من هذا ده حصل انه لاول مرة فى تاريخ الثورات وانتم كلكم القيمة الكبيرة فى الاقلام .. لاول مرة فى تاريخ الثورات بتيجى ثورة بعد ٢٥ سنة تقول اتفضل يا شعب الامانة كاملة بديمقراطية ولا اجراءاتومعتقلات مغلقةمن ستسنوات قبل هذا التسليم وحرية وأمن وأمان لكل مواطن وتقوم الشرعية الدستورية بدلا من الشرعية الثورية .

الاسلوب تشكيك وتجريح

الكل رحب بقيام الوفد الجديد .. وأنا بالذات زى ما قلت لكم ليس لى اعتراض على قيام وفد جديد .. وحزب وطنى جديد .. اى ناس .. بس بالمفهوم اللى خطى به الشعب فى ٢٥ سنة خطوات لارجعة فيها أبدا.. تحت أى كلام . التشكيك ينال منى.. يصل الى الحكم ازاى الهدف الاول هو الوصول الى الحكم .. تماما كما حدث بعد ثورة سنة ١٩ وانقسموا.. الانجليز ادونا استقلال ناقص سنة٢٢ ولهونا بالدستور والمناصب الوزارية قعدوا يتجانقوا .. وفضلوا يتخانقوا لغاية ما قمنا احنا سنة ٥٢ .. لانه مسكوا قطعوا لحم بعض ..وأسلوب العمل السياسى هو التشكيك واضح ده اسلوب زمان نعمله دلوقت .. تشكيك .

هضبة الهرم .. ده الدولة باعت اثار مصر وثقافتها وقيمتها .. الشركة اللى عملها عبد المنعم الصاوى بتاعة دور السينما .. ده بيع لعقل مصر وتراث مصر .. نفس الاساليب



القديمة .. في الوقت اللى هضبة الهرم قامت وفيه اعتراض عليها .. آه طيب ما يرجع المشروع يتناقش من أول وجديد .. يتلغى ده ويتعمل واحد جديد بداله .

أعملوا لجنة في مجلس الشعب مع الحكومة في المشاريع الكبيرة اللى مثلا تتعدى ٥٠ أو ٦٠ مليون جنيه تبقى اللى تقررها لجنة حكومية وشعبية من مجلس الشعب .. مفيش مانع .

بتاع الفن .. كل منتج سينمائى وكل موزع .. وكل فنان وممثل مدعو يتفضل يخش الشركة .. ويعملوها هم ويصلحوا دور السينما هم .. ماعندناش مانع .

انما العملية راجعة لزمان .. الاسلوب القديم .. تشكيك .. تجريح يفقد الشعب .. وبيستغلوا في هذا معاناة البلد في المصاعب اللى احنا عارفينها كلنا .. والازمة الاقتصادية وعنق الزجاجة اللى احنا فيه من فترة وقدامه لسة سنتين على الاقل الى أن نعبره ان شاء الله كماعبرنا قبلكده ماهو اسوأ من هذا بكتير .

يوم ما كان اقتصادنا تحت الصفر زى ما قلت لكم قبل معركة اكتوبر .. أضيفالى تجاوزات اليسار..تجاوزات قدامى السياسيين المولعين بالاضواء. والاسوء بقى كمان طلع مش بس كده طلع أن هناك حسابات بتتصفى وكأن الشعب ومصالحه وكيانه ده شيء نسيه بقى .. ونقعد نصفى في حساباتنا مع أنه ٢٣ يوليو .. ثورة ٢٣ يوليو ما صفتش حساباتها معاهم.

بدليل أنه بعد ٢٥ سنة بيجدوا حرية وطمانينة وديمقراطية وشرعية دستورية .. ومعتقلات مغلقة .. وحرية صحافة .. ولم يكن واحدفيهم يستطيع أن يحكم بغير كل هذه الاجراءات .

النهاردة تصفية حساب مع ثورة٢٣ يوليو .. ليه .. احقاد شخصية .. غل .. نزوات زعامة .. اسلوب انتهى .

ده اللى خلانى الحقيقة لما بتسالنى وبتقوللى الاستفتاء .. فقلت لكى لازم ارجع لورا .. بقى فيه تجاوز هنا لناس عايزين يقوموا يحولوا .. يتخدوا من مشاكلنا .. اللى هم اليسار .. قيادات اليسار .. اللى نشأت وتربت في أحضان الاتحاد السوفيتى .. بتجعل من هذا البلد منطلق يقفزوا الى السلطة عن طريق التخريب والدم والتدمير ..ويتباهوا.

ولاول مرة في حياتهم لم يكونوا يحلموا ولا أى انسان آخر في مصر في الفترة الماضية ما بعد الاستقلال. ما كانش انسان يستطيع أن يصدر صحيفة بدون اذن من ادارةالمطبوعات والداخلية وحكاية طويلة .

لاول مرة .. لانه فيه ديمقراطية.. ولانى مصر أن تكون ديمقراطيةحقيقية يصدر قانون الاحزاب .. ويدى لكل حزبالحق في اصدار صحيفة فلايسال حزب أى انسان ويصدر صحيفتهفورا.



ويحصل اليسار لاول مرة على صحيفة بدون اذن من مخلوق .. القانون بيديهاله .. سيادة القانون بتديهاله .. وبصدر أكثر من كام عدد اتناشر .. تلاتاشر .. كم ١٦ .. يعنى ١٦ عدد فى ١٦ أسبوع .. وكل عدد منهم سم وحقد ومراره وانتفاضة ١٨ و ١٩ .

هم يعنى سبتهم ١٦ أسبوع .. لا اثروا ولا هايأثروا .. لكن هل ده هو المسار الديمقراطى .. هو ده حرية الصحافة .. هو ده الالتزام بأهداف البلد . بالسلام الاجتماعى وبالوحدة الوطنية فى الوقت اللى بنواجه فيه .. فى الداخل وفى الخارج معارك مصيرية .

ما بصوش على اسرائيل وشافوا بياكلوا بعض من جوه .. لكن فى السلوك أمام الكل .. أبدا .. كله بيقولوا كلنا ورا بيجين .

لا يمكن نسمح لامريكا تضغط علينا مع اختلافهم الجذرى معاه .. ده متصل .. حتى مجرد الوعى القومى وما نيش طالبه كنت لانه مانيش فى حاجة اليه .. شعبى واضح معايا تمام .. بيثق فى وأنا با أثق فيه مائة فى المائة .. لكن على الاقل يعنى نضع لاجيالنا المقبلة تقاليد .

صدر ١٦ عدد وكلهم .. طيب عملية المنشور السرى بتاع زمان ده كان انتوا تحت الارض .. ده انتوا عندكم جورنال علنى .. ليس لاحد الحق أن يتعرض له .. الا القضاء .. طيب ليه بتعملوه منشور تانى .. وايه .. لهدم السلام الاجتماعى .. هدم السلام الاجتماعى .

هدم السلام الاجتماعى يعنى أيه .. وانا باتكلم وبا اقول انا عاوز مصر .. أنا با أعمل دولة المؤسسات فى مصر انا عاوز كل مواطن ومواطنة على أرض مصر .. يشعر بالامن والامان . لانه ده من حقه .. ولانه زى ما قلت شعبنا شبع نضوج .. ما هوش قاصر أبدا شبع نضوج ولازم ياخذ وضعه تماما . الدعاوى دى كلها بتستغل الضائقة اللى احنا بنعيشها .. والمشاكل اللى احنا بنعيشها .. زى بالضبط برضه أقصى اليسار ده وأقصى اليمين اللى طلع فى الوفد الجديد اللى عاوز يعود بالبلد لورا ..

الاتنين بيشتغلوا نحو اثارة البلد على بعضها .. وتقوم .. ونبدأ فى عمليات الدم بقى .. عمليات دموية .. وده مش طبيعة شعبنا .. ولا تقاليده ولا قيمه .. ابدا .. ابدا .

مشتركين ليه .. لان الهدف هو السلطة .. زى ما كان أيام فؤاد وفاروق .. والكلام اللى كان ماشى .. كان كل الهدف هو السلطة .

الاستفتاء تأخر عاما

ويستعينوا بالانجليز على الملك .. ويستعينوا بمعرفش بمين على مين .. وحكاية وبعدين الاساس كله .. تلويث .. تشكيك .. تهريج .

دى الخلفية اللى خلتنى .. نزلت بورقة الاستفتاء اللى اتأخرت سنة فعلا .. ماكانش لازم تتأخر .. دى اتأخرت سنة .. المبدأ الاول فيها

بيقول عدم تجاوز تقلد وظائف الادارة العليا فى الدولة أو القطاع العام أو الترشيح لمجالس ادارة النقابات العامة والمهنية والكتابة فى الصحف اوالعمل فى أى وسيلة من وسائل الاعلام أو فى الدعوة لمبادىء تتنافى مع احكام الشرائع السماوية أو تعرض بها .

بوضوح .. وبصراحة .. زى أنا ماقلت .. من لا ايمان له .. لا امان له .. احنا كده طلعنا كده فى القرية والقرية هى اســاس مصر كلها .. القرية هى اللى بتطلع الفلاح والعامل والمثقف والجندى والراسمالية الوطنية هى اللى بتطلع كل حاجة .. وهى اللى بتدينا العيش وبتدينا الاكل .. وبتدينا كل حاجة دى تقاليد القرية .

ماركس فى موقع قيادى .. لا .. بصراحة كده وبوضوح .. طب وليه منصوص هنا .. القطاع العام .. كلكم عارفين وعرفتم لما بيمسكوا كانوا فى القطاع العام مسئوليات بتتحول كلها لمحاولة لايجاد قاعدة لهم تنظم للقواعد اللى يقفزوا ويثبوا بها .

مجالس ادارات النقابات .. كلكم عارفين .. فى يوم من الايام .. مثل معركة اكتوبر ٧٣ .. يوم ماقالوا .. ما أنا قلت قاهرة ٧٣ وقاهرة ٧٨ .. فى ٧٣ فى مارس قالوا مصر انتهت .. واتصلوا بالمراسلين الاجانب هنا .. اللى معانا دول .. وقالوا لهم .. واحد يقول لهم ده فيه انقلاب عسكرى .. الثانى يقول لهم دا البلد راحت .. السادات لن يحارب .. الاستسلامية الانهزامية .. التصفوية .. تعبيرات كتير ذهنى ما بياخدهاش يعنى مـــا بيستوعبهاش لانه كثرت زيادة مابقاش يعنى ذهنى يستوعبها قوى .

وفى مارس ٧٣ قالوا دى الدنيــا انتهت .. انتهت فعلا جميعـــا .. واتلموا على مراسل أجنبى كتب ثلاث مقالات فى الجارديان وثلاث مقالات فى نيويورك تايمز اللى يقراهم يقول رحم الله مصر ومن فيها وما فيها .

والعبط أيامها مش عارفين انى كنت فى فبراير على تخته الرمل وفى مارس با ادى أمرى الانذارى الاول للمعركة .. وما قلتش ..

وللاسف كان فيهم مثقفين مصريين أو ممن بيطلقوا على نفسهم مثقفين .. مصريين وأنا قلت لى رأى يعنى الثقافة اذا ما كانتش بتضيف الى الانســان أبعاد معينة ماهش ثقافة دى شهادة .

لن اســـــاوم ابـــدا

فى هذا الوقت عاوز اقول لكم وفى نقابة من النقابات .. باقول هنـــا ما يمسكش ليه .. وفى نقـــابة من النقابات وبعد ما الطلبة اترازلوا .. أنتم عارفين حركة الطلبة كلهـا كان اليسار الماركسى بكل فروعه وبـكل شكاله .. فى نقابة من النقابات يبعتوا يجيبوا أمهات الطلبة اللى مقبوض عليهم فى النيابة .. أنا لم استخدم سلطة الحاكم العسكرى لا قبل حرب اكتوبر ولا اثناءها ولا بعدها ولا انا فى حاجة لان أستخدمها الان أبدا .. بتدينى الحق أفتح المعتقلات .. أبدا .. مافتحتش أنا أحلت للنيابة وبعد ايه .. بعـد سفالات .. أما يروحوا يحتلوا مثـلا المجلس الاعلى للجامعات فى جامعة القاهرة عشان حيعلنوا بقى لجنة الطلبة



والكوميونات اللى بره .. ما هى لجنة الطلبة جوه الجامعــة ومن بره بقى الكوميونات فى القاهرة تتجاوب مع لجنة الطلبة وتنتهى العملية وتقــوم الدولة الماركسية واستخدموا السفالات والبذاءات فى ٧٣ نقابة من النقابات المهنية تبعتتجيب أمهات المقبــوض عليهم للبذاءه والسفالة ..

بتجبهم ويقعدوا فى النقابة علشان يعملوا مظاهرة لانه بدهم أن يثبتوا أن مصر مفيهاش استقرار ولا نظام .

اتحملت رذايل كثيرة قوى .. قوى قوى .. وعلشان كده انا جاى لــكم وباتكلم معاكم بمنتهى الصراحة علشان من الان فصاعدا وبعد ما قال الشعب كلمته بأجلى وضــوح .. لن أساوم أبدا أبدا مهما كان .

لن أساوم ولن أقبل باقل منالالتزام واجراءاتى باتخذها فى وضح النهار ما بلجأش أبدا الى اجراءات تحتيه .. ولا مخفية أبدا .. باخذها فى وضــح النهار أمامكم وأمام الشعب كله ..

أدى النص على عضــوية مجالس ادارة النقابات .. لها تاريخ واذاكانوا فهموا من ٧٣ أن أنا نسيت لا ٧٨ بعد خمس سنين ما أنساش لان يبقى كل واحد عارف ويفتح عينه لانه مهما مضى الوقت ومهما مديت فى حبل الصــبر بيجى الوقت اللى اذا لم يرتدع لازم أردعه .

النقابات العامة المهنية حكيت لكم عنهم .. الكتابة فى الصــحف .. وبمنتهى الصراحة دخــل فى جدول الصحفيينشيوعيين فى مرحلة ما لــكى يكونوا أغلبية .

أنا خــايف من الحســاب

بقولها قدامكم بلا أى تردد .. قلت خلاص المسألة تمشى بس يلتزموا أنا مفيش بينى وما بين أى واحد شىء الا الالتزام بأهداف البــلد .. أما انه بخطىء احنا بشر .. أما انه قد يسىء نحاول نقومه .. لكن مفيش خصومة بينى وبين مواطن طالمــا انا على هذا الكرسى ـ ليه .. أنا مابعملش عشان أكسب بها لا ـ انا خايف من الحساب يوم الحساب .

وانا فى هذا الكرسى مسئول من كل مواطن مصرى بل مسئول عن حبةالرمل اللى فى اقصى الصــحراء وفهمى للمسئولية ..اتحطوا الشيوعيين عشان يكونوا أغلبية فى النقابة ـ واتحطوا الشيوعيين فى ادارات الصــحف .. واتحطوا الشيوعيين فى الاعلاموالثقافة .. وبعدين أظن بعــد ١٨ و ١٩ أظن بيقى تفريط فى مسئوليتى وفى حق هذا الوطن اذا انا سمحت بأن يستمر هذا الوضع بهذا الشكل .

مش معنى ذلك اننى هقول طلعوا لى ده من الجدول أو دخلوه .. لا أبدا أنا بقول الاتى .. من الان على كل انسان أن يلتزم ببلده ـ فاذا لميلتزم عليه أن يكون جاهزا للجزاء ومفيش تسيب بقى ـ ايه اللى جرى فىالفترة الماضية ـ صحفيين فى العــراق يروحوا مكونين مكتب وهيئة ويعلنــوا أسماءهم رسمى والعراق تخصص لهم محطة اذاعة الى هذه اللحظة وظيفتها الشتيمــة فى مصر اللى ما فيهاش ديمقراطية .. والى بيغرقوهم فىدجلة



هنا واللى بيضعفوهم جسديا هم الديمقراطية - هنا مفيش ديمقراطية وبعدين سب عشان يقولوا دا المصريين هم اللى بيشتموا فى بلدهم .. من راديو العراق وراديو ليبيا .

طيب فيه من دول أعضاء فى النقابة - النقابة تقبل أن دول يبقوا أعضاء تانى فى النقابة .. آسف .. زمان أنا كنت بقول سماح ونحاول نصلح .. من النهارده آسف وسمعتونى بخطب فى مجلس الشعب وقلت أنا حبعت لنقيب الصحفيين نتيجة الاستفتاء بعثتها للاربع مؤسسات الرئيسية فى الدولة - السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والسلطة القضائية وسلطة للصحافة السلطة الرابعة .. هبعت النتيجة لكى تكون وثيقة للتاريخ مؤسسات الدولة تحفظها وتعرفها وتطبقها لان دى ارادة الشعب .. لن أسمح بقى بهذا التسيب .

الايمـــان والكمبيـوتر

فى باريس .. الدكان بتاع بيروت قفل .. راح فتح فى باريس .. وليبيا بتبعت .. والعراق بيبعت .. وعجبنى واحد كاتب يسارى عاد أخيرا من باريس وكانوا هناك اتلموا عليه اللى قاعدين فى باريس المصريين اليساريين الماركسيين وقالوا تعال اقعد اكتب ويانا وبتاع .. قام كان له رد لطيف عجبنى لما سمعت هذا الكلام قال لهم حاضر ماهيتى منين .. مين اللى حيدينى ماهيتى .. موجودين هناك وعلى رؤوس الاشهاد معروف مين اللى بيمول هذه الدكاكين زى ما كانت فى بيروت ووظيفتها الشتيمة فى مصر حيهزوا مصر .. أبدا .. طيب ما هى هنا صحيفتهم طلعت ١٦ اسبوع ماهزتش شعرة فى مصر وهم اللى هناك مش هيهزوا أبدا .. لكن لا نعيش تسيب بقى تانى أبدا .. صحفى يحب يزود دخله يقوم يكتب عشان ياخد مرتب حيكتب فين الا عند الناس اللى عايزين يشتموا مصر وهم اللى بيدوا الفلوس الكثير .. يروح كاتب عندهم ويشتم بلده ويهاجم بلده عشان الاذاعات المعادية لمصر تاخذ وتنشر له كلامه .. عمليات تسيب .

علشان كده أنا بطلب من نقابة الصحفيين مش بس كده ... لا أنا بطلب من نقابة الصحفيين كل كلمة كتبت قبل معركة أكتوبر ومن الذى كتبها وكل من بشر بالانهزامية أو بشر باستحالة المواجهة بيننا وبين اسرائيل لاننا صفاتنا وصفاتنا .. أنا عايز كل ده يطلع ويسجل ويعرفه الشعب ويتحط كل انسان فى مكانه ..

عشان كده قلت الكتابة فى الصحف أو العمل فى اى وسيلة من وسائل الاعلام .. التليفزيون والراديو زى ما قلت ما اختلفش عن الصحافة وكان مليان كله باللون أو الدعوة بمبادىء تتنافى مع أحكام الشرائع السماوية أو تعرض لها .. واضحة اظن وبالذات الالحاد .. ومش شرط أنه الالحاد منهم ناس برضه .. وبيتباهوا أنه الدين ليس الا غيبيات والغيبيات ليه احنا .. والعلم ولوقف كل شىء يعنى احنا لازم ناخذ بما ياخذ به العالم اليوم ونطرد الغيبيات الميلة .. فكرة

العيلة دا كلام فارغ لا أساس لهـا ودى حتى فـكر غيبى .. الايمان .. ايمان ايه دا كل حاجة النهاردة فى العالم بقت بالكمبيوتر خـلاص .. الايمان دخله ايه الكومبيوتر سـيحل كل مشكلة .. مانقدرش ابدأ نواجه المستقبل بمثل هذه الافـكار لان اللى خدوا بها المجتمعات بره اللى خدوا بها شفناها وصلت لايه .. عمليـات الارهـاب اللى طلعت والتحـلل ـ الانحلال ـ حوالينا كلنا بنشوفه واحنا قيمتنا كلها وقوتنا كلها فى مبادئنا .

نحن أصحاب الرسـالات

وأنا بتكلم عن نفسى لست الا فلاحا من وادى النيل جاى من التراب من هناك من على الباجورية .. واجهت الاتحـاد السوفيتى وطردت ١٧ الف خبير فى اسبوع ـ رحت امريكا وقلت لهم فى الكـونجرس أمـام مجلس الكـونجرس المجتمعين فى جلسـة مشتركة ـ انا لست حليفا وانما جاى لـكم كصديق .. وباقول لـكم اذا اخطاتم اخطاتم واذا أصبتم ساقول لـكم أصبتم .. فلاح من وادى النيل كل ده جاى فينى جاى من الكمبيوتر عمل لى العملية دى والله يومهـا فى جرنال الاهرام وكان له باع طويل فى الحكاية دى قالوا ندخل الكومبيوتر فى العملية ونشوف أيه اللى يجرى طلع الكمبيوتر وقال أوعوا الحـرب أوعوا هزيمة محققة كاملة .. لمـا دريت انا بالعملية دى ضحكت ليه .. لان أصلها اتكررت فى فيتنـام لمـا انهزمت أكبر قوة .. واغنى قوة هى امريكا أمام الفيتناميين والكمبيوتر عمل كل الحسابات الا شىء واحد اما كانوا بيسالونى قلت لهم عليه . قلت لـهم ما يقدرش الكمبيوتر يسحب الايمـان ما بيخششش وامشى فى الكومبيوتر ده شىء داخلى فى الداخل وسر من أسرار الـكون [يسالونك عن الروح قـل الروح من أمر ربى / وما اوتيتم من العلم الا قليلا] كل اللى احنا شيفينه ده كل يوم بتطلع حاجات جديدة لـكن فيه أساس .. فيه قاعدة احنا هنا أصحابها لان الرسالات الثلاثة نزلوا عندنا هنا .. احنا اصحابها فلا نتخلى عنها وعشان كدة بقولها اصحابها فلا نتخلى عنها وعشان كده بقولهـا بوضوح وصراحـة .. السلوك فى المرحلة اللى جايه عليه جزء كبير ـ مقدرش أحط انسان فى منصب قيادى أو عام ويكون سلوكه خطا ضـد قيم هذا البلد .

أنه لا يجوز الانتماء الى الاحـزاب السياسية أو ممارسة أى نشـاط سياسى لـكل من تسبب فى افساد الحياة السياسية قبل ثورة يوليو سواء كان ذلك بالاشتراك فى تقلد المناصب الوزارية منتميا الى الاحزاب السياسية التى تولت الحكم حتى ٢٣ يوليو ٥٢ او بالاشتراك فى قيادة الاحـزاب وادارتها فيما عدا الحـزب الوطنى والحزب الاشتراكى « مصر الفتاة ....

ما هيش فى حاجة لانى افسرها .. .. فيـه فسـاد وافسـاد حصـل ودا اللى خلانا قمنا بثورة ٢٣ يوليو . اذا كنا على أسلوب العائلة المصرية

تصورنا فى يوم أنه حيكون فيه رادع نفسى داخلى وحياء عند البعض . . ويثبت أنه ماعندوش هذا الحياء .. ونقول له لا .. خليك بعيد ولابنهينك ولا بنحط عليك حراس ولا بنقولك ماتخرجش ما تسافرش .. ولا اقعد فى مكانك بعيد لانه انت ثبت أنه ليس لديك حياء .. ويستثنى الحزبين انتم عارفين الحزب الوطنى ظل على مبادئه الى النهاية وحتى كانوا بيتندروا بيها. البعض يسخر منها انه لا مفاوضة الا بعد الجلاء والكلام لكن الناس فضلوا ماسكين .. أحمد حسين لم يهادن ولا السرايا ولا الانجليز . . فى يوم من الايام .. تأنيين لكل من حكم بادانته من محكمة الثورة وممن شكلوا مراكز قوى بعد ثورة ٢٣ يوليو أحيلوا الى محكمة الثورة فى الجناية رقم واحد لسنة ٧١ وكذلك كل منحكم بادانته فى احدى الجرائم الخاصة بالمساس بطريقة غير مشروعةبالحريات الشخصية للمواطنين او ايذائهم بدنيا أو معنويا .. مكنش ممكن ابدا أنه واحنا بنضف .. احنا بقى بنطهر المسيرة شفنا اليسار الذى تربى فى احضان السوفييت عمل أيه .. شفنا أقصى اليمين اللى عايز يرتد بينا وبدون حياء .. عمل أيه بينقصهم مجموعة ثالثة .. وبعد ثورة ٢٣ يوليو وكما قلت أنا مسئول عن كل ما قع فى البلد من صباح ٢٣ يوليو الى انأموت

دول بتوع مراكز القوى واللى كنا سمعنا عن فضايحهم وما أصاب المواطنين على ايديهم فى مستوى واحد الثلاثة عندى لانه وأنا بتعرض لهذا أنـا لا أعمل كسياسى اذا اشتغلت كسياسى يبقى لازم أهادن واحد واضرب بيه الثانى لغاية ما اخلص منه اقوم أضرب الثانى وهكذا لغاية ما أصفى الجو واللى متعارف عليه فى السياسة بس أنا مش سياسى لاء أنـا كل اعتزازى ان العائلة المصرية تقولى أنت أب العائلة المصرية اذا اى شىء خطأ فى المسيرة لازم اضعه أمام الشعب بالكامل ولابد فى كل مرحلة من المراحل .. انه الطريق يبقىواضح وسليم والنظيف امام الشعب ليه لانه ماندوش حاجة .. منيش خايف على الكرسى .. الكرسى ده ثابت لانالشعب عاوز كده .. اراده البلد . حتى لو ما كنتش فى هذا الكرسى حقولللشعب لاء المسيرة عايزه تنضف من كذا وكذا وكذا ..

القيادة التزام بالمسئولية

ده أسلوبى .. يمكن دى أسلوب فلاحى يمكن ده أسلوب متطرف شوية والله الانسان مبيقدرش يشكل الا اللى ربنا بيشكله عليه ثم وأنا فى هذا الكرسى بأريد أننى أقول لكم بمنتهى الوضوح والصراحة .. موقع القيادة يجب أن يظل موقع الالتزام بالمسئولية وبالقيم .. بالقيم قيم هذا الشعب وبالمبادىء التى نبتت من تراب هذا الشعب وحافظت عليه زى ما قلت لكم دلوقت ، حفظت عليه أصالته وصلابته وقوته ضد كل المغيرين والمستعمرين.

أنا باعتبر دول الصف اللى بعد ثورة ٢٣ يوليو ارتكب ما ارتكبوا

باعتبرهم مع الا الاثنين دكهم على قدم المساواة ويجب أن تتطهر منهم الحياة السياسية اذا ما كانوش يعرفـــوها بالحياء برضه نعلمهم الحيا ..

بعد كده لكل من يثبت ضده أنه أتى أفعالا من شأنها افساد الحيـــاة السياسية فى البلاد أو تعريض الوحدة الوطنية أو السلام الاجتماعى للخطر سواء كان ذلك بالذات أو بالواسطة.

ويعـــد من قبيل افساد الحيـــاة السياسية وتعريض الوحدة الوطنيـة والسلام الاجتماعى نشر أو كتابة أو اذاعة مقالات أو اشاعات كاذبة أو مغرضة يكون من شـــأنها المساس بالمصالح القومية للدول أو اشاعة روح الهزيمـــة أو التحريض على ما يمس السلام الاجتماعى والوحدة الوطنية .

كل نظام فى الدنيا لابد أن يكون له أدواته للحفاظ عليه .. على النظـــام احنا اخترنا الديمقراطيـــة طريق ولن نعود فيهـــا .. وزى ما قلت مفيش اجراءات استثنائية .. مفيش معتقلات من جديد .. مفيش حراسات مفيش قانون أحكام عرفية .. وقبض واعتقال .. مفيش كلام من ده خالص .

أحزاب قائمة آه .. للاسف حزنت لانه بعد ٢٦ سنة باقول ثانى طهروا نفسكم .. أصل قلناها من ٢٦ سنة للاحزاب .. طهروا نفســكم قاموا افتكروا إنهم انبه منا وكل واحد قوى فى حزب راح مطلع اثنين ثلاثة وقالوا احنا طهرنا نفسنا النهارده بعد ٢٦ سنة لانه باقول الحياه فقط .. بتتكرر المسالة المره دى لاه .. ما بقولش طهروا باه .. لاءه .. ده بارادة هذا الشعب بأطهر والتطهير يمشى .

وبدل ما أفاجأ بعد ٢٦ سنة أنه اللى كان مطلوب تطهيره قبل ٢٦ سنة .. جاى بعد ٢٦ سنة يطالب بالحكم ويطالب بقيادة هذا البلد .. أمـــر مؤسف ومحزن .. لكن أنا مش نادم أن احنا جينا للشرعية الدستورية .. أبدا .. مش نادم أبدا .. لانـــه بالشرعية الدستورية نستطيع أن نصحح كل مسار مهما كان .

فيه حرية صـــحافة

الصحافة هى السلطة الرابعـــة للشعب وهى ملك للشعب .. وفقـا لاحكام القانون دوب لسنة ٦٨. ويتعين عليها ان تلتزم بنظام الدولة الاشتراكى الديمقراطى والسلام الاجتماعى والوحدة الوطنية والمكاسب الاشتراكية للعمال والفلاحين وكذلك بميثاق الشرف الصحفى

انا عاوز على سبيل التفكهه توزعوا الاعداد اللى صدرت من جريدة اليسار كجورنال حزبى لا قيد لمخلوق عليه . فيه حرية صحافة كاملة . وزعوهـا على الناس فى البلد عشان يقروا كيف استخدمت الصحافة الحزبية .. وكيف استغلت الديمقراطية الكاملة .

وأنا باقول كامـــلة لانه مش بس ماعندوش رقيب .. لاه .. ده ما استأذنش هو عشان يطلع جورنال .. على عكس ما كان فى هذا البلد .. ما استأذنش جهة .. ليه .. بقانون الاحزاب اللى صدر واحنـــا دولة مؤسسات نؤمن بسيادة القـــانون .. طلع جورناله ولا يتعرض له احد . عشان كده الصحافة ملك الشعب ..



وأنا عندى أمثلة كثيرة .. لما كانت الصحافة ملك للافراد قبل الثورة وفيه مخضرمين كثير .

أنا شايف عاشوا معايا هذه الفترة ..لا مش انتى يادكتورة عيشة .. لا فيه مخضرمين كثير عاشوا معاياوعرفنا ازاى لما كانت الصحف مملوكة وازاى كانوا بيخشوا فى المناورات .. وا أمن مين أنا النهاردة يملى إفكاره وآراؤه على هذا البلد .. ما شبعنا كفاية وعرفنا قبل الثورة كيف كانت الصحافة المملوكة للافراد بتعمل ايه .

والتاريخ موجود .. وأنا برضه هنا ليه لوم عليكم لانه لايجب انهيكون فيه مؤامرة صمت .. حطوا الحقائق قدام الناس .. انا مش عايز اطلاقا أىشىء لى أنا شخصيا أو لهذا النظام كنظام عايز يحمى نفسه .. أبدا أنا عايز احمى أجيالنا اللى جاية .. عايز أحمى المستقبل .. عايز أحمى المصير ... حطوا كل الحقائق وازاى كانت الصحف وبلا أى تحرج وهى ملك للافراد .

قلب الحقائق بجاحة

وبعدين .. الصحيفة وهى ملكالفرد انا مش مستعد أن فرد يهيأ لى الرأى العام .. أو ملك للممول اللى بيديها الاعلانات عشان تكسب .. أنا لا أثق فيه ولا اسمح انه يوجهلى الراى العام .. أو ملك لحزب موتور عاوز يعيد كل ما كان زمان وكان ما كان قبل ٥٢ هو المن والسلوى وبعد ذلك جه الحرمان وجه الالام والمرارة والهوان كلام يعنى عيب .. وآن الاوان زى أنا ما قلت ان احنا برضه وانا ساعر فى مجلس الشعب أن يصدر قانون يسميه قانون العيب ويستهله كده بديباجة يقول .. الارض المصرية تعرف العيب وحدوده أهه .. اللى احنا طلمنا عليها ... لانه يعنى لما البجاحة تصل بالبعض الى انه عايز يقلب الحقائق كاملا .. لا .. عيب يعنى .. نقول عليها عيب.

بعد هذا .. البنود اللى فاضلة مجلس الشعب بيضع التشريعات وما ضرتش انا كان ممكن قوى أن هذا الاستفتاء أحط فيه اللى أنا عاوزهوكله بالتفصيل كقانون واجى بكرة الصبح اطبقه .. أبدا .. أنا عاوز شعب يشترك ويايا .. شعب قال كلمته وبروح مجلس الشعب ويترجم هذه النقط الستة الى قانون .. والىقانون واضح محدد لا لبس فيه ولا غموض ولا مساومة ولا انصاف حلول .. ببساطة وبصراحة وبوضوح والمدعى الاشتراكى بيقوم .. وليه المدعى الاشتراكى لانه هذا التحقيق وهذا العمل سياسى فى المقام الاول .

قد يخطىء واحد من اللى بيخطئوا دول .. مش بس يخطىء .. دا يقول ماقال مالك فىالخمر وييجى أدامالقضاء يقول دا رأيى .. دا مجرد راى وياخذ بيه القاضى .. رأى .. انا يا أخى يا أخالفك فى الراى ..

.. وسياسيا مش بقى واحد اللى بيعملها .. لا المدعى الاشتراكىبيحقق سياسيا وبيروح لمجلس الشعب .. ومجلس الشعب يا بيوافق يا بيعدل يا بيلغى مش مجلس الوزراء .. مجلس الشعب ممثلين الامة يقعدوا ونمسك



مصيرنا بايدينا ولا نترك الانفعـــالات الغير كريمة تسيطر على حيـاتنا مرة أخرى ..

وأنا آسف انى طولت كده انما اعتبرت ان هذه الفرصة .. ليه .. لانه باحط قدامكم تصورى الكامل لعملية الوقفة اللى اقفنها احنا النهارده .. والتى هى تاريخ جديد فى كل ناحية .

وبعـد أن أنهى الرئيس السادات حديثه عن تصوره للمرحلة القادمـة بعد الاستفتاء ادار سيادته حوارا مع الصحفيين والكتاب .

أمــــان يــاريس

وقد طلبت الدكتـورة عائشة عبـد الرحمن – بنت الشاطىء – الـكلمة فقال لها الرئيس السادات .. تعالى يا دكتورة عيشة .. عايزه تقولى أيه لازم نسمعك النهاردة يادكتورة عيشة.

تحدثت الدكتورة بنت الشاطىء .. فقالت ... المسالة الاولى مسـالة ثورة ١٩ .. هى كثورة شعب نبيـلة وجليلة وتراثها ورصيدها هو رصـيد ثورة ٢٣ يوليو .. أمان ياريس .

الرئيس السادات .. لا .. لا .. بكل الحرية ..

بنت الشاطىء .. فاذا كان قـوم أو الاحزاب لعبت بهذه الثورة فهـذا لا يشوه ثورة ١٩ أبدا .. ونحن الى اليوم نعتز بثورة ١٩ ونعتز بثـورة عرابى ونعتز بكل الحركات الثـورية فى تاريخنا والفترة فيما بين ١٩ و٥٢ كما يعرف السيد الرئيس وقد كان زميلا معنا .. كانت فترة الارهاص الثورى.

والغليان والرفض والغضب واذا فـلا ضير عليك أن يقال فى ثورة ١٩ كى لايفهم من ثورة ١٩ ولا تـؤرخ ممن ركبوها واتخذوها بعد ذلك مطيـة للحكم وللسلطة والاغراض الشخصية هذا لا يمس الثورة ولا يمس الشعب صاحب الثورة لانها ليست ثورتهم بقدر ما كانت ثورة الشعب .

ومضت الدكتورة بنت الشاطىء فى تساؤلاتها تقول .. هذه واحـدة ..

وأخرى سيدى الرئيس يطلب عمليـة جرد لما كان قبل ٧٣ انا أرجو ان يكون هذا الجرد لما كان قبل ٦٧ واما فيما بين ٦٧ و ٧٣ فانا أول الرافضـين والغاضبين وقد كنت اجـد عارا أن اخرج الى المجتمع أن اذهب الى الدنيا أن أخرج الى الخارج لان هذه الفترة لم نكن نعرف أن الرئيس بيحضر لنا . وانما كنا نعرف أننا نحمل العار حيث كنا ولا يقال انمن كتب قبل ٧٣ كتب رافضا وغاضبا وشاعرا بالعار.. انهذا كان الموقفموقفنا كان هكذا الى رمضان

٧٣ او أكتوبر ٧٣ .. خف عنا عبء هذا العار وابتدانا نخرج الى الحياة وقد كنا نرفض الحياة وانا كنت من أول الرافضين للوضع فلا ضير علينا وأمان يا ريس ..

الثالثة .. سؤال غاب عنى طـال صبرك عليهم .. ما الذى جعلك غلب غلابك كما يقول أولاد البلد .. سيدى الرئيس يعاتبنا على أننا لم نكن نتكلم أو كنا نصبر على هذا الخروج على التقاليد وعلى القيم .. ومن جـانب آخر ومن زاوية أخرى كنا ناخذ هـذا



شهادة للرئيس ان يقال هذا أو يطبع وينشر وتطلقوا المجال فى عهد الرئيس السادات كنا ناخذ هذا من وجهة نظر أخرى انها شــهادة للعهد وشهادة للحرية ولا ضير علينا .

أثر الحـــادثة فى نفسى

وقد أجاب الرئيس السادات على تساؤلات الدكتورة بنت الشاطىء فقال انا سعيد لان احنا من زمان بسبب اسفار الدكتورة عائشة لم نستمع اليها وانا أوافــق تماما على ما قالته بل باكثر .. بمعنى النقطة الاولى الخاصة بثورة ١٩ ليست ثورة ١٩ فقط وانما كما قالت ثورة عرابى من قبل عرابى ما قام به محمد على من بناء داخلى فلنترك اطماعه الخارجية .. أما ما قام به من بناء داخلى ولو انه استمر لكنا اليوم فى مصاف الدول العظمى. ثورة عرابى . ويجب ان يــكون لها مكانها فى تاريخنا .. مصطفى كامل لابد أن يكون له مكانه فى تاريخنا محمد فريد لابد الرجل اللى بيبذل وهو من أغنى الاغنياء .. كل ثروته عشان مصر ويموت فى الخارج ويروح تاجر عشــان يجيب جثمانه .. تاجر من المنصورة عشـــان يجيب جثمانه لانه ماحدش يملك هذا .. بهذه المناسبة بحب اقول لكم انه الحادثة دى تركت فى نفسى اثر لم انساه ودائما زى ما عودتكم كل ما اواجهه واناسى منه بحاول دائما أن اجنب الشعب معاناته أن قرار الحكومة منذ ثلاث سنوات انه اذا توفى مصرى بالخارج أياكان وضـــعه فقيرا أم غنيا تتولى الدولة احضاره على نفقتها الى مصر لكى يدفن فى أرضه وبعد ذلك يحســب الحساب وطبق هذا .. وحتى لمــا علمت أن أميرة من أميرات البيت المالك السابق عاشت فى ســويسرا حياتها بالكامل من أبناء الملك فــؤاد وأوصت بأن تدفن فى مصر ــ حينما بلغت هـــذا على الفور قامت الدولة بتجهيزها واحضار جثمانها ودفنها فى مدافن العائلة .

محمد فريد اللى بنذكره ثورة ١٩ وأنا بقــول أكثر أنا بقــول أنه دى بتاعتنا ملكنا لانه لو أن من قاموا بها واستغلوها بعد ذلك حـــافظوا على الاتجاه الصحيح وهو أن تكون معركتنا الاولى والاخيرة هى المستعمر لتجنبنا الكثير ولكان زماننا فى وضـــع غير الوضع .

سعد زغلول من ثورة ١٩ له مكانة مصطفى النحاس كرجل فى تاريخنا بدأ بداية طيبة وظروفه او قدره او اى شىء انتهى بها بما انتهى اليه برضه فى مكانه .. كمان عبد الناصر فى ٢٣ يوليو جمال عبـــد الناصر هو الرجل الذى اتخذ قرار قيام ثورة ٢٣ يوليو قبل موعده بشهور لانه كانت المسالة هى احنا ولا همـــه فى هذا الــوقت وبحساب بسيط وبدون ان يعود الينا اتخذ القرار ولقانا كلنا جايين حواليه من بعد القرار .

لا ابدا نتغاضى او نهمل اى شىء من تاريخنا انا مع هذا لكن وللاســـف حينما يتعلق الامر بتزيف الحقـــائق

للجيل الجديد .. والامر الخطير فى هذا الامر انه الشاب اللى عنده اربعين سنة اليوم وقت قيام الثورة كان عنده ١٤ سنة مكنش متابع .. اللى عنده اربعين سنة اليوم وما عندوش فكرة عن ايه ما كان قبل ٥٢ لانه دا اتولد فى ثورة ٥٢ ومش بيجى النهاردة يواجه بحمله بحجة بذيئة لهدم كل الاربعين سنة اللى عاشسهم بمفاهيم لا تتصل من قريب ولا بعيد بالحقيقة ابدا .

الحفاظ على قيمنا

هو ده اللى جاى فى السؤال الثالث ليه انا اتحركت انا اتحركت لانه لا اريد انه اجيالنا تدخل فىمتاهات ونزيف التاريخ لها ونقول لهم انه كل ما كان قبل .. ثورة ٥٢ المن والسلوى وكل ما كان بعد ٥٢ هو المر والحنضل لا .. عيب .. نعطى لكل انسان ما له وما عليه وبعد ذلك نترك اجيالنا تحكم .. من اجل هذا هو ده اللى دفعنى الان لان اتقدم للشعب بهذاوبعد التجاوزات اللىستنتهىبهذا المجتمع الامن المطمئنالى مجتمع متناحر ثورى ودموى لتحريض الطبقات على بعضها البعض .. أدى اللى دفعنى .. فمش عايز ابدا مجتمعنا الا ان يكون مجتمع العائلة المصرية بكل ما للقرية من قيم ومبادىء وتقاليد أدى كل اللى انا عايزة بس لا اطلب شيئا غير هذا .

ولو ان احدا يستطيع ان يحقق هذا بدلا منى اليوم والله اعلنكم وامام الشعب وامام العالم كله لاكون اسعد انسان حينما أرحل الى ميت ابو الكوم عشان اقرا واكتب زى ما كنت بعمل زمان .. واسعد بهذا . حقيقى ياريت يتوجد اللى يتفضل يشيل المسئولية منى ويكمل هذه العملية وتعفونى منها ده كل همى .. مش عايز اسيب الاجيال مبلبلة .. مش عايز اسيب الاجيال تائهة .. مش عايز شبابنا فى يوم يصل الى انه يبقى هيبيز وتنهار القيم وينهار الايمان ويبقى الولد جاسوس على ابوه فى البيت والاب يخاف يتكلم قدام ابنه لانه لانه الواد حيروحيبلغ الحزب .. ده اللى عايزين يرجعونا له .

وبعد ان انتهى الرئيس السادات من رده على الدكتورة بنت الشاطىء اعطى سيادته الكلمة للدكتور حسين فوزى الذى قال ..

سيدى رئيس الجمهورية .. انت رجل السلام والتاريخ علمتنا ان نعود فى امجادنا القديمة الى التقدير وانت احد امجادنا فى الحاضر والمستقبل ان شاء الله .. يبدو ان هذه فرصتى الوحيدة ان اتحدث فى موضوع لم اطرقه انما الذى طرحته فى مثل هذه الموضوعات اننى كنت اول من نسدد بما جرى فى شارع الاهرام على طريق الاهرام .. ومن الغريب اننا نسينا ان من افتتح كباريهات الاهرام هوالملك فاروق وكان مشاركا فى انشائها كلنا نعرف فى ذلك الزمان فانا كنت من المنددين باستمرار خلال ١٦ سنة أو ١٧ سنة بما جرى على شارع الهرم لانه اصبح هذا قدس الاقداس الطريق الى امجاد الاجداد اصبح اسواواصبح شيئا محتقرا مهما قيل عن فوائده السياحية الى اخر هذا .. اخيرا فى خطابكم امام مجلس الشعبياسيدى



الرئيس ذكرتم حكاية الهرم لن أدخل في هذا الموضوع ولم افكر ولم اهتم بمسالة ٥٠ سنة او ٩٠ سنة هذا موضوع لا افهم فيه انما هناك احساس طبيعي جدا ان هذا المشروع هو اتمام لما افسد به شارع الهرم لانه على بعد الفين متر من الهرم الى الجنوب او الى الغرب ويحدث هذا ولقد شجعتني ياسيدى الرئيس لان كلمتكم اليوم وفى خطابكم الى مجلس الشعب انك ذكرتم ان الموضوع متروك الى لجنة محترمة ونحن ننتظر رأيها انما هذه هي فرصتي الوحيدة ان يكون عمل حقيقة لان قرار مثل هذا للجنة ينقذ تاريخنا القديم مما هو نهدد به على بعد الفين متر من جنوب او غرب الهرم .

هذا المشروع لماذا لا يكون على بعد عشرين كيلو وارفع اليكم بهذا الرجاء ومد الله فى مجدكم وفى عمركم وفى اتجاهكم الى السلام .

القرار قرار مصر

واجاب الرئيس السادات على كلمة الدكتورحسين فوزى قائلا اناكلفت السيد رئيس الوزراء بخصوص هذا الموضوع وغيره من الموضوعات . انا ضربت مثل بيه عشان اقول انه السلوك الديمقراطى بالنسبة لنا ما يجيش تحكمه العوامل اللى كانت زمان بتحكم هذا السلوك من انه بنفرض ان كل المسئولين مرتشين .. وكل المسئولين حرامية .. وكل المسئولين لهم مصلحة .. ابدا ما حدش بيملى علينا قرار ولا يجعلنا نوافق على شىء احنا لا نريده ولانقتنع بفائدته كشعب كلنا .. بدليل انه كتب فى هذا الموضوع ولم نصادر حرية احد اتكتب مقالات واتكتب كتب .. الكتاب بتاع نقابة المحامين يعنى ده دليل كافى على انه مفيش هناك شبهة أن حد له مصلحة انه يقبل شىء احنا لا نريده او شعبنا لا يريده ليه لانه امرنا بايدنا محدش ولى امرنا . ده انا بضرب بيه المثل لاعتراضى على السلوك .. ليه لانه لما .. تندفع وبرضه نقول انه تراثنا اللى حايتلوث مين اللى يستطيع ان يلوث تراثنا لا يوجد .. لايمكن ده انا على كلام كان فيه شبهه المساس بحرية مصر وارادة مصر .. وفى هذه القاعة بالذات دعيت اللجنة العليا وقلت لهم انا قلت لهم فى موسكو القرار قرار مصر وقرارى انا وليس قرار موسكو وطردت ١٧الف خبير فى اسبوع يعنى احنا واضحين فى هذا ولكن كل ما ارجوه انه فى سلوكنا الديمقراطى بعد ذلك نبقى اقل حده ونضع الامور فعلا بما نريد وبما نحس لان ده له مكانة وزى ما يقول قرارنا فى ايدينا مش فى ايدى موسكو .

انا شايف انني تعبتكم .. اذا كان ولابد يعنى ان أختم الجلسة اللى انا سعدت وكنت اتمنى يعنى ما يكونش كلامى طويل بالشكل ده واتبادل معكم الحوار لكن اعدكم ان احنا نعمل ندوة من آن لاخر نتبادل فيها برضه المناقشات



ونبقى نخصص موضـوع لكل ندوة وكتابنا ومثقفينا وجماعتنا كلنا نبقى نقعد ..

الحكـم للشـعب لا للفرد

أنا عايز الخص الاستفتاء بكلمتين .. بقول ان الحكم للشـعب لا للفرد ايا كان موقع هذا الفرد .. والقرار للملايين تسلط لفئة أو طبقة .. الحكم بدولة المؤسسات .. على طريق ٢٣ يوليو و١٥ مايو و٦ اكتوبر و١٤ مايو ١٩٧٨ .

بنتظل المؤسسات دستور دائم بغير أدنى مساس بالسـلطة الاسـاسية الثـلاثة في الدولة وهى التنفيذية والتشريعية والقضائية .. والسلطة الرابعة وهى الصـحافة التى نحن بصددها . وارجو أن تعدوا انفسكم لكي تكون لنا ندوة نصل فيها الى مفهوم لسلطة الصحافة كسلطة رابعة فى الدولة .. اضيف ايضا .. لن تتخلى مصر عن امنها ولا امانها لن نتـرك قرارنا في مصر لا لفئة ضـالة مخربة .. ولا لمن سفحوا في الماضي حرية الانسان وكرامة الانسـان .. ثم يحاولون أنيتطاولوا اليوم على الحاضر بالهدم والتشكيك والتزييف .. فىالوقت الذى اراد لهم الحاضر الان بكل الحب والصفح أن يبدأوا صفحة جديدة .

لعلى أختم واقول .. الشعب هو السيد .. شريعة السماء هى النور والهدى لكل المؤمنين وسـتظل مصر مصر فوقمزايدات المتاجرين .. والقانون سيظل درعا للحاكم وسلاحا للمحكوم وفقكم الله والسلام عليكم ورحمة الله .



المصدر: الاهـــــــــرام

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات التاريخ : ١٩٧٨/٥/٢٥

الاذاعات العربية والعالمية تنقل تأكيد الرئيس بأنه لا تحول عن الديمقراطية

اهتمت أمس الاذاعات العربية والعالمية بالمؤتمر الصحفى الذى عقده الرئيس أنور السادات مع رؤساء تحرير الصحف المصرية وكتابها ومراسلى الصحف العالمية . وقد أوردت اذاعات كل من الرياض وبيروت والكويت وأبو ظبى والرباط ولندن وكراتشى ونيودلهى وصوت أمريكا وطوكيو ومدريد وروما وكولونيا نقرات مطولة من حديث الرئيس فى المؤتمر .

وأبرزت الاذاعات ما أعلنه الرئيس من أن نتائج الاستفتاء تمثل نقطة تحول ووقفة هامة فى مسار العمل الديمقراطى وانها تعنى موافقة الشعب الحاسمة والناطقة على البدء بتطهير المسار الديمقراطى سواء على نطاق الاحزاب أم فى نطاق العمل الوطنى .

كما أبرزت الاذاعات تأكيد الرئيس السادات بأنه لا تحول عن الديمقراطية فى مصر واننا لن نلجأ للاعتقالات والحراسات والاجراءات الاستثنائية وأن مجلس الشعب سيتولى اصدار قوانين واضحة بمبادىء الاستفتاء .

واهتمت الاذاعات بما أعلنه الرئيس بأنه ليس ضد اليسار كمبدأ ولكنه ضد القيادات التى تربت فى احضان موسكو وليس ضد الوفد كحزب ولكنه ضد عودة الاقطاع .

رأى 

حمـــاية الديمقراطيــة

اذا كان العالم اجمع قد شهد بالحق ، وبالتجرد ، ان مصر قد دخلت مرحلة تطور بالغة الاهمية ، بدءا بانهـــاء عهد مراكز القوى واعادة الامور الى نصـــابها الصحيح ، بانشاء دولة المؤسسات ، فان قضية ارساء الديمقراطية وضـــمان الحريات وارســـاء قواعد القانون والدستور ، سوف تظل واحدة من أبرز انجازات ثورة مايو

وامـــام اعضـــاء هيئـــة التدريس بجـــامعة الاســـــكندرية ، اعاد الرئيس السادات تاكيد مبـــادىء ثورة التصـــحيح ، فمصر الديمقراطية لن تقهر فكرا ، ولن تكبت رايـــا ، ولكنها فقط تحمى مسيرة الديمقراطية من انصـــار العودة الى الوراء ، ومن الذين يريدون هدم كل انجاز .. فالعودة الى الشعب لتصحيح المســـار الديمقراطى لا تعنى تراجعا عن اسس مايو ، واستفتاء الامة من اجل مواجهة المرتدين لا تعنى حجرا على الحريات ، واســـتصدار تشريعات حماية الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى لا تعنى عودة الرأى الواحد ، بل هى تنظيم للممارسة الديمقراطية المسئولة ، حماية للوطن وللمواطن .

ولا أحد يمكن ان يجادل فى انه لاول مرة ، ومنذ سنوات طويلة ظهر الراى الاخر فى مصر ، يقف وينـــاقش ، ويجـــادل ، وسط حماية كاملة من القانون .. لكن حينمـــا يتحـــول الراى الاخر فى مخطط البعض الى محاولة للعودة بالمجتمع المصرى الى الوراء ، أو لتشويه منجزات تمت ، أو لتطبيق مبادىء دخيلة على المجتمع ، فان الشعب المصرى كله يقف هنا صفا واحدا ليعلن — وبحسم — « لا » للمرتدين وللمنحرفين .

ان توفير الحرية والديمقراطية يعتبر شرطا اساسيا من شروط انجاز المهـــام الكبرى للوطن ، وان مشـــكلات مصر لن تحـــل الا بالمشاركة الايجابية والمخلصة لكافة القوى السياسية والوطنية فى الاطار الديمقراطى السليم الذى يتبع الحوار الحر اسلوبا .. وهذا هو ما هدف اليه الاستفتاء ، وهذا هو ما اكدته جمـــاهير الشـــعب حينما قالت « نعم » للديمقراطية ، ولحمـــاية الوحـــدة الوطنية . □



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــــــرام

التاريخ: ١٩٧٨/٦/٨

■ صحيفة يوجوسلافية تؤكد:

أصرار السادات على الديمقراطيـة

بلجراد فى ٧ ـ ا . ش . ا ـ أبرزت صحيفة « بوليتيكا » اليوجوسلافية الواسعة الانتشار اليوم حديث الرئيس أنور السادات أمس الاول فى بورسعيد بمناسبة الاحتفال بالذكرى الثالثة لاعادة افتتاح قناة السويس .

واهتمت الصحيفة فى تعليق لها نشر فى مكان بارز مع صورة للرئيس السادات بتأكيده بأنه لن يسمح على الاطلاق باستغلال الديمقراطية ، وانه أفضل لمصر الا يوجد بها يسار من أن يكون هناك يسار يسيطر عليه الماركسيون .

وركزت الصحيفة فى تعليقها على قول الرئيس السادات بأن المتاعب لا تنجم عن الديمقراطية ، ولكن من هؤلاء الذين يريدون استغلالها للعودة بمصر الى الوراء .

وقالت الصحيفة ان الرئيس السادات أصر بشكل واضح على انتهاج الديمقراطية متعددة الاحزاب ، باعتبارها أفضل ضمان لتحقيق مزيد من التقدم فى الحياة السياسية .

وأشارت الى ان النظام الديمقراطى المصرى يعطى « بدون شك » الفرصة لوجود المعارضة ولكن فى اطار من النظام .



المصدر: القبس

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات — التاريخ: ١٩٧٨/٦/١١

سقوط الديمقراطية المصرية

بعد تلويح السادات بالعصا

بعد شهور قليلة من التجربة.. سقطت الديمقراطية المصرية في بحر من الفشل !فمع صدور قانون حماية الجبهة الداخلية ، بعد مناقشة سريعة في مجلس الشعب ، بدات الحياة السياسية في مصر تتخذ شكلا جديدا يمكن القول بأنه يمثل مرحلة « الديمقراطية الموجهة » التي تحكمها نصوص القوانين الاستثنائية ، وقرارات المدعي العام الاشتراكي : وهيمنة الحزب الحاكم على مجلس الشعب من خلال الاغلبية الساحقة .. واخيرا ، الصحافة المؤممة التي تتولى فلسفة كل شيء بأسلوب « ديمقراطي » فريد من نوعه في العالم !

ومع انسحاب حزب الوفد الجديد من المسرح السياسي احتجاجا على الاجراءات الاخيرة ، والصمود المرحلي لحزب التجمع الوطني (اليسار) ، وتقديم محمد حسنين هيكل ومجموعة من كبار الصحافيين الى التحقيق أمام المدعي الاشتراكي .. تكون المعارضة السياسية في مصر قد الغيت تماما ، وان الدولة عادت من جديد الى نظام « الحكم من طرف واحد » !

ويقول المراقبون في العاصمة المصرية ، أنه لولا رد الفعل الحاسم لحزب الوفد الجديد الذي قرر حل نفسه قبل البدء في تطبيق اجراءات العزل السياسي ، لكان من المتوقع أن تمر الازمة بهدوء ، خصوصا وأن الرئيس السادات كان قد تحدث عن بعض التراجعات خلال احاديثه الاخيرة التي أعقبت اعلان نتيجة الاستفتاء العام .

المعارضة تصعد الموقف

ولكن قرار حزب الوفد الجديد ، معناه تصعيد الموقف ودفع الامور الى حافة الانفجار بسرعة ، خصوصا وأن قرار حل حزب الوفد ليس الا مجرد تكتيك سياسي مرحلي ، يهدف الى عودة الحزب من جديد في صورة أقوى وأكثر فعالية ، بعد كشف حقيقة الاجراءات الاخيرة وتكريس مفهوم الاضطهاد السياسي ، الامر الذي يجعل من زعماء الوفد ، وعلى رأسهم فؤاد سراج الدين ، « ضحايا للنظام » وبالتالي التفاف المواطنين حولهم على أساس ان المصريين يتعاطفون بسرعة مع الذين يتعرضون للاضطهاد السياسي ، بغض النظر عن الاتجاهات والميول العقائدية ..

والواقع أن الرئيس السادات لم يكن ينوي ضرب حزب الوفد والغاءه نهائيا ، وأن كل ما كان يهدف اليه هو تنحية سراج الدين والشخصيات القوية عن قيادة هذا الحزب بواسطة اجراءات العزل السياسي ..

كما أن الرئيس السادات لم يكن ينوي القضاء نهائيا على حزب التجمع الوطني (اليسار) ولكنه كان يفضل ان يبقى هذا الحزب على المسرح ولكن بعد تصفية القيادات الماركسية والناصرية من هذا الحزب ..

التلويح بالعصا دون الضرب بها

وباختصار ، فان رئيس الجمهورية **كان يريد التلويح بالعصا ، دون أن يضرب بها فعلا** ، وهو الاسلوب الذي عرف به السادات .

بدليل انه لم يتخذ أية اجراءات استثنائية بعد الاستفتاء السابق الذي تم بعد أحداث ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ والقوانين التي صدرت بعد ذلك الاستفتاء والتي تنص على عقوبة الاعدام والاشغال الشاقة المؤبدة لكل من يحرض على التظاهر او يقوم بأعمال العنف والشغب في البلاد .. ولكن شيئا من ذلك لم يحدث طوال عام ونصف تقريبا من صدور تلك القوانين الرادعة ! وكان من الممكن ان تنتهي « الزوبعة » الحالية حول الديمقراطية الى .. لا شيء ، لولا تحرك المعارضة بسرعة وتصعيدها للموقف بصورة دراماتيكية ، كما فعلت قيادة حزب الوفد باعلانها حل الحزب بعد ثلاثة أشهر من قيامه فقط ! ويبدو أن تصعيد

الموقف لن يقتصر على رد فعل الوفديين، اذ أن التحقيق مع محمد حسنين هيكل ومحمد سيد أحمد وأحمد حمروش وأحمد فؤاد نجم ، سيكون فرصة نادرة للمعارضة السياسية في أن تقول رأيها ولا شك أن الشعب المصري سوف يتابع بشغف عملية التحقيق مع محمد حسنين هيكل بالذات والنتيجة التي يمكن أن يسفر عنها مثل هذا التحقيق مع فيلسوف الناصرية المتهم بكتابة مقالات في الخارج تعتبر معادية للنظام الحالي .

وهكذا ، يجد الرئيس السادات ، وحكومة حزب مصر ، لاول مرة ان النظام القائم لا بد أن يخوض مواجهة حقيقية مع القوى المعارضة في البلاد ، وهي المواجهة التي سوف تكشف بصورة نهائية عن حقيقة تمسك النظام بالديمقراطية السياسية ،

خصوصا وأن الاجراءات الاستثنائية الاخيرة وضعت كل المعارضين في « سلة » واحدة في مواجهة الحكومة ، ولاول مرة تقريبا يتحالف اليمين واليسار والناصريون والمستقلون في مجلس الشعب ، ويتعاونون في « مبارزة » الحكومة في وقت واحد ! ولكن ما هي أسلحة الحكومة ، وأسلحة المعارضة في هذه المبارزة السياسية ؟

الاعتماد على رصيد السادات

للجواب على هذا السؤال ، لا بد من القول في البداية ان الحكومة الحالية تعتمد في الدرجة الاولى على رصيد الرئيس السادات الشخصي ، لانها في طبيعة تكوينها لا تستطيع الصمود بمفردها أمام قوى المعارضة ، رغم أنها حكومة حزبية تملك أغلبية ساحقة في البرلمان ، وتسيطر على وسائل الاعلام الرسمية والصحافة ، ومع ذلك فهي تعتمد حتى الان على الرئيس السادات الذي وجد نفسه أخيرا يحارب معركة الحكومة بمفرده ويتخذ بنفسه الاجراءات التي تهدف الى كسر شوكة المعارضة بعد أن فشلت الحكومة في هذه المهمة تماما .. ومن أكثر الدلائل التي تؤكد عجز الحكومة الحزبية عن مواجهة المعارضة القوية ، ما جرى أخيرا في المعركة الانتخابية بالاسكندرية والتي كان من المتوقع ان يفوز بها مرشح حزب الوفد الجديد ، لولا خطاب الرئيس السادات في مجلس الشعب قبل ثلاثة أيام فقط من موعد الانتخابات التي يقول الوفديون أنها لم تكن سليمة بدليل التخبط الواضح في اعلان النتائج الرسمية للاصوات التي حصل عليها المرشحون والتضارب في الارقام المعلنة من وزارة الداخلية ، وتدخل محافظ الاسكندرية في تلك الانتخابات ، واعتقال العديد من أنصار المرشحين المنافسين لمرشح الحكومة ، وتدخل رجال الامن في ادارة المعركة الانتخابية، بالاضافة طبعا الى الضغط المعنوي الهائل الذي تركه خطاب الرئيس السادات ضد حزبي الوفد واليسار اللذين كانا يرميان بكامل ثقلهما في تلك المعركة الانتخابية !

الصحافة ((منشور)) رسمي

ومع اعتماد الحكومة على الرئيس السادات في المبارزة السياسية المقبلة مع المعارضة ، فهي تعتمد أيضا على وسائل الاعلام والصحافة في نقل الصورة التي تريدها الى الشعب ، في غياب الصحافة الحزبية المعارضة التي تخضع الان لعمليات المصادرة ، بالاضافة الى التعتيم الاعلامي الكامل الذي يتمثل في منع دخول الصحف العربية والاجنبية التي تنشر الوقائع والحقائق الكاملة حول ما يدور على

المسرح السياسي في مصر ..
فصحافة الدولة التي ترفع شعار « الصحافة القومية » ليست في الواقع سوى مجرد « منشور » رسمي ينقل وجهة نظر الحكومة فقط ويشن هجوما مستمرا على المعارضة ويفسر للمواطنين كل الاحداث من جانب واحد .

والواقع أن الصحافة القومية عادت خلال الايام القليلة الماضية الى سيرتها الاولى في ترويج البضاعة الحكومية مهما كان نوعها ، مما أدى الى هبوط عام في نسبة توزيع جميع الصحف بلا استثناء بعد أن تحولت جميع الصفحات الاولى الى نسخ متشابهة تنشر فيها الاخبار والتعليقات بطريقة موحدة وبنفس العناوين والكلمات !

تحاشي المواجهة مع السادات

وعلى الطرف الاخر ، تقف جميع قوى المعارضة وهي تستعد للمبارزة مع الحكومة دون أن تساندها أية وسائل اعلامية في الداخل ، وتجاهد في ان تتحاشى الصراع مع رئيس الجمهورية وتحاول ان تكون المبارزة مع الحكومة فقط لان اية معارضة لن تستطيع الصمود طويلا امام رئيس الجمهورية ، ولكنها تستطيع الصمود ، وربما الانتصار ، في أية معركة مع الحكومة الحالية !

وعلى اي حال ، فان الساحة السياسية في مصر تكتسب هذه الايام حيوية غير عادية ، رغم كل الاجراءات الاستثنائية ، بل ان الاجراءات نفسها هي التي تسببت في هذه « المبارزة » السياسية ، وربما تطورت الامور الى ما هو أسوأ من المواجهة بين الحكومة والمعارضة .. مما يضطر الرئيس السادات الى اعادة النظر في المسألة كلها من جديد .. فالتحول الجذري في النظام المصري لا يتم عادة الا بقرار من رئيس الدولة ، وهذه طبيعة ثابتة في النظم السياسية المصرية كلها من عهد فرعون الى الملك الى رئيس الجمهورية !



المصدر: الاهـــــرام

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات التاريخ : ١٩٧٨/٦/٢١

رأى الأهرام

ميثاق الشرف المطلوب

تأكيد الرئيس السادات أمس أمام اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى بأنه مستعد أن يقاتل من أجل حماية الديمقراطية وتحقيق الامن والامان للمواطن المصرى يأتى ليرسخ واحداً من أهم دعائم ثورة الخامس عشر من مايو التى قامت من اجل تصحيح مسار ثورة ٢٣ يوليو من كل الشوائب التى علقت بها ولكى يمتلك الشعب المصرى مقدراته بين يديه وينطلق الى آفاق المستقبل

وابتداء من اليوم وحتى الثالث والعشرين من يوليو فان جماهير الشعب وقواه الوطنية وأحزابه وهيئاته مدعوة للدخول فى أوسع حوار ديمقراطى للخروج بميثاق شرف للممارسة الديمقراطية السليمة ووضع ضوابط للسلوك والخلق الديمقراطى والاتفاق على شكل العمل الديمقراطى فى الفترة القادمة .

واذا كان الاجماع الشعبى قد حدد أهداف الامة فى تحرير الارض العربية كاملة والتخلص من السيطرة الاجنبية واقامة الدولة الاشتراكية الديمقراطية المصرية والحفاظ على الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى واعادة البناء والتعمير . فان أبرز الضمانات التى تكفل تحقيق مثل هذه الاهداف الكبرى تتمثل فى ضرورة اقامة بناء ديمقراطى سليم يرتكز على مبادىء الدستور وممارسة مؤسسات الدولة لمهامها كاملة .

لقد وضع الرئيس القائد أمام ممثلى الشعب أبعاد الموقف كاملة داخليا ودوليا ولم يبق سوى أن تترجم القيادات الشعبية آمال وطموحات الجماهير الى خطة عمل واضحة والى ميثاق شرف يحمى أعز مكتسباتها من مخططات تلك القلة الحاقدة التى تريد العودة بمصر الى الوراء والى مناطق النفوذ مستغلة فى ذلك الجو الديمقراطى الذى تعيشه مصر .

بسيادة القانون سوف تحمى الجماهير ثورتها ، وبالديمقراطية ستتصدى جماهير الشعب لكل العناصر المضادة ، وبالحرية الكاملة والمسئولة سنواجه دعاة الفوضى والانهزامية .



المصدر: الجمهـــــوريـــة
التاريخ : ١٩٧٨/٦/٢٢
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

فلنضع معا ضوابط السلوك الديمقراطي والخلق الديمقراطي للمرحلة القادمة
« انور الســادات »

هــذه هي ضــوابط الممارسة الديمقــراطية

قال المفكرون والســياسيون ان ضوابط الممارسه الديمقراطية السليمة ليست مجرد القوانين الرادعــة لكنها الاخلاقيات وعدم اتاحة الفرصة للمستغلين للمتاجرة بمشاكل الناس ومطالبهم ..

اكدوا انهم مع الشــعب في كل ما يتفق عليه للحفاظ على مســيرة الديمقراطية وصيانة الحرية .

قال المفكرون والسياســيون .. لامكان في مجتمعنا للحاقــــدين والملحدين ومن لادين لهم ولااخلاق ..

طالب الســياسيون بالرد عمليا على المزايدين ومن يتلقون التعليمات من السفارات .. ووضع حد للمهاترات وعمليات التشكيك في كل شيء ..

طالبوا حزب مصر بالتحرك السريع بين الناس لخدمتهم وحل مشاكلهم.

مايريده الشعب

قال عبد المنعم الصــاوى وزير الثقافية والاعلام ان منصبه يجعلـه يحتفظ برأيه في موضــوع ضوابط الممارسة الديمقراطية التى دعا الرئيس السادات لمناقشتها على مختلف المستويات بحيث تاتى صيغتها في النهاية معبرة عن امال الشعب وطموحاته نحو تحقيق ماينشــــده من تقدم وازدهــار وانه ســيستطلع كل الاراء على مختلف المستويات حتى نلحظ الضوابط التى يريدها الشــعب وبعدها يدلى برأيه الشخصى الذى لن يختلف عن الراى الذى يتفق عليه الشعب حفاظا علـى مسيرة الديمقراطية وصيانة المكاسبة التى حصل عليها من ثورة التصحيح

تطهير ..

وقال الشـــيخ محمد خاطر مفتى الديار المصرية اننى اوافق على كـل ماذكره الرئيس السادات والاحظ ان هؤلاء الغوغاء قد اعتادوا ان يسيئوا الى مســيرتنا بدعوى التمســـك بالديمقراطية ولابد ان نرد عليهم الحجة بالحجة وفى رأيى ان الضوابط فى اطار المبادىء الاسلامية هى الضمان لسلامة المسيرة والفقة الاسلامى يؤكد انـــه لاضرر ولا ضرار .. من حقى ان اعبر عن رأيى بحيث لايضر بالاخرين او يسىء الى المجتمع ..



والمشاركة فى شئون الجماعة من قبل افرادها وضع لهاالاسلام ادوع التنظم حين قال : وامرهم شورى بينهم ولكن الجماعةيجب ان تطهر صفوفها من حين لاخر من العصاه والمرتدين وان تضرب على ايديهم ليرتدوا عن حماقاتهم ولتهذيب المنشقين الذين لاسند لهم ولامكان لهم فى الصفوف

تعديل القوانين

وقال الدكتوريوسف ابوالحجاج عميد كلية الاداب بجامعة عين شمس ان هناك حاجة الىتعديل بعض القوانين وتبسيطها بما يكفل سرعة البت .. ولا افهم ان يشتم احد فى صحيفة حاكما او محكوما دون ان يكون هناك قانون لمقاضاته فوراوتوقيع العقوبة عليه

والحوار الديمقراطى لابدان يقوم على المنطق السليم

والموضوعية والانفعال المضبوط ان وجد الانفعال .. لقد رأيت صورا للحوار الديمقراطى فى بريطانيا وامريكا وكل شىء تقوله المعارضة بموضوعية وبوعى واذا انتقدت شيئا يكون النقد على الحقائق وعدم الاستخفاف بوعى الجماهير ..

ونقطة لابد من التركيز عليها هى الاعلام عن الايجابيات بالكلمة والصورة فالمهم هو ان يعايش المواطن الانجاز الذى تحقق وهذا دون التركيز على الاشخاص فان ذلك يقطعالطريق على المشككين ويفتح الباب امام الحوار البناء

ايمان الرئيس

وقالت السيدة كريمة العروسى عضو مجلس الشعب وامينة المرأة بالقاهرة ..

الديمقراطية حاجة طبيعية للمجتمع وهى كالحرية لاتعطى ولكن بعد فترة طويلة عاشها مجتمعنا فى مناخ معين لابد من فترة انتقال تسبق مرحلةالصوت العالى ولكن اكثر مايعجبنى هو ان الرئيس السادات يؤمن بالديمقراطية عملا لاقولاوالممارسة التى تبرز من خلالها بعض السلبيات لاتجعله يتراجع ولكنه يصر على الاستمرار فى طريق الديمقراطية برغم ان هناك بعض العناصر غير المعتادة على الحياة الطبيعية والتى تعودت العملفى الظلام مما جعلهم يسيئون استخدام الحرية ويحاولون اثارة الفتن والاحقاد

وبالنسبة للرأى الاخر فكلنا برحب بالمعارضة البناءة وليست بالمهاترات والتشكيك وهو الاسلوب الذى لجا اليه الوفد فى محاولة لتبديد كل المكاسب التى حصل عليها شعبنا حتى يشطبوا من عمرنا هذه السنوات

وذلك يستحق منا وقفة تتطلب تقييم التجربة والاثار المترتبة عليها .. لقد كانت خطوة الرئيس الساداتفىذكرى ثورة التصحيح ضربة معلم عندما اختار يوم التصحيح ليقوم بتصحيح مرة اخرى حتى يعرف كل منا طريقه



وفى رأيى ان الضوابط ليست بالقوانين ولكنها : الحسم والحجة القوية .. والانجازات واستقطاب الشارع السياسى

وعندما نقول انه لامكان بيننا لمن يتلقى تعليماته من الخارج او لمن يقبض اموالا من الخارج ليشتم مصر ويسيء اليها فهذا هو راى شعبنا ببساطه وبلا قوانين

مواجهة

ليس عيبا ان نواجه مشكلاتنا وان نشرح للناس ظروفنا السياسية والاقتصادية لكن من المهم ان نكثف جهودنا لحل مشكلة معينة حتى تظهر النتائج ويثق الناس فى قدرتنا على العمل .. والصود ان يكرس حزب مصر جهوده لحل مشكلة المياه .. او مشكلة ايواء من اخلوا مساكنهم اداريا ... او تنظيف القاهرة .. وبالتعاون مع الجهاز التنفيذى يمكن ان تحل هذه المشكلات ويكسب الحزب ثقة الناس

كما ان الحزب يجب ان تكون قيادته على مستوى الاحياء على بينة بالخط السياسى للحكومة ولخطواتها المستقبلة لان ذلك يقفل الباب تماما فى وجه المزايدين المتاجرين لمشكلات الناس

وفى رأيى ان الضوابط ليست قوانين رادعة لكنها قيما اخلاقية يتعارف عليها وتتبلور من خلال مناقشاتنا ومن خلال لقاءات المسئولين بالمواطنيين

واسهام الشباب فى حل المشاكل اليومية للمواطنين

وقال الكاتب ثروت اباظه .. ان ماجاء فى خطاب الرئيس السادات تاكيدا للاستفتاء وتقنينا له يصلح لان يكون معيارا لما تنتهجه اجهزة الاعلام والهيئات السياسية فى البلد

وعندما نقول ان من لايؤمن بالله لايتولى مناصب عامه او مسئولية توجيه الرأى العام فهذا يحتاج الى ضابط لتحديد من لايؤمن بالله وفى اعتقادى ان كل من يؤمن بالشيوعية لايؤمن بالله

البعض يعتقد ان الديمقراطية تسمح لكل الاراء وهذا خطأ لان الديمقراطية تتأقلم من بلد الى اخر فهى فى امريكا غيرها فى فرنسا غيرها فى انجلترا وفى المانيا الاتحادية وهى من اكثر الدول الديمقراطية فى العالم ونظامها الاقتصادى دليل على نجاح نظامها السياسى ومع ذلك لاتسمح بقيام حزب شيوعى او نازى وفى رأى ان كل من يرتكب اخطاء فى ظل ثورة ٢٣ يوليو يمثل النازية

السلام الاجتماعى

وقال كمال الشاذلى عضو مجلس الشعب والوكيل البرلمانى لحزب مصر ... ان الضوابط الاساسية لممارسة الديمقراطية تبدأ من المبادىء الثلاثة التى اعلنها الرئيس السادات وهى :

* حتمية الحل الاشتراكى
* الوحدة الوطنية
* السلام الاجتماعى :

والشعب بكل صفوفه يعى ان المحافظة على الديمقراطية هى صيانة المبادىء الثلاثة التى ارتضيناها فى ظل مبادىء ثورة التصحيح

ولوضع ميثاق شرف للعمل الديمقراطى فانه يجب ان يبدا الشعب بنفسه فى تنقية مسيرته الديمقراطية ممن يحاولون تشويهها

ميثاق دينى

ويقول الشيخ عبد الرحمن النجار المدير العام للمساجد.. ان هناك ادابا اجتماعية فى الاسلام ذكرها القرآن الكريم والسنة المحمدية حبذا لو جمعناها لنخرج بميثاق دينى تكون له قداسته فى قلوب المواطنين مثال ذلك فى تحقيق الديمقراطية قول الله تعالى (وامرهم شورى بينهم) وعن العيب يقول الشيخ النجار ان حديث الرسول يبين لنا العيب فحينما سأله احد الصحابه قائلا يارسول الله ماالنجاه قال : امسك عليك لسانك وليسعك بيتك وابك على خطيئتك اللسان السائب يعيب الانسان .. والمستهتر يرتكب الخطيئة بلا احساس

ومن السلوك الديمقراطى قال الشيخ النجار (ياايها الذين امنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولى الامر منكم وبذلك يجب على الجماهير

ان تلتزم بطاعة الله والرسول وولى الامر

مفهوم واضح

وذكر الدكتور كمال ابو الخير عميد المعهد العالى للدراسات التعاونية والادارية ان الاسلوب الامثل للوصول الى الديمقراطية هو وضع ميثاق شرف يلتزم به كل من يمارس العمل السياسى ويجب الاهتمام بتربية النشء تربية سليمة من الحضانة الى الجامعة وان نبث فيهم الاخلاق والقيم

ومن الضوابط التى نضعها من الان : التركيز على الدين كمنهج اساسى لحياتنا والتأكيد على مبدأ تكافؤ الفرص وان يحترم كل فرد من الشعب النظام وان يحافظ عليه

حماية الوطن

وقال الشيخ محمود الحصرى شيخ القارىء المصرية ان رئيس الجمهورية يعمل بماجاء فى كتاب الله وسنة رسوله وهذا بما يرضى الله والجميع .. امامن الضوابط الاجتماعية فسوف تتحقق باجماع اراء المواطنين على مايحمى الوطن ويحقق أمن المواطن واستقراره ورخائه



المصدر: الاهـــــــرام
التاريخ : ١٩٧٨/٦/٢٢
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

دعوة المؤسسات الدستورية لبدء الحوار حول الممارسة الديمقراطية

ممدوح سالم: الحكومة ستقود الحوار الحر مع كل الآراء القادرة على الأداء الديمقراطي

مصطفى خليل: الأحزاب والجامعات والنقابات تتقدم بآرائها قبل ٨ يوليو القادم

بدأت المؤسسات الدستورية والهيئات العلمية فى الدولة الاعداد للحوار الوطنى الواسع حول الممارسة الديمقراطية والعمل الوطنى خلال المرحلة المقبلة والذى دعا اليه الرئيس أنور السادات فى خطابه خلال الاجتماع الطارىء للجنة المركزية وصولا الى « ميثاق شرف » وطنى لحماية الممارسة الديمقراطية السليمة .

وطلب السيد ممدوح سالم رئيس الوزراء الى اعضاء الحكومة — فى اجتماع مجلس الوزراء أمس — الاشتراك فى الحوار الوطنى وقال رئيس الوزراء : « ان الحكومة وحزب مصر سوف يقودان الحوار الوطنى الحر فى اللجنة المركزية مع كل الازاء القادرة على المناقشة والاداء الديمقراطى.



ودعا رئيس الوزراء اجهزة الاعلام الى البدء فورا فى توجيه برامجها الاعلامية لاتاحة الفرصة أمام جماهير الشعب وقياداته كي تشارك فى الحوار الديمقراطى .

وأشار رئيس الوزراء الى حرص الحكومة والحزب « على الممارسة الديمقراطية وتوفير مناخ الحرية للرأى الاخر وعلى المشاركة الشعبية فى اتخاذ القرارات وأكد أن هذه الممارسة شىء بناء ينبغى الاهتمام به لكننا نرفض أية ممارسة تستهدف الهدم والتخريب وتمزيق الصفوف » .

وفى نفس الوقت وجه الدكتور مصطفى خليل الامين العام للجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى العربى الدعوة أمس الى جميع الاحزاب والجامعات والنقابات المهنية والاتحادات العمالية والتعاونية والغرف التجارية والصناعية لكى تبدأ على الفور مناقشاتها الداخلية حول الخطوط العريضة لميثاق الشرف الوطنى الذى يوفر الضوابط والضمانات للممارسة الديمقراطية والحياة السياسية النظيفة.

وقد طلب الامين العام للجنة المركزية الى جميع الهيئات العلمية والعمالية فى الدولة اعداد « ورقة عمل » باتجاهات آراء أعضائها على أن تتقدم بها الى اللجنة التى ستشكل لاعداد « ميثاق الشرف » قبل يوم ٨ يوليو القادم .. حتى يتسنى للجنة اعداد الميثاق وتقديمه الى اللجنة المركزية قبل أسبوع من اجتماعها برياسة الرئيس السادات يوم ٢٢ يوليو القادم .

ومن المنتظر أن يصدر الدكتور مصطفى خليل أمين عام اللجنة المركزية – اليوم أو غدا – قرارا بتشكيل اللجنة التى ستتولى تلقى اقتراحات أعضاء اللجنة المركزية حول وضع « ميثاق الشرف » للممارسة الديمقراطية فى مصر . وستضم اللجنة – التى سيرأسها الامين العام – عددا من الاعضاء بحيث تمثل فيها كافة الاتجاهات الحزبية والسياسية وممثلو كافة قوى الشعب.



ومن جانب آخر يعقد الدكتور مصطفى كمال حلمى وزير التعليم اجتماعا صباح اليوم مع رؤساء الجامعات لمناقشة دور الجامعات فى الحوار الوطنى الذى دعا اليه الرئيس أمام اللجنة المركزية ودور الجامعات على وجه الخصوص فى مناقشة ملامح نظرية الاشتراكية

الديمقراطية . وقد تقرر طبع خمسة آلاف نسخة من التقرير الذى أعده الدكتور صوفى أبو طالب رئيس جامعة القاهرة حول الاشتراكية الديمقراطية خلال الايام الاربعة القادمة لتوزيعه على اعضاء اللجنة المركزية لمناقشته خلال الفترة القادمة .

كذلك يبدأ حزب مصر العربى الاشتراكى اليوم عقد عدة جلسات استماع لشباب الحزب بمختلف الدوائر والاقسام بالقاهرة لسماع آرائهم وتصوراتهم بالنسبةلضوابط الديمقراطية فى المرحلة القادمة وذلك على ضوء خطاب الرئيس أنور السادات . وسوف تستمر مناقشات الشباب ثلاثة أسابيع تجمع بعدها محصلة الاراء والتصورات التى يراها الشباب فى ورقة عمل يتم رفعها الى لجنة ميثاق الشرف للعمل الحزبى .

ويعقد المجلس المحلى لمحافظة القاهرة اجتماعا يوم الاثنين القادم لمناقشة ضوابط الممارسة الديمقراطية .

مشاركة في الاجابة على السؤال الذى طلب الرئيس السادات أوسع مناقشة حوله:

ماهى الضوابط التى نضعها في ميثاق شرف للممارسة الديمقراطية



تبدأ « تحقيقات الاهرام » من اليوم متابعة وعرض مختلف الاراء والاتجاهات والأفكار التى تحقق الضوابط السليمة للممارسة الديمقراطية فى المرحلة القادمة، اسهاما فى اثراء الحوار الواسع الذى طلبه الرئيس السادات فى خطابه الاخير أمام اللجنة المركزية حول هذه المسألة الهامة ، ضمانا لسلامة الإداء الديمقراطى ، وحماية للديمقراطية من القوى الرجعية ، والقوى العميلة التى حاولت ، وسوف تكرر محاولاتها ، للانحراف بالعمل السياسى عن مساره الصحيح .

تحقيق : احمد العطار



● من أساتذة الجامعات

■ نائب رئيس جامعة القاهرة :

فلتتفق الأحزاب على الأهداف وتختلف في الوسائل

● الدكتور محمود درويش نائب رئيس جامعة القاهرة

في رايي انه بعد خطاب الرئيس وبعد ان وضع النقاط على الحروف وبعد ان وضح تماما اصرار الشعب على التمسك بالديموقراطية وحمايتها من أى عبث أو محاولة استغلال ..

في تصوري ان هذا كاف جدا لكي يطمئن كل مواطن أن الديموقراطية لم ولن تهتز .. ربما ما نحتاجه ومايجب ان ينتبه اليه كل مواطن ان يخرج بايجابية فكرية للاشتراك في التفكير .. كيف يمكن ان تمضي تجربة الديموقراطية بهدف البناء وليس بهدف الهدم ، بهدف النقد الموضوعي وليس بهدف النقد الهدام ، بهدف اخلاقي وليس بهدف اللااخلاقيات التي ظهرت على بعض المثمين .

وفي المرحلة القادمة .. لا يجب ان يحرق بخور لمخطىء أو منحرف مهما كان موقعه واسلوب النقد يجب ان يلتزم فيه الناقد بالمصلحة العامة بالاخلاقيات ، والنفس البشرية تتقبل النقد الهادي وترفض النقد المثير . بالنسبة للممارسة الحزبية لاجدال ان تعدد الاحزاب امر واجب اذا اردنا ديموقراطية سليمة بشرط ان يختفي تماما اسلوب ما قبل ٢٣ يوليو حيث كانت الاحزاب قبل الثورة كل صراعها لوثبة النمر على كرسي الحكم .. النمر الذى أخذ شكل الحمل قبل الوصول الى الحكم وما أن يصل حتى يخلع رداء الحمل ويلبس رداء النمر ..

والاحزاب الان يجب ان تقوم على مبادىء واهداف لحل مختلف المشاكل .. فالطرق والاساليب قد تختلف ولكن الهدف واحد . فمثلا مشكلة التعليم يجب ان تأخذها الاحزاب بهدف واحد وهو ان يهيء لكل افراد الشعب فرص التعليم ، وهناك اساليب مختلفة لتحقيق هذا الهدف كالمدارس الخاصة والمدارس المهنية والجامعات المفتوحة ، فالهدف واحد ولكن هناك عدة اساليب لتحقيقه .. وهناك مبادىء متفق عليها ويكاد يكون طريقها واحد ، وفي تصوري اذا رفض حزب واحد هذه المبادىء فلا يجب ان يكون وسطنا ..



■ عميد حقوق عين شمس :

نوضح حدود النظام العام ونحاسب كل من يخرج عليها

● الدكتور سليمان الطماوى عميد حقوق عين شمس

لقد كان رأيى وما يزال أن نظام تعدد الاحزاب يتطلب أولا تحديد مفهوم محدد للنظام العام لان تعدد الاحزاب لا يعنى اطلاقا ان كل حزب ينادى بما يشاء بل عليه أن يبلور فكره فى حدود النظام القائم ومن يخرج على النظام العام يحرم من ممارسة العمل السياسى بل وقد يعاقب جنائيا.

ومن عناصر النظام العام :

□ **أولا** : الايمان بالله وبكتبه وبرسله .

□ **ثانيا** : النظام الجمهورى .. فمنذ أن أعلنت مصر النظام الجمهورى اصبح هذا النظام جزءا لا يتجزء من النظام العام ، ومن ثم لا يتصور ان يقوم حزب للدعوة للعودة الى النظام الملكى مثلا .

□ **ثالثا** : النظام الاشتراكى .. فلقد بلور الشعب فى اغلبيته الساحقة ايمانا بالاشتراكية ولكنه حرص فى نفس الوقت على أن يصفها بانها اشتراكية عربية لان العالم يموج بالفكر الاشتراكى لا سيما الفكر الماركسى الذى يتخفى تحت شعار اصطلاح الاشتراكية العلمية والذى يرفض صفة العلمية وينفيها عن كل فكر اشتراكى لا ينتمى اليه . فى حين أن ثورة ٢٣ يوليو وثورة ١٥ مايو كلها قد رفعت راية الاشتراكية ولكنها نابعة من بيئتنا وظروفنا ، **هذه النقطة بالذات هى التى يجب أن توضح فى المرحلة القادمة ، فيبين خصائص هذه الاشتراكية والتى تميزها عن غيرها من الاشتراكيات التى يموج بها العالم حتى لا يضلل الشباب بشعارات زائفة ..**

□ **رابعا** : منع الصراع الدموى بين الطبقات . ان النظام الماركسى وبعض النظم الاخرى تضع فى برامجها محاولة تحقيق فلسفاتها عن طريق تأليب طبقات الشعب بعضها على بعض ، فى حين أن أكبر مميزات ثورة ٢٣ يوليو انها مع التغيير الجذرى الذى احدثته فى المجتمع ورفضت رفضا باتا الصراع الدموى بين الطبقات .

ولهذا كان جميع الاحزاب الجديدة المسموح بها يجب أن تكون وسائلها شرعية ..

□ **خامسا** : المحافظة على نظام الاسرة : ان المجتمع المصرى هو فى حقيقته مجتمع الاسرة المصرية ، ويجب أن تتجه جميع تشريعاتنا الى تدعيم نظام الاسرة فى ضوء ايماننا بالله وكتبه ورسله وفى ضوء تقاليد القرية والتى ينتمى اليها الاغلبية الساحقة من الشعب المصرى ٪ ولهذا ومع تسليمنا بضرورة معاملة المرأة معاملة متكافئة للرجل فان ذلك يجب الا يذهب بنا الى النظم المتطرفة التى تتجاهل طبيعة الاسرة .

□ **سادسا : القومية العربية :**
ان مصر وان كانت أقدم دولة معروفة على سطح الارض ، وان كان تاريخها قد تقلب بين الفرعونية والبطلمية والرومانية والعثمانية الى آخره ، فانها منذ أن عرفت حلاوة الاسلام قد اصبحت رائدة الامة العربية منذ فجر الاسلام حتى الان . والقومية العربية فى واقع الامر لا يمكن فصلها عن القيم الاسلامية وقد اعترف بذلك كثير من زعماء العرب من غير المصريين فى مصر وخارج مصر . ولعل اعداءنا قد أدركوا هذه النقطة ومن ثم فانهم يحاولون الان بوسائل مسمومة أن يشككوا المصريين فى قوميتهم العربية ولكن رجل الشارع غير المتعلم والمتعلم قد ادرك كل منهم أن مصر لاتنفصل عن الامة العربية بل هى حجر الزاوية من الامة العربية .

وان تقوقع مصر وانطوائها على نفسها هو اقصى ما يتمناه اعداء مصر واعداء الامة العربية لكى ينقضوا عليها ، ويسعدنا أن الرئيس رغم تعرضه لاتهامات وتهجمات الكثيرين من ادعياء العروبة فان ذلك لم يدفعه الى انكار عروبة مصر او يفت من عضده فى الدفاع عن الامة العربية ككل لان ذلك قدر مصر ، ولهذا فان كل دعوة حزبية لتشكيك المصريين فى عروبتهم تعتبر خروجا على النظام العام .

هذه النقاط الست ، انما هى مجرد برنامج عمل أو رؤوس موضوعات كبرى يجب أن تطرح لمناقشة واسعة حتى يفرغ كل عنصر منها فى نقاط تفصيلية تضع الضوابط الواضحة التى لا تترك مجالا للتشكيك

وحتى يقوم كل حزب او جماعة سياسية بممارسة عملها فى حدود هذه الضوابط ويعتبر خروج أى منها على هذه الضوابط بمثابة ارتكاب جريمة جنائية تعرض مرتكبها لاقصى العقوبات . ولا اعرف دولة فى العالم تفهم الحرية السياسية على انها الانطلاقة التى لا تلتزم بشىء . واختم قولى كما بدأت بان كل دولة لها نظامها العام التى يتحرك كل مواطن وكل جماعة فى نطاقه وتكون الكلمة للقضاء للحكم على من يخرج على هذا النظام .



■ عميد كلية الاقتصاد :

نستبعد من مجال العمل كل شخص ولاؤه للخارج

● الدكتور محمود خيرى عيسى عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية :

الحماية التى توفر للديمقراطية هى حماية يضعها الشعب لحماية نفسه ولحماية النظام الذى يكفل تحقيق الفرص من وجود هذا النظام . وهناك امثلة كثيرة عن نظم ديمقراطية نجد انها تضع ضمانات وقيودا على ممارسة العمل السياسى .

فالنظم الديمقراطية لا تسمح لغير العاقل او للمجنون او للمجرم ان يمارس عمله السياسى ، ومن باب اولى فلها الحق ان تضع ضمانات لكى تمنع اعداء الوطن الذين يدينون بالولاء لغير الوطن او الذين الحقوا الضرر بالوطن فى الماضى فى العمل السياسى .

ولكن ما هى الطريقة التى يمنع بها مثل هؤلاء ؟

الديموقراطيت الحديثة فى الدول المتقدمة يرتفع مستوى الوعى والمعرفة والعلم فيها بدرجة تسمح للمواطنين ان يتبينوا مثل هؤلاء بانفسهم ، فلا تكون هناك حاجة قوية فى مثل هذه الدول لاقصائهم عن طريق قانون .. فاقصاؤهم يتم اجتماعيا .

وفى الدول النامية فان المشكلة كبيرة خاصة اذا كانت هذه الدول تمر بظروف دولية صعبة ومحاطة باعداء فى عدة جهات ، ولا شك ان لهم عيونا وانصارا فى الداخل يستغلون الساحة الديموقراطية للاضرار بالوطن . فتظهر الحاجة هنا لوسائل دستورية للضرب على يد هؤلاء الناس ومنعهم من الاضرار

بالوطن .

وبالنسبة للذين كانوا يتبوأون مراكز كبرى ويسيئون استغلالها لتحقيق مصالح شخصية فى الماضى والذين يمثلون ولاءات خارجية ويريدون ربط الدولة بعجلة دول اخرى اجنبية ، فالمشكلة هنا ان درجة الوعى والنضج السياسى فى مصر قد لا تسمح لبعض الناس بمعرفة حقيقة هؤلاء .

لابد من فرض حماية دستورية شرعية ، ومن الغريب ان الماركسيين الذين لا يسمحون بالممارسة الديموقراطية فى نظمهم يطالبون بهذه الممارسة فى الدول التى يعيشون فيها ، فهم يطالبون بما لايعطونه او يسمحون به ، ففى الدول الشيوعية لا يسمح لغير الشيوعيين بالممارسة السياسية .

وفى تصورى ان اللجنة المركزية العليا تستطيع ان تكون ذات دور فعال فى اصلاح مسار الديموقراطية فى مصر عن طريق الرقابة المستمرة للاحزاب السياسية فى عدة نواح :

اولا ، تمويل هذه الاحزاب ... فاذا كان مصدره اجنبيا مثلا فهناك شك كبير فى ولاء هذه الاحزاب .

ثانيا : نوعية قيادات الحزب فهناك بعض القيادات تعرف تماما انها كانت مشتركة فى افساد الحياة السياسية فى الماضى او ولاءاتها لغير الوطن . ومهمة اللجنة المركزية العليا ان تظهر مثل هؤلاء الناس حتى يمنعوا من ممارسة العمل السياسى .



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــرام

التاريخ : ١٩٧٨/٦/٢٥

مشاركة فى الاجابة على السؤال الذى طرحه الرئيس

كيف تكون ضوابط الممارسة السليمة للديمقراطية

أعضـاء اللجنـة المركـزية يتكلمـون : هذه الضـوابط تعطينـا الضـمان

- مراقبة اللجنة المركزية للسلوك الديمقراطى وتقديم ملاحظاتها أولا بأول
- اسـقاط عضـوية النـائب الـذى يغير بعد انتخـابه صـفته الحـزبية
- مراجعة سلوكيات الأفراد والتزامهم القومى قبل ترشيحهم للمناصب القيادية
- التزام الصحف الحزبية بميثاق الشرف الذى تلتزم به الصحف القومية

يقدم أعضاء اللجنة المركزية الذين تكلموا فى هذا التحقيق مقترحات بضوابط جديدة لضمان سلامة الاداء الديمقراطى تستحق بالفعل المناقشة والدراسة ، وصولا الى ميثاق الشرف المطلوب للممارسة الديمقراطية والعمل الوطنى فى المرحلة المقبلة .

وهذه الضوابط الجديدة المقترحة تلتقى كلها عند هدف واحد وهو أن تكون مصلحة مصر العليا هى المنطلق والاساس ؛ وهى المنبع والمصب .. وان تكون كل الوسائل والقنوات فى خدمتها لا فى خدمة مصالح فئوية ؛ ولا اغراض حزبية ، وان نجنب مسيرتنا الديمقراطية فى المستقبل ماحاولت بعض العناصر التى تفتقد الالتزام القومى وضعه من « عثرات » فى طريقها .



الالتزام لمصر

● الدكتور مصطفى الجنزورى عضو اللجنة المركزية : لقد انحرفت التجربة الديموقراطية المصرية فى الفترة الاخيرة عن مسارها السليم لعدة أسباب فى مقدمتها ، دخول أحزاب جديدة الى الساحة ببرامج أقرتها اللجنة السياسية للاحزاب، ولكن الممارسة اتخذت شكلا آخر ، مما يدل على أن النوايا تختلف عما تعلنه الاحزاب من برامج !! وفى هذا خطورة على الممارسة ومن هنا تبرز أهمية الضوابط التى ترد على تساؤل مفهومه كيف نضع الضوابط وهناك من القوانين ما يكفل الضمان للممارسة .. ولذا فان الضوابط التى طالب الرئيس السادات كل القيادات بمناقشتها وعهد بها الى لجنة لبلورة هذه المقترحات يجب أن تتضمن مايلى :

ــ تعريف الاحزاب القائمة والجديدة التى سوف تقام فى الفترة القادمة بأن السلوك هو أساس الحكم على الحزب ونشاطه ، **وهنا يجب أن تقوم لجنة الاحزاب السياسية بدور بارز فى هذا المجال ، ويمكن أن تصدر اللجنة المركزية ملاحظاتها حول السلوك الديموقراطى بصفتها التى نظمها قانون الاحزاب ..**

واذا كان البعض يتصور أن المسألة السلوكية والخلقية والالتزام القومى لا يمكن أن تخضع لضوابط أو لقوانين فاننى أرى أن اللجنة المركزية وهى الاطار المنبثق عنه الاحزاب يجب أن تلعب دورا هاما فى تعريف الجماهير بالحقائق ، وفى وضع ميثاق للشرف للممارسة يكون أساسا لكل عملنا السياسى فى المرحلة القادمة والا ماذا يكون دورها فى أهم فترة من فترات نضالنا من أجل الديموقراطية التى أرست مبادئها ثورة مايو ..

وفى هذا ترسيخ للمبادىء والمعانى التى نبعت من تاريخ وتراب مصر على مدى تاريخها الطويل ..

ومشكلة المشاكل أمامنا هى كيف نجعل مصلحة مصر العليا فوق المصلحة الحزبية .. ؟

ويجب علينا أن نؤكد فى هذه المرحلة ما سبق أن أعلنه الرئيس أكثر من مرة من أن هدفه من كشف المنحرفين ينحصر فى مجرد كشفهم أمام الجماهير ، وترك الحكم للجماهير ..

أن ما جرى فى الفترة الاخيرة من محاولة تهديد الديموقراطية ، وضرب الحرية ، واستغلال آلام الجماهير ، بعد فترة تضاعفت فيها التراكمات يجعلنا اليوم نقف وبصلابة للدفاع عن الديموقراطية والحريات ، وهذا يأتى أولا من التجرد عن النزعات الشاذة والواردة من الخارج ومحاولة التأمل لمشاكلنا اليومية وسياستنا الخارجية من أجل استخدام أقرب الوسائل



لحلها ..

ولا يعنى هذا مصادرة الرأى الحر النابع من مصلحة قومية ، أو النقد النزيه غير المسف الذى يحاول تزييف التاريخ ، وتشويه الحقائق للاخلال بمبادئنا وقيمنا الروحية .

انبذوا المهاترات

● **مصطفي كامل مراد عضو اللجنة المركزية ورئيس حزب الاحرار الاشتراكيين** : لقد أراد الرئيس أنور السادات فى خطابه الاخير أن يضع النقاط على الحروف للممارسة الحزبية فى مصرحتى تكون أكثرتأثيرا فى القواعد الشعبية وأكثر نبضا فى ملء الفراغ السياسى الذى نشأ بعد انتهاء نشاط الاتحاد الاشتراكى .

اننى أرى أن هناك مقومات وهناك أيضا ضوابط ، وهناك أخطاء فى الممارسة الحزبية وعلينا أن نربطهما جميعا حتى يمكن فى النهاية بلورة ميثاق الشرف للممارسة الديمقراطية ..

وبالنسبة للمقومات فان أهم مقوم هو الاعلام الذى لايمكن بغيره أن تتم الممارسة التى تركز أولا على الشعب ، ولان التفسير الحرفى للممارسة الديمقراطية هو ممارسة سلطة الشعب كيف يمارس الشعب سلطته ؟ ولا تتم هذه الممارسة الا اذا استطاع الشعب بفئاته المختلفة أن يعبر عن رأيه بطريق وسائل الاعلام .

كذلك لابد من عمل ندوات سياسية يتم فيها **حوار ديموقراطى تشترك فيه** فئات الشعب ومعهم ممثلوهم فى مجلس الشعب والمجالس الشعبية والتنظيمات الجماهيرية **كذلك لابد للنائب أن يمارس واجبه النيابى بالانتظام فى حضور جلسات مجلس الشعب ، وأن تشرح الحكومة سياساتها المختلفة للجماهير**

واقترح أن ينظم حوار يومى على مدى الشهر مع الوزراء يشترك فيه نواب الاغلبية ونواب المعارضة أيضا كما أننى أصر على ملكية الاحزاب للصحف طبقا لما جاء فى قانون الاحزاب لان الاحزاب حلت محل الاتحاد الاشتراكى الذى أنشأته ثورة يوليو ، وهى منبثقة عنه ومن حقها أن تؤول اليها كل ممتلكات الاتحاد الاشتراكى .

وبالنسبة للاخطاء التى حدثت فى الفترة الماضية فانه لوحظ عدم وجود **تعاون بين الاحزاب فى مجال العمل السياسى ولذلك فان الاحزاب لم تنجح فى تطبيق** برامجها على المشاكل اليومية للجماهير وايضا لجوء بعض الاحزاب الى اثارة الطبقات والتشكيك فى مدى نجاح سياسة الانفتاح ، وارهاب المواطنين فكريا بنشر المبالغ التى ساهم بها البعض فى الانفتاح وكأنها جريمة يعاقب عليها القانون ، **ومحاولة تشويه ثورة** يوليو وثورة مايو فى التطبيق الاشتراكى ككل واستقطاب نواب الاحزاب الاخرى ووضع الاجهزة التنفيذية تحت السيطرة الحزبية ، مما يخرج بها عن وظيفتها القومية ..

وأنا أرى لكى تستمر الممارسة فى مسارها السليم أن نبعد عن المهاترات والتجريح ، لان الاحزاب ليست تابعة لاشخاص ، ولا تعبر عن الرأى الشخصى



لقياداتها ، وانما تعمل عن طريق برنامج أقرته لجنة الاحزاب السياسية ، كذلك لابد من اعادة انتخابات كل قيادات الاحزاب فى فترات محددة تنشيطا للحركة داخلها ، ودفعا لقيادات جديدة والالتزام بالخط القومى العام الذى قامت على أساسه الاحزاب فى اطار المبادىء الثلاثة وهى السلام الاجتماعى والوحدة الوطنية والنظرية الاشتراكية الديمقراطية لاننا لسنا أحزابا ليبرالية بمعنى أن ننشىء أحزابا مطلقة بلا حدود ..

الحرية للشعب

● طلعت يونان عضو اللجنة المركزية : الذين يحاربون النظام الحالى اولا هم عناصر اليسار الوافد على بلادنا من انظمة حمراء وهؤلاء جميعا لديهم نظام الحزب الوافد الذى ابتليت به مصر فى فترة طويلة غاب فى ظلها الرأى الاخر ، وانى اعد دراسة الان عن الرجوع الى نصوص قوانين هذه الدول عن الضوابط الدكتاتورية التى تحكم اليسار العميل حتى نواجه بها الذين يحاربون النظام باسم اليسار ، وحتى نرسى قواعد انشاء يسار مصرى ينبع من تربة مصر ، والنوع الاخر الذى يحارب النظام هم الذين كانت لهم قبائل سياسية عرفت ظلما باسم الاحزاب قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وانا أؤكد وقد عاصرت هذه الثورة ان مصر لم تعرف الحزبية فى تاريخها الحديث كله وانما كانت هناك سياسة تقوم على دكتاتورية شخصية الزعيم ، ولهذا السبب كنت اول من طالب بعدم التصريح بعودة هذه القبائل بأى صورة من الصور لانها فى يقينى ثورة على ثورتى ٢٣ يوليو و ١٥ مايو وهؤلاء هم الذين رفضهم الشعب فى الاستفتاء الاخير اننا يجب ان نوضح الموقف للشباب ابناء ثورة يوليو ونقول لهم ان هؤلاء الذين يتحدثون عن حرية المعارضة والرأى الاخر هم الذين وأدوا عريضة المعارضة وصادروا جميع صحف المعارضة وهم الذين ابتدعوا الرقابة العرفية على الصحافة ، وان الذين يتحدثون عن حرية المنبر هم الذين وأدوا هذه الحرية فى ازمة مجلس الشيوخ المشهورة وكانت لهم مواقف حزبية دكتاتورية لا تمت للديمقراطية بصلة ، وان الذين يستغلون الغلاء اليوم هم الذين ابتدعوا هذا الغلاء فامتد فى عهدهم من الاتجار بقوت الجماهير الاحياء الى الاتجار باكفان الموتى ، وانى لانصح بطبع الكتاب الإسود وملحقاته ليقرأ الناس حقيقة هذه العهود السوداء ويفهم لماذا التقى اصحاب الصفحة الحمراء واصحاب الصفحة السوداء فى محاربة ديمقراطية الشعب .

وان اهم ضابط اطالب به فى عصرنا الحاضر هو حماية الشعب من اعداء الشعب ولا حرية لهؤلاء الاعداء وتلك هى الديمقراطية ، ويجب ان يشترط فى تكوين اى حزب مستقبلا ان تكون له الى جانب العشرين عضوا بمجلس الشعب نسبة كبيرة من الجماهير حتى لا تقوم احزاب وهمية على أن يتم توثيقها فى اى جهة من جهات التوثيق بالدولة .



واطالب بانشاء السلطة الرابعة وهى الصحافة وتحديد مفاهيمهامقدما والا تكون للاحزاب صحف يملكها افراد بل صحف نابعة من السلطة الرابعة تلتزم بميثاق الشرف الصحفى وان تكون للسلطة الرابعة مجلس يديرها خاضع لرقابة شعبية ، وأرى أن زعامات الاحزاب لابد وان تنبع من الشعب وان تكون بالانتخاب الحر المباشر ولا تضع هذه الزعامات من فراغ حتى لا نعود الى عصر القبائل السياسية ، وان يتم طرح مبادىء كل حزب جديد على اللجنة المركزية ، ولا يتم التصريح بقيام اى حزب الا بعد مناقشة اللجنة المركزية لبرنامج هذا الحزب .

وإنا مع صدور قانون العيبوذلك فى حدود ميثاق العمل الصحفى وذلك بان يمتد هذا الميثاق ليكون ميثاقا للعمل الحزبى يعنى ان يكون النقد للبناء والتوجيه لا للهدم والتشكيك . وان تنبع المعارضة من مصلحة مصر وليس من مصلحة خارج مصر لان مصر لا يصح أن تحكم من موسكو أو غيرها وأن ينص فى كل حزب يقوم على ضرورة توفر صيغة التحالف فى تكويناته من القمة الى القاعدة حفاظا على مبادىء ثورة ٢٣ يوليو ومكاسبها للعمال والفلاحين .

واطالب بعد ان ينتهى المدعى العام الاشتراكى من تحقيقاته الدقيقة مع الصحفيين الذين يعملون فى الخارج وشوهوا صورة مصر واتضح ادانتهم ان يعرض امرهم على اللجنة المركزية [العائلة الكبيرة] لسحب الجنسية المصرية منهم ، فى الوقت الذى لزاما علينا ان نحيى صحفيين شرفوا مصر فى الخارج وهم خير سفراء لها .

● **محمد رجب عضو اللجنة المركزية :** الضوابط يجب ان تحمى حرية الرأى بالنسبة للاغلبيةوالاقلية فى اطار من الاحترام الموضوعى الذى يقوم على احترام كل طرفلرأى الاخر وان اختلف معه..

ان الاختلاف فى الرأى لاينبغيان يصل الى حد التشهير والتجريح .. أن هناك قضايا يجب أن تكون مناقشتها فى اطار الالتزام بدستور الدولة ونظامها وفى مقدمتها قضايا الدين والشريعة والايمان بوجودالله

ثم ان الاختلاف فى الرأى يكون حول الاساليبوالوسائل أما القضايا الاساسية التى رسخت فى وجدان الشعب المصرى فلا يشكك فيها ... وعلى سبيل المثال اهمية الالتزام بالمبادىء الاساسية التى تستهدف المصلحة العليا لمصر ، يجب ان نفرق بين القضايا القومية والقضاياالحزبية، ويجب على الاحزاب جميعا عندما تعالج اى قضية قومية يجب أن يكون ذلك نابعا من المصلحة العلياللمواطن، وليس من الرؤية الحزبية الضيقة .

لابد ان تكون هناك ضوابط فى شأن الكتابة فى الصحف الحزبية ، بحيث لاتتحول هذه الصحف الىادوات يستخدمها كل حزب للتشهير بالاحزاب الاخرى ويجب ان تخضع الكتابة فى هذه الصحف لميثاق الشرق الصحفى الذى يلتزم به الصحفيون فى الصحف القومية .

يجب أن يبرز دور اكبر للجنة

المركزية للتدخل لوقف اى حزب يخرج على الضوابط والقيم التى ترسم الملامح الاساسية لاطار الديمقراطية فى مصر ، ولم تمارس اللجنة المركزية دورها خلال الفترة الماضية .

يجب أن تقرر الضوابط منع قيام حزب يدعو الى حكم الطبقة او يلتزم بافكار وصيغ تختلف مع ماقرره الشعب المصرى ، ويجب ان يكون فى هذه الضوابط منع قيام حزب شيوعى او ماركسى .

ان تتحدد فى هذه الضوابط والتنظيمات التى خانت نضال الشعب وقياداتها يجب الا تعود الى ساحة العمل الوطنى حتى وان غيرت فى اسمائها او اصطنعت برامج جديدة كموقف تكتيكى من اجل النفاذ لتخريب التجربة الديموقراطية ..

يجب ان يبحث فى اطار التعديلات القانونية والدستورية القادمة ان عضو مجلس الشعب الذى يتقدم للانتخاب تحت اسم حزب معين تسقط عضويته ان غير صفته الحزبية .. وذلك حتى لايساء استخدام الضوابط ونجد العضو يتنقل من حزب الى اخر بطريقة لاتخدم الديموقراطية ..

تحقيق : محمود معوض

أحمد حسين



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــــرام

التاريخ: ١٩٧٨/٦/٢٥

السادات فى رسالة تاريخية لمجلس الشعب: أريد تصحيحا دستوريا للممارسة السياسية

تلاقت مصالح الاقطاع واليسار فى مؤامرة لاحباط التجربة الديمقراطيــة

فى رسالة تاريخية بعث بها الرئيس أنور السادات أمس، الى مجلس الشـــعب أكـــد الرئيس: أنه حريص على أن يتم تصحيح المسار الديمقراطى والممارسة السياسية فى مصر وفقا للدستور والقانون نصـــاوروحا وقال الرئيس أن الحرية والديمقراطية قد اصبحتا حقوقا طبيعية لارجعة فيها ولامساومة عليها.

وقال انه احساسا منه بأن التجربة تتعرض للخطر وفى مواجهة المؤامرة الحاقدة التى التقت فيها المصالح المعفنة للاقطاع المتحجر ومدعى اليسار، فلقد لجأت الى الشعب لكى يقول كلمته فى استفتاء شعبى حتى يكون التصحيح من الشعب ودستوريا.

واضاف الرئيس اننى حرصت أن أضع الحقائق أمام المؤسسات الدستورية للدولة، ولقد قلت - وما زلت اقول - اننى سوف اعطى مزيدا من الديمقراطية فى مواجهة مشاكل الديمقراطية ومزيدا من الاشتراكية فى مواجهة مشـــاكل الاشتراكية.

وفيما يلى نص رســـالة الرئيس السادات التى تليت فى جلسة مجلس الشعب أمس..

السيد المهندس سيد مرعى..
رئيس مجلس الشعب
تحية طيبة وبعد..

لقـــــد كان حجر الزاوية فى ثورة الخامس عشر من مايو، هو بناء مجتمع قـــوى متماسك، قادر على الوفاء بالالتزامات القومية، والتصدى لكافة التحديات التى يواجهها الوطن فى هذا المنعطف الدقيق فى تاريخه الحافل.

ومنذ اللحظات الاولى التى حملتنى فيها جماهير شـــعبنا العظيم شرف المسئولية وأمانتها، أخذت على عاتقى الدعوة الى توفير جميـــع الضمانات والمتطلبات التى تكفل انطلاق شعب مصر العربى الى آفاق رحبة من الانجاز والبناء وازالة كل السلبيات التى تعترض مسيرته.

وكنت فى كل هذا حريصا على تحقيق التوازن الدقيق بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع ككل، لان المجتمع - فى النهاية - هو جماع افراد يؤمنون بقيم معينة، ويدينون بالولاء المطلق لبلدهم المجيد الذى كتب أنصع الصفحات فى تاريخ البشرية على امتداده، وقدم للعالم



رصيدا هائلا من الفكر والقيم السامية والمثل العليا والانجازات الرائعة .

ومن هنا كان اصرارى على وضع الضمانات والضوابط التى تجعل قلوبنا مطمئنة الى حاضر مصر ومستقبلها ، ونفوسنا واثقة من أن الاجيال المتتابعة من أبنائنا سوف تواصل حمل الرسالة فى ظروف مواتية للعمل الوطنى السليم

وكان طبيعيا أن نتجه الى تحقيق تلك الغاية القومية عن طريق أمرين : أولهما ترسيخ القيم المصرية الاصيلة وتنقيتها من الشوائب التى علقت بهما نتيجة تراكمات طويلة متعددة ، والثانى ارساء قواعد للممارسة الصحيحة ، بحيث يتمكن الافراد — وقد حصلوا على حقوقهم وفرصهم كاملة — من التحرك كمجتمع رشيد ، يؤثر المصلحة العامة ويبتعد عن الانانية والذاتية ، يركز على البناء ، وينأى عن الهدم ، يعمق الحب والمودة ، ويستأصل الحقد والكراهية ، يتمسك بكل ما هو ايجابى ، ويزيل كل ما هو سلبى . يحقق التضامن والتكافل ، ويمنع الاستغلال والفرقة . يتعامل مع الواقع المعاصر من منطلق علمى ، يدعم فيه التزاوج التام بين المفاهيم العلمية الحديثة والقيم الروحية التى هى جوهر الوجود المصرى ذاته ، بحيث تبنى مصر الحديثة على اساس اللحاق بركب التطور العلمى الهائل الذى تم احرازه فى ربع القرن الاخير ، وتصبح قادرة على الانطلاق الى الافاق اللانهائية فى المستقبل . كل هذا دون أن تفقد أصالتها او تتخلى عن جذورها . وهذا هو المعنى الذى عبرنا عنه حين رفعنا راية العلم والايمان .

ومن الحقائق الثابتة التى أعتز بها وأفخر ، ان جماهير شعبنا الواعى قد تجاوبت مع هذه الدعوة تجاوبا تلقائيا رائعا ما كان يمكن أن يتحقق الا من شعب بهذه العراقة والاصالة ، يستند الى جذور تضرب فى أعماق التاريخ الانسانى .

ومضت الجماهير تحقق المكاسب المتتالية على طريق الحرية والديمقراطية السليمة ، فقامت مؤسسات الشعب تمارس السلطة وتتحمل المسئولية ، واصبحت هناك قنوات متعددة للتعبير عن الارادة الشعبية ، وارسيت قواعد واضحة للسلوك الاجتماعى والسياسى ، بحيث يستطيع كل عضو صالح فى الجماعة أن يعرف موقعه ، ويفى التزاماته .

كذلك استطاع شعبنا أن يضع الحدود الفاصلة بين النشاط الفردى والجماعى المتاح والمطلوب فى مجتمع ديموقراطى حر . وبين الممارسات السلبية والتجاوزات التى تنال من خلال المسيرة الشعبية وتضع العراقيل أمام عجلة التقدم .

وكنا — والشعب معنا — حريصين على الحفاظ على التجربة وتطورها بما يضمن لها النمو والتقدم ، دون أى مساس بما اعتبرناه جميعا **أسس مجتمع مصر الجديد . وهى الاشتراكية والديموقراطية ، والسلام الاجتماعى ، والوحدة الوطنية .**

وتذكرون اننى قلت اكثر من مرة ان العيوب التى قد يكشف عنها التطبيق لن تزيدنا الا اصرارا على المضى فى الطريق وتصميما على تحقيق هذا الهدف القومى الاسمى ، نقلت بالحرف الواحد [لمشاكل الاشتراكية .. مزيد من الاشتراكية ، ولمشاكل الديموقراطية .. مزيد من الديموقراطية] .

ومضى الشعب فى مسيرته ، يعمق مفهوم الديموقراطية ويصححه ، واخذت التجربة تعزز كل يوم حقائق جديدة جعلت مصر منارة للحرية والديموقراطية



الحقيقية ، البعيدة من الزيف والاتجار بالشعارات .

غير أن فئة قليلة قد خرجت على هذا الاجماع الشعبى الجارف ،وحاولت أن تنخر فى بناء الوطن ، تحقيقا لمكاسب ذاتية رخيصة على حساب الجماهير الكادحة ، صاحبة المصلحة الحقيقية فى كل خطوة يخطوها الوطن الى الامام ..، وحاولت هذه الفئة المضللة أن تتسلل الى مكاسب الشعب فتختلسها ، وأن تنقض على انجازاته فتهدمها ، وتهوى على التجربة الديمقراطية فتجهضها ، وكانت النقطة التى التقت حولها هذه **الفئة هى الحقد على نجاح التجربة** ، والرغبة فى الارتداد بالوطن الى أيام عجاف ، كانت الديمقراطية فيها فى محنة ، والقانون فى غيبة والعدالة بعيدة عن الاذهان ، والاقطاع سائدا ، والشعب معانيا ومقاسيا .

واذ حاولت هذه الزمرة الانقضاض على مكاسب الشعب لتقيم بدلا منهـا هيكلا هشا تذروه الرياح ، فقد كان طبيعيا أن تركز هجمتها الباغية على القيم التى تعصمنا من كل سوء ، وعلى الممارسة التى نريد أن نجعلها علامة مضيئة على الطريق ، وحين تلاقت المصالح العفنة ، لم يعد هناك وازع يحول دون **اشتراك الاقطاع المتحجر مع مدعى اليسار فى مؤامرة واحدة على التجربة الديمقراطية ومؤسسات الشعب التى تقوم عليها .**

وحماية للتجربة الديمقراطية ،ومنعا من تشويه معالمها وصورتها ووضعا للحد بين الحرية والفوضى ، وبين الديمقراطية والعدمية ، وبين الرأى والتآمر ،وبين النقد الهادف واطلاق السموم التى تهدف الى تشكيك الشعب فى كل ما أنجزه ، وزرع اليأس فى نفوس أبنائه ، كان لزاما ــ والحال هذه ــ ألا نتردد فى سلوك الطريق الذى يكفل وقف هـذا العبث بمصالح الجماهير .

وزاد من جسامة الوضع ان هذا التخريب فى بنيان مصر كان يحدث فى فترة هى من احرج الفترات فى تاريخنا، فبعد ان خرجنا منتصرين من معـركة العبور واسترجعنا كرامة مصر والامة العربية ، واجهنا ــ بنفس العزيمة والتصميم ــ **معركة السلام التى لاتقل ضراوة واهمية عن المعركة العسكرية،** والواقع انهما وجهان لعملة واحدة ، فهما ــ معا ــ يهدفان الى تحـرير الارض واستخلاص الحـق ، ومن التفريط فى حق مصر وشعبها الا نوفر لهما الاستقرار والامان فى وقت نخوض فيه هذه المعارك الضارية .

وانطلاقا من احساسى بأن التجربة تتعرض لخطر داهم اذا استمرت ترزح تحت وطأة هذه الحملة من أقلية صغيرة غير مرتبطة بشعب مصر وترابها فى وجدانها وفكرها ومصالحها ، فقـد حرصت على ان يتم هـذا العمـل **التصحيحى** لمسار ثورة ١٥ مايو على أساسين :

أولا : أن يتحقق فى ظل سـيادة القانون وبما ينسـجم تماما معـه فى نصه وروحه ، وحيث ان **الدستور** ــ وهو أول دستور دائم تشهده مصر منذ مدة طويلة ــ هـو أبو القوانين ومرجعها الاساسى ، فكان من المتعين ان تسير **عملية التصحيح فى الاطار الدستورى السليم .**

ثانيا : ان تشترك القاعدة العريضة لشعبنا فى هذا العمل ، لان الشعب هو الهدف والامل ، ثم انه هو القـادر على صياغة حقوقه وحماية مسيرته من كيد العابثين والطامعين .

وأعمالا لهذين المبدأين ، طرحت على الشـعب تصـورا للاسلوب الامثـل



للتصدى لهذا التخريب بما يردعه ويبطل مفعوله ، دون مساس بالحرية والديمقراطية اللتين اعتبرهما حقا طبيعيا لا رجوع عنه ولا مساومة فيه .

وتطبيقا للمادة ١٥٢ من الدستور رأيت طرح الموضوع على الجماهير فى استفتاء عام ، يدور حول مبادىء بتسعة نص عليها قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٤ لسنة ١٩٧٨ ، بدعوة الناخبين الى الاستفتاء على مبادىء حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى (مرفق أ).

وفى يوم ٢١ مايو ١٩٧٨ ، تحققت الارادة الشعبية بأبهى صورها ، اذ بلغت نسبة المشاركة فى الاستفتاء ٨٥ر٤٪ من مجموع الاشخاص المقيدين بجداول الانتخاب .

وقد ثبت من عملية الاستفتاء طبقا لبيان وزارة الداخلية الصادر فى هذا الشأن « مرفق ب » أن المواطنين الذين مارسوا حقهم بلغ عددهم ٩ر٣٨٥ر٠٢٤ ناخبا ، قالت نسبة ٩٨ر٢٩٪ منهم « نعم » مع الشرعية والديمقراطية والحرية ، وضد التخريب والعبث بأقدار الشعب .

ان كل هذا يعتبر انجازا جديدا يضيفه الشعب بحسه التاريخى العميق الى سجل انجازاته على طريق الحرية والتطوير الديمقراطى ، لان اعظم سياج للديمقراطية والحرية ، هو تنقية جوها من الشوائب التى تسىء اليها وتشوه صورتها بما يجعلها قرينة للفوضى ، وقناعا للتخريب والتشكيك فى قدرات الشعب ، وبابا للانقضاض على قيمه التى حافظت على بقائه صلبا متماسكا عبر القرون .

وللحقيقة والتاريخ ، رأيت أن أضع هذه الحقائق ووثائقها أمام المؤسسات الدستورية بالدولة .

والله يحمى وطننا الغالى ويرعى مسيرته المجيدة . □



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــــرام

التاريخ: ١٩٧٨/٦/٢٦

ضوابط الممارسة الديمقراطية في رأى النقابيين عمالا ومهنيين

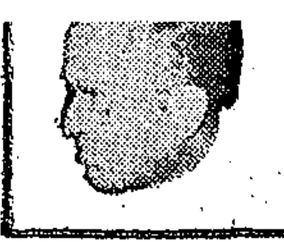
استجابة لنداء الرئيس أنور السادات ، تشارك « صفحة النقابات » اليوم في الحوار الواسع حول ضوابط الممارسة الديمقراطية ، بهدف صيانة ديمقراطيتنا من أى عبث لا يستهدف مصلحة الوطن العليا ، والبعد بمقدرات مصر وأبنائها عن أيدى المفسدين ، والانتهازيين الذين لا يبتغون الا تحقيق مصالحهم الشخصية والذاتية ، ولو كان ذلك على حساب مصالح الجماهير الكادحة .. مستغلين في تحقيق هذه المصالح الذاتية ، معاناة جماهيرنا المؤمنة بمصر ، والساعية لبناء مجدها وعزها ورفعتها .

والذى يجب الا يغيب عن هؤلاء المفسدين ، أن الجماهير التى آمنت بالحرية ، والديمقراطية ، وسيادة القانون ، قادرة على حماية حريتها من عبث العابثين ، وقادرة على صيانة ديمقراطيتها من أى انحراف عن خطها السليم ، وقادرة على أن تكون سيادة القانون منهجا ودستورا ، لا شعارا .

واليوم .. تنشر « صفحة النقابات » تصورات عدد ممن يتولون مواقع المسئولية في النقابات المهنية والعمالية ، بدءا لأوسع حوار حول موضوع يمس أقدس ما يؤمن به المواطنون الشرفاء . □

١٦١٢٢





● دكتور عبد العزيز حجازى :

الممارسة الديمقراطية فى تصورى ، هى فكر وعمل ، حق وواجب ، أخذ وعطاء ، بما لا يتعارض مع العقيدة والقيم الاساسية للمجتمع ، بل هى ممارسة فردية يلتزم بها الفرد ، وتقوم بها الجماعة ، بحيث يتحقق السلام الاجتماعى الذى يكفل للانسان الحياة الحرة الكريمة .

ومن هذا المنطلق ترتبط الممارسة الديمقراطية بالفكر الذى نؤمن به نحن المصريين العرب ، والذى ينبع من الرسالات السماوية ، التى توضح لنا الاسس السليمة التى يقوم عليها المجتمع من عقائد وعبادات ، والطريق المستقيم الذى نتبعه فى حياتنا اليومية من غير حقد او حسد ، ننظر الى مصلحة الفرد فى اطار المجموع من غير انانية ، فالامة القومية هى التى يقوى افرادها فى الفكر والعمل والقيم الاخلاقية ، ولابد أن يكون سلوكنا الاجتماعى متسقا مع عقائدنا وقيم المجتمع الذى نعيشه عبر السنين ، ولابد أن ترتضيه الفهم الصحيح والحوار البناء ، وبحيث يتحقق التكافل الاجتماعى بين الجميع من خلال اتاحة الفرصة المتكافئة للعمل من خلال المحبة والاخاء .

وهكذا تصبح الممارسة الديمقراطية عملية ترتبط بالفرد وقناعته الشخصية «عقائده» وسلوكه «اخلاقياته» ودوره فى الحياة «عمله» ، وبعلاقاته بأفراد المجتمع ، ونحن فى هذا كله نتحرك فى اطار السلام الاجتماعى ، وكل ما يخرج عنه لابد وأن نمنعه بداية ، أو نرشده كلما أمكن أولا بأول أو نصححه تأكيدا للمسار المستقيم الذى لابد وأن نرعاه .

وهذا كله يحتاج إلى تحديد واضح للاهداف ، وفهم سليم للمقومات الاساسية للمجتمع ، ومشاركة حقيقية فى الفكر والرأى ودعم للشورى فى كل المستويات ، وعطاء مستمر لتحقيق الرخاء والسلام .

ولابد فى كل ذلك أن تكون هناك «القدوة» فى صورها واشكالها المختلفة .

وبهذا لا تكون الممارسة الديمقراطية أقوالا أو شعارات ، بل ممارسة وافعالا يؤمن بها الشعب ، ويشارك فى تحقيقها بكل القوة التى يملكها ، لان اخطر ما يصاب به مجتمع أن ينعزل افراده ، او يقفوا موقف المتفرج ، فتتفشى السلبية

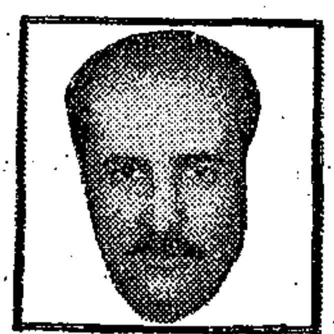
ولهذا وجب فى رأيى ان يدار الحوار حول فهم القيم والعقائد الاساسية للمجتمع ، حول مطالب العمل المنتج والمشاركة الايجابية التى نرتضيها كأفراد فى مجتمع يتضامن افراده فى تحقيق العدل الاجتماعى ، واخيرا حول ضوابط المحاسبة ، وطرق الرقابة التى نرتضيها لترشيد وتصحيح المسار الديمقراطى .

وهنا لابد من مشاركة العناصر الوطنية المخلصة ، المؤمنة القادرة على العطاء ، وهم كثيرون ، ولكن لابد وأن نخلق لهم المناخ الصحى الذى يستظلون بظله ، حتى يكون العطاء خالصا أمينا ، وتتاح لهم الفرصة كاملة ليقدموا من خلال تجربتهم وفكرهم مقدمات الديمقراطية السليمة التى تتفق والمجتمع الذى يعيشون فيه .


مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

رئيس نقابة عمال البترول :

من ينادي بديمقراطية بلا حدود .. مبالغ ولا يقدر ظروف مجتمعنا



● أحمد العماوي :

ان الممارسة الديمقراطية ـ في العالم ـ تختلف من مجتمع الى مجتمع آخر طبقا لظروف كل مجتمع ، وتأثير النواحي الثقافية والاجتماعية والاقتصادية على هذه الممارسة .

ان المجتمع المصري من اقدم المجتمعات ممارسة لنظام الحكم كدولة موحدة ، وذلك فمن السهل ان تنضبط الممارسة الديمقراطية في المجتمع المصري او وضعت لها الضوابط من اللازم ان تكون المؤسسات الدستورية والتي تمثل القنوات الشرعية المعبرة عن رأى المجتمع المصري ، كل في حدود العرف والقوانين التي تحكمه ـ ان تعد مواثيق الشرف واللوائح التي تنظم اسلوب ممارسة الديمقراطية كما وانها تحتاج الى نوع من تدريب اعضائها على الممارسة الديمقراطية السليمة والتي يكون هدفها البناء وليس التشكيك والرأى الحسن المبني على مراعاة المصالح العامة وليس المصالح والاهواء الشخصية .

اننا فعلا محتاجون الى وقفة لتربية شبابنا تربية ديمقراطية سليمة لتغيير مفهومه للديمقراطية عنده من حرية السباب والقذف الى حرية التعبير عن الرأى والنقد البناء .

ويمكن ان نجري حوارا حول هذه المبادىء العامة لاستخلاص الضوابط المحددة واللازمة للممارسة الديمقراطية السليمة .

نقيب الاطباء :

ضرورة حشد القوى لمواجهة محاولات الارهاب الفكرى



● دكتور حمدي السيد :

من خلال خطب الرئيس السادات ولقاءاته المثمرة مع كافة طوائف الشعب ، نرى أن هناك معطيات مستقرة لا رجعة فيها .. فلا رجعة في المكاسب الاشتراكية ومكاسب ثورة ٢٣ يوليو ، و١٥ مايو .. لا رجعة في السلام الاجتماعي .. لا رجعة في الديمقراطية التي تقوم على حرية تشكيل الاحزاب الوطنية التي نلتزم بكل هذا .

ولقد قال الاستفتاء رأيه في هؤلاء الناس الذين أفسدوا الحياة السياسية وافتأتوا على حرية المواطن

رئيس نقابة عمال النسيج :

نضع مصلحة مصر فوق الجميع



● علي ضفدع

ان مفهوم الديمقراطية هو حرية الفرد في التعبير عن رأيه ايا كان اختلاف هذا الرأى ولكن بشرط أن يكون رأيا ملتزما بالمصلحة العليا لمصر دون النظر لأى مصلحة شخصية أو اجنبية

وان **ممارسة** الديمقراطية في مصر تتم من خلال الاحزاب وغيرها من المؤسسات الشرعية ولذلك يجب أن تكون هذه الممارسة على مستوى المسئولية ، ويجب على كل حزب من الاحزاب أو أى مؤسسة شرعية أن يضع **لنفسه لائحة داخلية أو ميثاقا للشرف** للممارسة الديمقراطية السليمة ، **وبحيث يكون هدف هذه الممارسة هو النقد الذاتى البناء وليس النقد من اجل النقد فقط . على أن تتضمن هذه اللائحة عقوبات لاعضاء هذه المؤسسات الشرعية في حالة خروجهم عن الهدف الرئيسي وهو مصلحة مصر فقط .**

وان ثورة مايو قد أعطت الحرية لجميع طوائف الشعب ، ولكننا نحن العمال نطالب بالا تكون هناك حرية لاعداء الشعب

والقضية الجوهرية الجديرة بالاعتبار كما اعتقد هي ميثاق الشرف .. وتعود بي الذاكرة الى بداية ثورة التصحيح فقد طلب الرئيس من جميع النقابات المهنية أن تعد مواثيق للشرف تلتزم بها .. وانني على يقين من أن مجموع هذه المواثيق يمكن أن تكون قاعدة صلبة لميثاق الشرف القومي

ولدى اعتقاد راسخ ، بأن ظروف مصر وتحدياتها في حالة الاستعداد للمعركة التي يحتمها مدو عنيد مازال يحتل الارض ، ومشكلات التنمية الصعبة ، تستدعى تكوين حكومة وحدة وطنية ، أو فلنقل جبهة وطنية ، لمواجهة الاخطار الوطنية الواحدة ،

وأرى ضرورة أن تتكامل جهود ثلاثة أرباع مليون مهني من أجل حل المشكلات الوطنية ووضع استراتيجية لبناء مصر على اسس علمية سليمة . والنقابات المهنية يمكنها أن تشكل بالفعل مجمع عقول لكل الوطن .. ولنواجه معاناة الناس بالعلاج . بعيدا عن أية مكاسب تكتيكية رخيصة تستهدف مصالح حزبية .

واعود ، فأدعو الى أن تتم الممارسة الديمقراطية في المرحلة المقبلة من خلال جبهة وطنية ، وليس ذلك رجوعا الى صيغة الاتحاد الاشتراكي القديمة ، لان الجبهة تضم احزابا بكياناتها المستقلة اذ ليس من مصلحة اليسار الوطني ولا اليمين الشريف ولا كل من يضمهم خط مصر الوطني .. أن يتداعى نظام الدولة تحت ضربات الفوضى

فلنكرس كل عرقنا وفكرنا من أجل سعادة ورفاهية الوطن والمواطن ولننذر أنفسنا في ظل هذا المنحنى الخطر الذى تجتازه بلادنا أن نصل بها الى بر الامان لنتوحد من أجل المصلحة القومية . ولا بأس بالطبع من تعدد الاراء الحرة الصادقة .



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

نقيب الـزراعيين :

ضـــوابط قانونيـة المحاسـبة حفاظا على الســلام الاجتمـاعى



● المهندس سـعد هجرس :

فى تصورى أن الممارسـة الديمقراطية يجب أن تقوم على حرية وأمن المواطن ، وشعوره بأنه يعيش فى مجتمع يقدر مكانته وانسانيته عزيزا كريما ، وألا تكون عزة المواطن وحريته على حساب حرية الاخرين ، وأن يحدث التوازن بين مصـلحة المواطن ومصلحة المجتمع ، بحيث يكون هذا التوازن وفق معايير وضوابط صحيحة ، فلا المجتمع لمصلحته الخاصة ، ولا تجاوز الفرد حدوده ، مستغلا طغيان مصلحة المجتمع على مصلحة الفرد فى شكل يخنق ارادته وحريته .

ان استتباب السلام الاجتماعى وكفالة الامن والامان للمواطنين ، لا يعنى هذا أن يترك الحبل على الغارب ، وأن تكون الدعوة الى الحرية والى السلام سببا فى اتجـاه البعض الى التخريب أو التدمير ، أو الى النقد والهجوم الظالم على منجزات الدولة ، ومن هنا لابد من وضع ضوابط قانونية للمحاسبة ، بحيث لا تكون هذه الضوابط ضغوطا تخنق ارادة النشء ، أو تكون هذه الضوابط بشكل لا يحقق الغاية التى ننشدها من وجود السلام الاجتماعى ، كما يجب أن يكون هناك توازن بين الحقوق والواجبات

وبالنسبة لاحترام القيم الاخلاقيـة والسلوك الانسانى الصحيح ، وهـو ما يعبر عنه الرئيس السادات بتجنب العيب ، ففى تصورى أن هـذا يعنى الا يقدم المواطن على فعل من الافعال ، أو قول من الاقوال يمس الاخـرين ، ولا يرتضيه هو لنفسه ، ولكى تصل الى هذا لابد أن تكون القيادة فى مواقع العمل المختلفة ـ التنفيذى منها أو التشريعى ـ قدوة للناس ، كما يتطلب هذا أيضا تعميق الاصول الدينية .

وما دمنا ننادى بالقيم الاخلاقية وعدم الالتجاء الى العيب ، فان القانون وسيادته ، لاشك فى أنه سلاح فعال وحاسم حتى يشعر الناس بأن العيب جريمة نكراء .

نقيب المعـلمين :

تدريب الشـبـاب على أساليب الممارسـة الديمقراطية السـليمة



● دكتور محمد محمود رضوان :

« الان .. وقد قامت الاحزاب فعلا وليس هناك رجعة فى الاتجاه



الديموقراطى الذى سلكته البلاد من الضرورى حمايتها من أى عدوان يقع عليها ، وباسمها، وتحت ظلها ، فمن لا يقدرون معنى الحرية ، وصـــولا الى أطماع حزبية سخيفة لا تراعى المصلحة القوميـــة لكل جماهير الشعب .. ووسيلتنا الى هذا فى تصورى أمران :

الامر الاول : قامت به الدولة بالفعل وهو اجماع الامة من خلال الاستفتاء على صيانة الديمقراطية وتطهيرها من شوائب اليمين المتحجر واليســـار الماركسى ، وصدور القوانين المحققة لرأى الشعب .

والأمر الثانى إعداد ميثاق الشرف ونحن المعلمين علينا مسئولية ضخمة فى هذا المضمار باعتبارنا نشارك فى صنع الانسان وتربية الاجيال القادمة وعند اكتمال اعداد ميثاق الشرف ، سنتخذ منه نبراسا لنا فى العملية التعليمية فى المدارس ، وايضا فى البيئات التى تقع فى نطاقها

أما عن تفصيل الحديث فى بنود هذا الميثاق ، فهذه مسألة تحتاج الى حوار جماعى بناء ، لا الى الانفراد بالرأى وهكذا يستهدف الرئيس من المناقشات المطروحة على الساحة ، وســـتقوم نقابتنا بتفجير الحوار على المستوى المركزى وعلى مستوى النقابات الفرعية

واذا طلبت رأيى الشـــخصى .. فاعتقد أن فترة التعليم منذ المرحلة الابتدائية حتى نهاية المرحلة الجامعية هى فترة التمرس الحق على الحـــكم الذاتى والممارسة الديمقراطية والنقد الذاتى . والاساليب الرشيدة للمناقشة وادارة الحوار واحترام الرأى الاخر

رئيس نقابة عمال البنوك :

نحتـــــاج لتحديـــــد دقيـــــــق لاداب الحـــوار والمعارضـــة



● محمـــــود دبـــور :

لابد وأن تكون هناك بعض الضـــوابط فى الممارســـة الديموقراط والتى منها عـــدم المساس بما انتهت اليه مسيرة نضال المجتمـــع المصرى من منجزات .

وان هذه الضوابط تتمثل فى عدم المساس بنظامنا الاشتراكى وبما حققته من مكاسب للعمال والفلاحين فضلا عن عدم المساس بالقيم الروحية ونحـــدد أدب الحـــوار بين الراى والرأى المعارض .

وان الديمقراطية يجب أن نمارس من خلال المجموع وليس من خـــلال الامزجة الفردية ، بمعنى أن تتخـــذ القرارات كحصيلة تشاور وحوار بين اصحاب المصلحة فى كل تنظيم ، وأن يكون هدف هذه الممارسة النقد البناء وليس مجرد التشهير



وليس معنى وجود هذه الضوابط أن يكون هناك نـــوع من التجريم والعقوبة لمن يخرج عنها والا اصبحت هذه الضوابط فى حاجة الى ضوابط وان هذه الضمانات انمـا تمثل معايير اخلاقية يمكن عن طريقها أن تسن بعض القوانين التى تنظم الاسلوب القضائى فى التعامل مع من يخرج عن هذه الضوابط ، ومعنى ذلك الا نخرج من ينسب إليه التجاوز والخروج عن هذه الضوابط

ونطالب بضرورة الاسراع فى أصدار قانونى المحكمة الدســتورية العليا ، والمدعى العام الاشتراكى حتى تستطيع ان نحاسب من يحاول استثمار معاناة الشعب فى الدعوة الى نفسه أو الى حزبه دون وجه حق .



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــــــرام

التاريخ: ١٩٧٨/٦/٢٧

نريد ميثاقا للشرف

** ميثاقا للأخلاق

من اجل حياة ديمقراطية سليمة تصوغ احلام الجماهير وتنسج خيوط فجرنا الجديد من اجل الحفاظ على مصرنا الغالية من حقد الحاقدين الباحثين من البطولات الزائفة من اجل الحفاظ على كل عود اخضر ينبت فوق وادى النيل من الملحدين ومن لا دين لهم ولا اخلاق ..

من اجل الرد على المزايدين الذين يشحنون الصدور بالبغضاء ويتفننون فى تزييف الحقائق من بقايا الرجعية العفنة والجيوب الطبقية القديمة من اجل الحفاظ على دولة المؤسسات وسيادة القانون وحتمية الحل الاشتراكى والسلام الاجتماعى

كان لزاما على السيد الرئيس انور السادات ان يضيف الى الشعب ملحمة جديدة من ملاحم نضاله العظيم من اجل الحرية والديمقراطية السليمة نطرح على اعضاء اللجنة المركزية ضوابط الممارسة الديمقراطية للحفاظ على مسيرتنا الوطنية وصيانة الحرية وطالب كل مواطن مصرى ان يضع تصوره لضوابط السلوك الديمقراطى والخلق الديمقراطى للمرحلة القادمة ..

واذا تخطينا العناوين وتأملنا النجوى الحقيقية لدعوة الرئيس نجد انها المشاركة الايجابية الفعالة لارساء القواعد الاخلاقية للممارسة الديمقراطية كتعبير صادق عن ارادته الصارمة التى ترجمت مبادىء ثورتى ٢٣ يوليو و١٥ مايو الى واقع ملموس ليتحقق للشعب مزيد من الامن والامان وكافة حقوقه السياسية بالممارسة الديمقراطية الحقيقية ..

ومع وضوح الخط وصدق الرأى ارى أن ضوابط الممارسة الديمقراطية السليمة ليست مجرد القوانين الرادعة لان شعبنا بلغ سن الرشد وقادر على ان يواجه كل التحديات المفروضة على نضالنا وكفاحنا .

ومن هذا المنطلق نحن فى حاجة الى ميثاق للشرف ، ميثاق للاخلاق ، يلتزم به كل من يمارس العمل السياسى والاسلام وضع لنا اروع وانبل النظم للممارسة الديمقراطية وللخلق الديمقراطى حين قال « وامرهم شورى بينهم » وحين اكد لاضرر ولا ضرار .. بمعنى أن اعبر من رأيى بحيث لا اضر بالاخرين أو أسيء الى المجتمع لذا لابد أن تتضمن الضوابط الاخلاقية للممارسة الديمقراطية ..

- لا مكان للملحدين .. للمتاجرين بمشاكلنا .. للمرتدين والعصاة
- لامكان لكل من يؤمن بالشيوعية لانه لايؤمن بالله .
- لامكان لكل من لايلتزم بالسلوك الديمقراطى .

حمدى عبد العزيز يونس
أمين التنظيم السابق
لحزب الاحرار الاشتراكيين



المصدر: الاهـــــــــرام

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

التاريخ : ١٩٧٨/٦/٢٧



مشاركة فى الاجابة على السؤال الذى طرحه الرئيس

كيف تكون ضوابط الممارسة السليمة للديمقراطية

أســـــاتذة القـــــانون والســـــياسة يعطون رؤيتهم لضــوابط الديمقــراطية

قام باستطلاع الاراء
● آهداف البنـدارى ● احمد العطار



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

■ الدكتور عبد الفتاح القصاص :

التفكير العلمي بموضوعيته يعطينا المنهج الصحيح للمناقشة



■ الدكتور عبد الفتاح القصاص أستاذ علم البيئة بكلية علوم جامعة القاهرة سابقا وأحد كبار خبراء المنظمة العالمية لحماية البيئة التابعة للامم المتحدة :

يجب أن نطبق السلوك العلمى عند ممارسة الديمقراطية فهذا السلوك ينطوى على التفكير الموضوعى الذى يتقبل الرأى الاخر ويناقش الاراء بموضوعية وعلى أساس واقعى وكذلك الديمقراطية الكل يعرض آراءه والكل يناقش وينقد ولكن باستناد الى وقائع حية وموجودة فالعلم قائم على شيء من التشكك المتعمد سعيا وراء الحقيقة ولذلك فليس عند العلماء أمر خطأ وأمر صواب لكن الامور تحتمل الخطأ والصواب .

وكذلك الممارسة الديمقراطية ، كل فرد له اتجاهه الذى يحتمل صحته أو خطؤه فى نفس الوقت !! وأنا مؤمن بأن الدولة ينبغى أن تقوم على أساس العلم ، فالعلم أساس الاقتصاد ومصدر الثروة ولقد تغيرت النظرة الان الى العلم فأصبح تنمية وليس خدمة اجتماعية كما تنظر اليه الدول المتخلفة .

فالدولة عندما توفر المعاشات والتأمينات لافرادها فهى تقدم خدمات وعندما تنشيء مؤسسات علمية تقليدية كما كان يحدث فى الماضى بهدف تكريم العلماء بميداليات فقط هنا يكون العلم خدمة اجتماعية لكن عندما أوظف رأس المال فى تعليم الافراد الذين سيلتحقون بوظائف مختلفة فى مؤسسات الدولة وهيئاتها ليعطوا الدولة انتاجا يصبح العلم جزءا من عملية الانتاج الاقتصادى لان الافراد الذين أتموا تعليمهم سيشاركون فى التخصصات التى تمس اقتصاد الدولة من تعمير ورى وهندسة وكذلك يتحقق الهدف من انشاء اكاديميات البحث العلمى فبدلا من ان تسلم ميداليات فقط لكبار العلماء فهى تشرف على تجاربهم وتمنحهم التسهيلات والامكانيات التى تمكنهم من اجراء بحوثهم .



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

■ الدكتور عبد الملك عـودة :

تربيــة المواطــن سياسيا واجتماعيا تعطينــا الأســـاس للديمقراطية السليمة



■ الدكتور عبد الملك عـودة أستاذ ورئيس قســم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية :

هناك ٦ نقاط يجب ان تراعى عند وضع ضوابط الممارسة الديموقراطية وهى :

■ أولا : أن نجاح العملية الديموقراطية فى مجتمع لا يكتفى بالبيئة السياسية وانما يجب ان يساند الموقف تعديل فى البيئة الاقتصادية وفى العلاقات الاجتماعية لان الفوارق الاقتصادية فى داخل المجتمـع تفسد التطبيق الديموقراطى اذا زادت حدتها عن المقبول عالميا فى الفكر المعاصر

■ ثانيا : الايمان النظرى والتطبيقى بحقوق وحريات الانسان كما وردت فى قوانين واعلانات الامم المتحدة أخيرا .

■ ثالثا : يخضع المواطن للقضاء وللقانون العادى بحيث تكون هناك مساواة أمام تطبيق القانون وتنفيذه .

■ رابعا : ان تكون هناك منظومة من القيم الاجتماعية التى يجب أن يربى عليها المواطنون فى المنزل والمدرسة والشارع تؤمن بالمبـــادىء الضرورية للتطبيـــق الديموقراطى مثل التسامح ، وقبول الرأى الآخر ، وعدم الحساسية من النقد وهذا ما نسميه البيئة أو المناخ الديموقراطى الذى تنمو فيه العملية التطبيقية .

■ خامسا : يرتبط نجاح العملية الديموقراطية بتربية المواطن ومستواه العام فى الحياة الاجتماعية ومن وجهة نظرى أن الحد الادنى لهذا هو تعلم القراءة والكتابة اذ لا يعقل أن تنجح العملية الديموقراطية فى مجتمع تزداد نسبة الامية فيه حتى تصل الى ٨٠ فى المائة وفى بعض البلاد العربية والافريقية تجد هذه النسبة تصل الى ٩٥ فى المائة .

■ سادسا : لايعيب أى مجتمــع ان ينظـر بالدراسة فى تجارب الاخرين ففى غرب أوروبا حيث تزدهر الديموقراطية الليبرالية توجــد تشريعات وتنظيمات خاصة بتنظيم الانفاق فى المعركة الانتخابية وميزانيات الاحزاب وعمليات الترشيح الحزبى فى الدوائر الانتخابية ومثل هذه الانظمة وان كانت تثبت بيئتها الا أنه من الممكن اقتباسها مع التكيف الاجتماعى الواجب ولا يمكن فى هذه الحالة ان يقال أن هذا فكر مستورد .



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

■ الدكتور كمال أبو الخير :



زيـــادة فاعليـــة التنظيمات التعاونية تضـــاعف مـــدارس التدريب الديمقراطى

■ **الدكتور كمال حمدى أبو الخير عميد المعهد العـــالى للدراسات التعاونية والادارية :**

يجب أن نضع فى اعتبارنا من سيسهم فى خلق المستقبل ، ويجب أن نهتم بتربية الاجيال الصاعدة من دور الحضانة الى الجامعة ، والجامعة بالذات تحتـــاج الى التركيز على الاسلوب الامثل الذى يمزج بين التربية والعلم

وبالنسبة للعمل السياسى فمن المعروف فى كافة انحاء العالم ان هناك عديدا من النظم المتصارعة فى المجتمع الدولى المعاصر يدعى كل منها لنفسة انه قمة الديموقراطيـــة ، ومن هنا فاننا نستطيع أن نؤكد أنه لا يوجد مفهوم حقيقى للديمـــوقراطيـــة يجمع عليه العلماء ، الا انى أعتقد أن الديموقراطية الحقيقية هى التى تحقق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، وتكفل للفرد حرية التعبير فى حدود النظـــام والقيم . وفى الواقع فانه مهما وضعنا من مواثيق الشرف فانه اذا لم يكن الانسان قد تربى على المفاهيم التى تتضمنها هذه المواثيق فانه لن يكون قادرا على تنفيذها ، والعمل السياسى يتطلب ممن يتصدرون له أن يـــكون لهم قدرة تأثيرية تصبح لهم مقدرة كبيرة على التعبير وتوصيل المعلومات الى القواعـــــد الجماهيرية بالاسلوب الاكثر فاعلية وتأثيرا . كما أنه مما لا شك فيه أن الجماهير تتطلع الى القيادات السياسية لحل مشكلاتها ومن هـــذا المفهوم نجد أن الجماهير ترتاح الى وجود قيادات ذات تاريخ نضالى وفـــكرى ، لان مجرد ذكر اسم شخص من هذه النوعية يكفى أمام الشعب للتعرف على اتجاهه العلمى وجهوده التى يسعى الى تحقيقها لتنفيذ أهدافه التى سبق اعلانها على المجتمع .

وفى الواقع فان الشعوب كثيرا ما تلجأ فى تحسين الشئون الاجتماعية والاقتصـــادية الى المساعدة على نشر التنظيمات التى تسهم لكافة أفراد الشعب والتى تلتقى أهدافها مع أهداف الدولة ، **ومنها مثلا التنظيمات التعاونية فهى تعتبر جمهوريات مصغرة وأساليب ممارسة الديموقراطية فيها تساعد على تخريج القيادات التى يتعاون فيها الافراد تحت مبدأ وحـــدة المصالح الاقتصادية المشتركة بغض النظر عن اللون أو الجنس أو العقيدة . وهذا يفرض علينا فى مرحلتنا القادمة أن ناخذ بالمفـــاهيم العلمية التعاونية خاصة وأنه يوجد فى مصر حوالى ١٥ ألف جمعية تعـــاونية من مختلف القطاعات سواء كانت زراعية أو استهلاكية أو حرفية أو غير ذلك ويتدرج فى هذه الجمعيات حوالى ٩ ملايين مواطن ، فلو استطعنا أن** نوجه الى هذه الجمعيات الاهتمام لكى تنمو وفقا للمفاهيم العلمية النظيفة والشريفة فكأننا بهذا نصنع مصر الديموقراطية الحديثة .



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

■ الدكتور ثروت بــدوى :

تأكيد استقلال القضاء وحياده يوفر أكبر ضمانات الحرية للمواطن



■ الدكتور ثروت بدوى أستاذ القانون والدستور الادارى بكلية الحقوق جامعة القاهرة

نستطيع ان نقرر ان ضمانات الديمقراطية لا يمكن ان تنفصل عن ضمانات الحرية ، كما ان ضمانات الحرية لا يمكن ان تنفصل عن ضمانات الديمقراطية ، الامر الذى يؤدى الى ضرورة الربط للوصول الى مجتمع ديمقراطى سليم او لتحقيق الديمقراطية السليمة ، أى المبدأ السادس من مبادىء ثورة ٢٣ يوليو ، يجب ان نربط بين الحريات السياسية والحريات المدنية .. ووجود الحرية وجودا فعليا يجب أن يتحقق بضمانات تكفل بقاء هذه الحريات ، وذلك يتطلب الضمانات الاتية :

□ **أولا :** التأكيد على أن الحرية للجميع بلا تفرقة بسبب الاصل الاجتماعى أو الطبقى أو بسبب الجنس او بسبب الديانة او بسبب اللون أو بسبب الانتماء الاجتماعى فلا تفرقة بين غنى وفقير او متعلم وغير متعلم .

□ **ثانيا :** لا شك فى أن الحرية لا توجد الا بالتنظيم والتنظيم يعنى التقييد ولكن تلك القيود التى توضع على الحرية يجب أن تكون فى حدود الممارسة وبالقدر الضرورى فقط لكفالة حرية الممارسة دون أن تمس هذه القيود أصل الحرية أو تمنع من استخدامها ، فمثلا بالنسبة لحرية التملك ليس ثمة ما يمنع من وضع تنظيم يكفل ممارسة هذه الحرية بما لا يمس نظام المجتمع

□ **ثالثا :** يجب ان تصان الحريات جميعا بضمانات قضائية بحيث يكون لكل مواطن حق الالتجاء فى يسر وبسرعة وبأقل تكلفة الى قاضى يكفل له الحماية لحريته ورد الاعتداءات التى يمكن ان تقع عليها وردع المعتدين حتى تتحقق الحماية القضائية اللازمة للحرية ويجب الحرص على صيانة القضاء وقدسيته وحيدته واستقلاله واعطائه كافة الضمانات المادية والادبية والوظيفية التى تحميه ضد كل محاولة للاغراء او للانحراف عن الحيدة او للتراخى فى حماية الحقوق والحريات ولذلك فان من مقومات المجتمع الديموقراطى السليم الاساسية وجود قضاء حر قوى محايد مستقل قادر على فرض كلمة القانون وصيانة الحقوق والحريات فى مواجهة أى سلطة من السلطات .

□ **رابعا :** أن يكون القانون ثابتا وواضحا لان الثبات يؤدى الى الاستقرار : والوضوح يؤدى الى امكان العلم بأحكام القانون وحتى يحترم القانون ويسود يجب ان يكون معلوما للكافة ولذلك فلا يصح أن تكون القوانين عرضة للتعديل فى كل وقت وبغير ضرورة الى هذا التعديل ولذلك ايضا يجب أن تتدرج القواعد القانونية بحيث يحترم القائمون على عمل اللوائح الادارية أحكام القوانين الصادرة من السلطة التشريعية : كما أن القوانين الصادرة منها يجب أن تحترم القوانين الاعلى منها وهى القوانين الدستورية والقوانين جميعا يجب أن تحترم الاصول العامة المتعارف عليها فى جميع الشرائع واحكام الشرائع السماوية مثل عدم رجعية القوانين وعدم امكان المساءلة عن اعمال أو أقوال او تصرفات كانت مباحة وقت القيام بها .



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

■ الدكتور علي الدين هــلال :

من الطبيــعى أن تختلف الاجتهــادات ولكن يجــب الابتعــاد عن التشــــهير

الدكتور على الدين هــلال استاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية :

اولا : تحديد معنى الضوابط وانه لاينبغى ان يقصد بها القيود ، فالهدف الذى يجب ان نسعى اليه من هذا الحــــوار هو التفكير فى قواعد الممارسة الديمقراطية والاسس التى تنظمها بقصد تأكيد هذه الممارسة وتعميقها •

ثانيا : ان الديمقراطية هى قبل كل شيء ممارســة وسلوك وان تصويب بعض شــوائب الممارســة يــكون باستمرار الممارسة الذاتية وتأكيــد سلامة الخط الديمقراطى واســتمرار الحوار ، فهذا هو طريق التصويب والتصحيح وفى هذا الاطار يمكن اثارة عدة نقاط : ــ

❶ ان الممارسة الديمقراطية فى مصر تتم فى اطار ما سمى بالفلسفة العامة للمجتمع او اسس النظــام الاجتماعى كما تعبر منه المواثيق السياسية والدستورية التى اقرها الشعب بالاضــافة الى المبادىء الدستورية العامة بالطبــع والتى تعتبر مصدرا عاما

❷ من الهام للغاية احترام مبدأ التعــــددية واختــلاف البرامــــج والاجتهادات والاراء بالنسبة لمشاكلنا القومية والاقتصادية والاجتماعيــة فمن طبيعة الاشياء ان يختلف البشر



ومن طبيعة الامور ان تتعدد الرؤى والاراء والحلول ، وهذا التعدد هو مصدر ثراء واخصاب للفكر والتجربة المصرية على السواء ومن خلال الحوار والخلاف والاتفاق سوف يبرز احد الاراء وتتبناه الاغلبية

③ ان العلاقة بين الاحــزاب والاراء المختلفــة ينبغى ان تتســم بالاحترام المتبــادل وســعة الصدر وان تتجنب أســــاليب التشــهير او الارهاب الفكرى فالاغلبية تحسن عملا عندما تنصت الى صــــوت المعارضة بل وتقتبس الصحيح منه ويخطىء من يتصــور أن هذه علامة ضعف بل على العكس فهى مؤشر لقوة وحيــوية الاغلبية والممارســة الديمقراطية كما انه يعطى الاغلبية الشعور بالمشاركة والاحساس بقيمة هذه المشاركة .

والمعارضة من ناحية اخرى لاينبغى أن يكون هدفها الوحيد هو احراج الحكومة او التشهير بها فهى فى اطار الممارسة الديمقراطية السليمة شريكة فى الحكم وجزء من النظام السياسى الذى قبلت العمل وفقا له

❹ واخيرا فالديمقراطية فى المقام الاول سلوك وتصرف وقدوة ومن هنا تبرز اهمية اشاعة المناخ الديمقراطى فى المجتمع ككل •



المصدر: الاهـــــــرام
التاريخ : ١٩٧٨/٦/٢٧
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

حول ضوابط الممارسة الديمقراطية

لا شك أن القيم السياسية وأنظمة الحكم الديمقراطية التي ورثها العالم عن القرن التاسع عشر .. لم تعد صالحة ولا مناسبة لمسايرة العصر لتغيير الظروف الاقتصادية والاجتماعية ..

واذا كانت الديمقراطية الغربية هي حكومة الاغلبية .. فعلى الجانب الاخر في الشرق .. فان الديمقراطية هي في خدمة الاغلبية .. والاغلبية هنا هي البروليتاريا وكلا النوعين من الديمقراطية لم يعد صالحا أو مسايرا للمجتمع الدولي وعلى الخصوص لا يساير او يتواكب مع مجتمعنا المصري الذي يواجه تحديين رئيسيين :



□ **الاول** : وهو التحرير « تحرير كل الاراضي العربية المحتلة » ..

□ **الثاني** : وهو التنمية الشاملة..

ولانجاز المهمتين .. فان الامر يحتم الاعتماد على قوتنا الذاتية .. وهذا لن يتأتى الا بمشاركة الجماهير مشاركة ايجابية في التخطيط وفي التنفيذ وفي حشد الطاقات واطلاق الملكات من اجل الخلق والابداع والابتكار .. اعمالا للمادة ٦٢ من الدستور التي جعلت من مساهمة المواطن في الحياة العامة واجبا وطنيا ..

وبذلك نعطي لديمقراطيتنا المصرية ابعادا جديدة لا تقتصر فقط على الممارسة السياسية الحزبية .. بل تتعداها الى آفاق العمل الوطني في كل مجالاته الاجتماعية والاقتصادية والادارية ..

ان تحقيق الديمقراطية وازدهارها رهن بالسيطرة على التنظيمات البيروقراطية التي تقوم بتنفيذ السياسة العامة للدولة والتي تقوم ايضا بتنفيذ القوانين .. بحيث يمكن اخضاعها لرقابة شعبية فعالةتمنع وتحدمن ظهور أية طبقة جديدة ذات نزعات مسيطرة تهدف الى تجميع أكبر قدر من السلطات على حساب مجتمعنا ..

من هذا فان ضوابط الديمقراطية المصرية لابد وأن تتسع لتشمل العمل السياسي ، الادارة المحلية ، ادارة المؤسسات والهيئات وكذا التنظيمات الجماهيرية والشعبية ..

● لقد كان من ضمن شروط الترشيح لتمثيل المواطنين في كل المؤسسات عضوية الاتحاد الاشتراكي .. التي كانت تستوجب شروطا ومواصفات خاصة لصاحب العضوية العاملة ..

وسواء أهملت هذه الشروط او لم تهمل .. فلقد كانت احدى الضمانات التي من خلالها امكن التحكم في قبول الترشيح للمواقع القيادية .. ومع تسليمنا بأنها كانت تبدأ على الممارسة الديمقراطية الا انها في بعض الحالات كانت عاصما من طرح اشخاص او افراد لا يؤمنون بتحالف قوى الشعب العاملة ..

وبقيام الاحزاب بديلا عن تنظيمات ومستويات الاتحاد الاشتراكي سقط هذا القيد .. دون بديل يتناسب وطبيعة المرحلة مما جعل كل الهيئات والمؤسسات ترفع هذا الشرط من لوائحها وقوانينها ..

واذا كان قانون الاحزاب قد عالج هذه الجزئية بالنص على مجموعة من الضوابط والمبادىء لتأسيس الاحزاب كشخصيات اعتبارية .. الا انه لم يتطرق الى الضوابط السلوكية التي يجب أن تتوفر في الافراد المؤسسين او المنتمين للاحزاب ..

● وبصدور قانون حماية الجبهة الداخلية .. أمكن ابعاد الاشخاص الذين تسببوا في افساد الحياة السياسية فيما قبل ١٩٥٢ وكذا مراكز القوى الذين حوكموا في ١٥ مايو ١٩٧١ .. وهو بذلك قد وضع يده على هؤلاء الافراد من خلال مواقف تاريخية ثابتة .. أما فيما يتعلق بمستقبل الممارسة الديمقراطية في شتى نواحيها .. فلم يقدم ضوابط محددة تمكن من حماية الجماهير وحماية المجتمع من أمثال هؤلاء الذين يتسربون الى المواقع القيادية كلما سنحت الفرصة لهم ..

● مما تقدم يتضح أننا محتاجون اليوم الى ميثاق شرف جديد يحدد بوضوح مواصفات وسلوكيات المواطن الذي يحق له شرف تمثيل المواطنين في كل المستويات وفي كل المؤسسات ..

● ميثاق شرف يلزم كل من يعرض نفسه للعمل العام .. سواء كان

عملا تنفيذيا أو سياسيا أو أى عمل يؤثر فى الراى العام ..

● ان ضوابط الميثاق المطلوب ان تخرج مما أستقر عليه ضمير الامة فى : ــ

* الحفاظ على مبادىء ثورتى ٢٣ يوليو و ١٥ مايو .

* دعم الوحدة الوطنية وتحالف قوى الشعب العاملة .

* السلام الاجتماعى .. وحل المشاكل سلميا .

* القيم الروحية والدينية كمنهاج للفكر الانسانى .

* الاشتراكية الديمقراطية كفكر وايديولوجية .

● **وحتى نستطيع أن نطبق هذه المبادىء .. وحتى نستطيع أن نحقق من توافق سلوكيات المرشحين والقيادات والميثاق المقترح ..**

اولا : اللجنة المركزية :

فى حدود الدستور والقانون .. فان اللجنة المركزية برئاسة رئيس الدولة منوطة بتولى الاختصاصات موضوع ميثاق الشرف المقترح باعتبارها تجسيدا لتحالف قوى الشعب العاملة وباعتبارها بيت العائلة الذى يضم كل قيادات العمل السياسى والشعبى والتنفيذى .. ولها فى ذلك :

[أ] التربية السياسية :

ــ تتولى اللجنة المركزية وضع الاطار العام للبرامج التثقيفية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية التى تتناسب والتدرج وفق احتياجات شرائح المجتمع .. ولها أن تؤديها بنفسها أو من خلال المؤسسات والمنظمات الجماهيرية الممثلة فيها ..

[ب] المنظمات الجماهيرية :

باعتبار أن اللجنة المركزية هى بيت العائلة ومنبرها فيجب على كل المنظمات الجماهيرية والاحزاب الممثلة فيها أن تقدم بيانا سنويا عن مسار عملها وانجازاتها والمعوقات التى يمكن أن تصادفها .. بل واسماء الاعضاء الذين تقدموا وأسهموا فى العمل والعطاء الوطنى .. وبذلك يمكن للشعب أن يطلع على نشاط هذه المنظمات بما يمكن من ترشيد مسارها وبما يمكن من اثابة أو عقاب القائمين عليها .. كذلك فان هذه البيانات بما تحويه من معلومات سوف تعمل على حل المتناقضات سلميا داخل بيت العائلة .. وهى بذلك ستكون الجمعية العمومية من طوائف الشعب المختلفة ..

[ج] الترشيحات القيادية :

للجنة المركزية أن تراجع بيانات المرشحين لكل المواقع القيادية من واقع اقراراتهم .. ولها بل عليها اعلام الناخبين والجماهير بمواقف من يثبت لها عدم تميزه أو عدم التزامه بميثاق العمل الوطنى .. ولن تقوم بأى حال بالشطب أو الحذف ولكن ستقوم بالتبيان والتوضيح وبترك الامر لاصحاب الراى لتقرير ما يرونه تجاه المرشحين .. وبذلك يمكن الحد من قيادات الصدفة أو القدرة المالية أو النزعات القبلية أو الاستناد الى السلطة ..

□ ثانيا : قانون الاحزاب :

● استقر الرأى على نظرية الاشتراكية الديمقراطية كايدلوجية ارتضاها الشعب المصرى كمنهاج لعمله السياسى والاجتماعى والاقتصادى وبذلك فانه لا مكان لاحزاب تقوم على تباين فى الفكر ..

ومن ثم فان المنافسة الحزبية والبرامج يجب أن تتجه الى الاساليب والتطبيق حتى لا تتوه فى فلسفات وجدليات .. وأن تكون قوة الحزب وجماهيريته مرهونة بما يقدمه من عطاء وبما يستطيع أن يحشده خلفه من جماهير تعطى وتقدم جهودا ذاتية وتطوعية لمواجهة تحدى التنمية الشاملة ورفع مستوى معيشة الافراد ..



● لضمان جدية الاحـزاب التى ستقام فى السـنة النهائيـة للدورة البرلمانية الحالية .. يجب رفع النصاب العددى للمؤسسين الى ٢٥٠٠ عضو بحيث لا يقل عدد الاعضاء بكل محافظة عن ١٠٠ عضـو وذلك حتى لا تقوم احزاب على أساس اقليمى أو محلى

● فيما يتعلق بالصحف الحزبية والتزامها بقانون المطبوعات فانه يجب مراجعة الاجازة الممنوحة لاحزاب السنة النهائية للدورة البرلمانية بحيث لايسمح للحزب الذى لا يحقق عشرة نواب على الاقل باصدار الصحف ولكن يسمح له باصدار النشرات والمطبوعات التى تعاونه فى الحشد والتجميع والاعلام من مرشحيه .. حتى لا تستمر صحف الاحزاب لم تحصل على السند الجماهيرى لاستمرارها .

● ان اقامة الاحزاب تحتاج الى دعم مالى واذا ما ترك المواطنـون الشرفاء الذين لا يملكون المال الوفير دون رعاية ودعم فى البداية سـيظل القادرون ماليا فقط فى الساحة .. لذلك ودعما للعمل الديمقراطى .. فان بيت العائلة له ان يسـاعد الاحزاب عند ميلادها لتخرج نظيفة وقادرة ..

☐ ثالثـا : فى مجـال تدعيـم الديمقراطية :

● ان القرية المصرية تعتبر مسرحا رائداً لتطبيق الديمقراطية المباشرة لذلك فان التوسع فى الاستفتاء الشعبى من قبل المجالس المحلية بدعوة أبناء القرية مرة كل شهر لدراسـة وتدبير مشاكلهم سيعمل على تدريب المواطنين على العمل السياسى واشراكهم فى صنع القرارات المتصلة بحياتهم ..

كما أن علنية كل الجلسات التى تقيمهـا كل المنظمـات الجماهيـرية والاحزاب واتاحة الفرصـة لكل من يرغب فى الحضور والاستماع .. فضلا عن الزام الهيئـات والمنظمات بنشر قراراتها بالطرق المتاحة وفى الاماكن المطروقة .. أو فى وسـائل الاعلام المختلفة سيؤدى الى رفع مسـتوى الـوعى الجماهيـرى وابـراز دور القيادات الوطنية فى جميع مجـالات الحياة ..

ونحن متـقدمون على بناء قوتنـا الذاتية .. ونحن مقدمون على رسم مستقبلنا .. نحتاج الى كل الاراء الطاهرة ونحتاج الى كل عطاء وطنى ولن تسـتطيع مصر تخطى مشاكلها الا بعطاء أبنائهـا ولن تتمـكن من الخروج من بعض مظاهر السـلبية واللامبالاة فى بعض مواقع عملنـا الا بحشد كل الطاقات .. والا باهمـال الضمير الوطنى ..

من هنا فان سياسـة الباب المفتوح .. والنزول الى المواقع الجماهيرية .. وتحسس النبض ، ومشاركة الجماهير فى صنع قراراتها هو الكفيل ببنـاء مصر المستقبل .. مصر الامل .. مصر الرخاء . ☐

عبد الحليم منصور

عضو اللجنة المركزية



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــــــــرام

التاريخ : ١٩٧٨/٦/٢٩

أخـــلاقيات الممارســـة الديمقـــراطية

من الامور البديهية ان الاخلاق لا يمكن أن يكون لها وجود فعلى اذا لم تجد الافعال المــادية التى تجسدها وتحيلها الى واقع ملموس ومقنع . وهذه الافعال لا يمكن للفرد ان يقوم بها الا اذا اتيحت له الحرية الكفيلة بممارستهــا والتى تجعله مسئولا عنها امام المجتمع . اما اذا لم يملك الفرد مثل هذه الحرية فليست هناك اية مسئولية اخلاقية تقع على عاتقه . لذلك فان الممارسة الديموقراطية الحقة تعــد المنــاخ الصحى الوحيد الذى يمكن ان تزدهر فيه القيم الاخلاقية . فلا يمكن لمجتمــع يعانى من الارهاب ، والكبت ، والحرمان أن يهتم بالاخلاق لان وجودها بطبيعته يتنافى مــــع وجــود كل ما ينتهك حــرمة الانسان . وهذا ما يشكو منه البرت شفاتيزر فى كتابه «انهيار واحياء الحضارة » عندما يقول:



« لقد دخلنا فى عصر ضاع فيه الشعور بالقانون وقوته ، وخلا من الاحساس بالالتزام الاخلاقى ، فالمجالس النيابية تنتج لوائح تناقض فكرة القانون ، والدول تعامل رعاياها دون مراعاة اى شعور بالقانون . والذين يقعون تحت وطأة دولة اجنبية يعاملون معاملة الخارجين على القانون . فلا احترام لحقهم الطبيعى فى الوطن وفى الحرية او المنزل او العمل او الغذاء او اى شىء آخر . نعم لقد اصبح الايمان بالقانون اليوم اثرا بعد عين »

من هنا كان احرار الرئيس المبادات على المناداة بالممارسة الديمقراطية ، وسيادة القانون، وبناء دولة المؤسسات حتى لاتنتهك حرمة الانسان المصرى ، بل يأخذ من سيادة القانون سياجا يحميه من كل عسف . وهذا يؤدى بدوره الى الالتزام الخلقى الذى يقع على عاتق الانسان فى هذه الحالة التى ينتفى فيها اى عذر له بالخروج من الضرورات الاخلاقية التى تلتزم بها المجتمع ويسار على هديها ، والحضارة لاتتقدم الا بالاعتماد على هذين العنصرين : الحرية والمسئولية،

واى التزام خلقى يرتبط بالمدى الذى يمارس فيه الانسان حريته ثم مسئوليته من حدود هذه الممارسة . بل ان الحضارة فى جوهرها اخلاقية ، ومشكلة الحضارة مشكلة اخلاقية ، وعلى الرغم من روعة ما بلغه هذا العصر من تقدم فى النواحى الصناعية والمادية ، ومن اتساع فى المعارف والقدرات العلمية ، الا ان كل هذا لايشكل جوهر الحضارة . اى انه لن تكون للانسان قيمة حقيقية بصفته كائنا انسانيا الا من خلال كفاحه ليكون على خلق عظيم ، فاذا ضاعت المعايير الاخلاقية من حياة الانسان انهارت الحضارة الانسانية من اساسها ولن نتمكن من اعادة بناء حضارتنا على اساس ثابت وطيد الا اذا اخذ الانسان فرصته كاملة فى تحقيق ذاته ووجوده بلا اى عسف او كبت .

وللحصول على هذه الفرصة لابد من توافر شرطين ، هما : ممارسة الحرية والالتزام بالمسئولية فى الوقت نفسه . وهو ما نسميه بسيادة القانون التى تعد الجوهر الحقيقى للممارسة الديمقراطية . فليس القانون سوى التقنين المركز للقيم الاخلاقية ، لانه يحدد دائرة الحرية التى يتحرك داخلها الانسان مع المسئوليات المحيطة بها . وبسيادة القانون تتوارى الفروق بين الحرية والضرورة ، وتتسق فى ظلها الارادة العامة والارادة الخاصة . فليس الانسان حرا بطبيعته حرية مطلقة لاتحدها عوائق او تقف دونها سدود ، فالتاريخ لايعرف تلك الحرية المطلقة حتى فى حياة البداوة .

وسيادة القانون هى تنظيم للحرية فى اطار اخلاقى واجتماعى يكبح نوازع الشر ، وطغيان الهوى ، وضراوة الغرائز . فالقانون والاداب العامة هما توأم المثل الاعلى للحرية ولا يناقض الحرية ان تكبح النوازع الشريرة ، فان فى كبحها وقمعها سياجا ووقاء للحرية التى تتحقق فى ظل الممارسة الديمقراطية ، وهذه الممارسة الضرورية تفرض القانون على الفرد تماما كما تفرضه على الدولة .

من هنا كانت العلاقة العضوية بين الديمقراطية والاخلاق ، فالديمقراطية فى جوهرها نظام اجتماعى اخلاقى قوامه المساواة والعدل والخير والحق ، أى انها تستمد مقوماتها الايديولوجية من الاخلاق والمثل والمبادىء الانسانية .



ويقول الفيلسوف جون ديوى : ان الديمقراطية ليست مجرد نظام سياسى يحدد اطار العلاقة بين الحاكم والمحكوم، مجالها فى الممارسة أوسع من هذا بكثير ، فهى على المستوى الاجتماعى العام او المستوى الفردى الخاص اسلوب لممارسة الحياة اليومية ،وطريقة للنظر الى الاشياء ، والاحساس سواء بالمجتمع المحلى او بالانسانية جمعاء .. انها أسلوب لسلوك الانسان سواء حيال اسرته او حيال بنى جنسه ، ولذلك فهى تتركز حول الاحترام والكرامة الانسانية .وفى هذا يقول هارولد لاسويل : ان الديمقراطية هى المجتمع الذى ينهض بنيانه على الاحترام المتبادل. وخطورة الممارسة الديمقراطية انها تؤثر بطريقة شعورية او غير شعورية فى تشكيل شخصية الفرد وتحديد مسلكه بصفة عامة ، ابتداء من تصرفاته اليومية ، مثل معاملته لاطفاله او لخدمه او لمن هم اقل منه مرتبة فى المجتمع حتى الاهداف الكبرى التى يريد تحقيقها فى حياته .

وتكمن قيمة الممارسة الديمقراطية فى جانبيها الخلقى والعملى فى آن واحد، فهى تستند الى اسس اخلاقية ،حيث تتحول الحكومة الى مجرد اداة لتنظيمها وتنشيطها وتشجيعها . . ان الممارسة الديمقراطية هى اول نظرية للحكم فى التاريخ الحضارى تجعل من كرامة الانسان مبدأ ، وتضمن المساواة السياسية بين الناس . فهى تعترف بالفردية وتعمل فى الوقت نفسه على خلق مجتمع مفتوح يتيح للجماهير شتى الفرص السياسية والاجتماعية والاقتصادية التى تبرز كل الامكانات والقدرات المتاحة .

ويتمثل الجانب العملى للممارسة الديمقراطية فى توفيرها الاستقرار السياسى والاقتصادى والاجتماعى ، ولذلك فالتقدم الحضارى المرتبط بها بالضرورة لايحتمل النكسات أو التكرار او التراجع او التذبذب . وبالتالى كلما انتعشت الممارسة الديمقراطية ، اضطرد التقدم الحضارى . وبرغم الهجوم الشديد الذى واجهته الديمقراطية على ايدى دعاة الديكتاتورية والفاشية بحجة أن الديمقراطية لا تعنى سوى الفوضى وحكم الدهماء ، فقد اثبت التاريخ ان النكسات واعمال العنف المنافية

للانسانية والمبادىء الاخلاقية لاتقع الا فى البلاد التى تخنق الممارسة الديمقراطية داخل حدودها . ولذلك فالدول الديكتاتورية والفاشية لاتتمتع بعنصرى الاستقرار والاستمرار برغم اهميتهما المطلقة فى التطور الحضارى، لانه بزوال شخصية الديكتاتور ينهار النظام أو يتصدع ، ومن هنا تبدأ القلاقل والاضطرابات . وهذا يعنى ان الديكتاتورية نظام ظاهره النظام وجوهره الفوضى ، فى حين ان الديمقراطية تبدو على العكس من ذلك تماما .

وبالمفهوم البسيط المباشر فان الديمقراطية هى تحويل الاخلاق من مبادىء مجردة الى ممارسة عملية ويومية على كل المستويات الفردية والاجتماعية .وقد عبر وودرو ويلسون عن هذا المفهوم بقوله : ان حبنا للممارسة الديمقراطية ينهض على اهتمامها بالاخلاق ، وميلها الطبيعى الى احترام تطلعات الانسان المادى الى درجة عالية من السمو لتحقيق ذاته ■

وقد اعتبر فرانسيس ويلانه ان الممارسة الديمقراطية هى أهم عنصر من عناصر علم الاخلاق ، لذلك يقول فى كتابه « عناصر علم الاخلاق » .

« يخلق الناس جميعا فى ظروف تسودها المساواة التامة ، وكل انسان

يخلق متمتعا بحق الاستفادة من الميزات التى أنعم بها الله عليه ، مثله فى ذلك مثل أى انسان آخر . وأعتقد أن كلامى هذا من الوضوح بحيث لا يقبل أى جدل » .

إذن فالاخلاقيات الديمقراطية تهدف الى احترام الانسان وتقييمه موضوعيا مهما كان الاختلاف حول وجهات النظر ، ولذلك تتطلب الصبر مع الذين يصعب اقناعهم ، والاحترام لمن لم يتعودوا عليها ومازالوا يهابونها ، والاعتدال مع المتعصبين الذين لايرون فى تناقضات الحياة سوى الابيض والاسود . فهذه الاخلاقيات بطبيعتها تعتمد على القانون والاقناع والمنطق الانسانى الشامل ، اما القوة البربرية فلا حساب لها بالمرة فى مجال هذه الاخلاقيات. وما من شك فى أن سيادة القانون ، وموضوعية الاقناع ، وقوة المنطق ، هذه كلها عناصر مضادة بطبيعتها للغرائز الحيوانية العشوائية التى تتحكم فى الكيان البيولوجى للانسان .. ولذلك تتزايد صعوبات الممارسة الديمقراطية بتزايد طغيان تلك الغرائز .. ومع هذا فان التفكير الانسانى الناضج يدرك تماما أن الممارسة الديمقراطية هى من انبل الافكار الاجتماعية ، والقيم الاخلاقية والمفاهيم السياسية ، والاتجاهات الاقتصادية التى اهتدى اليها العقل البشرى ، وانه لا بديل لها ، اذا أراد الانسان المتحضر تجنب الفوضى ، والعنف ، والقسوة ، والاضطراب ، والارهاب ، والخوف ، وعدم الاستقرار

بل ان الصعوبات التى تعتور طريقها تمثل تحديا للتقدم الحضارى والتطور الفكرى لانسان القرن العشرين بصفة عامة ، وللانسان المصرى بصفة خاصة فهو الانسان الذى منح البشرية الحضارة والفكر والعقيدة والعلم والفلسفة ، وبالتالى فهو قادر على قبول التحدى ومواكبة المسيرة الديمقراطية بكل ما تتطلبه من التزامات أخلاقية ومسئوليات تجاه بلده وأمته العربية وعالمه المعاصر .

د. نبيــل راغب



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــرام

التاريخ: ١٩٧٨/٦/٢٩

أفكار أعضاء مجلس الشعب لحماية مستقبل العمل السياسي فى مصر

● حلمى عبد الآخر:

نرحب بأحزاب جديدة تلتزم بميثاق الشرف

ان الساحة السياسية الان فى حاجة الى فرق يكون منطلقها فى الحركة شعار سبق أن رددناه كثيرا ، لكنه لم يكن يتجاوز مجرد الاعلان عنه وهو « الارتباط بالله والوطن » وهذا يعنى انه يجب ان تخلو تلك الساحة من أية أفكار ملحدة أو عميلة تمثل بوق سيدها فى الخارج .. وليس معنى ذلك اننا نرفض أن يكون بيننا الرأى الاخر الذى ينطلق من قاعدة شعبية صغرت أم كبرت ..

ولهذا فاننى أرى من الملائم الان أن يتم تعديل قانون الاحزاب بحيث يسمح بتقليل نصاب الاعضاء المؤسسين من أعضاء مجلس الشعب حتى تتاح للاحزاب الوطنية التى سوف تعمل فى اطار ميثاق الشرف للممارسة الديمقراطية ان تقود مسيرتنا الديمقراطية الى الامام وليس الى الخلف .. وفى هذا الصدد أعلن من موقع مسئوليتى فى حزب الاغلبية انه آن الاوان للحزبين اللذين وافق الشعب على أنهما جديران بالاحترام وهما الحزب الوطنى وحزب مصر الفتاة ان ينزلا الى الساحة ليسهما فى ارساء أسس ديمقراطية لاتعود بنا الى الوراء ولاتقودنا الى السير خلف مبادىء تتنافى مع قيمنا وشرائعنا السماوية..

وقد اثبتت التجربة حسن نوايا الاغلبية حينما وافقت على شرعية قيام حزبين أحدهما حل نفسه ، والاخر جمد نشاط نفسه ، فلقد كان المأمول معارضة مضيئة ، لامثيرة ولا مخربة .. وحينما انكشفت الحقائق امام الشعب اتخذا قراراتهما بالهروب من الساحة بدلا من المواجهة فى ظل ممارسة سليمة ينشدها الشعب الذى شبع من المزايدات والمهاترات .. واننى أرى ان اشتراكية يوليو ، والتصحيح الديمقراطى لها فى مايو هما الاطار والفلسفة والنهج الذى يمكن ان يحكم المسيرة بحيث تحافظ على مكاسبنا الاشتراكية ، ومنجزاتنا الديمقراطية على طريق التحرير والبناء



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات



● محمد عبد الشافى :

نؤكد حق المعارضة بالمنطق وللصالح العام

ان الديمقراطية ليست ممارسة بقدرما هى سلوك، وليست حرية ان تقول ما تشاء لمن تشاء وبأى اسلوب تشاء ولكن الحرية هى الا تعتدى على حرية الاخرين ، وهى ايضا ليست تجريحا والقاء للتهم جزافا وبغير دليل .

اننا احوج ما نكون اليوم الى جو صحى غير مشبع بالتشكيك والاثارة لاتتولد عنه تيارات ضارة .. ومن حولنا تجارب ودروس يجب ان نستفيد منها .. اننى ارفض الان استغلال ظروفنا الصعبة لبث افكار هدامة لن نجنى من ورائها سوى الدمار والخراب

وقد يتصور البعض اننا بهذا الكلام نضع قيودا لاضوابط على الممارسة الديمقراطية .. واننى أتساءل هل من الديمقراطية الترويج لافكار ومبادىء خارجة على تقاليدنا ، او نستخدم الفاظا نابية وجارحة لاتستهدف الا التصفيق والحصول على بطولات وهمية مزيفة .

نريد من المعارضة أن تكون مواجهة للرأى بالرأى والحجة بالحجة فى اطار من الاساليب الرفيعة التى تعكس أمام الجماهير صورة مشرقة للحوار الحر النظيف ..

وليس عيبا اذا قلنا نعم للحكومة أن أحسنت ، وليس تجريحا أو هدما اذا قلنا لها « لا » أن أخطأت ، ان كلمة نعم لاقيمة لها لمن لايستطيع أن يقول « لا » .





● حنا نيروز :

نؤكد الالتزام الادبى بالعودة لاخلاق القرية

ان الرئيس السادات طالب فى أكثر من مرة بمراعاة **أخلاق القرية** ومن بينها الاحترام المتبادل بين أفراد الاسرة الواحدة ، فلو شعر كل منا وهو يمارس دوره فى خدمة مصر لكان حرصنا الاول على مصلحة مصر والتجرد من الانانية وحب الذات ويجب ان نعمق ونعمم ما بدأت الحكومة تقوم به فى هذه **الايام نحو حماية الحقوق** .. فمثلا تقدمت الحكومة الى مجلسنا مشروع قانون يحظر على أى شخص تملك أى مال سواء كان عاما أو خاصا مملوكا للدولة الا بمقابل عادل بعد تقديره تقديرا حقيقيا، **ثم الغت الحكومة ولاول مرة الرخصة الممنوحة للوزير المختص فى ان يتنازل عن املاك للدولة وهذا القانون من وجهة نظرى يعبر عن اتجاه يجب أن يواكبه الاتجاه السياسى** بحيث يتم تعميق التفانى من اجل المصلحة القومية ويجب علينا ان نخدم القوانين وننفذها فعلا .. وهذا يجب ان ينسحب على كل مسئول صغير أو كبير ومشكلة المشاكل امامنا جميعا نحن القانونيين اننا نرى كثيرا من يحاولون الهروب من القانون بشتى اساليب التحايل دون رادع نفسى والتزام ادبى قبل مصر أولا .. وشعبها الذى لايرفض التضحية من أجل بناء بلده .. وتحرير ارضها من العدو الغاشم .. **لنكن جميعا على مستوى المسئولية ، يؤدى كل منا ما للوطن ويخدم بمبادىء الدستور والقانون حتى يتم تصحيح المسيرة الديمقراطية من اجل مستقبل ديمقراطى يحقق لمصر الرخاء ..**





● حسين المهدى :

نكشف للشعب الحقيقة عمن عملوا فى الظلام

ان ما حدث فى الشهور الاخيرة كان يقتضى تلك الوقفة التى وقفها الرئيس السادات مصححا للانحراف عن المسار الذى رسمه لصلحة مصر كما يستلزم علينا جميعا أن ننقى مجتمعنا من الهدامين والمثبطين لعزائم الناس ، وأننى أرى ضرورة هامة **وهى انشاء محكمة قضائية سياسية ذات اجراءات سريعة لحماية مجتمعنا من الفئات الخارجة على مبادئه وتقاليده وقيمه الروحية ·· تستوحى مبادئها من الشرائع السماوية التى قننت الاخلاق،** وتكشف للناس من عملوا فى الظلام فى فترة حالكة من فترات تاريخنا فى العشرين سنة الماضية ·· كما أن الامر يتطلب أن تكون القيادات التنفيذية على مستوى المسئولية ، وأن يكون تعاملها مع الجماهير بأسلوب سياسى بحيث تترجم القرارات بالتنفيذ الفورى دون تعقيد أو تعنت ، حتى لايقع تأثير تلك المواقف على نفوس الشعب الكادح فيكون صيدا ثمينا للمتاجرين بآلامه·· كما أنه يجب على **حزب مصر وانا عضو** من أعضائه أن ينقى صفوفه من الدخلاء والمتسللين الذين يسيئون اليه ···

وأطالب بتنشيط الاجراءات أمام قيام الاحزاب حتى تعود الحياة السياسية للنشاط ، ويشعر الناس أن الديمقراطية لم توأد كما يشاع عنها الان وكما خطط لذلك حزبا الوفد واليسار



● **سمير عطعوط :**

نطالب المعارضة بتقديم حلول ايجابية للمشاكل

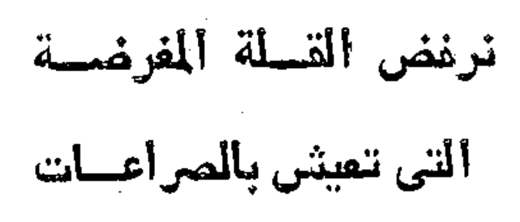
ان على حزب الاغلبية مسئولية كبيرة ومتعاظمة فى أن يفتح صدره للرأى الاخر دون تعصب أو حساسية وعليه أيضا أن يعطى المثل والقدوة وأن يتقبل النقد البناء ·· وانا أقول هذا الكلام باعتبارى واحدا من اعضاء هذا الحزب الذى ولد فى مناخ ديمقراطى أعطى للناس مزيدا من الديمقراطية ، ومن ثم لابد أن تحدث بعض المخالفات والاخطاء ··

وعلى أحزاب المعارضة أن تدرك أن وجودها يستهدف اثراء التجربة فى تحقيق الامانى القومية ولذلك فهى مطالبة بأن تلفظ شعار « المعارضة من أجل المعارضة ، وأن تدرك ان المعارضة وسيلة وليست هدفا وأن **تتحول من موقف الناقد فقط الى الناقد** المشارك الذى يعطى دائما البديل **·· وأن تخدم رأى الاغلبية وأن تدرك الحد الفاصل بين النقد وبين التشهير** والتجريح ، وأن تتحرى الحقيقة والصدق وأن تعلم جيدا أن الجماهير قادرة بحسها الاصيل على تمييز الخبيث من الطيب ·· وأن تلغى الاعتبارات الحزبية والعصبية عند المناقشة ·· **بهذا يمكن وضع ضوابط سليمة كفيلة بتصحيح الممارسة الديمقراطية ..**

أما بالنسبة للصحافة فانها باعتبارها المؤثرة فى الرأى العام فهى مطالبة بأن تترفع عن محاولات البلبلة ، وأن تحرص على أن تنمى لدى الجماهير حاسة الاحترام الكامل لمؤسسات الدولة والقانون وأن تتجنب التعريض بالاشخاص وأن تتحرى الدقة فيما ينشر ، وأن تفسح المجال للرأى الاخر ، وتكفل لكل مواطن حق الدفاع عن نفسه وأن يراعى الكاتب ضميره فيما يكتب ، وأن يسمو على المصالح الذاتية تغليبا للمصلحة العليا للبلاد .



● فتحي الكيلاني :



نرفض القلة المغرضة التى تعيش بالصراعات

● **فتحي الكيلاني** : أن الديمقراطيةتزداد رسوخا كلما كانت الضوابط واضحة ، وهذا يعني أن يعرف كل مواطن ماله وما عليه لكي يعمل من أجل عروبته ووطنه واسرته ونفسه أيضا ، وليس معنى ذلك البعد عن النقد بل أنه لابد من النقد الذي يحقق المصلحة العامة وليس التشهير والتجريح والتشكيك ..

لست بصفتي عضوا من أعضاء الاغلبية ضد تعدد الاحزاب لكن لابد من أن يكون الهدف واضحا **وموحدا حتى لو أختلفت الاحزاب في أسلوب الممارسة . ولا يجوز لاى حزب أن يثير صراعا طبقيا أو يحرم العمال والفلاحين من حقوقهم ومنجزاتهم التي أكتسبوها في ظل ثورتي يوليو ومايو** .. وانني أرى والكلام للعضو فتحي الكيلاني — انه لابد أن تصاغ هذه المكاسب الاشتراكية والمنجزات في قواعد ومواثيق تكون لها قداستها ويعاقب من يخالفها ، بل ويعتبر الخروج عليها جريمة في حق الوطن والمجتمع ، علينا أن نفتح عقولنا لما يجري حولنا من أهداف لاتستهدف الا النيل من شعب وادي النيل العريق ، علينا الانهدر تراثنا الفكري والحضاري لقاء مبادىء مستوردة لاتمت الى شعبنا **بأية صلة ، أن الديمقراطية وسيلة فعالة لتحقيق أمالنا في تحرير أرضنا ، فلا يجب أن نسمح بضربها من قلة تريد أن تعيش على الصراعات والبطولات الزائفة** وأن شعب مصر ذكي وسوف يصدر حكمه على كل من يحاول أن ينال من تراثه ومكاسبه التي حققها بعد صبر وحروب منذ ربع قرن من الزمان .

● عبد الله زيدان :

نركـــز على القـــدوة في كل مجـــالات العمـــل

عبد الله زيدان عضو المجلس : ان الديمقراطية فيمفهومها البسيط للرجل العادى من أبناء شعبنا هى اتاحة الفرصة أمام أفراد هذا الشعب ليقولوا ما يحسون به دون أن يعاقبوا على ما يقولونه .. اننى من معايشتى مع الناس فى القرية وهم يمثلون الشعب الطيب يؤكدون على ما يلى :

● **حل مشاكل الناس يرتبط بقيادات سياسية مخلصة مؤمنة بالشعب تعطى من فكرها ونبضها كل وقتها لكى يعود على افراد الشعب بالخير الكثير ..** وهذا يعنى اننا فى حاجة الى من يؤمن ايمانا مخلصا بمبادىء الثورتين لاتهمه مصلحته الشخصية أو الحزبية وانما يتعامل مع الناس متجاوبا مع مشاكلهم مدركا لابعاد قضاياهم اليومية دون مزايدة أو مهاترة أو استخدام الفاظ مطاطة .. جوفاء ..

● **لكى ينجو شعبنا من أزماته لاحل له الا بالعودة الى الله وتطبيق شرائعه السماوية .**



● وليم نجيب سيفين :

نضع الحـدود الفاصلة لمـا يليـق وما لا يليـق

● **المهندس وليم نجيب سيفين عضو المجلس :** أننا لابد ونحن نتحدث من الممارسة الديمقراطية يجب الا نغفل شبابنا الذى مازال يشعر بفراغ سياسى ، يروعه التطاحن الحزبى بين قدامى السياسيين والمحدثين .. وهو تائه وسط الساحة السياسية **فلابد من الاخذ بيده ، وعمل دورات تثقيفية له ، تعمق فى روحه معانى الحرية والديمقراطية السليمة ، وأن يكون المسجد والكنيسة ، هما وسيلتنا الى ضمير شبابنا .. وتكوين فكره السليم والصحيح ..** وينبغى أن تعمق فى نفس شبابنا تقاليد العائلة المصرية التى يحترم صغيرها كبيرها .



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

● من المخضرمين فى العمل السياسى

المهندس ابراهيم شكرى :

نراجع ماجرى فى الماضى ونفسح المجال للمخلصين لمصر

ان جموع الشباب فى سنة ١٩٣٥ بالتحديد ، بدأت تستشعر الفراغ السياسى الذى بدأ يتكون من وجود احزاب لا تتحمل مسئوليتها الحقيقية فى حل قضايا البلاد . وكان من اهمها فى ذلك الوقت هو الاحتلال الانجليزى وتبينت هذه الجموع ان الصراع الحزبى يتلخص فى كراسى الحكم .

ومن هنا ظهرت الدعوة الى وجوب التغلب على هذا الاتجاه ، والتقدم بروح وطنية الى القضية الاساسية، ولذا قامت الدعوة الى سياسة قومية والمناداة بان تكون مصالح مصر فوق الاطماع الشخصية وقد استغلت هذه الدعوى من جانب الاحزاب وقتها بان تم « تجمع » على توقيع معاهدة من جميع الاحزاب التى كانت تمارس الحكم وقتها ، وهى معاهدة ١٩٣٦ التى وصفها حزب الغالبية « الوفد » بأنها معاهدة الشرف والفخار ، بينما كان يجد الشباب فيها انها خطوة على طريق يجب ان يستكمل فيه تحرير يتم فيه الجلاء التام .



ثم جاءت سنوات الحرب بظروفها الاستثنائية وبقيودها ، وبعد انتهاء الحرب وضح ان برامج الاحزاب التى كانت قائمة وتتداول الحكم ينقصها الاحساس العميق بالبعد الاجتماعى الذى يجب ان توليه اهتمامها لكى تساير قضايا الشعب فى حياة كريمة وتبين للشباب المثقف وجوب اعطاء قضايا الشعب وحاجاته وحل مشكلاته القدر الكبير ، وبذا بدأت مرحلة جديدة شاركت فيها وهى وجود احزاب جديدة فى ذلك الوقت مثل الحزب الوطنى الجديد وحزب مصر الاشتراكى ، والذى كان تطورا لحركة مصر الفتاة ، والذى كان له برنامج يعالج المشكلات التى كان يعانى منها المجتمع المصرى ، وكان من أبرزها هذا الثالوث المسيطر والمضاد لمصالح الشعب ، والمكون من الاستعمار والملك والاقطاع الذى كان يشكل جزءا

كبيرا من رجال الاحزاب فاسقط من شعاره الملك وجعله الله والشعب وبلخص هذا الشعار فلسفة الحزب بأن الهدف هو خدمة الشعب فى اطار من الايمان بالله وبرسالاته وكان فى البرنامج الدعوة للاصلاح الزراعى وتحديد الملكية ، وتنظيم النقابات العمالية وألغاء الالقاب والرتب ووضع علاقة بين الحدود الدنيا والعليا للمرتبات والدخول ، ووضع الضوابط التى تضمن الحياة للطبقات الضعيفة

وسارت الدعوة فى طريقها وكان طبيعيا ان تصطدم بالملك ورجال الاحزاب ولذا لم يكن غريبا عندما قامت الثورة فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ان كانت جموع كبيرة من الشباب وراء اسوار المعتقلات سواء من شباب الحزب الوطنى الجديد ، أو جميع اعضاء حزب مصر الفتاة بقياداته جميعا ، وكثير من الشباب الاحرار فى مختلف الاتجاهات .

ولقد كنت أحد هؤلاء منفذا لحكم صدر ضدى بتهمة العيب فى الذات الملكية وقتها ، وربما يكون هذا ردا على هؤلاء الذين يتحدثون بأن ثورة ٢٣ يوليو كانت انقلابا عسكريا والصحيح انها كانت معبرة عن ارادة الشعب وعن رغبته فى اصلاح جذرى لما وصلت اليه حالة البلاد وقتذاك من تدهور فى القيم التى كانت تحكم .

ولهذا عندما نتحدث الان عن ضوابط للممارسة الديمقراطية فانه يجب علينا مراجعة الممارسة للحياة السياسية فى كل اطوارها واشكالها التى مرت بمصر مستهدفين مصالح الشعب وفى اطار افكاره ومعتقداته وتقاليده ، ولسنا مجبرين على ان نأخذ نموذجا من الشرق والغرب ، وليس معنى هذا شجب كل النظم ولكن معناه ان لكل مجتمع مميزاته وتاريخه وافكاره ، وان علينا ان نصوغ القواعد التى توصلنا الى هدف مستقر لممارسة ديموقراطية يستشعر فيها الشعب ان السياسات تنبع منه وتنفذ به وتستهدف مصالحه .

اننا مجتمع يحترم فيه الصغير الكبير واننا نبتعد عن الكثير من التصرفات التى نجمعها فى كلمة « العيب » . فشعبنا شعب حضارى يتوافر له رواسب مدنية انسانية عمرها آلاف السنين ، تصرفه يتسم بنوع رفيع من الاحساس بقواعد تجتهد الان المجتمعات المتحضرة فى ان توجدها بين افرادها عن طريق القوانين وعن طريق النظم . فى الشعب ، والعناية بالطفولة والامومة

وبالنسبة لقضايا الشورى : لاشك فى ان الديموقراطية والشورى اسلوب يمكن ان يوصل الى الرأى الصائب فى الحوار المستنير ويوصل الى الرأى الاصوب باستمرار ، ولكن علينا ان نضمن فى المتحاورين والذين نطلب منهم الشورى ونتبادل بينهم الرأى ان يكونوا فعلا ممن يحرصون على الصالح العام ، ومن الذين يقدمون هذا الصالح باستمرار عند أى نزوات فردية أو شهوات توصلهم الى مكاسب على حساب المصلحة العامة ، ففى اطار استهداف المصلحة العامة ، وصلاحية العناصر تكون قيمة الشورى ونتيجة الحوار .

قام باستطلاع الآراء

خميس البكرى ● محمود معوض



المصدر: الاهـــــــرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
التاريخ : ١٩٧٨/٦/٣٠

ديمقـــــراطية الشـــــعب ..
أم ديمقــراطية عشـــاق الســـلطة ؟!

تابعنا خـلال الايام القليلة الماضية خطاب السـيد رئيس الجمهورية امام اللجنة المركزية حول الاحداث الداخلية المتعلقة بموقف كل قيـادات حـزبى اليسـار والوفد من التجربة الديمقراطية وما تم ارتكابه من مغالطات دسـتورية وقانونية وواقعيـة باسـم الممارسـة الديمقراطيـة التى اتاحتهـا سياسة الدولة الحالية فى فتح مجال الاسـهام الديمقراطى للشـعب فى الحكم من خلال الاحزاب القائمة والتى يفترض انها تضم فى عضويتها جماهير الشعب العامل صاحب الحق فى خوض التجربة الديمقراطية وصاحب المصلحة الحقيقية فيها

وسوف نتولى هنـا ابراز اهم الاخطـــاء والمغالطـات المتعلقة بالممارسة الديمقراطية فى ظل النظام الحزبى الحالى فى مصر ، كمـا نقوم بالقـاء الضوء على مجموعة الحقائق الاساسـية والبدهية المتعلقة بالتجربة الديمقراطيـة لـكى يتسـنى لنا اصـدار الحكم الموضـوعى المتعلـق بتقييم الموقف الحالى لهـذه التجربة والصورة الصحيحة التى يجب أن يكون عليها .

أولا : أن الديمقراطية فى أى صورة من صورها الثلاث المباشرة وشبه المباشرة والنيابية تعنى حكم الشعب وليس حكم الطائفة أو الفرد المطلق .

مؤدى ذلك أن صاحب السلطة الاساسى فى الدولة وهو الشعب مدعو ـ بمدلوله السياسى أى المتمتعين من افراده بممارسة الحقوق السياسية ـ الى المشاركة الفعلية والايجابية فى خوض التجربة والاسهام فيها بمختلف جوانبها والا فان الممارسة الديمقراطية لن تصبح جديرة بتلك التسمية حينما يقتصر أمر القيام بها على طائفة من المتحزبين أو القيادات الحزبية وبغض النظر عما اذا كانوا حسنى النية أم سيئى النية يستهدفون من وراء ركب تيار الديمقراطيةتسخيره واستغلاله لتحقيق الوصول السهل والسريع الى كراسى السلطة أو الحكم فتصبح والامر كذلك ديمقراطية الصراع على كراسى الحكم والوصول الى السلطة التى أعماهم بريقهما عن تحقيق المصلحة العامة المستهدفة من وراء تجربة تعدد الاحزاب فى مصر .

ثانيا : ان الممارسة الديمقراطية على وجهها السليم لاتعنى بأى حال من الاحوال الحكم الفوضوى أو الغوغائى الذى يعتمد على اثارة وتعبئةمشاعر الجماهير صاحبة الحق الاصيل فى الممارسة الديمقراطية ، وهو الامر الذى حذر منه رئيس الجمهورية فى خطابه المشار اليه . ومن هنا فاننى من جانبى أرى وجوب أسباغ الصفة الشرعية على الممارسة الديمقراطية كشرط أساسى لازم لامكانية مساهمة أى مواطن فى التجربةالديمقراطية ويعنى ذلك بعبارة أكثر وضوحا أن الصفة الشرعية تفرض على كل من يسهم فى تلك التجربة الالتزام باعتبارات المصلحة القومية التى يجب أن تسمو على كافة الاعتبارات الشخصية والاطماع الذاتية من جانب أول ، ومن جانب آخر فان هذه الشرعية تفرض على القائمين بأمر التجربة النأىبكافة العناصر ذاتالماضى الاجتماعى أو الحاضر القومى الفاسد من ميدان التجربة اذ يشكل ذلك كله معوقا أساسيا فى سبيل انجاح التجربة الديمقراطية بل قد يؤدى الى حدوث أثار عكسية مضادة تلحق افدح الاضرار بمقدرات المجتمع وأسباب رقيه .

ثالثا : ان التجربة الديمقراطية يجب أن تستند فى المقام الاول الىالوعى الجماهيرىللممارسين فليس هناك أشد خطراً على نجاحها من انعدام أو تخلف ذلك الوعى لدى القائمين



بالتجربة ، كما يجب أن يكون راسخا فى الاذهان أن مسئولية انجاح الممارسة الديمقراطية فى مصر يعتمد بالدرجة الاولى على الوعى السياسى للشعب قبل أن يعتمد ذلك على نزاهة الحاكم أو التمثيل النيابى السليم .

رابعا : أن الديمقراطية لا تعنى الاستبداد أو التسلط بأى صورة من صورهما أيا ما كان مصدرهما ولو كان مصدر هذا الاستبداد أو التسلط هو الشعب نفسه . ونرمى من وراء هذا العنصر الى اظهار أن الديمقراطية لاتعنى الحرية المطلقة بغير حدود فى ارتكاب المخالفات أو النقائص اذ هى فى واقع الامر بريئة من أى نقص أو مغالطة .

من هنا فانه يجب وضع طائفة من قواعد الضبط الاجتماعى لكل اسهام فى ممارسة التجربة الديمقراطية بحيث يصبح كل من يشارك فيها ملزما بكل ما من شأنه المحافظة على حريات الاخرين وسلامة وأمن المجتمع وتحقيق مصالحه القومية ، كما يجب مراعاة عدم افضاء تلك الضوابط — فى الوقت نفسه الى احجام الافراد من ناحية أولى من خوض التجربة الديمقراطية أو التخوف منها ، والا يؤدى ذلك من ناحية أخرى الى تحويل النظام الديمقراطى نفسه الى نظام آخر بعيد عنه كل البعد .

خلاصة القول أن الديمقراطية السليمة — كما هو معروف — أسلوب جماعى للحكم يتقرر لتحقيق المصلحة العامة للشعب صاحب السلطة الاصيل فى الدول ، وهى فى الوقت نفسه مسئولية يتعين على هذا الشعب القيام بها من خلال لفظ كافة العناصر المعوقة لنجاح تلك التجربة سواء أكانت تلك العناصر منتمية الى طائفة عشاق السلطة وكراسى الحكم أم طائفة المفسدين السياسيين المتآمرين على مصلحة الشعب وقدره ، بالمشاركة مع عناصر داخلية أو خارجية مغرضة.

وتركيزا على ذلك فان الشعب المتمتع بالوعى السياسى الكامل هو وحده سيد الموقف فى الدول الديمقراطية لانه هو صاحب السلطة الحقيقى الذى لا يمكن تضليله بواسطة أى فرد أو فئة يمكنها استغلال مناخ الحرية الديمقراطى فى النيل من مقدرات ومصالح الجماهير ، كما انه هو وحده الحارس الامين على الممارسة الديمقراطية السليمة والذى تنحنى أمامه كل الهامات وتنحسر من تحت ناظريه كافة العناصر المفسدة أو المغرضة ذات الاطماع الشخصية العاشقة للسلطة التى اعمت العيون وعبأت النفوس بالحقد والحسد على كل عنصر وطنى أصيل يبشر بالامل نحو مستقبل أفضل طالما داعب جفون أبناء هذه الامة نحو مجتمع الرفاهية والتقدم .

د. مصطفى محمود عفيفى
أستاذ القانون العام



المصدر: الاهـــــــرام

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

التاريخ : ١٩٧٨/٧/٢

تصور عمال البريد للممارسة الديمقراطية

حرية التعبير والالتزام بثورتي يوليو ومايو

الاحـزاب مطالبـة بتقـديم الحـلول لمشـــاكلنا الاقتصادية

طالبت النقابة العامة لعمـــال البريد والبرق والهاتف ، بمقيام احزاب جديدة تدعو الى حكم الطبقة وافساح المجال امام حرية التعبير والنقد البناء بما لايخرج من الاصول الجوهرية للخط السياسي لوثائق ثورتي ٢٣ يوليـــو و ١٥ مايـــو التصحيحية .

كما طالبت بضرورة الحفاظ على مبادىء ثورة ٢٣ يوليو ، ودعم الوحدة الوطنية وتحالف قوى الشعب العامل ، والالتزام بقيمنا الروحية وضرورة ممارسة الديموقراطية من خلال المؤسسات الدستورية فقط .

وكانت النقابة العامة لعمـــال البريد والبرق والهاتف قد عقدت اجتماعا ، برئاسة **السيد خيرى هاشم رئيس النقابة** لمناقشــــة تصورها حول ضوابط ممارســـة الديموقراطية .

وقد حضر الاجتماع رؤســـــاء اللجان النقابية بالمحافظات .

وقد أكد رئيس النقابة أن ضوابط الممارسة الديموقراطيـــة لابد وأن تنبع من التجربة التي مارســـناها منذ ثورة ٢٣ يوليو حتى الان ، ابتداء من هيئة التحرير حتى قيام الاحزاب الحالية .

وقال ان العمل السياسي هو اســـلوب عمل يخـــدم نظـــرية اقتصادية معينة ، واننا نمر بمرحلة نحتاج فيها الى تعبئة الجمـــاهير بدلا من تفتيتها ، حتى نستطيع أن نواجه مشاكلنا الاقتصادية .

وأضاف قائلا « اننا اعطينا الفرص للاحزاب الحالية حتى تساهم في حل مشاكلنا الاقتصادية والاجتماعية ، ولكننا فوجئنا بها تترك هـــذه القضايا وتحاول أن تصـــفى حساباتها مع ثورة ٢٣ يوليـــو ، وانها خرجـــت عن الاماني التي تمنيناها ولم يكن لها عمل سوى التجريح فقط » .

ولهذا فانه يتعين علينا أن نضع ضوابط لممارسة الديموقراطية « منها أن تلتزم الاحزاب بتقـديم الحلول لمشاكل المجتمع المصرى ، وأن يكون رائدها الولاء لمصر » .

وقال **عبد الفتاح مدني رئيـــس اللجنة النقابية بالمنصـــورة** أن الممارسة الديموقراطية فى حاجة فعلا الى ضوابط ، أهمها عدم ترك العنان للاحزاب لتفعل ماتشاء ، لاننا نواجه قضيتين هامتين هما قضية التحرير ، وقضية التنميـــة التى يجب أن تعمل الاحـــزاب لمواجهتهما .



وطالب عبد الفضيل حسين رئيس اللجنة النقابية باسيوط بضرورة الالتزام بالدين وتعاليمه ومصالح مصر العليا ، مع الالتزام بقضية الانتاج والتى تعانى بشدة بمصر الآن .

وطالب بحل أى حزب يتعارض مع هذه الضوابط .

وأكد محمد عطية العطار رئيس اللجنة النقابية لتليفونات القاهرة على ضرورة الالتزام بالمبادىء الستة لثورة ٢٣ يوليو ، وبما اضافته ثورة ١٥ مايو التصحيحية من الشرعية الدستورية ، وقال انه لابد وان تكون الممارسة الديموقراطية نابعة من مبادىء أدياننا ، وأن ينص على ذلك فى برامج جميع الاحزاب .

وطالب عبده على مغازى رئيس اللجنة النقابية فى كفر الشيخ ، بضرورة أن يمثل العمال فى لجنة اقرار قيام الاحزاب وعمل ضوابط معينة لاقرار برامج الاحزاب جميعها . □



المصدر: الاهـــــــرام
التاريخ : ١٩٧٨/٧/٣
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

حقيقة لابد من وضعها أمام اللجنة المركزية
وأمام كل مؤسساتنا الشعبية والسياسية والتشريعية والتنفيذية

يخطىء من يتصور ان الشـعب المصرى اللماح .. يمكن ان يخدع ..
لان كل ما يحدث فى الشـارع السياسى اليوم بعد الدعوة الوطنية للرئيس أنور السادات للمشـاركة الايجابية فى وضع ضوابط الممارسة الديمقراطية يؤكد أن الحرية التى فجرها الرئيس السادات تعنى مزيدا من الحرية وأن الطريق الى استكمال البنـاء الديمقراطى السليم لم يعد مسدودا .

وان كان بعض رجال ثورة ٢٣يوليو لم يدركوا فى بعض مراحلهـا دور الحريات الشخصية فى دعم ذاتية الانسان المصرى وتفجير طاقاته الخلاقة واهمية الحريات السياسية فى خلق روح التجـاذب والثقـة بين الحـاكم والمحكومين ولم يدروا أن سيادة القانون هى الضمان ضد الانحراف والفسـاد

والسلبية والتسيب عندما كان المفهوم السائد أن الديمقراطية هى الحرية السياسية والحرية الاقتصـادية حتى اصبحت الحرية الاقتصادية سلاحا فى يد الاقوياء اقتصاديا استخدموه فى مضـاعفة قواهم وزيـادة ثرواتهم واصبحت الحرية السياسية اكذوبة تقوم على المغالطة والخداع وتنافى الحقيقة .

فالشعب المصرى اللماح لا ولن ينكر فضل الرئيس السادات فى أرساء أسس الحياة الديمقراطية السـليمة باطلاق الحريات وتأكيده لسيادة القانون ودولة المؤسسـات وفتح الحوار الشامل المفتوح لكل مصرى للمشاركة الايجابية لوضع أسس وضوابط الديمقراطية فى المرحلة القادمة . الشعب المصرى اللماح لا ينكر فضل الرئيس السـادات فى تحريك الفكر السياسى المصرى واخراجه من جمود نظرية الحزب الواحد بعدما تجـمدت حركته الزمنيـة وبقى فى مـدار واحـد منـذ قامت هيئـة التحـرير فى مشـارف الثـورة الشاحبة المختلفة للاتحاد الاشـتراكى العربى ، وكان التغير الوحيـد هـو الاسم دون الجوهر وربمـا تغيرت قياداته وتلونت شماراته لكنه ظل كما هو محبا للسلطة وممارسا لها .

ولقد وضع لنا الرئيس السـادات

القضية الديمقراطية فى اطـارها الصحيح بأقل وابسط عدد من الكلمات حين قال :



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

« ان الديمقراطية لها جانبان : جانب سياسى وجانب اجتماعى ، وانه بغيرهما معا لا تقوم حرية ولا تقوم ديمقراطية » .

لان الديمقراطية ليست تلك الغابة الخالية من القواعد والقيود التى يأكل فيها القوى الضعيف .. وهى ليست ايضا قيودا خانقة لانتعال مساواة تقتل تنافس الافراد وسعيهم الى التقدم وحريتهم ومشاركتهم فى وضع القرارات التى تمس حياتهم .. »

وهكذا يتأكد لنا مدى ايمان الرئيس السادات بأن كل ما يتحقق للشعب من حريات ليس وليد هبة الحاكم يقدمها للرعية بل هو وليد رغبة صادقة من الحاكم بأن يصل بالشعب الى استرداد كافة حقوقه الشخصية والسياسية ..

ومن هذا المنطلق أرى أن الدعوة الوطنية الايجابية للمشاركة فى تحقيق الديمقراطية ووضع ضوابط عملنا السياسى — والتى فجرها الرئيس السادات — تتطلب منا وقفة صريحة صادقة مع النفس نتعرض فيها بكل عمق ودراسة وتقييم دون انفعال أو افتعال لقضية الديمقراطية بدراسة التجربة المصرية من خلال واقعنا المصرى قبل الثورة وبعد انتصارات اكتوبر المجيدة التى كانت ثورة التصحيح فى ١٥ مايو اول بداية الطريق ، واضعين أمام اعيننا حقيقة ثابتة راسخة انه لارجعة الى الوراء اطلاقا ، ولا ردة فيما حققناه ، ولا توجد قوة فى الارض يمكن ان تلغى البناء الاشتراكى ولا قوة على وجه الارض تعيد الاقطاع واستغلال الانسان للانسان .

وهنا أطرح هذا التساؤل وسيظل مطروحا الى ان نبنى سويا جسر الثقة ونحن نناقش بناءنا الديمقراطى لدعمه لا لهدمه ، لتقويته لا لاضعافه .. ولتثبيت الوحدة الوطنية لا لاهتزازها .

كيف نمضى بالتجربة الديمقراطية المصرية فى تفاعل ديمقراطى يحمى كل مكاسبنا الاشتراكية لتكون اكثر رسوخا واعمق استقرارا ولا يكون الضمان هو حكم الرئيس السادات ؟

هذه هى القضية الحقيقية التى يجب ان توضح أمام أعضاء اللجنة المركزية وامام مؤسساتنا الشعبية والسياسية والتشريعية والتنفيذية بل وأمام كل الشعب .

لاننا بعدما ارتضينا جميعا الاحزاب لتوفير جو الحرية لابداء الرأى الاخر واحترامه وتطبيق ما من شأنه أن يصلح المسيرة لم نزل الانسياق وراء الشهوات الحزبية البالية ، والرغبة فى إزاحة الحزب الحاكم لاشباع شهوة التسلط الحزبى والانسياق وراء المصالح الشخصية والتشكيك والقذف وتشويه الحقائق للعودة الى الماضى المؤلم .

لذلك علينا مراجعة الممارسة الديمقراطية فى كل اطوارها مستهدفين مصالح الشعب فى اطار الاشتراكية الديمقراطية .

علينا أن نتسلح بكل الوعى وبكل اليقظة ونحن نناقش قضية الديمقراطية لان هناك قوى معادية لا تريد لهذا البلد الامين أن تزدهر فيه الحرية والديمقراطية .

ولان هناك من يضيقون ذرعا بالحرية لانها تقضى على احلامهم وآمالهم ..

هناك من لم تتغير آراؤهم ولم تتطور مفاهيم الحرية والديمقراطية لديهم ، لايزال بيننا الحاقدون المتآمرون المخربون الذين ضلوا الطريق لان هدفهم وضع العراقيل أمام مسيرتنا الوطنية لذلك مطلوب وقفة صريحة مع النفس لان الشعب المصرى اللماح لا يمكن أن يخدع !!

حمدى عبد العزيز يونس
عضو المكتب السياسى
لحزب الاحرار سابقا



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــــرام

التاريخ : ١٩٧٨/٧/٣

... ونحـــن نراجع تجـــربتنا في ممارســـة الديمقراطيـــة

علينا ألا نعزلهـا عن التيارات الفـكرية التي تتجاذب العـالم

انقسم العـالم بعد الحرب العالمية الثانية الى معسكرين الاول ينتمى كما هو معروف للعـالم الراسمالى والثانى للشيوعى . ولكل منهما نظمه ومفهومه الخـاص للحرية ـ وبالتالى اسلوبه فى الممارسة الديمقراطيـة . ومـع زوال الاستعمار واستقلال الشعوب ظهـرت دول جديدة اخـذت تحسس طريقهـا لتـوطيد استقلالها وتحقيق نموهـا وحارت بين العالمين الاول والثـانى اذ سعى كل منهما لاستقطابها وانحيازها له تعزيزا لمركزه العـالمى . ولكن شعوب هذا العالم الجديد ـ الثالث ـ نفرت . بشعور تلقائى . من الانضواء تحت لواء هذا المعسكر أو ذاك خوفا من العودة للتبعية تحت ستار جديد . فانتهجت خارجيا سياسة عدم الانحياز بينما أخذت خطواتها داخليا تتعثر وهى تختار طـريق التنمية . فهى لاتستطيع تعويض مافاتهـا وتحقيق التقدم بالطريق الرأسمالى لانها دول فقيرة لا تملك رؤوس الاموال الكافية والتى يمكن أن تاتى من الخارج اذا ضمنت الحصول على فائدة من مشروعات ذات طابع استعمارى وهكذا فانها لم تجد بدا من سلوك الطرق الاشتراكية التى تتفق مع ظروفها الاجتماعية وتبيح تدخل الدولة لرسم الخطط وتنفيذها . وتوقف على تدخل السلطة وتحكمها مقدار الحرية التى يتمتع بها افراد الشعب .

على أن الحرية فى ذاتها كانت فى نفس الوقت تجتاز أزمة نتيجة للتطورات المتلاحقة التى يشهدها العالم بعد الحرب . فقد برز دور الجماهير الشعبية فى صنع التطور . وادت الثـورة الصناعية الى ظهور التجمعات الضخمة التى صار لها مع الزمن ثقلها السياسى ولم يعد للفرد حتى فى الدول الراسمالية وجود فعال الا فى اطار المنظمات الجماهيرية كالنقابات والاتحـادات . فنادت الشيوعية بالمسـاواة ومنع استغلال الانسان للانسـان ، وطبقت مبدأ المركزية الديمقراطية الذى لايسمح

لغير الحزب الواحد والراى الواحد ، ويقضى ـ كما هو مشاهد ـ الى عبادة الفرد وأذلال الانسان للانسـان ..



وفى المقابل أدى الاسراف فى الحرية الفردية ، فى ظل الرأسمالية الى حكم أصحاب رؤوس الاموال وحرمان الفرد من حقوقه ، وأدرك كل معسكر وبخاصة مع التطور التكنولوجى الذى يحتاج الى تبادل الاخذ والعطاء عيوب نظامه ، وأخذ يعيد النظر فى مفهومه للحرية ، فظهرت نزعات ليبرالية فى الدول الشيوعية ونفذت الدول الرأسمالية بعض الاصلاحات الاشتراكية بل وتسلمت مقاليد الحكم فى معظم الدول الغربية الاحزاب الاشتراكية ، وبدا أن المعسكرين يتجهان على الصعيد الايديولوجى الى نوع من التقارب ، بل وتكهن بعض علماء الاجتماع بالتقائهما فى المدى البعيد على طريق الاشتراكية الديمقراطية ، وعزز هذا الرأى التقارب بينهما على الصعيد الدولى ، اذ خفت حدة التوتر فى ظل التعايش السلمى ، ثم بالوفاق بين الدولتين العظميين ، اذا كان من شأنه وضع مصالحهما الاستراتيجية فوق كافة الاعتبارات ، بما فيها الايديولوجية ، وانتهى الى تحقيق الانفراج فى أوروبا بتوقيع معاهدة هلسنكى . غير أن هذا الانفراج لم يبسط جناحيه ليشمل العالم الثالث الذى لم يكف الشرق والغرب عن محاولة اغرائه ليستميله الى جانبه ويجعله أكثر انحيازا لايديولوجيته ، وبالتالى اكثر مسايرة لنفوذه ، فدار حوله وتركز فيه الصراع الدولى .

وكما كانت مصر هى مصر . فهى **تضطلع دائما بدور رائد . بحكم تراثها الحضارى وموقعها الجغرافى . فلم تلبث ان صارت فى أعقاب الحرب العالمية الثانية مهدا للتحول الثورى الذى سيشهده العالم الثالث. فتخلصت من الاستعمار وحملت راية عدم الانحياز واختارت الاشتراكية طريقا للتنمية** والتقدم . **فخذلها الغرب . وخف الشرق لمساعدتها .** ومع تزايد الارتكان عليه ورغبة فى التقارب منه اخذنا عنه اسلوبه فى الممارسة الديمقراطية ، فطبقنا نظام الحزب الواحد [الاتحاد الاشتراكى] الذى انتهى بنا كما هو الحال فى الدول الشيوعية ، الى اقامة نظام شمولى رهيب عاث فيه الفساد ، وتراكمت المشاكل الى أن دهمتنا النكبة (لا النكسة) فى يونيو ١٩٦٧ ، فألقت على كاهلنا بأعباء جديدة واشتد احتياجنا للاتحاد السوفيتى عسكريا واقتصاديا ، فاستسلمنا لمطالبه ، واشتدت قبضته فانحرفنا عن طريق عدم الانحياز وفقدنا حرية اتخاذ القرارات فى اطار التنسيق بين البلدين ، وأخذ يتضح لنا يوما بعد يوم أن من مصلحة الاتحاد السوفيتى استمرار حالة القلق والمعاناة المترتبة على الاحتلال وبقاء الاوضاع على ما هى عليه لضمان نفوذه فى المنطقة وأدركت القيادة الجديدة أنه لا سبيل أمام الشعب لاستعادة حريته واسترداد كرامته بل واقرار سلام عادل ودائم الا بالتخلص من الوصاية السوفيتية ، ومن هنا كانت حتمية ثورة مايو لتصحيح الاوضاع ورد السلطة للشعب باقامة حياة ديمقراطية سليمة وابعاد العناصر الموالية لموسكو . وأدى ذلك أن استعادت مصر حرية القرار فأبعدت الخبراء السوفيت وخاضت معركة أكتوبر المجيدة التى أكدت أن الديمقراطية هى الطريق الوحيد للتحرير ومواصلة التعمير .

عثمـــان عســـل

سفير مصر السابق فى رومانيا



المصدر: الاهـــــــرام
التاريخ: ١٩٧٨/٧/٣
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

هزب مصر يبدأ الحوار الوطنى حول ميثاق شرف الممارسة الديمقراطية

مناقشات واسعة حول تعدد الاحزاب والتزامها بأيديولوجية واحدة وتعدد الأجنحة داخل الأحزاب

ناقشت قيادات حزب مصر العربى الاشتراكى ـ فى اجتماع موسع رأسه السيدممدوح سالم رئيس الحزبوحضره جميع الوزراء ـ القضايا التى طرحها الرئيس السادات لحوار وطنى حول صحيح الممارسة الديمقراطية والحياة السياسية فى مصر من اجل وضع ضوابط تكفل ممارسة ديمقراطية سليمة من خلال ميثاق شرف وطنى يستهدف تحديد السلوك الديمقراطى السليم .

وقد طرح رئيس الوزراء ورقةالعمل التى أعدتها السكرتارية العامة للحزب حول دور كل من الاحزاب والصحافة والتنظيمات الجماهيرية والمنظمات الشعبية فى الممارسة الديمقراطية .



وقال رئيس الوزراء : اننا نرى ان تعدد الاحزاب ضرورة لممارسة العمل الديمقراطى السليم ، وانه لابد من تحديد أكثر تاصيلا لمضمون الايديولوجية المصرية متمثلة فى الاشتراكية الديمقراطية .

وطلب رئيس الحزب الى مجموعات العمل التى يرأسها الوزراء وقيادات الحزب فى المحافظات والتى تبدأ عملها من اليوم أن تطرح هذه القضايا على الجماهير دون التقيد برأى مسبق ، انطلاقا من أن سياسة الحزب تعتمد أولا على رأى الجماهير الذى يعتبر خير معبر عن انسب الصيغ الوطنية لممارسة الديمقراطية التى تلتزم باخلاق القرية ويمثل المجتمع العليا وآدابه العامة بهدف التوصل الى ميثاق شرف للعمل الديمقراطى .

وقدم رئيس الحزب صورة كاملة للموقف الراهن وما أسفرت عنه التجربة الديمقراطية فى مصر من ايجابيات وسلبيات . ومواقف الاحزاب المختلفة من القضايا الاساسية فى العمل الوطنى وما طرحه الرئيس السادات من مبادىء على الاستفتاء العام حيث اشتركتجموع الشعب المصرى فى اقرار هذهالمبادىء لحماية الديمقراطية وتامين سلامة مسارها .

وقال السيد ممدوح سالم أن ماانتهى اليه مجلس الشعب فى قانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى يرتب علينا جميعا مسئوليات هامة ، تقتضى منا اليقظة الكاملة للتصدى لاى انحرافات .

واستعرض السيد ممدوح سالم السياسة التى تبناها الحزب ومواقفه من القضايا المطروحة والمتصلة بقضايا التنميةوزيادة الانتاج،وتحفيز الجماهير لاداء دورها فى التنمية .

كما تحدث عن السياسة الخارجية وموقف مصر بين الكتل الدولية واستقلال الارادة المصرية ، وتبنى مصر لقضايا التحرير .

ثم دار نقاش واسع اشترك فيه الوزراء حول النقاط التالية :

□ الاحزاب والممارسة الديمقراطية وتناول الحوار فى هذا الاتجاه :

تعدد الاحزاب بين الضوابط والاطلاق وكفاية أو عدم كفاية الضوابط الواردة بقانون الاحزاب ... والتزام الاحزاب بايديولوجية واحدة ، وجواز تعدد الاحزاب داخل الاتجاه الواحد ، وجواز تواجد الاجنحة داخل الاحزاب ،وشروط ومواصفات المؤسسين وعددهم وشروط ومواصفات قيادات الاحزاب وكفالة الممارسة الديمقراطية داخل الحزب . وعلاقة الاحزاب باللجنة المركزية . وبالتنظيمات فى الوحدات الجماهيرية تمويل الاحزاب الجماهيريةوبالمؤسسات الدولية والاجنبية فى الخارج ونشاط الاحزاب خصوصا فى مرحلة البداية ، وتشكيل الحكومة من حزب الاغلبية ، والصحافة الحزبية ملكيتها . تصورقانون المطبوعات لها ،

والالتزام القومى للاحزاب ودور اللجنة المركزية .

كما تناول الحوار النقاط التالية :

● الصحافة والممارسة الديمقراطية وتنظيم الصحافة .

● المدعى الاشتراكى والممارسة الديمقراطية : وصلاحيات المدعى الاشتراكى وتبعيته ودوره وفقا لاحكام الدستور .

□ التنظيمات الجماهيرية والمنظمات الشعبية والممارسة الديمقراطية :

□ المحليات والممارسة الديمقراطية فى المحافظات



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

اختلاف ضوابط الممارسة رهن بظروف المجتمعات

وأشارت ورقة الحوار التي تم اعدادها حول ضوابط الممارسة الديمقراطية والتي تتم مناقشتها على مستوى المحافظات الى أن كل تجربة اجتماعية وما تقوم وتستند عليه من نظريات ومقومات تظل محكومة بمكانها وزمانها .. ذلك أن لكل مكان مشاكله ولكل زمان متطلباته ولكل أمة أوضاعها الخاصة بها وعلى قدر هذه المشاكل والمتطلبات والاوضاع تصاغ التجربة الاجتماعية والسياسية آخذه من الماضي ايجابياته وفاتحة للحاضر بابا للمراجعة والتطور .

واستعرضت ورقة الحوار تاريخ

يأتي في مقدمتها اقامة دولة مصرية قوامها الحرية والمساواة وتحرير الانسان من الخوف وتأمينه على يومه وغده وبنفسه وأهله ورأيه وماله ...

وارساء مبدأ سيادة القانون واعزاز كلمة القضاء واقامة دولة المؤسسات وتحرير الارض والتخلص من السيطرة الاجنبية أيا كانت شرقية أم غربية في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية .

والحفاظ على الوحدة الوطنية التي تقوم على تحالف قوى الشعب وحرية العقيدة وحرية الرأي وسيادة القانون والسلام الاجتماعي . والضامن العربي باعتباره طريقا لقيام الوحدة العربية الشاملة ، والاشتراكية الديمقراطية نظاما سياسيا واجتماعيا واقتصاديا يقوم على تحقيق التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة وكفالة الممارسة الحقيقية للديمقراطية والاخذ بنظام تعدد الاحزاب .

وكان من المأمول أن تسفر الممارسة الديمقراطية عما يحقق المصلحة الوطنية العليا كما كان من المرجو أن تتساون الاحزاب في ايجاد الصيغ والبدائل الى التغلب على التحديين الكبيرين المتمثلين في تحرير الارض العربية وفي التنمية الشاملة وتخطي المشاكل والمعوقات غير أن الواقع العملي أسفر عن مخاطر من شأنها تهديد المسيرة برمتها .

وبالرغم من أن الاحزاب كافة قد التزمت عند نشوئها بأسس ثلاثة تمثل

ضمير المجتمع المصري وهي :: السلام الاجتماعي — الوحدة الوطنية — الاشتراكية الديمقراطية الا أن اليسار واقصى اليمين لم يفيا بما التزما به .

وحرصت قيادات اليسار الماركسية منذ ميلاد الحزب على اثارة الجماهير مستغلة في ذلك المشاكل وتراكمات الماضي في اذكاء روح الفرقة والتفرقة محاولة التشكيك والبلبلة وتجلى ذلك في استثمار القرارات التي صدرت على طريق الاصلاح للمسار الاقتصادي بأن حرضت على اثارة الشغب في ١٨ ، ١٩ يناير لتشويه صورة النظام الوطني المصري وايجاد شرخ في السلام الاجتماعي .

واستمرت في عملية التشكيك والمزايدة مستغلة معاناة الجماهير دون تقديم حلول أو بدائل .

واستغلت قيادات اليسار مناخ الشرعية الذي أتاحته ثورة ١٥ مايو في استخدام جريدتها للاثارة والتحريض .. الامر الذي جعلها صورة للمنشورات السرية التي تصدرها التنظيمات غير الشرعية .



الوفد الجديد يحاول العودة لما قبل الثورة

ومن جانب آخر فقد حرصت قيادات أقصى اليمين (الوفد الجديد) منذ لحظة تكوين الحزب على محاولة النيل من كل منجزات ثورة ٢٣ يوليو محاولة بذلك العودة الى أوضاع ما قبل الثورة بكل تناقضاتها الطبقية بل انها انبرت للدفاع عن الواقع المر لفترة ما قبل ١٩٥٢ .

انتهجت نفس ما نهج اليسار في التشكيك في كل المنجزات واستغلال معاناة الجماهير ومحاولة تصفية حسابات قديمة .

كما حاول اليسار ان يلون اشتراكيتنا المصرية بالصبغة الماركسية ..

وحاول اليمين أن يجردنا من المكاسب الاشتراكية . وهما في ذلك يضربان المعنى والجوهر الحقيقي لصيغة التوازن بين الفرد والمجتمع ..

ويتضح من كل ذلك ملامح الممارسة الديمقراطية خلال السنتين الاخيرتين فضلا عن موقف اليسار المصري من مبادرة السلام وترديدهما انتهجته اذاعة موسكو والدول التي تدور في فلكها أن حزب اليسار وحزب الوفد الجديد قد فقدا رؤية المصلحة المصرية العليا وحصرا تحركاتهما في مصلحة حزبية ضيقة مليئة بالاحقاد مستهدفة النظام العام في مصر في حد ذاته ــ الامر الذي استوجب هذه الوقفة من أجل تصحيح المسار الديمقراطي وحماية الحياة السياسية في مصر والعودة في كل ذلك الى حوار وطني واسع بين جماهير الشعب .



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاخـــــبار

التاريخ : ١٩٧٨/٧/٤

قيـادات العمال تشترك في الاجابة

على الأسـئلة الخمسـة

الضوابط واليسار والوفد وقانون الأحزاب والحزب الجديد



عندما اعلن الرئيس السادات عن ادارة حوار واسع حول ضوابط الممارسة الديمقراطية للمرحلة المقبلة . بدأت النقابات العمالية واللجان النقابية الاستعداد للمشاركة فى الحوار . اعدت استمارات ابداء الرأى حول النقاط التى تضمنها خطاب الرئيس فىاللجنة المركزية .. واليوم تشارك القيادات العمالية بآرائها وافكارها فى المناقشة المفتوحة على صفحات ((الاخبار)) عن الممارسة والضوابط .. واليسار .. والوفد .. وقانون الاحزاب ..



لا خــــوف على الديمقـــــراطية .. في إطـــار قانــــون الحـــريات

حـزب الوفــد الجـديد كان قطاعا خاصـا لصــاحبه

ابراهيم محمد شلبي الامين العام لاتحاد نقابات مصر يقول :

لابد أن يكون للديمقراطيـة ضوابط ، لان الحـريات حين تعطى لابد ان يكون لهاضوابط .. حتى لاتؤثر على المجتمـع ، وهـذه الضوابط لن تؤثر على المجتمـع المصرى الا اذا كان التطبيق خاطئا .

ولو كان التطبيق في اطــــار قانون حريات الاخرين فلا خـــوف على الديمقراطية أما حزب الوفــد فقد تم تشكيله في فترة تاريخيـة معينة ، وفكرة تكوينه نسبت الى الوفد الذي سافر مع الزعيــــم سعد زغلول للمفاوضة مع الانجليز

وقد اخذت مراحل تكوينه المعروفة طريقها حتى قامت ثورة ٢٣ يوليــو وحلت الاحزاب ، وارتدى الشعب المصرى الثوب الابيض ، وارتضى حل الاحزاب بعد ان تحقق الجـــلاء وحصلت مصر على استقلالها

ولكن عندما يعود نظام الاحــــزاب مرة اخرى بعد ٢٥ عاما من حلها ، فيجب ان تكون متمشية مع المرحلة السياسية والاجتماعية التى نعيشها الان ، أما ان يأتى الوفد القــديم برجاله القدماء فهــذا هــو الخطأ بعينه ◘ ووضح الخطأ عندما سار الحزب رجلا واحدا . بل عنـــدما قام زعماؤه القدماء باعـــــادة تأسيسه وتجميع شمله . لقد انتهى العهد الذى كنا نسمع فيه ونحن فتيان انه لو رشح حزب الوفـــد حجرا لانتخبه الشعب .

فقد انتهى عصر الاحجار والاصنام واصبحنا فى مجتمع جديد تماما فى علاقاته الانسانية والسياســية والاجتماعية

واصبح غير معقول ان يأتى اصحاب مذاهب وافكار معينة قديمة وبالية ليعيشوا مع فكر جديد ســـياسى متطور

اما وقد انتهت اللجنة الخاصة بالاحزاب بالتصريح لحزب الوفـــد أن يزاول نشاطه ثم يأتى رئيســـه الذى ما كان يجب ان يكون رئيســا للحزب ويحله لاغراض خاصة داخل نفسه ، فانا اعتبر هذا حــــزبا خاصا تابعا لقطاع خاص يدبــــره اصحابه لانفسهم ، وليس حــــزبا سياسيا يعمل من داخل الجماهير ويعبر عنهم

فللاحزاب مبــادىء واهـــداف

لا ترتبط بشخص معين ولكن ترتبط بمجموعة من الناس تتفاعل مع أفكارهم التى توحدت من اجل مصر ورفعتها بغض النظر عمن هو رئيس الحزب

وبالنسبة لقانون الاحزاب ارى انه لا داعى على الاطلاق لوضع اى روابط او ضوابط على قيام الاحزاب وتكوينها ، مادام الحزب قائما فى اطار الدستور والقانون فلا شروط لقيام اى حزب ويكفى أن الحزب تتفق سياسته مع الخط العام السياسى الاجتماعى .. كذلك لا داعى لشرط العشرين عضواً من مجلس الشعب لتكوين حزب ما . ويجب ان يصرح لاى طائفة من الشعب بتكوين حزب والشعب فى النهاية هو صاحب الكلمة وهو الذى يحكم بالنجاح او الفشل .



ابراهيم محمد شلبى
أمين عام اتحاد
نقابات مصر



لماذا نغامر بالديمقراطية .. وفى يدنا أن نحميها

الضوابط ضرورة لتجنب المهاترات والفوضى

ولا يجب أن تكون قيدا على حرية الرأى

يجيب محمود دبور رئيس النقابة العامه للعاملين بالبنوك والتامينات والاعمال الماليه على الاسئله الخمسة التى وجهتها اليه ((الاخبار)) .

الاخبار : هل يمكن ان يكون للديمقراطية ضوابط ؟

نعم .. فى ظروفنا بالذات فان وضع ضوابط الممارسة الديمقراطية ضرورة ليصبح وطننا نموذجا للعالم النامى الذى يواصل البناء والتقدم فى ظل أفضل النظم للاستقرار والتفتح ، وليسلك طريقا يتجنب خلاله المغامرات الفوضوية .

الاخبار : ما هدف ومفهوم الممارسة الديموقراطية ؟

الممارسة الديمقراطية هى مجموعة سلوكيات لافراد المجتمع ممن لهم حق التعبير عن الراى سواء فى الاحزاب أو المؤسسات الدستورية - حيث تكون الممارسة الديمقراطية بالنسبة لهؤلاء جميعا محصلة الراى العام فى المجتمع بهدف المشاركة فى اتخاذ القرار سواء تعلق القرار بشئون سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية ..

ضوابط الممارسة

الاخبار : ما هو تصورك عن ضوابط الممارسة ؟

ضوابط الممارسة تعنى نوعا من الالتزام السياسى بعدد من المحددات والمعايير العامة فى شكل اتفاق .

ومعنى ذلك ان الضوابط ليست ولا يجب أن تكون قيودا على حرية الرأى لان القيد يعنى حجبا لحرية الرأى ، انما المستهدف بوضع الضوابط أن تكون ضمانا لعدم حدوث اى نوع من الشطط او الانحراف بحيث تظل الممارسة داخل نطاق الهدف العام منها وهو المشاركة الفعالة فى اتخاذ القرار السياسى .

الاخبار : ماذا عن العلاقة بين الضوابط وحرية التعبير . ؟

الضوابط لماذا .. لان مجتمعنا قد اتفق على عدد من الاهداف الوطنية والسلام الاجتماعى والاشتراكية الديمقراطية وعروبة مصر .

واذا كان المجتمع مجتمعنا قد سمح بتعدد الرأى من خلال الاحزاب السياسية ، الا أن حرية تكوين الاحزاب لا يجب ان تكون مطلقة فى برامجها .. فلا يتصور مثلا ان تقوم احزاب جديدة تنادى بالعودة الى النظام الرأسمالى أوالاقطاعى ليعود معه استغلال الانسان للانسان، أو القضاء على مكتسبات العمال والفلاحين .. والغاء القطاع العام

كما لا يتصور ان يقوم حزب جديد يدعو الى الاطاحة بما ورثناه من قيم روحية وينادي مثلما نادت معظم الدساتير الافريقية بعلمانية الدولة .. كذلك لا يتصور ان تقوم احزاب جديدة تدعو الى عودة الملكية ، كذلك لا يتصور ان يقوم حزب ينادى مثلا بفرعونية مصر وينكر عليها عروبتها ، فمهما عربد دعاة الرفض وتعددت اذاعاتهم السرية فان عروبة مصر لن ينالوا منها الا كما تنال النسمة الخفيفة من كبار الشجر ●

احزاب جديدة

الاخبار : هل تؤيد قيام احزاب جديدة ؟

اننا نوافق على انشاء احزاب جديدة شريطة ان تدرك بانها احزاب تلتزم بالهوية الاشتراكية الديمقراطية العربية التى تعارف عليها مجتمعنا واصبحت علما لمجتمعنا .

الاخبار : الضوابط لمن وما هى الضوابط ؟!

الضوابط بطبيعتها سلوك وتصرف ، لذلك فان الضوابط لا يجب ان تكون على سلوك المحكومين فقط وانما تمتد لتشمل ممارسات الحاكمين والمحكومين لصالح البناء الديمقراطى الجديد ولصالح قوى الشعب العاملة بكل نوعياتها .

مثل احترام الدستور نصا وروحا والمحافظة على المؤسسات الدستورية للمجتمع والعمل على تدعيمها واحترام القوانين الصادرة والالتزام بتنفيذها وتنقسم الى ضوابط خلقية .. هى عدم اتيان تصرفات او افعال شاذة تشين السمعة ، والاحترام للعقائد الدينية والمحافظة على قدسيتها .

النصاب العددى

الاخبار : هل ترى تعديل قانون الاحزاب .. وشرط العشرين عضوا ؟

ان شرط العدد يعتبر خدمة بحيث يمكن ان يتجمع عدد من اعضاء مجلس الشعب من هواة التسلية باللعبة السياسية ويكملون النصاب المطلوب ثم نفاجأ بانسحابهم من الحزب بعد التكوين .. لكى تقوم احزاب جديدة يجب ان تتوافر لها نسبة عددية (عضوية) بكل محافظة وان تنعقد مؤتمرات الحزب فى مواعيدها الدورية حتى لا يتحول الحزب الى اتجاهات فردية ، على ان يكون التزام الحزب بما ورد فى لائحته ولا يخالفها .. وان يلتزم الحزب بالاهداف العامة للمجتمع .. وان يتضمن برنامج كل حزب ضوابط العمل السياسى والممارسة السياسية ●

الاخبار : كيف ينجح اليسار الوطنى المصرى .. وهل يستطيع ان يجمع ٢٠ نائبا ؟

اذا صح فعلا ارتباط اليسار الوطنى بالخط المصرى دون ان يستلهم رؤيته ومواقفه من خارج مصر ومصلحتها ومبادئها فلا شك انه فى هذه اللحظة يمكن ان تتضاعف الاصفار امام رقم العشرين فى مجلس الشعب .

الاخبار : هل تؤيد قيام احزاب جديدة ؟

نعم بشرط ان تختلف البرامج وتتعدد القضايا ، لان اى حزب ينشأ انما ينشأ بمناسبة قضية ولمصر قضايا عديدة .



محمود ديور
رئيس نقابة البنوك



هناك خيط رفيع بين القيد .. والضابط نحتاج فى التطبيق الى سلطة للتفسير

احمد احمد العماوى رئيس النقابة العامة للعاملين بالبترول ، والكيماويات يقول :

قال : اذا تصورنا ان هناك ضوابط للديمقراطية والحرية فلا يمكن ان نتصور ان تكون ضوابط موضوعة .. فليس هناك قوة يمكن ان تنصب نفسها على الحرية ، وانما هذه الضوابط تكون نابعة من سلوك الفرد فى المجتمع ، بنوما ذاتيا وتربويا لاننا نعلم ان اعرق الديمقراطيات فى العالم لا يوجد لها دستور مكتوب (كما هو معروف فى انجلترا) .

ولكن سلوك الفرد الانجليزى هو الذى يشكل ويكون الديمقراطية الصحيحه ، لذلك باديء ذى بدء يجب أن تكون الديمقراطية اسلوبا تربويا للشباب ويجب ان تترسخ فى نفوس الشباب .. لان الديمقراطية ليست التجريح او السب اوالقذف او الاساءة ، بقدر ماهى نقد بناء للذات وللغير .

ويمكن ان تكون الضوابط قيدا على الديمقراطيه ان استغلت استغلالا سيئا .. ويمكن أن تكون أسلوبا للتربية وهذا ما يجب ان يسود ونلتزم به جميعا .

الخيط الرفيع

هناك خيط رفيع بين القيد والضابط .. اذا تم تقنين الضوابط وكانت مانعة يمكن ان تكون قيودا ، أما ان كانت ضوابط عامة وتحديدا للسلوك الصحيح ، وتوجد الجهة الشرعية التى تفسر هذه الضوابط وتضع حدودا للتجاوزات ، فيمكن ان تكون ضوابط مفيدة للديمقراطية .

وعموما فالمجتمعات الناميه تحتاج الى ضوابط تربوية لتنمية السلوك الديمقراطى .. اذا كانت الضوابط مانعة وجامعة لبعض الحريات فستكون قيودا بلا شك على الديمقراطية .

وقال : يمكن ان يعاد النظر فى قانون الاحزاب بحيث يعطى حرية تكوين الاحزاب على ان تنشأ نشأة طبيعية مع وجود الضوابط التى تحمى المجتمع ومكتسباته فى نطاق مبادىء الثورة التى نعتبرها وجدان شعب مصر لان اى خروج او ردة عن مبادىء ثورة ٢٣ يولية لايوجد حل ثالث الا تفجير الصراع الطبقى .

لماذا العشرون ؟

تسأل : لماذا النصاب العددى اننى لا افهم لماذا ٢٠ عضوا ولماذا لايكون اقل من ذلك او اكثر .. انا لااوافق على النصاب .. ولكن النصاب الجماهيرى هو الاساس مع وجود الضوابط الجماهيرية .. انه من السهل اقناع عدد من اعضاء مجلس الشعب بالانضمام للحزب ولكن من الصعب اقناع الف مواطن بالانضمام للحزب .

اليسار المصرى

يجب ان تجمع قوى ثورة ٢٣ يولية لاننى اعتقد ان اليسار الوطنى هو فى ثورة ٢٣ يولية لانها قضت على الاقطاع وضربت رأس المال المستغل بطريقة سلمية لاصراع فيها وتهدف أساسا الى صالح القوى الرئيسية فى الشعب وهى قوى العمال والفلاحين فاذا جمعنا هذه القوى فستكون هى اليسار الوطنى الحقيقى، ويمكن أن ينشأ عندنا يسار وطنى مصرى بل ويشكل الاغلبية وليس ٢٠ نائبا .

وقال انافتعال قيام احزاب جديدة او تصنيع حزب جديد ليس له ثقل جماهيرى يكون امرا خاطئا وغير سليم واضاف : ان حزب مصر لم ينجح فى ارساء قواعد جماهيرية واى حزب يمكن ان يشكل خطرا على حزب مصر .



أحمد العماوى
رئيس نقابه عمال البترول



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

لا داعى لأحزاب جديدة الأحزاب القائمة تكفى

طلعت حسن الامين العام للنقابة العامة للعاملين بالمرافق العامة يقول ..

ان مفهوم الديمقراطية هو حرية الفرد فى التعبير عن رايه مهما كان هذا الراى مخالفا للراى الاخر ، ولكن بشرط ان يكون رايا ملتزما بالمصلحة القومية لمصر دون النظر لاى مصلحة فردية او اجنبية ، على ان تتم ممارسة الديمقراطية من خلال الاحزاب والمؤسسات الشرعية وان تكون الممارسة على مستوى المسئولية .

ان ضوابط الممارسة الديمقراطية لا يمكن ان تكون قيدا على الممارسة الديمقراطية بل هى بمثابة السياج الواقى من الانحراف عن الديمقراطية الى متاهات لا فائدة منها .

وما دمنا اتفقنا على ضوابط محددة لسلامة العمل السياسى والممارسة الديمقراطية فان ذلك لا يمثل قيدا على حرية العمل والممارسة الديمقراطية .. اما اذا كانت الضوابط قيدا على حرية الراى فان هذا ما يكون قيدا على الممارسة الديمقراطية .

ان الاتجاهات الموجودة والممثلة فى الاحزاب القائمة كافية ولا داعى لقيام او تشكيل احزاب جديدة .. الا اذا كانت هناك اتجاهات جديدة او افكار الوطنية لم تمثل فى الاحزاب القائمة .. ويكفى ان الاتجاهات الثلاثة الموجودة فى الاحزاب القائمة لا يوجد اكثر منها فى جميع الانظمة الحزبية والسياسية فى العالم .

وعن سلبيات وايجابيات حزب مصر يقول .. بالرغم من العدد الضخم وحجم العضوية الكبير فانه تقريبا يعتمد على اشخاص معينين ، ويجب ان تمتد قواعد الحزب وقياداته حتى القرية والمربع السكنى وتنشيط قنوات الاتصال بصورة سليمة وان تتبع قراراته دائما من اعلى الى اسفل وليس العكس .

ولا يفوتنى ان اذكر التحرك غير العادى لممدوح سالم رئيس الحزب والحكومة فى مواقع العمل ووسط الجماهير ويجب ان يسير باقى قيادات الحزب بهذه الصورة والمضمون .



وعن ضرورة توافر ٢٠ نائبا لقيام حزب جديد .. قال : يجب الغاء هذا الشرط .. لماذا هذا العدد بالذات ولماذا اكثر منه او اقل ما هي الحكمة ؟ ثم كيف سيقوم حزب مصر الفتاة والحزب الوطني دون ان يتوافر لهما هذا النصاب من اعضاء مجلس الشعب



طلعت حسن
امين عام المرافق



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

قانون الأحزاب لا يناسب المرحلة ..

ديمقراطية بضوابط تحترم الاراء والافكار والحريات

محمد السمان سكرتير اتحاد عمال مصر يقول :

انني اؤيد ان يكون للديموقراطية ضوابط . لقد عايشت الحياة في مصر عندما كانت الديموقراطية غائبة فعلا .. ولا وجود لها في عهد مراكز القوى .. يومها تحقق لي ولغيري انه لا وجود للديموقراطية .. ان الديموقراطية كالماء والهواء .. ولكن يجب ان تكون لها ضوابط تحميها .. وتكفل في نفس الوقت احترام الاراء والافكار والحريات .. وتكون وسيلة لخدمة مصر ..

ان سنوات الحرمان التي قضيناها بعيدا عن الديموقراطية كانت سببا في احداث نوع من التسيب عندما جاءت الديموقراطية فعلا ومارسها كل الشعب بكل فئاته واتجاهاته .

والدليل على هذا التسيب احداث ١٨ ، ١٩ يناير التي استهدفت التدمير والحرق والتخريب .. وانا والملايين من العمال ومن الجماهير على يقين ان هذه الفوضى لو حدثت في اى دولة اخرى لكانت وبالا على الديموقراطية ونهاية لها في هذه الدولة .. ولكن لان القيادة السياسية تؤمن فعلا بالديموقراطية

فقد اصرت على المزيد من الديموقراطية .. دون عودة الى الوراء وهذا وحده يدعونا الى تأييد الضوابط على الديموقراطية لحماية الديموقراطية .. والشعب من اى فوضى او تخريب .

ومن ناحية اخرى ارى ان قانون الاحزاب بصورته الحالية لا يتلاءم مع ظروف المرحلة .. فالاحزاب يجب ان تكون من تلقاء نفسها ومن بين الجماهير .. لتحقق اهدافا معينة من اجل بناء مصر وتقدمها .. ولكن لظروف المرحلة وضع قانون الاحزاب وخرج ناقصا وسمح لمن افسدوا الحياة قبل عام ١٩٥٢ ان يعودوا مرة اخرى تحت رايات وشعارات زائفة .

وهذا ما حدث مع حزب الوفد الذى اكد انه يعبر عن شخص واحد . ولو كان حزبا حقيقيا لتجمع الشباب الجديد من اعضائه وطالبوا باسقاط هذا الرجل من الحزب ..

وارى ان اليسار هو اليسار واتجاهاته معروفة ونظرياته لا تلائم مناخ مصر وديانة مصر ، ونهايته ما هى الا حمامات الدم ويكفى ما حدث باليمن الجنوبية .



محمد السمان ابراهيم
سكرتير اتحاد عمال مصر



المصدر: الاهـــــرام
التاريخ : ١٩٧٨/٧/٦
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

الحوار السياسي حول الممارسة الديمقراطية

٤ وزراء بدأوا أمس أوسع حوار بالقاهرة وأسيوط والوادى الجديد والمنوفية
اجمـــاع على أن الاشـــتراكية الديمقـــراطية أفضل النظريات
تعـــدد الأحـــزاب ضـــرورة لدعـــم الديمقـــراطية

بدأ أمس ، على مستوى المحافظات الحوار الوطنى الذى دعا اليه الرئيس أنور السادات ، حول مستقبل الحياة السياسية فى مصر وأعداد ميثاق شرف وطنى للممارسة الديمقراطية .

وبدأت مجموعات الحوار التى يرأسها وزراء حزب مصر عقد لقاءاتها الشعبية فى حوار ديمقراطى حر لا يلتزم برأى مسبق ، لتأصيل أيديولوجية مصـرية تتمثل فى الاشتراكية الديمقراطية .

وقد عقد السيد عبد المنعم الصاوى وزير الثقافة والاعلام ، حوارا بجامعة عين شمس .

وعقد المهندس حسب الله الكفراوى حـوارا بمحافظة الوادى الجـديد ، والمهندس عبد العظيم أبو العطا فى أسيوط والدكتور نعيم أبو طالب حوارا بشبين الكوم ، وذلك فى ضوء ورقة العمل التى أعدها حزب مصر للتعرف على آراء الجماهير بمختلف طوائفهم وانتماءاتهم ، حول تعدد الاحـزاب بين الضوابط والاطلاق ، ومدى كفاية الضوابط التى حددها القانون ، والتزام الاحزاب بأيديولوجية واحدة ، وجواز تعدد الاحزاب داخل الاتجاه الواحـد وتعدد الاجنحة داخـل كل حـزب ، وعلاقة الاحزاب باللجنة المركزية ودور الصـحافة وملكيتها ، وقـد أكـد الوزراء فى بداية الحـوار على أن الهدف منه هو التوصل الى أفضـل الصيغ الوطنية للممارسة ، ودراسـة الاشتراكية الديمقراطية كصيغة ملائمة لظروفنا .

كتب ــ محمود معوض :

أعلن السيد عبد المنعم الصاوى وزير الثقافة والاعلام والسكرتير العام لحزب مصر العربى الاشتراكى ، فى اللقاء الاول لمجموعة الحوار حول ضوابط الممارسة والنظرية الاشتراكية الديمقراطية الذى عقد بقاعة اجتماعات جامعة عين شمس أنه لاديمقراطية بلا أحزاب ، لانها فى الحقيقة حوار دائم ومستمر ، ولا يمكن لهذا الحوار أن يحقق نتائجه فى ظل الرأى الواحد.

وقال أن منطلق الحزب فى هذا الحوار أننا لا نريد أن نبقى وحدنا ولكننا نبحث عن شركاء شرفاء نريدهم أقوياء ، ولنكون معا فى خدمة مصر سلوكا وفكرا ومثلا أعلى أمام الجماهير وأمام العالم كله ..

وفى بداية اللقاء طلب وزير الاعلام الى قيادات الحزب وأعضاء مجلس الشعب وأساتذة الجامعات أن يشاركوا فى هذا الحوار دون الالتزام بآراء مسبقة ، لان الحزب حريص على أن يتعرف على كل الافكار والتصورات التى يمكن أن تتضمنها ورقة الحزب والتى ستتقدم الى اللجنة المختصة المشكلة من أعضاء اللجنة المركزية .

الصحافة والالتزام بالاخلاقيات

وقد انبثق الحوار عن مجموعة من الاراء حول الاحزاب والممارسة الديمقراطية ، فقد طالبت بعض القيادات بأن يكتفى بحزبين فقط حزب الاغلبية ، وحزب يمثل المعارضة المسئولة على أن تتشكل أجنحة معارضة من داخل حزب مصر .. بينما طالب عدد من القيادات ، وخاصة أساتذة الجامعات بضرورة تعدد الاحزاب على أن يكون نشاطها فى ضوء هذه المبادىء والضوابط التى تكون بمثابة مبادىء أساسية تلتزم بها الاحزاب .

ودارت مناقشات موسعة حول الصحافة والممارسة الديمقراطية طالب خلالها بعض الاعضاء بضرورة تنقية **صحافتنا** من الكتاب الذين لا يلتزمون بالمعايير الخلقية النابعة من قيمنا الروحية ، وأن يعاقب كل صحفى بل كل مسئول يوجه تهمة لاى مواطن قبل صدور حكم من القضاة عليه مراعاة لحرمات المواطنين .

لا سلطان لغير القانون

وكان السيد عبد المنعم الصاوى قد استعرض فى افتتاح الحوار تاريخ العمل السياسى فى مصر قبل الثورة ، مؤكدا أنه كان هناك العديد من السلبيات التى كانت تحكم مصر ممثلة فى الفساد وسيطرة القصر والمستعمر ، ثم انتقل الى الحديث عن ثورة يوليو التى كانت ــ على حد تعبيره ــ **تغييرا جذريا للاوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية معبرة عن أمانى الشعب المصرى ، ثم جاءت ثورة ١٥ مايو لتكمل المبدأ السادس من مبادىء يوليو الستة وهو اقامة حياة ديمقراطية سليمة** ، وهذا استلزم اقامة كيان متكامل يقوم على سيادة القانون وتصفية الحراسات ، ووقف الاعتداء على الممتلكات الخاصة ، ومراعاة حرية الفرد وحقوق الجماعة ، وكلها لا سلطان عليها الا القانون ، ثم كان الاتجاه الضرورى الى تحرير الارض لازالة الهزيمة المرة التى وقعت فى ٥ يونيو ١٩٦٧ ..

وعندما صدر قانون الاحزاب ، قام حزب الوفد ، وكشف عن نواياه عندما بدأ يمارس بسطحية ، ورأينا الاسلوب السوقى داخل مجلس الشعب ، ثم رأينا أسلوب زرع اليأس فى قلوب شعبنا ، واننى أتساءل هل كان من الممكن أن تستمر الديمقراطية على هذا الاسلوب من الممارسة غير المسئولة وغير الواعية بأهدافنا وقيمنا وتراثنا؟ اننا نريد أن نكون الضمير السياسى الذى يحكم تصرفاتنا فى المرحلة القادمة



القضايا القومية فوق الجميع

وقال الدكتورسليمان الطماوى عميد حقوق عين شمس : اننى أرى أنه لابد فى هذه المرحلة من وضع ميثاق للسلوك الديمقراطى ، لان الممارسة لا يمكن أن يحكمها القانون فقط ، وأجد أن أوضح أن الهدف من اقامة الاحزاب ليس هو كشف الاخطاء واحراج الحكومة ، وانما المهمة الاساسية لها أن تشارك الحكومة فى وضع العلاج للحلول المستعصية فى مجتمعاتنا ،

لن نكون ترسا فى آلة

وقال الدكتور رمزى الشاعر أستاذ القانون العام بجامعة عين شمس : اذا أسيء استخدام الديمقراطية فانها تصبح فوضى ، وليس معنى وضع ضوابط للديمقراطية أن هذا يتنافى مع الديمقراطية لان هناك فرقا واضحا بين وضع قيود على الديمقراطية ، وبين تنظيم الممارسة الديمقراطية ، وأنا لا أتصور أن يكون فى مصر من يدعو للالحاد والقضاء على كيان الفرد ، وأن الانسان مجرد ترس فى آلة ، وهذا يستلزم وجود نظام يقوم على الاعتراف بالقيم الروحية والعادات والتقاليد الاصيلة فى مجتمعنا .

وقال المواطن محمد محمد عطية : أننا لا ننسى ونحن نتحدث عن الممارسة والاخطاء التى لحقت بها فى الفترة الاخيرة وسائل الاعلام فى مصر ، لا يجب أن نترك منحرفا واحدا فى الصحافة وأطالب بنقلهم من أعمالهم وابعادهم عن مراكز التأثير كما يجب علينا لفظ اليسار الدموى الذى يريد فرض أسلوبه بالقهر ..

صحافة وطنية لا منحرفة

ورد السيد عبد المنعم الصاوى قائلا : أن الصحافة فى أغلبها صحافة وطنية وان كان هناك بعض الاشخاص الذى ليسوا على مستوى المسئولية ، ولكن ذلك لا يجعلنا نغالى ونقول ان صحافتنا مليئة بالمنحرفين .

وقال المهندس وليم نجيب سيفين عضو مجلس الشعب ، أن قانون الاحزاب تضمن فى الحقيقة بعضا من الضوابط للممارسة الحزبية فى مصر بحيث يتيح من الاجراءات الفورية ضد أى حزب خالف مبادىء الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى والاشتراكية الديمقراطية ، الى جانب قانون حماية الجبهة الداخلية الذى جاء تشريعا لما استفتى عليه الشعب ، ولكن هذا لا يمنع أن نضع ضوابط على الممارسة حماية للتجربة الديمقراطية ، واننا فى مجلس الشعب سوف نضع ايضا الضوابط فى اللائحة الداخلية للمجلس، واننى أطالب باتساع نطاق الحوار ، لاننا فى الحقيقة نضع أصولا لاجيالنا القادمة وهذا لا يعنى أن نضيق بالرأى الاخر ، لكننى أوجه كلامى الى الذين انحرفوا وتجاوزوا . ان الحكماء قالوا : « لان تشعل شمعة خير من أن تلعن الظلام » نريد معارضة بناءة قوية تسهم فى بناء مجتمع اشتراكى ديمقراطى ..

وقال وزير الاعلام : اننى أطالب بأن نضع برامج زمنية لعقد مؤتمرات شعبية فى جميع دوائر القاهرة وأحيائها ، للاطلاع على رأى القواعد فى هذه الضوابط وميثاق الشرف ، ثم فى النهاية سوف نعقد مؤتمرا موسعا فى جامعة عين شمس لتقديم ورقة عامة بمجموعة العمل فى القاهرة .

ظرفنا لا يحتاج لتعددها ..

وقال السيد محمد خليل حافظ عضو مجلس الشعب : ان ثورة يوليو ثورة سياسية اجتماعية ، وثورة مايو ثورة سياسية صححت المسار الديمقراطى وقامت بتدعيم النظام الاشتراكى فأى هجوم على ثورة يوليو يعتبر هجوما على ثورة مايو .. ولا ينبغى أن نترك



الجيل لمن يهاجم الثورة الام . واننى كنت أرى أن الاستفتاء كان يجب أن تتضمن بنوده بندا هاما هو هل أنت موافق على الاحزاب أم غير موافق ؟

وأطالب بأن تقتصر الاحزاب فى مصر — وهذا هو رأى القواعد الشعبية — على حزبين فقط الحزب الحاكم ، وحزب معارض ومصر ليست فى ظروفها الحالية بحاجة الى تعدد الاحزاب بالشكل الذى يؤدى الى أساليب المزايدات دون مس حقيقى لمشاكل الجماهير .

وقال الشاب **نور الدين بكر** : **ان الاحزاب فى الفترة الاخيرة أساءت استخدام الديمقراطية ، اذ اهتمت بالحزبية فقط ، واعتبرتها هدفا نهائيا**

وقال أن على الاغلبية أن تتيح الفرصة كاملة للاقلية ، طالما كانت ملتزمة بالقضايا القومية أن الماركسيين عندهم ولع شديد بالجدل والمناقشة بحيث يشغلون الشعب عن قضيته الاصلية فمثلا : **عندما كان يعد ميثاق** العمل الوطنى كان النقاش بينهم يدور حول هل هو برنامج عمل أم نظرية ؟ وطال النقاش دون الوصول الى فائدة حزب مصر فى حاجة الى أجنحة يسارية غير ملحدة وغير شيوعية .

احزاب .. لا شركات استثمار

وقال السيد صبحى وهدان : أننى أتعجب فيم الخوف ؟ أننى أرى أن **حزب الاغلبية ، بما يملك من قيادات** قوية قادرة على التصدى والمواجهة ، كفيل بأن يرسخ الممارسة السليمة بالمواجهة القوية والفعالة ! ونحن نفاجأ اليوم من الصحافة بالاعلان عن قيام أحزاب جديدة وكأنها شركات استثمار يعلن عنها فى الجرائد اليومية وأنا أرى أن الحزب لايمكن أن يكون بقرار ، وانما هناك قانون الاحزاب الذى يراعى التوقيت الكافى أمام الراغبين فى قيام الاحزاب فى انشائها حتى دون شرط العشرين عضوا لكن بعد أن تكون الممارسة قد استقرت ونضجت الاحزاب .

نحن نرفض المناقشات البيزنطية التى لاتقدم ولا تؤخر لا نريد أن ننشغل عن قضايانا العربية .. ان القواعد الشعبية تطالبنا بأن نكف عن الكلام الكثير ونبدأ فى حل مشكلاتها اليومية ، وأن أى مخالف للقانون يعاقب فورا .

وقال السيد **محمود أبو زيد** عضو مجلس الشعب : أننى أؤيد الرأى الذى ينادى بأن يكون هناك حزبان فقط كمرحلة انتقالية ، وأن تشكل معارضة من داخل حزب الاغلبية ، وأن يرفع شعار « مصر فوق الجميع » والحقيقة أن العيب فى حزب مصر نفسه ، الذى اعتمد على أغلبيته وترك الساحة السياسية والشارع السياسى لهؤلاء المنحرفين ، يجب أن نقيم سلوكنا نحن فى الفترة الماضية دون حرج ..

ورد السيد عبد المنعم الصاوى قائلا انصافا لحزب مصر فان اجتماعاته كانت دائما مليئة **بالحوار** الساخن ، وكثيرا من **قرارات** الاغلبية كانت تواجه قبل صدورها **بالعديد من الاراء** المعارضة من داخل الحزب ..

وقال الدكتور يوسف حجاج عميد آداب عين شمس :

اننى اقترح ٣ ضوابط محددة تضمن سلامة العمل الديمقراطى فى الفترة القادمة وهى أولا **لابد من ثورة تشريعية** نحن نرى فى الصحف كثيرا من الناس يتهمون فى شرفهم ، ثم يطلب اليهم أن يلجأوا الى القضاء ويدخلون فى متاهات ويستمر الاتهام سنين ، ولذا يجب الا يصرح للصحفيين بأن يوجهوا أى اتهامات لاحد الا بعد أن يقول القضاء كلمته **ونحن نعلم أن ذلك معمول به فى بريطانيا** .

والضابط الثانى هو ضرورة عودة الحوار السياسى القوى الذى تشترك فيه قيادات على أعلى مستوى ، وأنا لى تعليق على الحوار السياسى التليفزيونى فى الفترة السابقة بأنه يركز على الناحية السياسية فقط ..

والضابط الثالث أنه لابد من تعدد الاحزاب لاننا تعلمنا أنه لا ديمقراطية بلا أحزاب .

الوادى الجديد — من محمد عامر

أدار المهندس حسب الله الكفراوى وزير المجتمعات الجديدة حوارا واسعا حول الممارسة الديمقراطية أكد فيه أن التجربة الديمقراطية فى مصر الذى أرسى دعائمها الرئيس أنور السادات تتطلب منا مواجهة الحاقدين والطامعين الذين يريدون أن يحققوا مكاسب شخصية لا تمت الى ما تحتاجه مصر اليوم بصلة .

وقال الوزير أن ثورة مايو قد حققت العديد من الانجازات ، وخلقت مناخا ديمقراطيا يفرض على كل وطنى أن يساهم بالنقد البناء فى استكمال المسيرة الديمقراطية ، من هنا كانت أهمية وضع ضوابط للسلوك الديمقراطى السليم، نضع كل حزب أمام مسئوليته الوطنية والقومية ، وتحد من المزايدات الرخيصة التى يلجأ اليها البعض مستهدفا أثارة الصراع الطبقى، والعودة بمصر الى الوراء .

ان مصر ليست كما يدعى البعض تعانى من الفقر فمصر غنية بمواردها وثرواتها ، ونحن نواجه مسئولية كبيرة لتحقيق أهداف ثورتى مايو ويوليو ، لتحقيق الرخاء والعدل الاجتماعى .

لا ماركسية ولا الحاد

وقال السيد **محمد فهيم نجم** محافظ الوادى الجديد ، أننا نلتقى اليوم كاسرة واحدة لنقرر مصير مسيرتنا الديمقراطية وقد أكدت الجماهير أنه لا مكان للماركسيين والملحدين وأن الاشتراكية الديمقراطية هى أفضل النظريات ألتى تحقق للشعب المصرى آماله فى التنمية والعدالة الاجتماعية.

أسيوط — من عادل شفيق :

أكدت جماهير القوصية وديروط ومنفلوط للمهندس عبد العظيم أبو العطا وزير الرى فى المؤتمر الشعبى الذى عقده أمس ولاءها للسيد الرئيس أنور السادات ، وذلك فى الحوار السياسى الذى أداره الوزير فى القوصية ، لوضع ضوابط للممارسة الديمقراطية ، وأوضحت جماهير أسيوط عن طريق ممثليها أن التصور الحقيقى لاهم الضوابط اللازمة لسلامة الوطن يتضمن أنه

- □ تعدد الاحزاب والتمسك بالاديان السماوية وأهمية السلام الاجتماعى .
- □ يجب أن تكون قيادات الاحزاب من السكفاءات الوطنية المخلصة .
- □ أهمية تنظيم العلاقة بين الاحزاب واللجنة المركزية .
- □ يجب أن تكون الحكومة من حزب الاغلبية .
- □ لايشترك فى تأسيس الاحزاب من شاركوا فى افساد الحكم قبل أو بعد الثورة .
- □ اللجنة المركزية هى السلطة الممثلة للشعب ولها سلطة التوجيه للاحزاب والاشراف عليها .
- □ ضرورة التزام الصحافة بميثاقها
- □ اعطاء المجالس المحلية حرية الحركة ، لتحقيق الصالح العام .
- □ تطبيق الشريعة الاسلامية نصا وروحا .

وتحدث المهندس أبو العطا فقال أن الحكومة الان لاترتد عن الديمقراطية ولكن الجماهير ترفض ديمقراطية مأقبل



٢٣يوليو أو قبل ١٥مايو" وأن ضوابط الديمقراطية ليست قيودا " بقدر ماهى عرف وتواعد ، وأن حكومة حزب مصر هى امتداد لثورة ٢٣ يوليو وأعلن أنه لن يسمح الان بتكوين أحزاب داخل حزب مصر . ولكن يسمح بتكوين أجنحة داخل الحزب ، مثل يسار الوسط أو يمين الوسط .

وقال السيد **مصطفى سليمان** سكرتير حزب مصر لمحافظة أسيوط " أن حزب الوفد الجديد ، كان امتدادا لسياسة الوفد القديم وأنه ضم أقصى اليمين المتطرف مع أقصى اليسار المتطرف ، وأنه تناسى كل انجازات الثورة والمكاسب الجماهيرية التى تمت .

شبين الكوم ــ من احمد عصمت ومحمد عبد الحليم ــ

أعلن الدكتور نعيم أبو طالب وزيرا النقل والمواصلات فى الاجتماع الشعبى بشبين الكوم أن الهدف الاساسى لتحرك حزب مصر ، لطلب رأى القاعدة العريضة من الجماهير ، هو رغبة الحكومة فى توفير المناخ الذى يمكن المواطن المصرى من أن يشعر بالامن فى حاضره ومستقبله . وأضاف انه اذا كانت الحكومة قد بدأت مشروعات تتكلف ملايين الجنيهات لحل مشاكل الجماهير فان هذه المشروعات تستغرق وقتا يستمر لعدة سنوات ، حتى تبدأ فى الحصول على عائد هذه المشروعات من أجل هدف أساسى هو زيادة الانتاج وقد اختارت الحكومة أسلوب مصارحة الشعب بالحقائق الكاملة حول المشاكل المتراكمة وقضايا التنمية " ولذلك قررت النزول الى القاعدة العريضة لمناقشة الجماهير فى الحلول التى نسير عليها ، وكيف يمكن توفير احتياجات الشعب ، كما اختارت طريق الديمقراطية حتى تشارك جميع الافكار والاتجاهات فى تحديد الطريق والحل لمشاكلنا فى الحاضر والمستقبل وسمحت بتعدد الاحزاب من أجل توفير هذه الحلول التى تؤدى لزيادة الانتاج .

غير انه بعد البدء فى الممارسة الديمقراطية ، نجد أن البعض قد أساء استخدام الديمقراطية بصورة رهيبة ، فأصبحت هدما وتشكيكا بدلا من أن تكون مساهمة بالرأى البناء بل اصبحت تمثل هدما لكل شىء بما فى ذلك النظام الاجتماعى والقيم الدينية وهدم الامل فى المستقبل والاكثر من ذلك أن الديمقراطية أصبحت وسيلة لخفض الانتاج بدلا من زيادته لانها أحدثت بلبلة بين العاملين وشعورا باليأس .

هذا الهدم يسيىء لمصر

وأضاف الوزير : اننا مدعوون لكى نقول آراءنا حول كيفية ممارسة الديمقراطية دون أن نتجنى على أحد أو نهدمه ، وأن نتفق معا على المعايير والمقاييس التى يمكن أن نضعها معا لهذه الممارسة . نريد أن نتعرض الديمقراطية لعلاقة الفرد بالمجتمع فاذا كانت الديمقراطية تعنى حرية القول والفعل ، فهل التاجر حر فى أن يختزن السلع ويمتنع عن بيعها من أجل تحقيق مكاسب له وحرمان الشعب ؟ هذه هى الاسئلة



التى يجب أن نجيب عليها .

وكذلــــك فان الديمقراطية لا تعنى السماح لاحد بهدم العلاقة والروابط بين مصر والبلاد العربية بحجة الديمقراطية التى تساهم فى تنمية مصر واصــلاح مرافقها ، لان هذا الهدم يهدم فكرة القومية العربيـــة ويسيىء الى مصر فالديمقراطية لا تعنى ذلك .

واختتم الوزير كلامه بقوله أنوزراء حزب مصر ينزلون الى القاعدة بفكر مفتوح لكل الاراء ، وان من حق أبناء مصر اضافة ما يرونه على مجموعة القضايا المطروحة للنقاش .

الفيصل : الدســتور والقانون

وفى المناقشة التى دارت قال عبد الهادى ناصر وكيل كلية هندسةالمنوفية أنه لا معنى للكلام عن الديمقراطيــة المفتوحـــة وضوابط الديمقراطيـــة والاشتراكية وضوابط الديمقراطيـــة فهذه توليفه غير مقبولة انما الفيصل الذى يمكن أن نحتكم اليه فى الممارسة هو الدستور والقانون !! وأكــد على ضرورة تعدد الاحزاب ، والضـــابط الوحيد لهذا التعدد هو أن تتحمــل اللجنة المركزية مسئوليتها فىالممارسة بحكم القانون .

وقال فاروق النجار !! وكيل المجلس المحلى : يجب أن نفرق بين ضوابط الممارسة وقيود الحرية وهــو الفرق بين النقد البناء والتجريح الهدام .

وقال فتحى بيومى [عضو مجلس شعب سابق] لا بديل عن تعـــدد الاحزاب ، ولكن يجـب أن تـــكون محدودة العدد ، فبحكم كون مصر بلدا اســـلاميا ينبغى أن نلفظ أى حزب ماركسى وأن يكون اليسار وطنيـــا ومصريا .

وقال محمد غانم عضـــو مجلس الشعب : يجب مناقشة الشعب أولا فى نظرية الاشتراكية ، ثم بعد ذلك نطرح للمناقشة أسلوب الممارسة لان أسلوب الممارسة يختلف من بلد لبلد حسب النظام الاجتماعى والسياسى به. يجب أن نفتح الباب لكل فكر بدون تحديد عدد الاحزاب ، ولكن لابد أن تـــكون هنـــاك ضوابط الممارسة الديمقراطية حتى لا تصبح مصر لبنان آخر .

وقال المواطن يسرى حافظ انانشاء منصب المدعى الاشتراكى كانت لـه دواع معينة عند انشائه عقب القضاء على حكم مراكز القوى ، أما الان فلا داعى لحدوث الازدواج بين القضـــاء والمدعى الاشتراكى فلا بد من الغـــاء منصب المدعى الاشتراكى □





السيد عبد المنعم الصاوى وزير الثقافة والاعلام وسكرتير عام حزب مصر بالقاهرة يستمع الى مناقشة يتحدث فيها الدكتور سليمان الطماوى فى اللقاء الذى عقد أمس بجامعة عين شمس ، ويرى الى اليسار الدكتور عبد العزيز سليمان رئيس جامعة عين شمس ، ويرى الى اليمين الدكتور جلال بكير رئيس المجلس المحلى للمحافظة ، والسيد محمد رجب مسئول الشباب بحزب مصر .



المصدر: الاهـــــرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
التاريخ: ١٩٧٨/٧/٧

الحوار السياسى حول الممارسة الديمقراطية

■ ممدوح سالم يعلن فى السيدة زينب :

ديمقراطية الشعب العامل وليست ديمقراطية السيادة
اشتراكية التكافل الاجتماعى والتعاون من أجل المصلحة القومية

كتب ـ محمود معوض وعبد الجواد على :

أعلن السيد ممدوح سالم رئيس الوزراء ورئيس حزب مصر العربى الاشتراكى فى اللقاء الشعبى الذى عقد أمس بحى السيدة زينب أن الهدف من وضع ضوابط للممارسة الديمقراطية هو تكوين جبهة داخلية صلبة تلتزم بالخط القومى النابع من تراثنا وحضارتنا وقيمنا الاخلاقية وتشارك بمشاركة ايجابية فى تحقيق التنمية والتقدم من خلال أتاحة الفرصة الكاملة أمام طاقات شبابنا الخلاقة والمبدعة . وتكون فى نفس الوقت قادرة بذاتها بعد التسلح بسلاح العلم والايمان على وقف أى انحراف يتجاوز قيمها .. ويجب أن يواجه أى انحراف على المسار الديمقراطى بنفس الاساليب التى تستخدمها تلك القوى الغربية على مجتمعنا .

وقال رئيس الحزب فى اللقاء الشعبى الذى حضره وزراء الداخلية .. والتخطيط .. وشئون مجلس الوزراء ، ومحافظ القاهرة وعدد من قيادات الحزب أن اشتراكيتنا ليست اشتراكية مادية تقوم على تخريب المجتمعات وتجعل الانسان وكأنه ترس فى آلة ، ولكنها الاشتراكية التى تحفز الانسان على الخلق والابداع والمشاركة الايجابية فى تحقيق الرخاء

وقال أنه لابد أن تتاح كل الامكانيات لشبابنا لكى يعمل وينتج .. وفى ذلك حماية لهم من الفراغ الذى يتيح الفرصة أمام القوى المتطرفة الى استقطابهم ..



وأكد رئيس الحزب أن الرئيس السادات يواصل الليل بالنهار من أجل تحقيق سلام دائم في منطقة الشرق الاوسط حتى يتفرغ لمشكلاتنا الداخلية ، ومن هنا فاننا حينما نقول اننا يجب ان نقف وراء النظام بكل قوة وصلابة وذلك لانه نظام شارك فيه الشعب وارادة تعبيرا عن آماله في التحرير وفي البناء معا .. كما ان النظام الذي يدافع عن مكاسب قوى الشعب العاملة ، ويريدها ديموقراطية الشعب العامل ، وليست ديمقراطية السيادة .

وتحدث رئيس الحزب عن اسلوب الممارسة الديموقراطية في الفترة الماضية قائلا انه قد حدث في حي السيدة زينب وهو الحي الديني والشعبي ان حاول بعض أصحاب الافكار المسمومة أثارة جماهير هذا الحي ، ولكن شباب حزبنا وجماهيره قد تصدوا لهؤلاء المشككين واننى أقول للمشككين . ان مصر قادرة على حل المشاكل المتراكمة .

وقال : كما انني اطمئن جماهير حي السيدة زينب وجماهير مصر كلها بأننا نتقدم يوما بعد يوم في حل مشاكلنا . وان الاختناقات التى تواجهنا في طريقها الى الانتهاء ، وان اقتصادنا قد شهد له العالم بأنه قد تحسن وليس كما يقول الشيوعيون أن حكومة حزب مصر غير قادرة على حل هذه المشاكل .

وقالت السيدة نوال عامر عضو مجلس الشعب : أن انجازات يوليو ومايو تتطلب منا الان يقظة كاملة وعملا دائبا للحفاظ عليها ، وأن شعب مصر يرفض الوصاية من أحد على منجزاته التى حققها بالعرق والدم .

وقال الشاب محمد جميصة مسئول الشباب بالسيدة زينب ان الشباب لا يريدون ديموقراطية القلة تتحكم في الكثرة ، ولا ديموقراطية الكثرة تضيق بالقلة وانما ديمقراطية الكل من أجل الكل ، ولن نسمح لقلة موتورة أن تخرب مسارنا الديموقراطي وان شبابنا لديه من الوعى ما يجعله قادرا على التصدى لكل الانحرافات



وقال ممثل رجال الدين فضيلة الشيخ منصور الرفاعي عبيد : ان الاسلام قد وضع الوسائل الناجعة لحماية القيم الاخلاقية والمصالح الاجتماعية ، ورب العائلة الرئيس انور السادات يتحدث دائما عن أخلاق القرية والمثل العليا التى نحن فى أمس الحاجة اليها ، ونحن نواجه مشاكل مادية تؤثر على سلوكنا القويم .. ويجب علينا ان نوحد جهودنا ونتكاتف معا من أجل تحقيق الاستقرار النفسى والمعنوى لافراد مجتمعنا

كما تحدث السيد أحمد فؤاد عبد العزيز عضو مجلس الشعب عن السلوك الديمقراطى الذى يجب ان تلتزم به الاحزاب حتى لا يحدث التناحر والصراع على القضايا الوطنية التى يجب ان يتفق عليها الجميع •



المصدر: الاهـــــــرام

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات التاريخ : ١٩٧٨/٧/٨

الحـوار مسـتمر حـول الممارسـة الديمقراطية

« ورقة عمل » من حـزب الأحرار الاشـتراكيين تطلب :

- الغـاء شرط الـ٢٠ عضوا لتتاح الفرصة لقيـام أحـزاب جديدة
- ضوابط - لا قيـود - على التطبيـق الاشـتراكى الديمقراطى
- ميثاق شرف تلتزم به كل الأحـزاب السياسية والدستورية والصـحافة

كتب محمود معوض :

قدم حزب الاحرار الاشتراكيين الى الدكتور مصطفى خليل ، الامين العام الشرف للمارسة وتصورات الحزب حول ضوابط الممارسة الديمقراطية وميثاق الشرف للممارسـة وتصورات الحزب حول التطبيق الاشتراكى الديمقراطى فى المرحلة المقبلة .



وقال السيد مصطفى كامل مراد ، رئيس الحزب ، ان الحزب طالب بأن يتضمن الميثاق ضرورة البعد عن المهاترات والتجريح الشخصى والتزام الموضوعية فى النقد والمعارضة ، والحيدة الكاملة للصحافة القومية والاذاعة والتليفزيون وعدم الانحياز لأى حزب من الاحزاب ، وان يعقد الرئيس — باعتباره رب الاسرة والحكم بين السلطات — لقاءات دورية مع المكاتب السياسية للاحزاب ، من اجل الاستماع الى وجهة نظرها فى القضايا السياسية المختلفة .

وقال رئيس حزب الاحرار : ان ايديولوجية مايو يمكن ان تنمو نموا طبيعيا فى ظل الحريات السياسية والاجتماعية المتاحة وفى اطار الدستور والقانون .

وقال أننى مع تعدد الاحزاب باعتبارها افضل وسيلة لخلق حوار واسع النطاق يحقق مانرجوه فى الفترة القادمة والغاء شرط العشرين عضوا فى قانون الاحزاب .

مواثيقها اكدت تطبيقها

وتضمنت الورقة ان الملامح الرئيسية لايديولوجية ثورة مايو فى مجالى الحريات السياسية والحريات الاجتماعية — اى فى مجال التطبيق الاشتراكى الديمقراطى — قد تأكدت وتبلورت فى تطبيقات هذه الثورة منذ قيامها حتى الان ، والتى ابرزتها مواثيقها كدستور ١٩٧١ ، وبرنامج العمل الوطنى وورقة اكتوبر وورقة تطوير الاتحاد الاشتراكى بالاضافة الى خطب الرئيس انور السادات فى مناسبات قومية كافتتاح دورات مجلس الشعب ، وفى عيد العمال ، وامام اللجنة المركزية ، فقد تاكدت خلال هذه السنوات السبع تلك الملامح الايديولوجية بحيث اصبح من اليسير على الساسة ومتابعى التطور الديمقراطى الاشتراكى لهذه الثورة ان يبلوروها ويجمعوها فى ايديولوجية متكاملة وفى ميثاق شرف للعمل الديمقراطى فى مصر .

تأكيد الحريات للمواطنين

ففى مجال الحريات السياسية كان التصحيح واضحا فى تأكيد حق الفرد فى حرية الكلمة ، وحرية الفكر ، وابداء الرأى ، وحق الاجتماع ، وحرية الصحافة ، وسيادة القانون ، واحترام القضاء ، وولايته على القرارات الادارية ، بما فى ذلك قرارات الرئيس نفسه ، فقد ابيحت المنابر السياسية التى تحولت الى تنظيمات سياسية ، ثم الى احزاب لها الشرعية القانونية لتعبر عن المنابع الفكرية المختلفة للمواطنين فى أسلوب تطبيق الاشتراكية الديمقراطية عن طريق برامجها السياسية كما الغيت الرقابة على الصحف ، وسمح للاحزاب السياسية بأصدار جرائدها واعلن ان الصحافة تمثل السلطة الرابعة فى البلاد ، تأكيدا لدورها الفعال فى احياء الحريات السياسية للمواطنين

كما اعيد مبدأ فصل السلطات ، بعد ان ساد مبدأ ادماج السلطات ونبوعها من الاتحاد الاشتراكى وتحويل السلطات السياسية ، والتشريعية والقضائية الى هيئات تلتزم بقرارات الاتحاد الاشتراكى ومؤتمره القومى ، ولجنته المركزية ولجنته التنفيذية العليا التى كان يسيطر عليها بضعة افراد هم مراكز القوى ، ولم ينج القضاء من ذلك حينما فصل القضاة واعيد تعيينهم حتى يخضعوا لسلطة الاتحاد الاشتراكى .

تقريب فوارق الطبقات

اما فى مجال الحريات الاجتماعية فقد اكدت ايديولوجية مايو مبدأ



العدالة الاجتماعية الذى يرتكز على تقريب الفوارق بين الطبقات ورفع الحد الادنى للاجور ، لتقليل الفجوة بينه وبين الحد الادنى ، وتحقيق الكفاية الانتاجية ، أى زيادة الانتاج عن طريق خطة تنمية اقتصادية واجتماعية تشمل القطاعين العام والخاص ، مع تحديد دور كل منهما ، ثم عدالة توزيع الانتاج بين المواطنين ، الذى تأكد فيه قانون العدالة الضريبية ، واعادة البنيان الاقتصادى للبلاد كى يتمشى مع المتغيرات الاقتصادية فى الداخل وفى الخارج ، ووضعت قوانين جديدة للضرائب والتجارة والنقدوالبنوك وشركات التأمين والاستثمار والسجل التجارى والوكالات التجارية .

مظلة التأمينات تنتشر

وقد تم نشر مظلة التأمينات الاجتماعية لتشمل كل المواطنين بالنسبة للشيخوخة والعجز والمرض واصابة العمل والبطالة ، مع رفع الحدالادنى للمعاشات ليتناسب مع تكاليف المعيشة وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار فى جميع المجالات ومنحه التيسيرات والاعفاءات اللازمة ، وتشجيع القطاعين العربى والأجنبى على الاستثمار للاستفادة من فوائض الاموال العربية والتكنولوجيا المتقدمة فى مجالات التنمية ، واصدار قوانين الاستثمار اللازمة لذلك ، وفتح المجال امام القطاعين للاستثمار المنفرد أو بالمشاركة مع القطاعين العام والخاص

المرونة لتنمية الاقتصاد

كذلك تم فتح مجالات جديدة للاستثمار أمام القطاع الخاص كانت مغلقة امامه فى ايديولوجية يوليو مثل الاستثمار فى مجال البنوك وشركات التامين والنقل والمواصلات والوكالات التجارية . أى ان ايديولوجية مايو قد اعطت المرونة الكافية لنموالاقتصاد المصرى نموا سريعا ، ومشاركة كل الاطراف فى عمليات التنمية ،بالاضافة الى تحرير القطاع العام من القيود المفروضة عليه ، والغاء المؤسسات العامة لتمكينه من الانطلاق والمنافسة وتشغيل طاقاته العاطلة ، مع منحة الحجم الاكبر من الاستثمارات ليقود التقدم فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية .

ضوابط لاقيود

ان ايديولوجية مايو قد غيرت مفاهيم ايديولوجية يوليو بالنسبة للسيطرة على ادوات الانتاج تغييرا واضحا ، من ذلك تتضح الملامح الرئيسية لايديولوجية مايو المتطورة فى مجال الحريات السياسية والاجتماعية ، وان كان الامر يقتضى وضع ضوابط لاقيود على التطبيق الاشتراكى الديمقراطى فى ظل هذه الايديولوجية الجديدة فى شكل ميثاق شرف للعمل الديمقراطى تلتزم به الاحزاب السياسية والمؤسسات الدستورية للبلادوالسلطة الرابعة ، الصحافة ووسائل الاعلام..

- **البعد عن المهاترات والتجريح الشخصى والتزام الموضوعية فى النقد والمعارضة .**
- **الحيدة الكاملة للصحافة القومية والاذاعة والتليفزيون وعدم الانحياز الى اى حزب من الاحزاب ، لاتاحة الفرصة للحوار الديمقراطى فى مشاكل الجماهير بين الاحزاب المختلفة .**
- **حيدة الاجهزة التنفيذية فى الوزارات والمصالح والمؤسسات والهيئات والوحدات الاقتصادية فى قضاء مصالح الجماهير وحل مشاكلهم وخدمتهم بعيدة كل البعد عن انتمائهم الحزبى .**



● عدم التاثير فى اعضاء مجلس الشعب أو اعضاء المجالس المحلية او المواطنين عموما لارغامهم على ترك حزب ، أو انضمامهم لحزب اخر .. تمكينا للحياة الديمقراطية الحزبية من النمو الطبيعى .

● عقد لقاءات دورية بين الرئيس باعتباره رب الاسرة والحكم بين السلطات وبين المكاتب السياسية للاحزاب للاستماع الى وجهات النظر فى القضايا السياسية المختلفة .

● الحوار المستمر بين الاحزاب السياسية حول قضايا الجماهير الهامة

● تنظيم لقاءات دورية بين الاحزاب المصرية كلها وبين الاحزاب السياسية فى العالمين العربى والاجنبى للتعرف على وجهات نظرها فى القضايا الدولية وتعريفها بوجهات نظر الاحزاب السياسية المصرية .

ان ايديولوجية ثورة مايو وميثاق الشرف للعمل الديمقراطى لها ملامح واضحة واسس قد تبلورت على مدى سبع سنوات ، ويمكن ان تنمو نموا طبيعيا فى ظل الحريات السياسية والاجتماعية المتساحة ، وفى اطار الدستور والقانون . وعلينا ان نهيىء المناخ المناسب ونقنع انفسنا باهمية الرأى الاخر المعارض ، وضرورة الاستماع اليه حتى لو اخطأ فى بعض الاحيان .

وصرح رئيس الحزب بأن الحزب بعقد عدة لقاءات شعبية فى المحافظات ، وتعرف على وجهة نظر اعضائه ، وقد تمت بلورتها وتقديمها للامين العام للجنة المركزية ■



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــــرام

التاريخ: ١٩٧٨/٧/٩

الحوار الوطنى حول الممارسة الديمقراطية

مؤتمرات المحافظات تؤكد على ضرورة أن تكون ديمقراطيتنا نابعة من واقع المجتمع المصرى وقيمه الروحية والدينية

واصلت أمس مؤتمرات المحافظات حوارها الوطنى الواسع مع قيادات حزب مصر العربى الاشتراكى، حول ضوابط الممارسة الديموقراطية.. ونظرية الاشتراكية الديموقراطية، باعتبارها تمثل ايديولوجية لمصر تلتزم بها كافة المؤسسات.

وقد أكد السيد ممدوح سالم رئيس الوزراء ورئيس حزب مصر ان مصر تسعى الى شكل من الديموقراطية النابعة من الواقع المصرى، وقيمه الروحية والدينية والحضارية، وتختلف عن ديموقراطية الدول المتقدمة التى لا يمكن زرعها فى دولة نامية مثل مصر.

كما أعلن السيد محمد حامد محمود وزير الحكم المحلى وسكرتير عام حزب مصر، ان سكرتارية الحزب سوف تبدأ من غد فى تلقى توصيات وقرارات المؤتمرات، حيث يتولى المكتب السياسى للحزب، التنسيق بينها لوضع تصور كامل للحزب من خلال قواعده.. يتم عرضه فى جلسة خاصة تعقد يوم ١٤ يوليو الحالى.

ومن ناحية أخرى، شهدت النقابات المهنية سلسلة من الاجتماعات لاعضائها، تمت خلالها مناقشة النظرية واسلوب الممارسة الديمقراطية، واصدرت بيانات حوت الافكار والمبادىء التى تراها هذه النقابات.

وفيما يلى تقرير شامل « للاهرام » عن هذه المؤتمرات:





الاسكندرية

ممدوح سالم : نحن فى حاجة الى تأكيد خط وطنى للممارسة الديمقراطية

كتب ــ عدلي جلال

اعلن السيد ممدوح سالم رئيس الوزراء ورئيس حزب مصر العربى الاشتراكى ، أن الديموقراطية هى حركة سياسية واقتصادية واجتماعية وفكرية وليست شعارات وانها يجب أن تتمشى مع احتياجاتنا فى المستقبل ، وأننا فى حاجة الى تأكيد خط وطنى سليم للممارسة الديمقراطية وان الاستفتاء على مبادىء الوحدة الاجتماعية والسلام الاجتماعى يقتضى بأن تتلوه خطوات أخرى لتحديد الخط الوطنى والقومى الذى التزم به فى الممارسة الديمقراطية من خلال تعدد الاحزاب وحتى لاتستغل الديموقراطية فى تخريب مجتمع الحريات وسيادة القانون .

اعلن ذلك رئيس الوزراء فى الكلمة التى القاها أمس فى افتتاح المعسكر السياسى التثقيفى لقيادات المرأة بحزب مصر على مستوى الجمهورية الذى تنظمه لجنة المرأة بالحزب فى المدينة الجامعية بالشاطبى .

وأكد رئيس الوزراء على ضرورة تأمين الملكية العامة والخاصة والتعاونية لتوفير الامن والامان للمواطنين .

وأشار الى أن الجامعات المصرية واساتذتها قد أعدوا بحوثاحول معالم الاشتراكية والديمقراطية بلورت فى كتاب . وقال ان الدكتور صوفى أبو طالب رئيس جامعة القاهرة قد قدم دراسة حول هذه المعالم ستطرح للمناقشة فى اطار تأصيل اشتراكيتنا ديمقراطيتنا النابعة من قيمنا الروحية وواقعنا .. وفى ضوء الأرتباط بين الخط القومى والسياسى والدينى لاشتراكية يستوعبها المواطن البسيط ليشارك فيها .. لترسيخ شكل ديمقراطى قوى يحقق المشاركة الشعبية لمواجهة مشاكلنا المتراكمة .

وأكد السيد ممدوح سالم على ضرورة التأصيل العلمى لافكارناوربطها بالخط الدينى وتحديد معالم الخط الاشتراكى الدينى . وقال انه يجب الاتكون ضوابط عدم الجنوح فى الممارسة الديمقراطية مما يشكل قيودا عليها .



دمياط

الحرية للجميع بضمانات قضائية

كتب — عبد الرحمن عقل وطلعت العزبى :

فى دمياط اكد الدكتور عبد الرازق عبد المجيد وزير التخطيط ورئيس لجنة الحوار فى دمياط والسيد حمدى عاشور سكرتير حزب مصر بالمحافظة على الحقائق التالية :

● أن الحرية للجميع بلا تفرقة بسبب الاصل الاجتماعى أو الطبقى أو بسبب الجنس أو الديانة أو اللون أو بسبب الانتماء الاجتماعى .. فلا تفرقة بين غنى وفقير أو متعلم وغير متعلم .

ولابد أن يكون هناك تنظيم فى حدود ممارسة الحرية !! وليست قيودا توضع عليها !! ويجب أن تصان الحريات جميعا بضمانات قضائية بحيث يكون لكل مواطن حق الالتجاء الى قاض يكفل له الحماية لحريته فى يسر وسرعة وبأقل تكلفة لرد الاعتداءات التى يمكن ان تقع على الحرية وردع المتسدين حتى تتحقق الحماية القضائية اللازمة للحرية .. ويجب الحرص على حماية القضاء وتدسيته وحيدته واستقلاله .

● أن يكون القانون ثابتا وواضحا لان الثبات يؤدى الى الاستقرار والوضوح يؤدى الى امكان العلم باحكام القانون وحتى يحترم القانون ويسود ويجب أن يكون معلوما للكافة ولذلك فلا يصح أن تكون القوانين عرضة للتعديل فى كل وقت وبغير ضرورة الى هذا التعديل .

● الايمان بحرية الصحافة باعتبارها السلطة الرابعة على أن يوضع ميثاق شرف ملزم للقائمين على شئونها بحيث تؤدى الصحافة دورها كاملا بعيدا عن المهاترات أو النقد الهدام ، وان تكون وسيلة اعلام صادقة تمثل مشاعر المواطنين .

وتحدث الدكتور عبدالرزاق عبدالمجيد عن معالم نظرية « الاشتراكية الديمقراطية » فى مصر فقال : أنها تمثل أولا وقبل كل شىء ايديولوجية ذاتية ارتبطت بثورة ١٥ مايو وبما قامت به هذه الثورة لتحققه ممثلا فى اقامة الدولة العصرية ، وتحرير الارض والتخلص من السيطرة الاجنبية والنفوذ الاجنبى فى كافة المجالات السياسية ، والثقافية والاقتصادية وتدعيم السلام الاجتماعى والوحدة العربية .



الغـــــــربية

تعدد الأحزاب هو شكل الممارسة الصحيحة

كتب ــ عبد المنعم أبو شامية : أكد المهندس ابراهيم شــــكرى وزير استصلاح الاراضى وعضــــو المكتب السياسى لحزب مصر أن تعدد الاحزاب هو الشكل الصحيح لضوابط الممارسة الديمقراطية .

وشرح المهندس ابراهيم شكرى خلال اللقاء الجماهيرى الذى عقد بمقر حزب مصر بمدينة طنطا أمس نظرية الاشتراكية الديمقراطية كأيديولوجية لثورة ١٥ مايو ١٩٧١ ومفهوم الحرية فى ظل الاشتراكية ، واجاب على التساؤلات التى طرحها بعض المواطنين حول منصب المدعى العام الاشتراكى وقال ان الدســــتور ينص على المدعى الاشتراكى ومقصود بمنصبه السياسى حماية النظــــام الاشتراكى بوصفه منصبا سياسيا لايمس السلطة القضائية فى شىء .

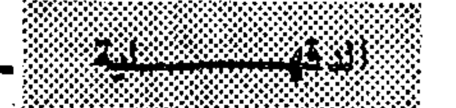
الفيـــــــوم

فرصة للشباب فى المؤسسات الدستورية

أعلن السيد أحمد فؤاد عبد العزيز الوكيل البرلمانى لمجلس الشعب فى اللقاء الشعبى الموسع الذى حضره حوالى ٢٠٠٠ من قيادات حزب مصر بمحافظة الفيوم أن الشعب وقف وراء السادات عندما وقف وقفة موضوعية مع المشككين الذين حاولوا أن يشيعوا ان هناك انهيارا ديموقراطيا ، ولكن الرئيس السادات حريص على الاستمرار فى الديموقراطية ، ومن ثم فانه دعا الى حوار شــــعبى حول ضــــوابط للممارسة الديموقراطية .

وطالب الشباب بأن يتم تعديل سن القيد للشباب فى جداول الانتخابات لاتاحة الفرصة أمامهم فى اختيـــــار ممثليهم فى جميع المؤسسات الدستورية وتكوين لجنة خاصـــة بالحزب تتولى محاربة الشائعات والرد عليهــا ، واعتبار الدين عنصرا اساسيا فى هذه الضوابط ، والاستفادة بدور العبادة فى دعم الاخلاقيات .





الدكتور مصطفى كمال حلمى .

مانسعى اليه هو ضوابط للممارسة لاتتجاوزها القيود

كتب ــ احمد الشرقاوى

اعلن الدكتور مصطفى كمال حلمى وزير التعليم ان الركائز الاساسية للاشتراكية الديموقراطيه مقننةبالدستور وان مانسعى اليه هو وسيلة الممارسة واننا نحتاج لضوابط دقيقة حتى لانتجاوزها الى قيود وقال ان الاجتهادات التى قدمتها الجامعات حول الفكر الاشتراكى الديموقراطى هو مجرد دراسات لوضعها تحت نظر الشعب .

وقال وزير التعليم فى المؤتمر الشعبى الذى عقده حزب مصر بالمنصورة لمناقشة الاشتراكية الديموقراطية انه قد اخطأ الذين ينظرون الى مصر على انها مجرد ٤٠ مليون فرد اذ انه على ضفاف النيل بدأت الحضارة الانسانية منذ ٧ الاف سنة فمصر دائما صاحبة فكر .

وقال الدكتور مصطفى كمال حلمى ان الشعب يرفض دائما ان يتقبل النظم كاوامر يرتض الايديولوجية المستوردة الغربية عن واقعنا ومعتقدات مجتمعنا المصرى واذا كانت الثورة قد جربت بعض النظم والاساليب السياسية فهذا دليل على حيوية الفكر الشعبى وقال ان مايطلبه الرئيس السادات هو تحديد الاسلوب الذى يرتضيه الشعب لممارسة الاشتراكية الديمقراطية .



حامد محمود يعلن :

تصور لحزب مصر من خلال قرارات مؤتمرات المحافظات

كتب ـ محمد باشا

أعلن السيد محمد حامد محمود وزير الحكم المحلى وسكرتير عام حزب مصر ان الحوار الوطنى الذى يدور الان بتوجيهات من الرئيس انور السادات وتقوم به كافة المؤسسات والهيئات والقواعد الجماهيرية ، بوضع تصورها لشكل الديموقراطية المصرية ، النابعة من واقعنا وقيمنا الروحية والدينية وحضارتنا ، دون اللجوء الى استيراد شكل لهذه الديموقراطية ، ذلك لان الهدف منها هو وضع ايديولوجية للمجتمع المصرى ، تلتزم بها كافة الاحزاب والمؤسسات منذ لحظة اقرارها ولمستقبل الاجيال القادمة ، وذلك وفق مبادىء ثورتى ٢٣ يوليو و ١٥ مايو .

وقال سكرتير عام الحزب أن مشاركة كافة القواعد الجماهيرية فى مختلف المؤسسات والمواقع انما هى تعبير صادق على ايمانها بانها تضع الاسلوب الذى تراه لممارسة العمل السياسى فى اطار الدستور ، ومن ثم فان سكرتارية حزب مصر العربى الاشتراكى سوف تبدأ من غد فى تلقى توصيات وقرارات المؤتمرات فى كل محافظات مصر ، حيث يتولى المكتب السياسى للحزب ، فى تفريغها والتنسيق بينها لوضع تصور كامل للحزب نابع من قواعده العريضة ،

يتم عرضه فى جلسة خاصة تعقد يوم ١٤ يوليو الحالى برياسة السيد ممدوح سالم رئيس الوزراء ورئيس الحزب ، لاقرار هذا التصور ورفعه الى اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى ، ليكون ضمن الوثائق التى سوف تقوم اللجنة بدراستها فى اجتماعها يوم ٢٣ يوليو .

وسوف يشهد السيد حامد محمود صباح غد الجلسة الختامية لمؤتمر محافظة البحيرة التى تعلن فيها القرارات والتوصيات التى انتهت اليها المؤتمرات التى عقدت فى مختلف المستويات حول نظرية الاشتراكية الديموقراطية وضوابط الممارسة الديموقراطية .



أسوان

مطلبنا ضمانات تتفق مع مبادىء يوليو وأهداف مايو

كتب ـ موفق أبو النيل

قال السيد سعد محمد أحمد وزير القوى العاملة فى اللقاء الشعبى الذى عقد فى أسوان أن المطلب الاساسى لنا هو ممارسة ديموقراطية بارادة حرة تعبر عن الشعب ، وأن يتم تصحيح المسار بما يتفق مع مبادىء ثورة ٢٣ يوليو وأهداف ثورة مايو وبما يحقق السلام الاجتماعى والوحدة الوطنية .

وقال أن الديمقراطية قبل يوليو كانت زائفة لانها لم تمكن الشعب من التعبير عن نفسه واهملت العمال والفلاحين اصحاب المصلحة الحقيقية.

وقال الوزير أن مشكلة حزب الوفد هى عدم تغيير مفهومه فى العمل وعدم اقتناع قيادته بأن الشعب المصرى ليس كما كان فى الماضى .

وقال الوزير أن هناك هدفا واحدا لا خلاف عليه هو بناء المجتمع المصرى الذى عانى بعد ٤ حروب استنزفت الكثير من قدراته ، ومطلوب منا أن نتكاتف كى نعبر أزمتنا الاقتصادية لمواجهة الظروف الجديدة والتحديات التى تحيط بنا .

وأعلن الوزير الا تصفية للقطاع العام واننا نتمسك بمكاسب العمال والفلاحين .

واعلن السيد كمال خير الله محافظ اسوان ان المطلوب اشتراكية مصرية تعبر عن مصر ومن أجل مصر وليست اشتراكية حمراء تميل للعنف والتصفية الجسدية والتى لا تتلاءم مع مجتمعنا ، ولاتعبر عن تقاليدنا ، وانما هى ديمقراطية الشعب العامل ، وديمقراطية التعاون من أجل مصلحة مصر من منطلق ثورتى ٢٣ يوليو ، ١٥ مايو والتى تهدف الى تحرير الانسان من الخوف وتمنحه الامن والامان فى ظل سيادة القانون .



كفر الشيخ

ضرورة مواجهة حاسمة لمن يحاول النيل من عقائدنا وسلامنا الاجتماعى

كتب — محمد القصاص

اعلن المؤتمر الشعبى الذى عقد بمدينة كفر الشيخ امس لمناقشة الاشتراكية الديموقراطية كاسلوب للعمل الاجتماعى والسياسى فى المرحلة القادمة انه لابد من تحديد كل ماهو عيب ووضعه فى اطاره وتطهير الصفوف السياسية والقيادية من كل من قرر الشعب تنحيتهم عن مسيرته النقية وضرورة المواجهة الشاملة والحاسمة لكل من يحاول ان ينال من سلامنا الاجتماعى او وحدتنا الوطنية او المساس باى عقيدة من عقائدنا المؤمنة .

وقد تحدث فى المؤتمر الذى شهدته القيادات السياسية والشعبية واعضاء مجلس الشعب والتنظيم النسائى والشبابى السيد محيى الدين ابوشادى محافظ كفر الشيخ وقال ان ثورة ٢٣ يوليو قامت لتخلص الشعب من الملك والاقطاع والاحزاب وكان على الرئيس السادات مؤذن ثورة ٢٣ يوليو ان يقوم بنقائه الثورى واخلاصه الوطنى وحنكته السياسية وايمانه بالله بثورة التصحيح فى ١٥ مايو ١٩٧١ فطهر الصف ووحد الكلمة واعاد للانسان حياة الامان والطمأنينة .

وقال السيد صبرى ابو المجد عضو المكتب السياسى لحزب مصر فى ذات اللقاء الذى عقد بمقر حزب مصر العربى الاشتراكى ان الرئيس السادات حول الحكم الديكاتورى الى حكم ديمقراطى واكد اننا نرحب بالاحزاب الجديدة على اساس الممارسة الديمقراطية التى اساسها المحبة واعلن ان تحالف حزب الوفد الجديد مع حزب التجمع قضى عليهما معا .



نقـابة الاطبـاء :

مزيد من الديمقراطية بالتزام أخـلاقى

اعلن مجلس نقابة الاطباء ، ان علاج المشاكل الديموقراطية ، يأتى بمزيد من الديموقراطية فى ظل التزام اخلاقى ، وميثاق شرف يحكم مسـار الممارسة وحرية التعبير عن الراى ، مع اتاحة الفرصة للرأى المعـارض ان يجد فرصة التعبير فى وسـائل الاعلام المختلفة ، وفى ظل ميثاق شرف يحكم العمل الصحفى والاعلامى ، وفى ظل حرية انشاء احزاب دون التزام بشرط عددى من اعضاء مجلس الشعب ، مع الالتزام بالاشتراكية الديموقراطية والسلام الاجتماعى والعقائد السماوية ، مع ضرورة حظر انشاء احزاب على اساس دينى او عنصرى او ماركسى .

وكان مجلس نقابة الاطباء قد عقد اجتماعا برياسة الدكتور حمدى السيد نقيب الاطباء تمت فيه دراسة خطاب السيد الرئيس انور السادات امام اللجنة المركزية ، كما تمت مناقشة الدراسة التى تقدم بها الدكتـور صوفى ابو طالب رئيس جامعة القاهرة عن الاشتراكية الديموقراطية ■



نقـابة الزراعيين :

قيـام ٥ أحـــزاب بأيديولوجية واحـدة

كتب فاروق عبدالمجيد: ايد مجلس نقابة الزراعيين قيام احزاب فى حدود خمسة أحزاب تشترك فى ايديولوجية واحدة ، وتختلف فى أساليب تحقيقها ، على أن يتوفر لهذه الاحزاب الحرية الكاملة فى ابداء آرائها وخاصة فى القضايا الوطنية .

جاء ذلك ضمن القرارات التى اتخذها مجلس النقابة فى اجتماعه برياسة المهندس سعد هجرس وتمت فيه مناقشات واسعة حول ضوابط الممارسة السياسية وايديولوجية الاشتراكية الديموقراطية وتضمنت القرارات التالية :

● اقامة حياة ديمقراطية توامها تعدد الاحزاب ومصدرها التشريع الاسلامى وهدفها اقامة توازن بين صالح الفرد ومصلحة المجتمع وتحقيق الوحدة الوطنية .

● كفالة حرية الصحافة باعتبارها السلطة الرابعة ـ والتزام الصحفيين بميثاق شرف يحمى المواطنين من الحملات المغرضة .

● ضرورة وضع اطار لبرنامج شامل يلتزم به الجميع كسياسة عامة للدولة يتضمن مانص عليه الدستور الدائم من التمسك بعروبة مصر باعتبارها جزءا من الوطن العربى ، وتحقيق العدالة الاجتماعية وتقريب الفوارق بين الدخول وتدعيم القطاع العام على أساس انه ركيزة للاقتصاد القومى واعطاء القطاع الخاص فرصة كاملة للمشاركة فى الانتاج .



نقابة المهن العلمية

شريعة الله دستور العمل والتشريع والحكم

عقد مجلس نقابة المهن العلمية اجتماعا برياسة الكيماوي صلاح الدين رشدى ، نقيب المهن العلمية ، تمت فيه مناقشة الممارسة الديموقراطية ، واصدر بيانا ، جاء فيه :

● يجب أن تعلو كلمة الله فوق أرض الوطن ، وان تصبح شريعته السمحاء دستورا نعمل به ، وقاعدة نستند اليها وننطلق منها فى القيم والمعاملات والتشريع والحكم .

● أننا نؤمن أن الفرد الحر هو اللبنة الاولى فى بناء المجتمع القوى ، ومن ثم يجب غرس المفاهيم الدينية وتأصيلها فيه منذ الطفولة ، وفى جميع مراحل التعليم ، وأن يكون تدريس الدين مادة أساسية ، لان الايمان بالوطن جزء من الايمان بالله .

● اننا نؤمن بأن الوطن الذى يعيش فيه المواطنون سادة أحرار بالحب والعدل والاخاء ، يتنافس فيه المواطنون من أجل بناء وطنهم .

١ — ضرورة تعدد الاحزاب تخوفا من دكتاتورية الحزب الواحد ، ورفع القيود على تشكيلها .

٢ — عدم قيام أى حزب يدعو الى ما يخالف الشريعة السماوية التى نؤمن بها أو دستور الدولة ، أو يرتبط بتنظيم عالمى فى أى دولة من العالم .

٣ — أن العمل السياسى جهد وعطاء وتضحية وليس بمكاسب أو امتيازات .

٤ — رفض نظرية الصراع الطبقى كوسيلة للوصول للحكم .

٥ — ضرورة قيام مجلس للشورى يضم لعضويته أعضاء هيئات مكاتب الاحزاب السياسية ورؤساء لجان مجلس الشعب وهيئات مكاتب النقابات المهنية والاتحادات العمالية ومجالس الجامعات ومجلس القضاء الاعلى تعرض عليه القضايا ومشروعات القوانين التى تمس مصالح جماهير شعبنا ضمانا للمشاركة الفعلية فى اتخاذ القرارات السليمة بشأنها .

٦ — أن الممارسة السياسية فى مصر يجب أن تنأى بنفسها عن أسلوب التجريح والاثارة وتبادل الاتهامات .

● أن اقامة الدولة العصرية المصرية تستلزم المزيد من التصنيع لخامات الثروة المعدنية لتصديرها كمنتجات نهائية .

● اننا مع سياسة الانفتاح الاقتصادى بشرط وضع الضوابط التى تخدم خطة التنمية وفتح مجالات العمل والخبرة امام جموع المواطنين .



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

القليوبيـــــــة

لاديمقراطية بـدون تعـدد أحـزاب

نريد «يســارا وطنيا» يحترم المصـالح القومية

كتب حسن أبو العينين

وفى القليوبية أعلن المؤتمر الشعبى للحوار الوطنى بالمحافظة انه لا ديمقراطية بدون تعدد أحزاب وانه لا عودة الى سيطرة الحزب الواحد ولا تفريط فى مكاسب ثورتى ٢٣ يوليو و١٥ مايو بقيادة الرئيس السادات وقال انه لا عودة للرجعية أو مجتمع النصف فى المائة ولا مجتمع الاحتكار والرأسمالية ومراكز القوى .

وأكد اللواء محمد نبوى اسماعيل وزير الداخلية — فى المؤتمر الكبير الذى شهدته جماهير محافظة القليوبية من مركزى الخانكة وشبين القناطر — ان اشتراكيتنا الديمقراطية نابعة من أدياننا السماوية وقيمنا الروحية ومبادىء ثورتى يوليو ومايو وفكر الرئيس السادات . وأوضح أنها تحقق التوازن الدقيق بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع بحيث لا تقل قيمة كل منهما أمام الاخرى .

وفى الحوار الذى أجاب فيه اللواء نبوى على تساؤلات الجماهير حول أسلوب العمل السياسى فى المرحلة المقبلة طالبت جماهير القليوبية بادانة اليسار العميل وأسلوبه التخريبى فى اثارة السخط واستغلال معاناتنا الاقتصادية لاشعال الصراع الدموى بين الطبقات والوصول الى السلطة بأى ثمن .

وطالب المؤتمر بيسار مصرى تنبع عقائده وأفكاره من أرض مصر ويحترم المصالح الوطنية والقومية .

وأوصى المؤتمر بضرورة الابقاء على تعدد الاحزاب وترشيد أساليب المعارضة حتى تصبح معارضة موضوعية تعمل من أجل مصالح الشعب لا من اجل مصالح القائمين عليها .



نبوى اسماعيل



دعـــم وحمـــاية الوحـــدة الوطنيـــة



د. محمـــد داود

المنيا من وداع مينا

اجرى الدكتـــور محمد محمـــودداود وزير الزراعة حوارا استغرق اكثر من ثلاث ساعات فى مؤتمر اقامه حزب مصر العربى بالمنيا وتحـــدث الوزير عن الاشـــتراكية الديمقراطية وضرورة اقامة ضوابط واعداد ميثاق شرف حتى نضع حدالما وقع خـــلال العـــام الماضى فى مجلس الشـــعب من مهـــاترات وتشكيك .

وقال أنه يجب تدعيم القطاعين العام والخاص والوحدة الوطنيـــة وحمايتها وان تقـــوم الحرية على سيادة القانون .

واعلن الدكتور عبد المنعم حسن كامل رئيس جامعة المنيا فى المؤتمر الذى شـــهده الســـيد مصـــطفى عبد الوهاب محافظ المنيـــا براى رجال الجامعة فى تدعيم الاشـــتراكية والديمقراطية السليمة .





مصر لن تكون أرضا للالحاد



سعد محمد أحمد

اسوان — من موفق ابو النيل

شهدت مدينة كوم امبو المؤتمر الموسع الذى ضم الالاف من ابناء النوبة ودار حوار استمر اكثر من ٥ ساعات اعلنت فيه قرى النوبة الجديدة رأيها فى ضوابط الديمقراطية .

وطالب مواطنو النوبة فى مناقشاتهم بالتمسك بالدين وتطبيق احكام الشريعة على كل مارق ومنحرف عن المجتمع المصرى المؤمن كما طالبوا بتطبيق القوانين الرادعة على كل من يسيء لسمعة مصر.

وقال السيد سعد محمد احمد وزير القوى العاملة أن أرض مصر لن تكون ارضا للالحاد .

وقال وزير القوى العاملة ان حزب مصر يدير الحوار الديمقراطى مرحبا بحرية الرأى والرأى الاخر النابع من ضمير مصر من اجل مصر .

واكد اللواء كمال خير الله محافظ اسوان أن قانون العيب لايتطلب قواعد قانونية جديدة انما هو ممارسة واقعية لاستنكار كل ما هو شاذ عن العرف والتقاليد وقيم شعب مصر .

كفر الشيخ

تعدد الأحزاب واحترام الرأى الآخر

كفر الشيخ من ـ محمد القصاص ـ طالب المؤتمر الشعبى للحوار الوطنى فى ختام اجتماعاته امس بان تكون الشريعة الاسلامية هى المصدر الرئيسى لكل تشريع : ودعم الاخلاقيات الاجتماعية بما يتفق مع القيم الموروثة وقيمنا ومبادئنا .

واكد المؤتمر انه لا رجعة عن الديمقراطية وحرية الرأى والفكر والموافقة على تعدد الاحزاب ليكون للرأى الاخر دوره البناء بما يحقق للوطن أمنه وحريته وكرامته .

وأعلن المؤتمر انه لامكان لمن افسدوا الحياة السياسية قبل ثورة يوليو ، ولا لمن أساءوا لمسيرة هذه الثورة قبل ثورة التصحيح فى مايو ٧١ .

وطالب المؤتمر باستصدار التشريعات التى يمكن بها عزلهم سياسيا .

وطالبت الجماهير فى المحافظة باتخاذ اجراء قانونى ضد حزب التجمع وقياداته الماركسية .



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

نقابة العمال

احترام الدستور والفصل بين السلطات الحل الاشتراكى والايمان بالقومية العربية

كتب عبد العظيم درويش:

انتهت معظم النقابات العمالية من جمع آرائها حول القضايا التى آثارها

■ **نقابة عمال البنوك :**

طالبت بضرورة أن تتضمن الضوابط: الاحترام الكامل للدستور ومبدأ الفصل بين السلطات ، والمحافظة على المؤسسات الدستورية للمجتمع ، والعمل على تدعيمها واحترام القوانين الصادرة والالتزام بتنفيذها . وعدم السماح للاحزاب بممارسة السياسة دون التزام بما جاء ببرامج نشاطها من اهداف قومية ، على ان تلتزم هذه الاحزاب بالاشتراكية الديمقراطية والسلام الاجتماعى والوحدة الوطنية والعربية .

■ **نقابة عمال التجارة :**

طالبت بعدم المساس بحرية الرأى والتعبير ، وعدم الاخلال بالمبادئ والقيم التى نص عليها الدستور الدائم ومواثيق ثورتى ٢٣ يوليو و١٥ مايو .

كما طالبت بأن يتضمن ميثاق الاخلاق للعمل السياسى المعايير التى تحدد أساليب الحوار والمناقشة بين الافراد والقيادات الجماهيرية .

■ **نقابة الغزل والنسيج :**

أعلنت النقابة أن ضوابط الديمقراطية لا يمكن ان تكون قيدا على الممارسة الديمقراطية ، بل لابد وان تكون نوعا من الالتزام السياسى بعدد من المعايير العامة انطلاقا من ثورتى ٢٣ يوليو و١٥ مايو .

كما طالبنا بأن تلتزم كافة المنظمات الشعبية بحتمية الحل الاشتراكى ، والمحافظة على مكاسب العمال والفلاحين والوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى ، وان تقوم كل منظمة جماهيرية بوضع ميثاق شرف لمحاسبة اعضائها فى حالة الخروج على هذه الاهداف القومية ■

■ **نقابة عمال الخدمات :**

طالبت النقابة باطلاق حرية انشاء الاحزاب بشرط الالتزام القومى والوطنى على أن يتم تنظيم العلاقة بين الاحزاب واللجنة المركزية باعتبارها قائدة المسيرة الوطنية .

كما طالبت بقيام ثورة تشريعية تتصدى لكل من يوجه اتهامات غير صحيحة للغير ، وان تتضمن ضوابط الممارسة الديمقراطية ضوابط للسلوكيات العامة ومحاربة الانحراف وعدم الرجوع الى حكم الاقطاع .

■ **نقابة عمال الصحافة والطباعة :**

طالبت بضرورة الغاء شرط الـ ٢٠ عضوا لقيام الاحزاب ، واطلاق حرية اصدار الصحف للاحزاب والهيئات السياسية دون تدخل من الاتحاد الاشتراكى العربى .

كما طالبت بضرورة اطلاق الحريات السياسية بصورة كاملة .

■ **نقابة عمال السياحة والفنادق :**

ضرورة التزام وسائل الاعلام — وخاصة الصحافة الحزبية — باداب الحوار وعدم الاسفاف والتجريح والتزام كافة التنظيمات الشعبية بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى .



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

نقابة المعلمين

ربط مواثيق الشرف المهنية بالالتزام الوطنى

كتب فاروق عبد المجيد

اكدت نقابة المهن التعليمية ان اى ميثاق للشرف يجب ان يشارك فى وضعه المواطنون وكافة النقابات المهنية جميعا باعتبار ان العمل المهنى جزء من العمل السياسى وان يكون ميثاق الشرف المهنى لكل نقابة جزءا من ميثاق الشرف السياسى .

واصدرت اللجنة الاستشارية للحوار الوطنى فى اجتماعها أمس بنقابة المعلمين برئاسة السيدة فاطمة عثمان وكيلة النقابة ـ التوصيات التالية :

● الالتزام بتراثنا وقيمنا الحضارية والتعاليم الاسلامية فى الممارسة الديمقراطية على ان تكون الممارسة الديمقراطية بسلوك واخلاق وقيم ومبادىء ويجب أن تكون فى النهاية احدى سمات المجتمع المتقدم .

● تأكيد الولاء والانتماء الوطنى كمبدأين هامين لتربية الجيل وتوجيهه لممارسة ديمقراطية سليمة .

● نبذ الفكر الفردى والسيطرة الفردية والارهاب الفكرى والحقد والانانية .

● الدعوة الى تحرى الحقائق وعدم التشهير دون سند فى الصحف أو غيرها .

● التزام القيادات فى كل المواقع وعلى المستويات سياسية وشعبية وتنفيذية ـ لكى تكون قدوة صالحة فى الممارسة الديمقراطية .



جامعة الزقازيق

اطلاق تعدد الأجنحة داخل الحزب الواحد

كتب ــ عبد المجيد الشوادفى :

اوصت جامعة الزقازيق ــ بعد مناقشاتها أمس لضوابط الممارسة الديمقراطية ــ بضرورة اقامة التوازن بين الفرد والمجتمع والتأكيد على القيم الروحية والحفاظ على الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى ، واطلاق النشاط السياسى الحزبى مع الالتزام بميثاق الشرف الوطنى .

وأوصت الجامعة فى الاجتماع الذى رأسه الدكتور طلبه عويضة رئيس الجامعة وشهده عمداء كليات الجامعة باطلاق تعدد الاجنحة داخل الحزب الواحد وتحديد اطار يجمع الاحزاب فى مواجهة المشكلات القومية .

واوصت الجامعة بأن يتولى المدعى الاشتراكى مراعاة ضوابط ميثاق الشرف من جانب المواطنين ، على ان تتوافر فى تحقيقاته عنصر العلانية والمراجعة .

واقترحت الجامعة ثلاثة انماط للصحافة وهى التى تتبع اللجنة المركزية والصحافة الحزبية والصحافة المترخصة .



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــــرام

التاريخ: ١٩٧٨/٧/١٠

الحوار الوطنى حول الممارسة الديمقراطية

مناقشـات الجماهير تؤكد أن تحقيق ممـارسة سـليمة للديمقراطيـة ضـمان لدعـم التنميـة

لا يزال الحوار الوطنى الواسـع حـول نظـرية الاشتراكية الديموقراطية وضوابط الممارسة ، يدور فى مختلف محافظات مصر .. ومن المنتظر ان تبدأ اليوم بعض المحافظـات فى اعلان تصور جماهيرها على ضوء المناقشات التى جرت خـلال الاسـبوع المـاضى ، وتقديمـه الى السكرتارية العامة لحزب مصر العربى الاشتراكى ، فى موعـد ينتهى يـوم الجمعة القـادم ، تمهيدا لاعداد ورقة برأى الحزب لعرضـها على اللجنـة المركزية قبل بدء اجتماعها يوم ٢٢ يوليو الحالى .

وفى نفس الـوقت ، واصلت النقـابات المهنية والعمـالية والاتحادات ، مناقشـاتها فى الوقت الذى انتهت بعض اللجـان النقابية من تقـديم آرائها الى الاتحاد العام لعمـال مصر ، الذى يعـد وثيقة تعبر عن رأى عمال مصر فى هذه القضية الوطنية . وقد صرح الدكتور فؤاد محيى الدين وزير شـئون مجلس الشعب وسكرتير عـام حـزب مصر ، ان الحزب يتحرك فى هـذا الحوار الوطنى من منطلق قـومى ، ولذلك فـان الاجتماعات العامة للحوار التى يجريها وزراء الحزب ليست مغلقة على اعضاء الحزب ، بل هى مفتوحة لكافة الاتجاهات السياسية . وفيما يلى تقرير شامل «للاهرام» عن هذا الحوار:



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

نقابة التجاريين :

ضوابط لا تكون قيدا على حرية الفرد والمجتمع

اجتمع مجلس نقابة التجاريين برياسة الدكتور عبد العزيز حجازى نقيب التجاريين لبحث الاشتراكية الديموقراطية وأسلوب الممارسة للديموقراطية ، وقد شارك فى الاجتماع عدد من كبار التجاريين والاقتصاديين وقد أوضح المجتمعون النقاط التى يرون ان تتضمنها ورقة العمل ، ومن أهمها الانتماء لمصر وحدود الممارسة والضوابط التى توضع ، بحيث لا تكون قيدا على حرية الفرد والمجتمع ، وبحيث لا تؤدى الحرية الى الانفلات .. كذلك كفالة الحرية للمواطن ووضع حدود للاتهام والتجريح ورأى النقابة فى تجربة الاحزاب والممارسة .. وسيعقد مجلس النقابة اجتماعا آخر فى الاسبوع القادم .

نقابة المهن الاجتماعية :

حرية قيام الاحزاب دون شروط

كتب فاروق عبد المجيد

ايد مجلس نقابة المهن الاجتماعية حرية قيام الاحزاب دون قيود أوشروط اثراء للفكر والحوار كما أن الاسراف فى وضع الضوابط والقيود على حرية العمل السياسى يعد تعويقا لمسيرة الديمقراطية واجهاضا لها .

جاء ذلك فى القرارات التى اتخذها مجلس النقابة أمس برئاسة الدكتور عبد المنعم شوقى نقيب الاجتماعيين وتمثلت فيه وضع ضوابط للممارسة الديمقراطية فى النقاط التالية :

● ان وضع ضوابط للممارسة الديمقراطية يكون هدفها المصلحة العليا للبلاد وعدم الخروج على قيم المجتمع والالتزام بالدستور والعمل فى اطار سيادته .

● عدم المساس بحريات المواطنين تحت دعوى العزل السياسى الا لمن صدر ضده حكم فى قضايا تمس أمن الدولة وسلامتها أو فى جرائم تخل بالشرف والنزاهة أو تتضمن اذلالا للمواطنين واهدارا لكرامتهم سواء قبل الثورة أو بعدها .

● الحكم المحلى هو محور الديمقراطية فهو الذى يوفر المناخ الملائم الذى يسمح للفكر الشعبى ان يتبلور وأن يؤثر فى الاحداث ولابد من تدعيم الحكم المحلى والغاء الوصاية على المجالس المحلية وتدعيم وسائل الاعلام فى المحافظات ومساعدة الجامعات الاقليمية والنقابات المحلية سواء كانت صناعية أو زراعية أو مهنية .

● لا يمكن للفكر الشعبى ان ينمو الا بالتحامه بالتكنولوجيا الحديثة ، ومعاقل التكنولوجيا فى مصر هى الجامعات ومراكز البحث العلمى والوزارات والنقابات المهنية .

● اعطاء الصناعة حقها — بجانب الزراعة — لو أردنا تغييرا حقيقيا فى المجتمع المصرى ، فالصناعة فى مجموعها مرحلة أساسية لابد من المرور فيها حتى يتقبل الشعب التكنولوجيا الحديثة وحتى ينتقل المجتمع المصرى من مرحلة التخلف الى مرحلة الدولة العصرية .

● لايمكن التحدث عن نظام الحكم فى مصر دون الاشادة الى مايتلقى الشعب من أمور فى مرحلتنا الراهنة بالعلاقة بين الظروف التى تمر بها مصر ورأى الشعب فيما تقترحه الحكومة



اتحاد الغرف التجارية :

الممارسة الديموقراطية فكر وعمل مرتبط بقيم المجتمع

كتب أسامة غيث

أعلن الاتحاد العام للغرف التجارية، أن الممارسة الديموقراطية هي فكر وعمل ، وهي أخذ وعطاء بما لايتعارض مع قيم المجتمع ، وأن الشعب هو مصدر كل السلطات ، وان استقلال السلطات أمر مطلوب ، إلا ان التنسيق بينها مطلوب ولا يقل أهمية عن استقلالها .

جاء ذلك في بيان أصدره الاتحاد ، عقب مناقشات موسعة جرت في اجتماع رأسه السيد عزت محمد غيضان رئيس الاتحاد :

وحدد الاتحاد العام للغرف التجارية ضوابط الممارسة الديمقراطية في المرحلة القادمة بأن مصر دولة اسلامية لامكان فيها للحد كما أنها **دولة** تؤمن بالسلام وحرية العقيدة فلا مكان فيها لمتطرف أو مجنون .

وأنها دولة ذات حضارة قديمة تأصل فيها عدد من القيم والاتجاهات وأصبح الخروج عنها **بمثابة** « العيب » ، وان قيام الاحزاب في مصر دليل واضح على حرص قائد ثورة التصحيح على ممارسة النقد البناء بغية وضوح الرؤية أمام جماهير شعبنا العظيم .



الاسماعيلية

الرأى العام يراقب السلوك الحزبى

كتب عبد المجيد الشوادفى : اعلن المهندس عيسى شاهين وزير الدولة للرقابة والمتابعة ان الحوار الذى يدور الان يستهدف توضيح اخطاء التجربة وتوضيح الطريق الامثل للديمقراطية بما يكفل لها السلامة ووضع مبادىء وضوابط اخلاقية تصلح كميثاق شرف لاشراك الرأى العام للاشراف على السلوك الحزبى .

وقال المهندس عيسى شاهين فى المؤتمر الموسع الذى عقد بمدينة الاسماعيلية لمناقشة اسلوب الممارسة الديموقراطية فى المرحلة القادمة وشهده المهندس عثمان احمد عثمان سكرتير حزب مصر بمحافظة الاسماعيلية والمهندس مشهور احمد مشهور رئيس هيئة قناة السويس والسيد حسين الاسود رئيس المجلس المحلى بالمحافظة ان المجتمع المصرى كان مجتمعا شموليا يقوده الحزب والرأى الواحد وكانت نظرية حتمية الحل الاشتراكى تستهدف الماركسية واتجهت قياداتها لمركسة الميثاق الوطنى .

وقال المهندس عثمان احمد عثمان إنه من الضرورى وضع ضوابط تلتزم به الاحزاب لان جميع بلاد العالم وخاصة النامية منها يلزمها فى مرحلتها الاولى ايديولوجية خاصة ، والاشتراكية الديموقراطية هى المثلة لهذه الايديولوجية



السويس

القطاع العام والخاص دعامة للاشتراكية

كتب حسن غنيمة

اعلن المهندس احمد عز الدين هلال وزير الصناعة والبترول ان من اهداف ومبادىء نظرية الاشتراكية الديموقراطية الحفاظ على القطاع العام الذى يعد دعامة قوية لاقتصاد مصر وكذلك تشجيع القطاع الخاص ، وان ديموقراطيتنا تقوم على تأكيد دولة المؤسسات وسيادة القانون والوحدة الوطنية وفوق كل ذلك الايمان بالله ورسله وكتبه السماوية .

اعلن ذلك الوزير فى اللقاء السياسى الذى عقده حزب مصر بالسويس وتمت فيه مناقشة ضوابط الممارسة الديموقراطية وشهدته القيادات السياسية والشعبية

وتحدث الوزير عن ديموقراطية الماضى المزيفة ، قبل ثورة يوليو ، التى جاءت بمبادىء ستة تم بالفعل تطبيق خمسة منها ، فيما عدا مبدأ اقامة مجتمع ديمقراطى سليم ، الذى حالت مراكز القوى دون تنفيذه ، حتى جاءت ثورة التصحيح بقيادة الرئيس السادات ، وبدأ تنفيذه بدولة المؤسسات وسيادة القانون والحريات .»

وقال اللواء محمود محروس ابو حسين محافظ السويس ان وضع ضوابط العمل السياسى التى نجرى حولها الحوار ليس معناه فرض قيود على ممارسة الديموقراطية ، انما هى ضوابط لعدم الانحراف والخروج عن مبادىء مجتمعنا .».



أسوان

لا أنظمة مستوردة من الخارج

كتب ــ موفق أبو النيل :

أعلن السيد سعد محمد أحمد وزير القوى العاملة والتدريب ، فى المؤتمر الشعبى الذى عقد بمدينة ادفو أمس ، ان الحوار الممتد فى كل شبر من أرض مصر لمناقشة أسلوب العمل فى المرحلة القادمة ، هو وقفة لشعب مصر ضد الذين يستغلون معاناته ، ويبثون اليأس والبلبلة بين صفوفه من خلال المفهوم الخاطىء عن الحرية .

وقال : اننا لا نريد أنظمة مستوردة من الخارج ، بل نهدف الى الوصول الى أيديولوجية تعبر عن واقع الشعب المصرى ، ومستمدة من دينه وقيمه وأصالته ، فى اطار الالتزام بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى واستلهام روح انتصار أكتوبر العظيم .

وفى الحوار الواسع الذى شهدته جماهير مدينة ادفو وحضره اللواء كمال خير الله محافظ أسوان والسادة صلاح أبو المجد وطارق عبد العظيم أعضاء المكتب السياسى لحزب مصر ومأمون مشالى سكرتير عام حزب مصر بالمحافظة ، أكد المؤتمر تقديره لجهود الرئيس السادات فى خلق جو ديموقراطى لممارسة الديموقراطية واعلن تمسك الجماهير بأهداف ثورتى ٢٣ يوليو و ١٥ مايو . □



المصدر: الاهـــــــرام

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات   التاريخ : ١٩٧٨/٧/١٢

تنقية الدستور .. تنقية للديمقراطية

الدعوة الى الحوار حـول تنقية المسيرة الديمقراطية . أمر يؤكـد الالتـزام بالمذهب والسلوك الديمقراطى نظـاما للحكم .. واذا اختلف النظرفى ملاءمة بعض الاسـاليب المقترحة لتصويب السـلوك والمسار الديمقراطى الوليد فى بلدنا فان هذا الخـلاف ظاهرة ديمقراطية . ومن الخطـأ ان يستخلص منه احد ظهور أى نزعة الى اتجاه مضاد مادامت الغـاية لم تكن ابدا المساس بالتركيب الدستورى لمبـدأ الديمقراطية .

مرزوق فكرى عبد الله
المستشار بمحـاكم الاستئناف



من مهام وواجبات المشرع الدستورى أن يوضح مفهوم الديمقراطية التى تتنهاها نظاما للدولة ويبين خصائصها وينظم ظواهرها حتى يؤمن المسار فى ممارستها .. وفى رأيى أن دستورنا الذى وضع فى ظل التنظيم السياسى الواحد لم يعرف للديموقراطية التى نعيشها ونتفياها حقها من التنظيم .. وهذا فى تصورى هو السبب الرئيسى فى الفترات التى بدت فى السلوك والمسار الديمقراطى .

نص الدستور عن الديمقراطية

تنص المادة (١) من الدستور بأن « جمهورية مصر العربية نظامها ديمقراطى اشتراكى يقوم على تحالف قوى الشعب العاملة » ...

ولو أن الديمقراطية الاشتراكية المشار اليها بالنص كانت واضحة المعالم فى الدستور لما ظهرت الحاجة للدراسات والبحوث التى طلبتها الدولة حول التعريف بهذه الديمقراطية والمبادىء التى تقوم عليها .. وعلى ذلك أصبح من الضرورى أن يضمن الدستور مبادىء هذه الديمقراطية حسبما تنتهى اليه الدراسات فى هذا الخصوص ..

الاحزاب المتعددة

مادامت الاحزاب المتعددة قد دخلت حياتنا السياسية كواجهة للديمقراطية وللضمان فى تطبيقها .. فليس من المقبول أن يخلو الدستور من النص على اساسيات وجوهريات هذا الاسلوب السياسى المؤثر ، ولا يسوغ أن تتحمل التشريعات العادية عبء هذا البيان لان النصوص الدستورية هى التى تعالج نظام الحكم وما يتعلق به ، وتتمتع بحصانة تضفى عليها القداسة والسمو على القوانين الاخرى ..

الحـــــريات

كانت الدولة فى ميدان الحريات وفى ظل المبدأ الفردى فى النظام الديمقراطى تقف موقفا سلبيا يقتصر على مجرد الحراسة .. وبعد خسوف المبدأ الفردى اتجهت الديمقراطية اتجاها اجتماعيا وتخطت الدولة دور الحراسة وأصبح لها بل عليها أن تتدخل بالقدر المحدود واللازم لتأكيد وتأمين الحريات وحمايتها من أسباب الفوضى . وهذا الاتجاه مطابق للشريعة الاسلامية حيث أن حرية الرأى مثلا مقيدة بعدم العدوان أى أن للفرد أن يبدى من الاراء ما يشاء، ولكن دون عدوان ، أى دون أن يكون قاذفا أو سابا أو داعيا للفتنة فقد قال تعالى : « لايحب الله الجهر بالسوء من القول » .

وعلى ذلك فقد يكون من المناسب الا تقف الدولة من الدستور موقفا سلبيا بالنسبة لاى نوع من الحريات مثل حرية العقيدة التى يجب أن تتقيد بالديانات السماوية ..

مجلس الشورى

أن رفع مستوى الكفاية فى الهيئة النيابية دعم واثراء للديمقراطية ، واجادة للوظيفة التشريعية بالغة الاهمية .. وقد يكون بلوغ هذه الغاية عن طريق مجلس نيابى آخر « مجلس الشورى » الى جانب مجلس الشعب القائم فى تنظيم له فاعليته فى بناء دولة العلم والايمان ..

تنقية الدستور

وفى ضوء الرؤية المتقدمة نرى أن وضوح الديمقراطية فى الدستور ومن كل جانب هو الضمان فى سلامة التطبيق وحسن الممارسة وبالتالى فان تنقية الدستور هى السبيل الى تنقية الديمقراطية ☐



المصدر: الاهـــــــرام

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

التاريخ : ١٩٧٨/٧/١٢

الصحافة ودورها الريادى فى الممارسة الديمقراطية

لا جدال فى أن الصحافة من أخطر وأهم الوسائل التى تنمى عقلية الشعب ، وتعبر عن رغباته ، وتوصل الرأى العام الى المسئولين وترسم للجماهير طريق المستقبل ، وتبين لهم خطة للعمل . أى أن الصحافة الحرة بالنسبة للشعب هى بمثابة التربية الاجتماعية والسياسية والفكرية اليومية ، وخاصة اذا كان الشعب قد ارتضى لنفسه السياسة الديمقراطية منهجا لفكره وأسلوبا لسلوكه.

د. نبيل راغب

ولا شك ان هذه الاعتبارات الحيوية كانت فى ذهن الرئيس السادات عندما اصدر قانون حرية الصحافة ورفع الرقابة ، وان تكون المسئولية مركزة فى شخص رئيس التحرير ، ذلك ان تحديد حرية الصحافة عن طريق القانون لم يعد امرا مقبولا بعد انتصارنا فى معركة أكتوبر عام ١٩٧٣ فاننا اذا قالينا فى تدخل القانون فهذا يعنى سلب رجال الصحافة حرية ضبط النفس، وهى من المقاييس الضرورية للممارسة الديمقراطية الحقيقية وتكون نتيجة ذلك ان يقوم هؤلاء بعملهم الصحفى بطريقة آلية ، على حين يتحتم ان يكون للصحفيين حرية الفكر والتصرف بقدر الامكان اشعارا لهم بالمسئولية حتى يعملوا بوحى من ضمائرهم وليس بضغط من القانون أو السلطة . فالقوى الخارجية التى تفرض على الصحافة سواء بواسطة القانون أو الرأى العام قد تجعل الصحفيين يتحايلون على القانون بشتى الطرق ، وبذلك تضيع كل المعايير اللازمة للممارسة الديمقراطية .

والقوانين الصحفية تستمد اصولها — بصفة عامة — فى التشريع من الدستور . ولكن الملاحظ ان السلطات التى تسن القوانين هى التى تملك الفاعلية فى تكييف القوانين الصحفية اكثر من أى شىء آخر ، فكلما كان المشرع مؤمنا بالديمقراطية كانت القوانين اقرب الى العدالة ، واتيح للصحافة أكبر قسط من الحرية . وعموما فالعبرة ليست دائما بالنصوص الدستورية أو القانونية انما بكيفية تنفيذها على حد قول عبد العزيز فهمى فى خطابه فى ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٢٥ فى اجتماع حزب الاحرار الدستوريين ، وكان قد اكد فى هذا الخطاب « ان كل تضييق على الصحف لا يكون من شأنه الا ايغار الصدور وانقلاب الحال الى عكس المراد » .

١٦٢١٨



ان هذا الاسلوب يدل على ان الممارسة الديمقراطية منهج اصيل فى مجال الصحافة المصرية . فعلى سبيل المثال نجد ضمن نص حكم لمحكمة القضاء الادارى بمجلس الدولة فى قضية الغاء صحيفة « مصر الفتاة » أنه اذا كانت الدساتير فى البلاد الديمقراطية قد منحت الصحافة حريتها وعصمتها من تعسف السلطة فذلك لانها افترضتها صحافة واعية رشيدة تلتزم بالفكر الموضوعى ، ولا تضع فى اعتبارها سوى المصلحة القومية العليا . ويجب ان يكون فى اعتبار كل القائمين على الصحافة ان المسئوليات الخطيرة التى تلقيها هذه الحصانة على عاتق الصحافة تستلزم وجوب الاضطلاع بها لخير الوطن ، ولاجل المصلحة العليا للبلاد وفى حدود القانون والنظام العام لانه بقدر الحرية تكون المسئولية (*)

والصحافة الحرة تلعب دورا خطيرا فى الحياة الديمقراطية ، فهى قادرة على قياس الرأى العام وتوجيهه فى الوقت نفسه . وعلى هذا الرأى العام يعتمد رجال السياسة والاجتماع والاقتصاد والاخلاق والثقافة فى التخطيط لمجتمع المستقبل الديمقراطى الذى يعتمد بطبيعته على حرية تكوين الرأى، وحرية التعبير عنه . وبدون دراسة الرأى العام يمكن ان تفشل خطط المستقبل ، لان البرامج والمناهج التى لا تنبع من أرض الواقع ، بل تفرض عليه فرضا ، لابد ان تتعثر بسبب المقاومة المباشرة أو غير المباشرة التى ستجابهها ، وغالبا تكون النتيجة هى الاخفاق ، والاستغناء من مثل هذه البرامج فى نهاية الامر بعد ان يكون قد ضاع من الوقت والمجهود والمال ما يمكن الاستفادة منه فى تطبيقات واقعية اخرى .

وبدون شك فان اصلح أنواع الرأى العام الذى يمكن للصحافة الحرة أن تنميه هو ذلك الذى ينشأ فى حماية الممارسة الديمقراطية التى تحيط المواطن بكل الحقائق الضرورية المشرقة منها والقاتمة على حد سواء ، دون مواربة أو تغطية . وعلى قدر احاطة المواطن بالحقائق الضرورية وحريته فى تكوين آرائه الشخصية والتعبير عنها بحرية يستطيع الرأى العام من خلال الصحافة الديمقراطية ان يقوم بوظيفته على خير وجه من خلال الممارسة الحرة للنقاش والفكر (*)

وهذه الممارسة من خلال الصحافة الحرة ضرورة لوجود الديمقراطية نفسها (*) ففى ظل النظام الديمقراطى ذاته يفقد الناس حريتهم اذا لم يمارسوها . أى انه لا توجد ديمقراطية بدون ديمقراطيين . فاذا اهمل الناس الحوار الحر القائم على الحقائق الرئيسية حول أية قضية عامة فان ديمقراطيتهم يمكن ان تتلاشى بالتدريج بفعل الدعاية وحذف الاخبار والقرارات التى قد يتخذها الجهاز البيروقراطى فى الحكومة . واذا لم تساعد الصحافة الناس فى ممارسة حق المناقشة الحرة وبلورة اتجاهات الرأى العام ، فستكون النتيجة تبديد حقهم فى ابداء الرأى وبالتالى القضاء على جوهر الديمقراطية (*)

ولعل النجاح الذى حققه ونستون تشرشل فى قيادته للشعب البريطانى فى اثناء الحرب العالمية الثانية هو ايمانه بأن النقد الحر البناء الذى تمارسه الصحافة تجاه السلطة لا يتعارض اطلاقا مع ظروف الحرب التى تخوضها البلاد . ففى خطاب له فى مجلس العموم فى ١٢ نوفمبر سنة ١٩٤١ قال : « انى أوافق السير بيرس هاريس فى قوله ان النقد الذى



ممارسة الصحافة فى زمن الحرب هو شريان الحياة الديمقراطية الحقة » ، ولعل هذا هو السر فى الشهرة العالمية الراسخة التى حققتها الديمقراطية الانجليزية فى حين ان بريطانيا لم تعرف طوال تاريخها المريض دستورا مكتوبا ، فالعبرة ليست بالنصوص المكتوبة « ولكن بارساء التقاليد وتأصيلها الى الحد الذى تتحول فيه الى سلوك يومى للافراد . وهى مهمة تستطيع الصحافة الحرة ان تقوم بها برغم صعوبتها والتحديات التى تعترض طريقها »

ومن خلال الممارسة الديمقراطية تستطيع الصحافة الحرة ان ترسخ فى ضمير الامة ووجدانها السومى والوضوح بانه لا توجد سلطة شرعية بدون ارادتها ومشيئتها ، ومن هنا كانت المهمة الملقاة على عاتق الصحافة والتى تحتم خلق الرأى العام الشجاع الذى يستطيع ان يعارض السلطة اذا انحرفت او انحازت ، بل ان الخصومة السياسية حق مشروع طالما انها فى اطار الممارسة الديمقراطية التى تفرض سيادة القانون سواء على الافراد او على الدولة ».

واذا كانت المسئولية واجبة على الامة كلها ، فان الحقيقة كلها حق لها بغير منازع حتى تثق فى دقة حساباتها وما تبنيه على ذلك من قرارات . ولا يوجد جهاز قادر على تقديم هذه الحقيقة وبلورتها مثل الصحافة ، وهى بهذا تلعب دورها فى قيادة العمل السياسى للجماهير ، والتعبير عن ارادتها وامانيها الحقيقية . ومن هنا كانت ضرورة الصبغة القومية التى تميز كبرى صحفنا حتى تكون معبرة عن الخبرة الجماعية وليست عن الاهداف الخاصة بفئة أو مجموعة من الافراد ، وعلى انتباس حق النقد والنقد الذاتى وهو امر لا يمكن ان يتم الا باطلاق حرية الرأى والتعبير على اساس الالتزام باهداف العمل الوطنى كما حددته وثائق ثورة ٢٣ يوليو التى سطرتها الجماهير بنضالها ، وبالمبادىء التى ارستها جماهير ١٥ مايو . وهذه الوثائق تمنح الجماهير حرية الحركة والتعبير عن الراى ، وكذلك حق سحب ثقتها من ممثليها اذا ما انحرفوا او خانوا الامانة او تمالوا ، او كونوا مراكز قوى ، أو حجروا على حرية الراى ، او انحرفوا عن المبادىء العامة للمسيرة الثورية ».

والصحافة الحرة الناضجة ترى ان الحرية السياسية لا يمكن ان تتحقق كأسلوب للحكم والحياة الا اذا تحققت اولا الحرية الاجتماعية ، ان حرية رغيف الخبز هى الطريق الى حرية الفرد ، غير ان الحرية الاجتماعية لا يمكن ان تعيش بدون الحرية السياسية وضماناتها التى تنطلق معها كل ملكات الانسان فى الخلق والابداع بهذا وحده يمكن للممارسة الديمقراطية ان تنطلق ، فهى لا يمكن ان تكون كاملة الا اذا ازيلت جميع الحواجز والعوائق من طريق الشباب والمرأة ، فالشباب هو الغد والمستقبل ، واذا لم يلعب دوره كاملا فى بناء الحاضر ضاع منا الحاضر والمستقبل . والمرأة هى نصف المجتمع ، والحركة النسائية تختزن من الطاقات قدرا كبيرا وثمينا لابد ان يؤدى رسالته كاملة فى العمل الوطنى . من هنا كانت ضرورة تركيز الصحافة الحرة على هذه القطاعات الحيوية من الامة حتى تبلور آمالها وتطلعاتها من اجل مستقبل افضل .

ان الصحافة ودورها الريادى فى الممارسة الديمقراطية قضية ضخمة وخطيرة بحيث يصعب علينا حصرها فى مثل هذه العجالة السريعة . ولكن يكفينا فى اللحظة الراهنة تأمل الاصطلاح الذى تعود العالم كله اطلاقه على مهنة الصحافة وهو اصطلاح : السلطة الرابعة .. أى انها تقف على قدم المساواة مع السلطة التشريعية . والسلطة القضائية والسلطة التنفيذ . وهى بهذا تتحمل مسئولية خطيرة ورائدة فى الوقت نفسه لانها تجس نبض الجماهير وتمهد الطريق للسلطات لكى تمارس دورها . وهذا يعنى انها على الرغم من كونها سلطة رابعة الا ان دورها يأتى قبل هذه السلطات الثلاث. ولا شك ان مسئولية الصحافة تتضاعف فكريا وسياسيا واجتماعيا فى المجتمع الذى يتخذ من الممارسة الديمقراطية منهجا لفكره وأسلوبا لسلوكه ، فدورها لا يقتصر على الدعاية المباشرة كما يحدث فى المجتمعات الاستبدادية ذات النظم الشمولية ، بل ينطلق الى استشراف آفاق المستقبل على مسئوليتها الخاصة . وهذا الدور الريادى يعتمد على المحاولة والخطأ ، لكن الوعى القومى الاصيل الذى يتسلح به الصحفيون فى ظل الممارسة الديمقراطية يجعل نسبة الخطأ تصل الى ادنى درجة لها ، وبهذا نضمن المساهمة العملية والفعالة للصحافة فى دفع عجلة التطور الحضارى للامة كلها .

حوار واسع بين قيادات وشباب حزب مصر حول الممارسة الديمقراطية

فؤاد محيى الدين: نحاول من خلال الحوار أن نسمع النبض الحقيقى للشعب

ليس غريبا من الناحية الدستورية أن يكون رئيس الجمهورية رئيس حزب

عبدالمنعم الصاوى: شباب مصر سيظل حارسا للقيم من خلال الديمقراطية وسيادة القانون



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

كتب — شريف العبد :

التقى الدكتور فؤاد محيى الدين .. السكرتير العام لحزب مصر .. مع شباب الحزب .. حيث أجرى معهم حوارا عرض فيه شباب حزب مصر تصوراته حول الممارسة الديمقراطية الصحيحة والتجربة الاشتراكية الديمقراطية . وحضر اللقاء السيد عبد المنعم الصاوى وزير الثقافة والاعلام وسكرتير الحزب فى العاصمة والمستشار ممدوح عطية وزير العدل والدكتور عبد العزيز سليمان رئيس جامعة عين شمس . وسوف تجتمع يوم الاحد المقبل مجموعات الحوار بالمحافظات والتى يمثلها أربعة ممثلين عن كل محافظة .. لاعداد الورقة النهائية لرأى الحزب حول الاشتراكية الديمقراطية وذلك تمهيدا لعرضها على اللجنة المركزية .

عطاء لا يقف ولا يتجمد

وأعلن الدكتور فؤاد محيى الدين أن هذا الحوار حول الاشتراكية الديمقراطية هو حوار مستمر واذا كنا نستهدف أن ننجز فيه مرحلة واسعة مثل اللقاء المرتقب مع الرئيس السادات فى اللجنة المركزية فان استمرار هذا الحوار بعد اجتماع اللجنة المركزية أمر حتمى وضرورى ، لان القضايا التى نواجهها مستمرة ولهذا لا بد أن يكون العطاء من جانبنا عطاء ديناميكيا لا وقوف فيه ولا تجمد .

النبض الطبيعى لا الصناعى

وقال أننا من خلال جولتنا الواسعة لاجراء الحوار ، حاولنا أن نستمع الى القاعدة العريضة أكثر مما نتكلم وأن نستمع للنبض الحقيقى وليس النبض الصناعى وقد تعرضنا للسلبيات التى برزت من بعض أحزاب أرادت أن تعود بنا للماضى وتقودنا الى المهاوى .

واضاف : ان نظرتنا للاشتراكية الديمقراطية لا بد أن يكون اساسها تاريخ مصر والامة العربية والدراسة المقارنة للنظرية فى كل الدول التى طبقتها . ونحن حريصون على أن نوسع رقعة الحوار أكبر ما يكون خدمة لمصر وشعبها فى هذه المرحلة الجاسمة التاريخية .

البحث عن الشخصية المصرية

وقال عبد المنعم الصاوى وزير الثقافة والاعلام ، اننا من خلال الحوار الموسع يدور بحثنا عن الشخصية المصرية فى مجال العمل السياسى . والبحث عن الشخصية المصرية دقيق وصعب فى هذه المرحلة الحاسمة التى نمر بها ، ونحن استطعنا من خلال الشخصية المتميزة أن نتحدى كل محاولات القهر والاستغلال ، ولم تنطو علينا كل المحاولات التى حاولتها ولا تزال تحاولها دول عظمى . وهناك دلالات على هذه المحاولات ، آخرها انقلاب موريتانيا الذى لا يمكن أن نتصور أنه تم بمحض الصدفة ، أو نتيجة تفاعل داخلى ، وانما هو من المحاولات الخارجية التى تترجم نفسها فى مواقف مختلفة كما حدث فى عدن ، وهى دولة عربية تتحكم فى باب المندب وتحتل مكانة استراتيجية هامة ، وكذلك ما حدث فى افغانستان ، كل ذلك يؤكد أننا نشهد عديدا من المؤامرات حولنا ، وهدفها هو السيطرة على هذه المنطقة من العالم . ولكن ، ونحن نستعرض تاريخنا ، ندرك أن كل هذه المحاولات باءت بالفشل ، فهى محاولات تستهدف الارادة المصرية والامة العربية واخضاع ارادة هذا الشعب لمخططات خارجية لتحقيق أهداف الاستعمار بمختلف صوره واشكاله .



نصف الحاضر وكل المستقبل

وأضاف أن هذا الحوار له فوائده من هذه الزاوية ، حيث لا يمكن أن نفرق بين ما يحدث على أرض دولة وما يحدث حولها والمؤامرات لا تنجح الا مع الدول الضعيفة ، ولا يمكن لشعب قوى واع أن تؤثر فيه أية مؤامرات والانسان المصرى هو سلاحنا لمواجهة أى مؤامرة أو تحد تحاول الدول الكبرى أن تقيمه . ونحن وان كنا نتحدث اليوم عن الديمقراطية والانسان المصرى فان الفئات التى يجب أن تحرص على هذه المناقشة هى الشباب الذى تحدث عنه م السيد الرئيس فقال انهم يشكلون نصف الحاضر وكل المستقبل . وسوف يظل شباب مصر حراسا لقيم مصر من خلال الديمقراطية والحرية وسيادة القانون والحرص على استقلال الارادة الوطنية .

الولاء لمصر لا لغير مصر

ثم دارت مناقشات موسعة . ومن سؤال حول حزب اليسار ، وهل يمكن أن يكون مكانه فى حزب مصر ؟ قال الدكتور فؤاد : ان اليسار الوطنى هو الذى يكون ولاؤه الكامل لمصر وليس لغيرها ، واليسار المرفوض هو اليسار الماركسى الملحد الذى لادين له وولاؤه لعواصم خارج مصر وهذا هو اليسار الذى لا نريده على الساحة ونقاوم وجوده — ولاتكون له شعبية أوكيان سواء داخل مجلس الشعب أو خارجه، واليسار الوطنى الذى ينظر للقضايا المختلفة نظرة شاملة وموضوعية ، بما يحقق صالح البلاد ، نقول له : مرحبا بك على الساحة سواء داخل حزب مصر أو خارجه .

رؤساء جمهوريات واحزاب

وعن سؤال عما اذا كان السيد رئيس الجمهورية سيرأس أحد الاحزاب السياسية أم أن هذه شائعة .. قال الدكتور فؤاد أنه ليس غريبا من الناحية التشريعية والدستورية ان يكون رئيس الجمهورية رئيس حزب .. فالرئيس كارتر وديستان رؤساء أحزاب وهذا يحدث فى العالم كله .. وكلامى هذا لا يعنى نفيا لهذه الواقعة أو تأكيدا لها.

التعدد فى غير صالح الاستقرار

ومن سؤال حول الديمقراطية فى مصر وما اذا كانت مقيدة بضوابط وأسباب قال السكرتير العام للحزب : ان الديمقراطية فى مصر تتسم بطبيعة خاصة ، فالاحزاب فى أوروبا متعددة وصلت فى أسبانيا الى ١٢٦ حزبا ونحن فى مصر الان لا يمكننا تعدد الاحزاب بهذه الصورة ، حيث أن ذلك لا يمكن أن يكون فى مصلحة التنمية والاستقرار فى المرحلة الحالية ، ولذا فالامر يتطلب أن نضع أبعاد الديمقراطية فى اطار ضوابط تكفل تحقيق المسيرة الديمقراطية لاهدافها والا فقد تتحول الديمقراطية بغير هذه الضوابط الى فوضى وهذه الضوابط أساسا هى ضوابط فكرية، فمثلا هل من الديمقراطية أن نقبل ونسمح بحزب شيوعى فى مصر ؟ من يرضى بهذا ، أو بحزب يمينى متطرف يعيد العجلة الى ما كانت عليه قبل ٥٢ كما أراد حزب الوفد الجديد فى الاشهر الاربعة التى عاشها؟ لكل ذلك نقول أن الديمقراطية فى مصر لا بد أن تصاحبها ضوابط تكفل تحقيق التنمية والاستقرار .

.. لا نريده طبقة واحدة

وردا على سؤال حول الاشتراكية الديمقراطية ، والتى تدعو لاذابة الفوارق بين الطبقات ، وكيفية تحقيق ذلك ، قال سكرتير الحزب : ان اذابة الفوارق بين الطبقات لا تعنى أن يكون المجتمع المصرى كله طبقة واحدة ، بمعنى الا توضع العقبات أمام أى

انسان فى هذا المجتمع ليصل الى ما يريد أن يحققه ، لانه ابن عامل أو فلاح كما يحدث فى المجتمعات الطبقية ، أو لانه حقق دخلا أكثر من غيره فالمفروض ، أن كل من يعمل ويبذل جهدا أكثر من غيره يحقق بالتالى دخلا كبيرا .

منابع السماء والارض

وعن سؤال حول المنابع الفكرية التى تعتمد عليها الاشتراكيةالديمقراطية فى مضمونها وأهدافها أجاب عبد المنعم الصاوى بقوله : ان محاولة الوصول للنظرية اعتمدت كلها على منابع مصرية من حيث العناية بالتراث والتاريخ المصرى والحضارة فى مراحلها المختلفة والعناية بالشريعة الاسلامية والاديان السماوية والانتماء العربى وجاءت الدراسات التى قدمها أساتذة الجامعات حول النظرية معتمدة كلية على هذه المنابع .

لا اغلبية تلتزم بأقلية !

وعن سؤال حول فائدة تعدد الاحزاب والمعارضة طالما لم نأخذ برأيها ويكون الرأى دائما للاغلبية ، قال الدكتور فؤاد أن الاغلبية اذا لم تحقق المطلوب منها ولم تؤد دورها فالنتيجة أن الشعب لن يعطى صوته لها وتصبح المعارضة أغلبية ، وعموما فكثيرا ما يؤخذ برأى المعارضة طالما أنها تقترح الاقتراح البناء الذى يهدف للصالح العام . أما من الاخذ برأى الاغلبية فهذا هو السائد فى العالم كله وهكذا الديمقراطية فلا يمكن أن أحكم ومعى الاغلبية ثم التزم برأى الاقلية .

لا يوجد تطابق فكرى مطلق !

وفيما يتعلق بظهور بعض الاجنحة المتباينة داخل حزب مصر ، قال سكرتير الحزب : لم يحدث فى تاريخ الاحزاب فى العالم وجود تطابق فكرى مطلق ، وانما جميع الاحزاب الكبيرة لا بد أن تظهر داخلها أجنحة ، ودور قيادة الحزب أن تمنع الانشقاق وحزب مصر فيه أجنحة ونحن نعمل على عدم حدوث أى انشقاق داخل الحزب .





الدكتور فؤاد محيى الدين سكرتير عام حزب مصر يجيب على أسئلة شباب الحزب والى يساره السيد عبدالمنعم الصاوى وزير الثقافة والاعلام ومحمد رشوان عضو مجلس الشعب وممدوح عطية وزير العدل ومحمد رجب مسئول الشباب بحزب مصر .



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــــرام

التاريخ : ١٩٧٨/٧/١٤

ضوابط الممارسة الديمقراطية .. كما يراها رجال الدين

الاخلاقيات والمبادىء الاسلامية التى يجب أن يتضمنها قانون العيب وميثاق الشرف



الباقورى



د. بيصار



النجار



د. النمر

تحقيق : عزت عبد المنعم



سبق الاسلام بتعاليمه ومبادئه جميع القوانين الوضعية ، فقد أرسى منذ خمسةعشر قرنا الاسس السليمة لممارسة الديمقراطية التى تقوم على الشورى وتبادل الرأى مع الالتزام بالضوابط الاخلاقية ومصلحة الجماعة .

واليوم ونحن نجرى حوارا واسعا حول ضوابط الديمقراطية وأسلوب الممارسة السليمة لها ، نعرض لاراء بعض رجال الدين حول هذه الضوابط وتصورهم لقانون العيب وميثاق الشرف اللذين يقومان على هدى الاسلام ووفقا لمبادئه وتعاليمه السمحة .

اولى هذه التصورات او الضوابط التى يقترحها فضيلة الشيخ أحمدحسن الباقورى الرئيس العام لجمعيات الشبان المسلمين أن نبدأ بتربية الرأى العام تربية سليمة مستمدة من أصول ديننا الاسلامى وتعاليمه الاصيلة ، تربية يألف فيها المواطنون معنى الديمقراطية الصحيحة التى تساير تقاليدنا وتنبع من ذاتنا ، ويؤكد الشيخ الباقورى اقتراحه من منطلق ان الرأى العام الواعى هو اقوى الضوابط وأقدرها على التوجيه ومواجهة التشكيك ، طالما كان واعيا ونابعا فى تصوراته وآرائه من رؤية اسلامية واضحة ويسوق فضيلته قصة عن الرسول صلى الله عليه وسلم لتاكيد فكرته من اهمية الرأى العام الواعى وتأثيره ، فلاصتها ان رجلا من اصحاب الرسول صلى الله عليه وسلم جاء اليه يشكو جارا له يداوم على ايذائه فأمره الرسول بأن يصبر على أذاه والتزم الرجل بأمر النبى فصبر ولكن جاره لم يمسك عن ايذائه فذهب الرجل مرة ثانية يشكو الى رسول الله فقال له صلوات الله وسلامه عليه خذ متاعك وأساس بيتك واجلس به على قارعة الطريق ، وامتثل الرجل لامر النبى وأخذ الناس كلما مروا به يسالونه عن مجلسه هذا فيجيبهم بأنجاره يؤذيه وأنه لم يجد بدا من أن يترك له بيته حتى ينجو من ايذائه ، فاذا سمع الناس منه هذه الكلمات لعنوا جاره الذى يؤذيه ، فلما طال الامر وثقلت اللعنات على ذلك الرجل المؤذى ، ذهب الى الرسول يشكو من لعنات الناس عليه ، فقال له رسول الله : « وما يدريك أن الله لم يلعنك قبل أن يلعنك الناس » وأمام هذا القول لم يجد الرجل بدا من أن يذهب الى جاره يعتذر اليه ويدعوه الى مجاورته بيته كما كان من قبل وقد تعهد بألا يعود الى ماكان عليه من قبل .

ووجه العبرة فى هذه القصة أن الرجل لم يردعه عن ايذاء جاره الا الرأى العام وتحامل الناس عليه ، مما يوضح أهمية الرأى العام ومنزلته فى تربية الشعوب على تجنب العيب

الشورى عصب الاسلام

اما فضيلة الدكتور محمد عبدالرحمن بيصار وكيل الازهر الشريف فيبدأحديثه بتعريف الديمقراطية على انها اصطلاح مستحدث يمثله نظام الشورى ، وهو عصب نظام الحكم فى الاسلام والذى قام على دعائم المحبة والنصح الخالص لله ورسوله ومصلحة المجتمع . لذلك قال رسول الله « **الدين النصيحة ، فقيل لمن يارسول الله ، قال : لله ولرسوله ولائمة المسلمين وعامتهم** » وهذا يوضح ان الرأى لا ينبغى أن يكون تشهيرا بالرأى المخالف أو تعريضا بعمل الآخرين او تسفيها لتصرفاتهم ، بل يجب أن يصطبغ بالمشورة الناصحة الامينة التى تخلو من التشهير بالغير او التشكيك فى المشروعات النافعة او زعزعة الثقة فى العاملين المخلصين



وانما تقدم بدائل لما رفض ، وحلول ناجحة لما نقد . وهذا هو عنوان الاخلاص ورمز النصيحة . فالاستقامة فى ابداء الرأى هى صمام الامان لصواب هذا الرأى واطار الممارسة الديمقراطية السليمة يجب أن ينطلق من المبادىء والقيم التى خطها الاسلام ورسمها لتكون قاعدة للسلوك الانسانى بين الحاكم والمحكومين وبين الناس بعضهم البعض واذا ما استقرت هذه المبادىء وعملنا على تعميقها فى نفوس الافراد والجماعات سلم المجتمع من براثن الفساد والفتنة والاحقاد .

ويختتم الدكتور بيصار كلامه بقوله اننا يجب أن نلتمس كل ما نريد من ضوابط وما ننشده من خلق بالرجوع الى قانون أو حدود الاستقامة التى أمرنا الله بها فى قوله تعالى « وان هذا صراطى مستقيما فاتبعوه ، ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله ذلكم وصاكم به لعلكم تتقون » .

قانون اسلامى للعيب

ويرجع فضيلة الدكتور عبد المنعم النمر وكيل الوزارة لشئون المساجد الدينية المعوقات التى تواجه مسيرتنا الديمقراطية الى عدم الاحساس لدى البعض بمعنى العيب واستهتارهم بالمعايير الدينية والاخلاقية . ويرى فضيلته أن أى قانون للعيب ينبغى أن يكون مبنيا على الضوابط الداخلية النفسية التى يكونها الدين ويعمقها الايمان ، ونابعا من الضمير الدينى القائم على الاتصال بالله ومراقبته فى السر والعلن .. ومن الضرورى أن نرجع جميعا الى ديننا والى تعميق احساسنا به وارتباطنا بالله فى كل لحظة باعتباره الضمان لتجنب العيب ولسلامة مسيرتنا الديمقراطية فلا يجب أن نزج بأنفسنا فى متاهات وخلافات وقد جاءت الاديان ووضعت القوانين والضوابط لتنظيم الحياة وضبط سير الانسان فيها .

احترام رأى الاغلبية

أما الضابط الثالث من ضوابط الممارسة الديمقراطية والذى يقترحه الدكتور زكريا البرى رئيس قسم الشريعة بجامعة القاهرة فهو الالتزام بالمفاهيم الاسلامية التى تقوم على تحقيق المصلحة العامة واحترام رأى الاغلبية كضوابط لتعدد الاراء . فالشريعة الاسلامية تعنى بأن تجرى الشورى فى جو كامل من الحرية . ولكن حرية الشورى تختلف عن الفوضى ففيها التزام بنصوص الاسلام ومقاصده . أما الفوضى فلا تلتزم بتلك النصوص ، وانما توافق فقط أهداف الفوضويين والملحدين الذين حولوا أنفسهم الى ببغاوات تردد مالا تعقل ، وتفتى بما لا تعرف وبمقدار ما يطلب منها وفى حدود ولائها لغير وطنها .

مبادىء ميثاق الشرف

ومما يجب أن يتضمنه ميثاق شرف الممارسة الديمقراطية يرى فضيلة الشيخ عبد الرحمن النجار مدير عام المساجد أن ينص ميثاق الشرف على الاداب الاجتماعية التى أمر الاسلام بها مثل آداب الاستئذان والتخاطب والنهى عن السخرية والتجسس وتحقير الاخرين .. الى جانب الاخلاقيات التى يتصف بها شعبنا منذ القدم ، والقائمة على التوقير والعطف والاحترام والمشاركة الوجدانية . فليس علينا لوضع ميثاق شرف سليم الا أن نعود الى آداب الاسلام التى وردت فى القرآن الكريم وذكرها الرسول صلى الله عليه وسلم ، لنجعلها شعارا لنا ونطبقها فى حياتنا .

ومن ضوابط النقد يقول فضيلة الشيخ محمد حافظ سليمان مدير عام الوعظ بالازهر ان النقد قد يكون وسيلة من وسائل الاصلاح مع الاخلاص وحسن النية ، ولكنه يكون بالغ الضرر والخطر اذا كان للحقد والتشفي والتشهير ، لان ذلك يؤدى إلى انعدام الامانة وفقدان الثقة والتعاون ولهذا وجب على العاقل أن يضيف الى رأيه آراء العقلاء والحكماء ، وعليه ان يحذر مشورة الذين لا يريدون الخير ويسعون لاثارة الحقد والبلبلة والضغينة وعن اسماء بنت يزيد عن النبى صلى الله عليه وسلم انه قال : « الا أخبركم بشراركم ؟ . قالوا بلى يارسول الله قال من شراركم المشاءون بالنميمة المفسدون بين الاحبة .. □



ورقة عمل حول نتائج الحوار الوطنى

التمسك بانجازات ثورتى ٢٣ يوليو و ١٥ مايو

التزام الأحزاب بالاشتراكية الديمقراطية كأيديولوجية قومية لمصر

التأكيد على حماية الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى

دارت امس مناقشات واسعة حول التقرير الذى أعدته اللجنة العليا ، لاعداد « ورقة عمل » حول ضوابط الممارسة الديمقراطية والنظرية الاشتراكية الديموقراطية ، وذلك فى الاجتماع الموسع الذى راسه السيد ممدوح سالم رئيس الوزراء ورئيس حزب مصر ، وحضره رؤساء مجموعات الحوار بالمحافظات .

وتضمنت الورقة مناقشات المؤتمرات الشعبية بالمحافظات كحصيلة للمناقشات والتى تركزت حول ثلاثة موضوعات أساسية ، حماية المبادىء الاساسية ورأى الجماهير فى الاشتراكية الديموقراطية و فى الممارسة الديموقراطية .

ومن المقرر أن يعرض التصور النهائى للحزب فى اجتماع المكتب السياسى لحزب مصر الذى يعقد خلال الايام القادمة لاقرار ورقة عمل الحزب .

وتناول التقرير حول المبادىء الاساسية ان الجماهير اجمعت على ضرورة الحفاظ على المبادىء والاسس الاتية :

■ لاعودة بحال الى مجتمع ماقبل ثورة يوليو ١٩٥٢ بملامحه الاتية التى تمثلت فى نظام حزبى مشين تحركه اهواء وتأسره رغبة التزلف للقصر والخضوع للاستعمار والتمسك بما حققته ثورة يوليو العظيمة من انجازات غيرت تغييرا جذريا الاوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للمجتمع المصرى

■ التمسك بما انجزته ثورة مايو سنة ١٩٧١ من تصحيحات عميقة ، واعادة لبناء المجتمع متمثلا فى اقامة دولة عصرية اركانها العلم والايمان، وقوامها الحرية والمساواة وعمادها تحرير الانسان المصرى من الخوف وتأكيد امنه وامانه .. وادواتها المؤسسات الدستورية مع ارساء مبدأ سيادة القانون واعلاء كلمة القضاء والحفاظ على الوحدة الوطنية فى ظل السلام الاجتماعى ..

■ شجب الافكار والانظمة الشمولية وعدم شرعية اية اتجاهات تتعارض مع القيم الروحية والدينية ، اوتحاول اثارة الطبقية وتهديد الجبهة الداخلية. وان تكون الديمقراطية وسيلة لاعادة البناء والتعمير وتصحيح المسارات وحل المشكلات ، وبناء الانسان المصرى والتأكيد على الانتماء العربى لمصر ، والتأكيد على انتمائها للعالم الثالث وافريقيا ودول عدم الانحياز والعالم الاسلامى ..

الوحدة والسلام والدين

واجمعت الجماهير بالنسبة للاشتراكية الديموقراطية على ثلاثة مبادىء ..

١ - التوازن بين الفرد والمجتمع بحيث لا يطغى أيهما على الاخر ، ويكون السبيل الى ذلك وضمان استمراره هو ديمقراطية الحكم والتكافل الاجتماعى وتعميق العدل الاجتماعى ، وتحقيق عدالة توزيع الاعباء والالتزامات والتخفيف عن الطبقات محدودة الدخل والمحافظة على القطاع العام مع تشجيع القطاع الخاص وازالة القيود المعرقلة لنشاطه ..

٢ - الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى .. بحيث يكون من المحظور تماما ، وبوضوح كل مايهدد بتعريض ايهما للخطر ..

٣ - القيم الدينية والروحية ينبغى ان تكون اساسا لكل عمل سياسى او اجتماعى او اقتصادى ، وبحيث يمتنع تماما ، وبوضوح ، اى تحرك او فكر ينكر هذه القيم او يزعزعها او يدعو الى انكارها ..

لا لمجتمع النصف بالمائة

وحول الممارسة الديموقراطية اجمعت الجماهير على ادانة سعى بعض العناصر السياسية من حزب الوفد الجديد ومن حزب اليسار وبقايا مراكز القوى لاستغلال المناخ الديموقراطى الذى ارست دعائمه ثورة مايو فى محاولات متعددة لتسيير العمل السياسى وفق اهدافها واغراضها واطماعها فى الوصول الى الحكم ...

اما حزب الوفد الجديد فقد اراد ان يعود بمصر الى مجتمع النصف فى المائة باقطاعه واحتكاراته ومآسيه ومخازيه وكانت وسيلته الى ذلك النيل من كل منجزات ثورة يوليو وطمس ما حققته من مكاسب لمجموع المواطنين، وكان طريقه الى ذلك هو نفس الطريق الذى سلكه اليسار الماركسى من استغلال لمعاناة الجماهير واثارة الفتن بين شرائح المجتمع ..

نحو محو الامية

ومن ناحية ثانية اجمعت الجماهير على ان الديموقراطية هى - فى المقام



الاول – ممارسة وسلوك وقدوة ..

ومن هنا يبدو امر تربية المواطن سياسيا واجتماعيا امرا ملحا ..

وهذه التربية تقتضى اول ماتقتضى العمل بسرعة نحو محو وصمة الامية عن المجتمع المصرى ، كما تقتضى اعادة النظر فى برامج التعليم ، والاسراع بتوقيع العقاب على كل منحرف ، والعناية بالاسرة وتنشئة النشء .

الشعب اولا واخيرا

كما اجمعت الجماهير على ضرورة توافر عدد من الضوابط لنشوء اى حزب من الاحزاب .. واجمعت الاراء – تقريبا – على أن الالتزام بأيديولوجية **واحدة يأتى على رأس هذه الضوابط ، ومن ثم يمتنع ان ينشأ حزب يعتنق أيديولوجية مخالفة للايديولوجية التى ارتضاها الشعب المصرى والمتمثلة فى الاشتراكية الديموقراطية .. كما اجمعت الاراء على عدم جواز نشوء الحزب على اساس فئوى او دينى او طائفى او جغرافى او عسكرى ..**

وطالب باضافة الضوابط التالية :

١ – أن يكون لكل حزب قاعدة **عريضة من الاعضاء قدرها البعض بربع مليون مواطن ..**

٢ – الا يقل عدد الاعضاء المؤسسين عن خمسمائة مؤسس فى رأى او عن مائة مؤسس فى كل محافظة فى رأى اخر ..

٣ – عدم ارتباط الحزب باشخاص مؤسسيه ..

٤ – ان تشكل كل مستويات الحزب بالانتخاب الحر المباشر وان يعطى الناخبون حق سحب الثقة من ممثلهم بشروط معينة ..

٥ – حل اى حزب لايحصل على اى مقعد فى مجلس الشعب حلا تلقائيا ..

٦ – ان يضمن الحزب برنامجه الوسائل التنفيذية الملائمة لحل مشاكل المجتمع ..

لا .. للانحرافات

وترى الجماهير ان اهم الواجبات التى ينبغى على اللجنة المركزية أن تقوم بها تتمثل فيما يأتى :

١ مراقبة توافر شروط نشوء الاحزاب الجديدة .. ومدى مطابقة برامجها للايديولوجية المصرية ومدى تميز هذه البرامج أحدها عن الاخر .

٢ مراقبة الممارسة الحزبية ، واعداد تقرير عن أى انحراف يعرض على اللجنة مجتمعة لتتخذ قرارها فيه .

٣ مراقبة مدى اتصال الاحزاب بالخارج من غير طريقها ، وما يرد الى الحزب من دعم مالى خارجى .

٤ مراقبة حجم الانفاق الذى يقوم الحزب به فى أية معركة انتخابية .

٥ **اقرار ضوابط الممارسة الحزبية واقتراح تعديلها حسبما يسفر عنه التطبيق العملى .. وتقترح بعض قطاعات الجماهير ان تضمن هذه الضوابط ما يلى : أن تكون الديمقراطية من اجل البناء وتقديم الحلول وليس من اجل الهدم والتشكيك .. ان يكون الاساس فى حرية الرأى هو المصلحة العامة ..**

الامتناع عن السباب وعدم الصاق التهم دون دليل .. **البعد عن مظاهر العنف والاثارة فى القول والفعل .. احترام رأى الاغلبية .. ويرى قطاع آخر من الجماهير ان يقوم الحزب بوضع مشروع قانون للممارسة الديمقراطية .. يناقش فى قواعده ثم يعرض على اللجنة** المركزية تمهيدا لعرضه على مجلس الشعب ..



٦ تقييم مدى التزام الحزب ببرنامجه ومدى تنفيذه لهذا البرنامج .

التمويل الكافى للاحزاب

واجمعت الجماهير على ضرورة تعديل قانون الاحزاب بشكل يسمح بأن تقوم اللجنة المركزية بالتمويل الكافى للاحزاب كل بحسب حجم العضوية فيه .

كما اجمعت على أنه لا بد من تشكيل الحكومة من حزب الاغلبية حتى تتمكن من تحقيق آمال الجماهير التى أولتها الثقة بانتخابها لعضوية مجلس الشعب، وحتى يكون حزب الاغلبية قادرا على تنفيذ برنامجه الذى حاز ثقة الشعب على أساسه وحتى يمكن محاسبته .

ميثاق شرف صحفى

وبالنسبة للصحافة الحزبية .. أجمعت الجماهير على ضرورة أن يكون لكل حزب الحق فى اصدار صحيفة أو اكثر للتعبير عن رأيه دون التقيد بالحصول على ترخيص مسبق ..

ورأى جانب من الجماهير انه لا فرق بين الصحافة الحزبية والصحافة القومية من حيث ملكية الشعب لكافة الصحف.. فى حين ذهب رأى الجانب الاخر أن تكون الصحيفة الحزبية مملوكة للحزب .

ومن ناحية ثانية أجمعت الجماهير على ضرورة خضوع الصحافة الحزبية لميثاق شرف صحفى يتولى المجلس الاعلى للصحافة مراعاة تنفيذه بكل دقة وبهذه المناسبة اشارت بعض الجماهير الى أن هذا المجلس لم يقم بواجبه القومى فى هذا الصدد وانه ينبغى أن يمثل الصحافة تمثيلا شاملا .. كما أشار قطاع عريض من الجماهير بضرورة الاسراع فى اصدار قانون المطبوعات.

وأخيرا اقترحت بعض قطاعات الجماهير أن يكون مجلس ادارة الصحيفة الحزبية منتخبا من الجمعية العمومية للصحيفة وأن يقوم مجلس الادارة باختيار رئيس تحرير الصحيفة .

وحول الصحافة الحزبية أبدت الجماهير رغبتها فى أن تكون الصحافة سلطة رابعة رقيبة على أجهزة الدولة المختلفة شأنها فى ذلك شأن مجلس الشعب . ولذلك فانها ينبغى أن تكون مملوكة للشعب لان السلطات العامة لا يملكها فرد أو مجموعة أفراد .

وترى الجماهير ان على الصحافة ان تؤدى دورها كاملا باعتبارها وسيلة اعلام من الدرجة الاولى ينبغى ان تعبر بصدق عن مشاعر المواطنين وان يأتى تعبيرها بعيدا عن المهاترات : ملتزما بالخط القومى الذى يتمثل فى تعميق القيم الدينية والروحية واشاعة روح التصالح والتسامح والوئام . وانه قد آن الاوان لكى يضطلع المجلس الاعلى للصحافة بدوره فى مراقبة الالتزام بميثاق الشرف الصحفى .. كما تكرر ضرورة الاسراع باصدار قانون المطبوعات

وحول المدعى العام الاشتراكى ذهبت اقلية من الجماهير الى أنه لا ضرورة لنظام المدعى الاشتراكى ، بينما رأت الاغلبية أن وجوده ضرورة دستورية وقومية .

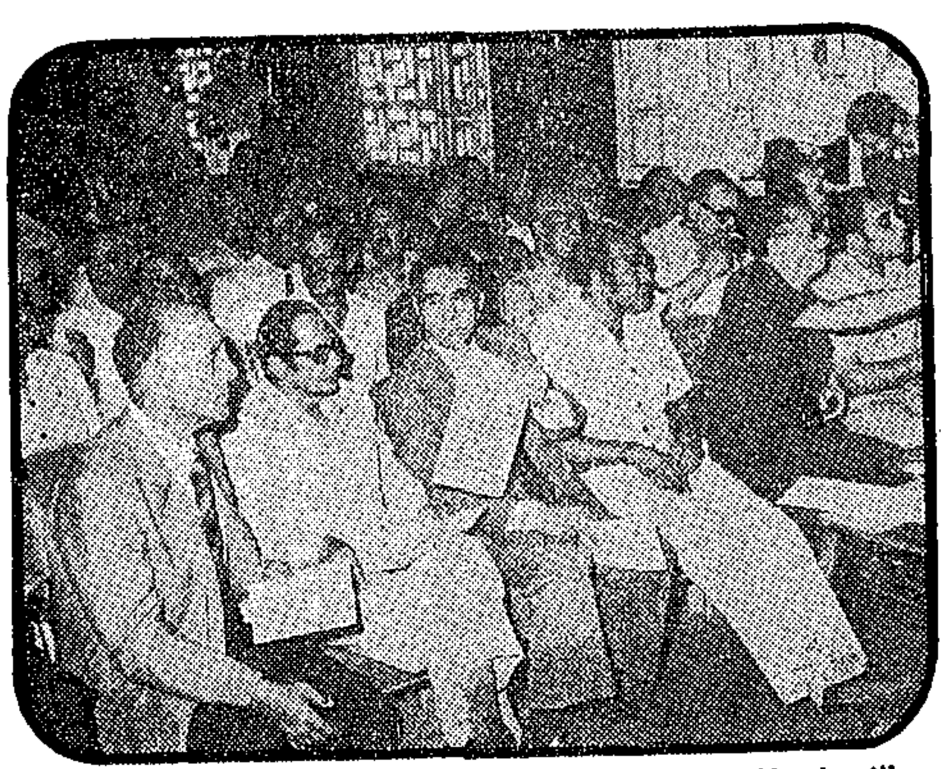
ورأت هذه الاغلبية أنه ينبغى أن يكون المدعى الاشتراكى مختارا من قبل مجلس الشعب ومن بين العناصر القضائية تحت اشراف المجلس .

تعميق نظام اللامركزية

وحول المحليات أجمعت الاراء على أن للمحليات دورا هاما فى الممارسة الديمقراطية وأنه لذلك ينبغى تدعيمها ونقل السلطات اليها

ويرى قطاع من الجماهير أن يكون شغل منصب المحافظين ورؤساء المدن والاحياء والقرى عن طريق الانتخاب فى حين يرى قطاع آخر أن يكون لحزب الاغلبية الحق فى اختيار القيادات المحلية باعتبارها الاجهزة التى يسند اليها تنفيذ برنامج الحزب وخططه اثراء للانتماء الحزبى □





الاجتماع الموسع لرؤساء لجـــان الحوار الوطني لحزب مصر في المحافظات وفي الصف الاول المهندس أحمد سلطان نائب رئيس الوزراء للانتاج ووزيـــر الكهرباء والطاقة ــ الثاني الى اليسار ــ والدكتور وجيه شندي رئيس اللجنة الاقتصادية للحزب والسيد سعد محمد أحمد وزير القوى العاملة ورئيس اتحاد العمال .



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــــرام

التاريخ : ١٩٧٨/٧/٢٢

رأى الأهرام

محارب من أجل الحرية

عبر تاريخ نضاله الوطنى الممتد لاكثر من ٤٠ عاما كان أنور السادات وسيظل ـ باذن الله ـ محاربا دائما من أجل الحرية والديمقراطية . فالديمقراطية ـ كما قال بحق وبصدق ـ أمام اجتماع اللجنة المركزية فى الذكرى السادسة والعشرين لثورة يوليو المجيدة ، هى معركته فى أى موقع يكون فيه حاكما أو محكوما . وهذه واحدة من أبرز مميزات الزعيم والقائد أنور السادات .

فى خطابه التاريخى أمس أمام ممثلى العائلة المصرية فاجأ الرئيس السادات الجميع بازالة جميع الحواجز أمام الديمقراطية فلا ديمقراطية بغير الرأى الاخر ولا حكم بدون رقابة ولا أحزاب بدون معارضة غير مقيدة فنحن لا نريد ديمقراطية تختنق فيها المعارضة ونرفض معارضة تفرض ارهاب الاقلية .

بهذه المفاهيم المحددة والملتزمة بآمال الجماهير وطموحاتها وضع الرئيس السادات أسس العمل الوطنى خلال المرحلة المقبلة داخليا وخارجيا التى تطلبت أن يقود الرئيس بنفسه الحزب الجديد دعما للتجربة الديمقراطية واستفادة بالخبرة الوطنية الممتدة التى مارسها الرئيس قبل وبعد الثورة .

الامر الذى لا شك فيه أن خطاب الرئيس أمس يعتبر خطوة أساسية نحو دعم وارساء حكم الشعب على أسس سليمة تضمن الامن والامان للانسان المصرى وتحقق مطالبه المشروعة فى التحرير الكامل للارض العربية المحتلة وتنفيذ مشروعات التعمير . لقد بدأت بالامس مرحلة جديدة وجادة من العمل وأن كل قطاعات الشعب مدعوة اليوم لخوض معركة التحرير والتعمير .

١٦٢٣٦



المصدر: الاهـــــرام

التاريخ : ١٩٧٨/٧/٢٤

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

نحـــو مســـتقبل الديمقـــراطية

والعمــــل الســــياسى فى المرحلة القـــادمة

ان الظروف التى تمر بها مصر تعتبرمنعطفا تاريخيا يشكل جزءا اساسيا فى تاريخها العريق كمنبع للفكر والحضارة ويعبر عن قدرتها المستمرةوالمتجددة فى الحياة . ولا جدال فىان هذه الظروف هى حصيلة التغير التاريخى الذى أتت به ثورة ٢٣ يوليوبايجابياتها وسلبياتها : ايجابياتها التىلا يمكن انكارها حينما انهت سيطرة الاقطاع ورأس المال على مقدرات المواطنين وطردت الاستعمار البريطانىالى غير رجعة وجسدت معانىالقومية العربية فى وقائع ملموسة وأنشأت القطاع العام الذى كان ولا يزال يؤدىدورا أساسيا فى حياة كل فرد يعيش على هذه الارض .. الى الجانب الاخرسلبياتها التى قضت بظهور الرأىالواحد واختفاء الرأى الاخر وتراجع الخط الديمقراطى الى درجة كاد معها ان يختفى تماما من فكر هذا الشعب الاصيل المناضل الى جانب اختفاء الوازع الفردى الخلاق فى متاهات السيطرة والتحكم من قلة تهيمن علىمقدراته وانسحاب المخلصين والشرفاء خشية الدعاوى التى كانت تلقى جزافا على الابرياء .



ثم جاءت ثورة التصحيح فى ١٥ مايو نتنسم معها الشعب نسمات الحرية واستشعر الثقة والاطمئنان فى قائدها الرئيس محمد أنور السادات الذى كما استمع اليه فى صباح ٢٣ يوليو ٥٢ وهو يعلن الثورة على مسامع الشعب استمع اليه فى ١٥ مايو يعيد فتح المنافذ التى طال اغلاقها وأعاد اليه فى شجاعة وايمان الثقة فى الحاكم المنصف العادل ووعد الشعب بالامن والامان ، بالحرية والديمقراطية بالرأى والرأى الاخر ، بقيمة الفرد كمكون أساسى لمجتمع الاسرة الواحدة الكبيرة مستهديا فى ذلك بما استقر فى ضميره خلال جهاده الطويل ومعاناته المستمرة من أصالة هذا الشعب وقدرته على الحياة ورغبته فى الحرية وفى الكرامة بمعناها الحقيقى دون ادعاء أو تزييف للواقع .

وفى رأى نقيب الصيادلة أن التجربة الديمقراطية التى سارت فيها مصر قد أنتجت نتائج رائعة فى تصرفات الافراد على المستوى الفردى والجماعى — كما أن مجلس الشعب الذى انتخب انتخابا حرا مباشرا بعيدا عن أى صورة من صور الضغط أو التزييف يعد دليلا حيا على صدق الرئيس السادات فى كل ما يقول ، كما أن شجاعة الرجل ووعيه بواقع الاحوال قد رسمت له الطريق الصحيح حينما قام بمبادرته التاريخية حيث كسر حاجز الوهم والخيال الذى أرهق الشعب المصرى بذلا وانفاقا فى سوق المزايدات وادعاءات العروبة ودعاوى الوطنية .

ولقد تبين من خلال فترة الممارسة الديمقراطية فى السنوات القليلة الماضية أن الشعب يرى الواقع بعين بصيرة ولكنه بصبره وجلده يختزن رأيه الى الوقت المناسب ليعبر به تعبيرا صادقا وحقيقيا عن شعوره نحو ما يجرى من أحداث — فان قيام الاحزاب كان نجاحا وانجازا حقيقيا فى مسار الديمقراطية وأن السماح لكافة الاتجاهات بممارسة السياسة حتى لو كانت يمينا تدينا أو يسارا ماركسيا قد كشف للمواطنين عن تجاوزات لا تحتملها المرحلة التى نمر بها بعد أن تحمل الرئيس تركة مثقلة بالانهيار والخراب : انهيار اقتصادى كامل نتيجة الانفاق غير المرشد ، وخراب اجتماعى وخلقى نتيجة انحسار القيم الكريمة والقدوة التى تحتذى .

ولقد كانت ثمة وعى هذا الشعب هى الاجماع الكامل فى الاستفتاء الاخير عن عدم رضائه عما يجرى باسم الديمقراطية والديمقراطية منه براء اذ وافق فى ذلك الاستفتاء على القواعد الاربع التى عرضت عليه .

وان نقابة الصيادلة كنقابة مهنية مسئولة تعبر عن رأى قطاع عريض هو الصيادلة العاملون فى كل موقع من مواقع الصيدلة والدواء فى هذا البلد قد أيدت وتؤيد ما أجمع عليه الشعب وصوت من أجله .

لقد استقر رأى المواطنين على أن الماركسية اللينينية مبدأ لا يتفق مع طبيعة هذا الشعب وتاريخه وأن الاديان السماويه هى الهدى الذى يهتدى ويتمسك به . كما أن الاحزاب القديمة التى أذلت أعناق المصريين للمستعمر الاجنبى فى سبيل مكاسب شخصية لا مكان لها فى مجتمعنا وانه كفانا ما قاسينا منها فى الماضى حتى تخرج الاشباح من القبور محاولة اعادة الحياة الى جثة هامدة ذهبت الى غير رجعة .

كما أن الديمقراطية بأوسع معانيها المؤسسة على رأى الشعب الحر المباشر فى الانتخابات أو الاستفتاء هى السبيل الديمقراطى الوحيد لرسم حاضر ومستقبل مصر . وأن المبادىء الموغلة فى التطرف يمينا أو يسارا ترف أو نزق لا قبل لهذا الشعب به .

وأن القوانين ومواثيق الشرف يجب أن توضع فى هذا الإطار دون تطرف لتخدم الاكثرية الساحقة من افـراد الشعب المناضل الصبور مستوحية المبادىء الاتية :

١ — استمرار ممارسة وتعميق الديمقراطية فى كافة صورها وفىجميع المجالات .

٢ — افساح المجال للرأى الاخر لانه فى الواقع حصن وحماية للحاكم والمحكوم .

٣ — الاديان السماوية هى المنبع والهادى لقواتنا وتصرفاتنا لانها تتفق مع خلقنا وحاجتنا ورغبتنـا وسلامة المجتمع على اختلاف أديانه هـدف وواجب أساسى علينا دائما صـيانته وحمايته .

٤ — الاقتصاد القـومى يجب أن يرشد ويخطط ليحقق للشعب مايستحقه من رفاهية ورخاء .

٥ — ضمان الامن والامان للمواطن وأنه لا عقوبة الا بنص قانونى وأن القضاء هو الحكم الاخير الذى يجب أن يخضع لحكمه الحاكم والمحكوم .

٦ — القطاع العام مرشد وعامل فعال فى أداء الخدمات والانتاج ولا سيطرة وتحكم له حتى تتـاح للقدرات الخلاقة للافـراد ان تظهـر وتنتـج وتبدع .

٧ — الصحافة سلطة رابعة يجب أن تلتزم بمواثيق شرف عليها أن تنقد فى حرية تامة دون تشهير أو اتهامات جزافية تعلق على رقاب المواطنين .

٨ — اعادة صياغة المعانىالسامية التى عاش عليها هذا الشعب قرونا طويلة بتحديد « العيب » وصيانةحرية الافراد وحقهم فى الحياة بعيـدا عن المنغصات والحقد والوقيعة والتـزام القيـادات باعطاء القـدوة الحسـنة للعاملين .

٩ — وجوب العمـل على شجب الانتهـازية وركوب موجات الوطنيـة الزائفة والمزايدة على معاناة الشعب وآلامه — والاتجـاه والالتزام نحـو الانتاج بصدق واخلاص خدمة لاهداف البناء والتنمية .

١٠ — من حق الشـعب دافع الضرائب أن يتمتع بخدمات مناسـبة فى كافة المـرافق وأن تظلـه مظلة التأمينات حماية له من المرض والعجز والشيخوخة .

ان المرحلة القادمة هى ملك لنـا جميعا وارساء قواعد ممارسة حياتنا يجب أن ينبع من رأى وضمير المواطنين لنبنى على أساس ثابت متين واللـه الموفق لما فيه خير الوطن .

د. حمدى حسين الحكيم

نقيب الصيادلة



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــــرام

التاريخ: ١٩٧٨/٨/٥

احتــرام العقــد بين الحــاكم والمحــكوم

لا شك ان احترام العقد بين الحاكم والمحكوم مرهون بكفالة الحرية للمواطن بما لا يتعارض وحرية الاخرين .فالحرية المطلقة لا تعنى سوى الفوضى التى تعمل على تقويض بناء المجتمع وتضليل أفراده . وايضا فان سيادة القانون تجعل الفرد يحس بكرامته وانسانيته واطمئنانه الى التعبير عن نفسه بحرية دون خوف من بطش او عقــاب . ومن الواضح ان الاحساس بالمساواة والعدالة يدفع المواطنين الى التفانى فى خدمة الامة والتضحية فى سبيلها . وكما أن للعقد بين الحاكم والمحكوم جانبه الواقعى المــادى ، فهو يعنى توفير العمل والعيش الكريم لكل مواطن كما أنه يدربه على تحمل المسئوليــة والمشــاركة فى الحكم ، وبذلك تذوب الحدود بين الحاكم والمحكوم ويتحــول الوطن كله الى اسرة متحابة تنهض على ((قواعد العقل والوفاء والحب ، لا على أساس الحسد والقوة والخصام)) على حد قول فيلسوفنا العظيم الفارابى .

وهذا العقد بين الحاكم والمحكوم يؤكد ضرورة الممارسة الديمقراطيــة التى تجنب الشعب الوقوع فى براثن الثورات الدموية وما تتركه من رواسب بين أبناء الشعب الواحد . وهى رواسب قــد تستمر لعدة أجيال وقد يحدث بسببها مضاعفات قد تنفجر فيما بعد على شكل انقلابات دموية أخرى ، مما يدخل الامة كلها فى دوامة دموية رهيبة قد يصعب الخروج من دائرتها المفرغة . أما احترام العقد بين الحاكم والمحكوم فيمكن ان يجنب الامة كل هذه المآسى لانه يتكفل بالتقليل من السخط العشوائى الى ادنى درجة .

وفى المجتمعــات ذات الحكومات الديكتاتورية التى لا تقيم للمحكوم وزنا ، يلجأ الناس ان عاجلا أو آجلا ، الى العنف ، وبخاصة عندما يعجزون عن التعبير عما يشكون منــه أو يغضبهم بوسائل أخرى . اما عندما تمارس الديمقراطية فليس هناك اى سبب أو مســوغ للناس غير الراضــين او الساخطين لان يستخدموا الرصاص وأن يســيلوا الدماء طالما أن فى وســعهم التعبير عن آرائهم بحرية . ولذلك يقول الفيلسوف الانجليزى فرانسيس بيكون فى احدى رسائله ان الحياة الديمقراطية تكون فى العادة اكثر هدوءا ، واقــل تعرضا للعصيان والتمرد ، من الحيــاة التى تخضع للنبلاء المستبدين . فحرية الرأى مكفولة للجميع فى ظل احترام العقد بين الحاكم والمحكوم ، وهــذا الاحترام شرط ضرورى لاســتمرار العقــد . والحرية هنــا هى الحرية المسئولة التى تتحرك فى الحدود التى ترسمها المصلحة العليا للوطن .

وينادى الفيلسوف الالمانى كانط فى رسالته « نحو السلام الدائم » بأن الدستور المدنى للدولة يجب أن يكون جمهوريا ، لان الدستور الجمهورى هو وحده الذى يحقق المبادىء التى تقوم عليها فكرة العقد الاصيل بين الحاكم والمحكوم ، ويقوم عليها أيضا كل تشريع قانونى للشعب . وفى مقدمة هذه المبادىء يأتى مبدأ حرية أعضاء الجماعة بوصفهم بشرا ، ١ ى مبدأ حرية المواطنين ، ثم مبدأ خضوع المواطنين لتشريع واحد مشترك ، ثم مبدأ المساواة بين جميع المواطنين ، ولذلك فان الدستور الجمهورى هو الاساس فى كل أنواع الدساتير المدنية ، فهو التعبير من الينبوع الاصلى لقيم الحق والواجب بما تحمله من تنظيم عملى وواقعى لحياة الفرد داخل المجتمع .

ويؤكد الفيلسوف الانجليزى جون لوك ان المجتمع السليم ينهض على احلال نظرية الحقوق الطبيعية والواجبات الاجتماعية محل نظام الحكم الاستبدادى حيث تكون كل السلطة فى يد شخص واحد على حين يحرم سائر الناس من ممارسة أية سلطة . ولذلك ينادى جون لوك بأن الناس يولدون مزودين ببعض الحقوق الاساسية ومن بينهما حق الحرية والملكية ، وهم لا يتنازلون من هذه الحقوق مقابل الحصول على عضوية المجتمع المدنى . وهذا لسبب بسيط وهو ان هذه الحقوق الطبيعية وجدت قبل تشكيل الحكومات وانشاء المجتمعات ، بل ان هذه الحكومات والمجتمعات يجب ان تكون تعبيرا من هذه الحقوق .

ويؤمن جون لوك بأن الكون يقوم على قواعد منسقة وضعها الخالق العظيم لتنظيم شئون العالم . وهذه القواعد والقوانين تنطبق على الانسان مثلما تنطبق على الطبيعة . ولا يعقل أبدا من ناحية المنطق والادراك السليم أن يكون الخالق قد استثنى أمورا من قوانينه الكونية . ولزيادة الايضاح والتحليل كتب لوك فى « الرسالة الثانية » له ، يقول :

« للطبيعة قانون طبيعى يحكمها ويحكم كل الناس فى الوقت نفسه . وهذا القانون هو العقل الذى يمنح الادراك للانسانية كلها . ان نوافر المسئولية والحرية يتطلب الا يؤذى الانسان غيره سواء فى حياته أو صحته أو حريته أو ممتلكاته . ومادام الناس كلهم من خلق الله مهم ملكه وهو وحده الذى يحدد مصيرهم . وما دمنا جميعا متساوين فى القوى العقلية ونعيش فى جو من المشاركة الطبيعية فلا يمكن ان نفترض وجود فوارق بيننا تسمح لنا بأن يحطم بعضنا بعضا » .

ويكمل الفيلسوف الفرنسى جان جاك روسو رأى جون لوك ، فيعلن فى الصفحة الاولى من « العقد الاجتماعى » ان الانسان يولد حرا ، ومع ذلك فهو مكبل فى كل مكان . ويعتقد الكثيرون أنهم سادة للاخرين وهم فى الحقيقة أكثر عبودية منهم . ولذلك ينادى روسو بايجاد نظام اجتماعى يكفل الحق ، ويلزم بالواجب لان هذا هو الاساس الوحيد الذى يمكن ان ينهض عليه العقد الحقيقى بين الحاكم والمحكوم . وبما انه ليس فى مقدور الناس خلق قوة جديدة ، وانما تنظيم وتجميع وتوجيه القوى الموجودة بالفعل ، فليس أمامهم سوى الاتحاد والعمل فى تفاهم ورفاق وحب .

ولكن هذا ليس بالامر السهل . فالطبيعة البشرية بكل غرائزها وشطحاتها وطاقاتها البيولوجية تخلق المشكلة تلو الاخرى فى سبيل ايجاد شكل من اشكال الاتحاد يتكفل بالاشتراك مع باقى الافراد فى حماية شخص



وممتلكات كل فرد . ومع هذا يظل الانسان فى حاجة ملحة الى مثل هذا الاتحاد اذا أراد أن يكون سيد نفسه وأن يبقى حرا كما كان يوم أن ولد .

وللحقيقة والتاريخ فقد سبق فيلسوفنا الفارابى روسو فى هذا المضمار عندما قدم نظريته المعروفة « بالمدينة الفاضلة » . وهو الاسم الذى أطلقه على المثل الاعلى للحكم . فهى المدينة التى ينال مواطنوها السعادة القصوى فى الدنيا والاخرة . وأن هذه المدينة أشبه بالجسم الواحد لا يستقيم أمره الا بالتضامن والتعاون وتوزيع الاعمال على أساس الحقوق والواجبات . ويرى الفارابى ان الانسان لا يقدر على العيش معزولا عن غيره . فهو محتاج الى أشياء كثيرة لا يستطيع القيام بها وحده ، وانما لابد أن تساعده الجماعة ، ولابد أن يرتبط بأعضائها بعلاقات وروابط قوامها الحرية والمساواة والمحبة . ولن يتأتى هذا الا من خلال ايمان الانسان العميق بأن حقه الطبيعى فى المجتمع يتبعه بالضرورة واجب عليه تجاه هذا المجتمع .

ومن هنا كانت دعوة الرئيس السادات الى ميثاق الشرف الاخلاقى ورفضه الدعوة الى أى قيد على الرأى او الحركة أو التطور . فلا ديمقراطية بغير الرأى الاخر . ولا حكم بغير رقابة ولا حياة حزبية بغير معارضة لها كل الحقوق . هذا هو الالتزام الاخلاقى الذى يحمى سيادة القانون من أى تلاعب بالقانون فى التفسير أو التطبيق أو تجاهل القانون اعتمادا على سلطة أو نفوذ . لذلك دعا الرئيس السادات فى خطابه فى الاحتفال بالذكرى السادسة والعشرين لثورة يوليو :

« ان تقوم كل هيئة وكل نقابة وكل سلطة شرعية فى البلاد بوضع ميثاق الشرف لعمل أعضائها وتعاملهم مع بعضهم وتعاملهم مع المجتمع . ميثاق شرف يلزم الحاكم والمحكوم على السواء . فأرجو أن يكون واضحا أن المجتمع الديمقراطى لا يقسم الشعب الى طبقتين : طبقة حاكمة وطبقة محكومة . بل ان جوهر الديمقراطية يكمن فى أن كل مواطن هو حاكم ومحكوم فى نفس الوقت . فالحاكم لا يصل الى موقعه الا بارادة المحكوم وكيلا عنه وخاضعا لارادته . والمحكوم عندما يقول «لا» للحاكم فانه يحكم مصيره بقراره وارادته الحرة . ميثاق الشرف الاخلاقى الذى أنادى به اليوم كل هيئة وسلطة فى البلاد هو ميثاق الشرف للحاكم والمحكوم معا » . □

د. نبيل راغب



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـــرام
التاريخ : ١٩٧٨/٨/٢٩

الديمقراطيــــة .. وادارة المســــتقبل

فى خطابه التاريخى امام الجماهير بمناسبة الذكرى السادسة والعشرين لثورة ٢٣ يوليو اعلن الرئيس السادات انه لا ديمقراطية بغير الرأى الآخر .. ولا حكم بدون رقابة وان المعارضـــة المطلوبة هى التى تحترم آداب الحوار وتترك المهاترة . وفى حزم قاطع اكد الرئيس انه لا يريد وزيرا يعد ولا يفى او يعيش فى برج عاجى او يتعالى على اصحاب الحاجات .

واذا كان هذا التوجيه من القيادة السياسية العليا هو من وجهة النظر الادارية استراتيجية العمل فى المرحلة المقبلة فهو من جهة اخرى يكشف عن حقيقة الدور الهام الذى تقوم به العملية الادارية لخدمة الاهداف السياسية تحقيقا لامالنا القومية . ذلك ان معيار نجاح الادارة فى اى موقع وعلى اى مستوى ، هو مدى ما تحققه من اهداف سياسية لخدمة الجماهير فى سعيها نحو الكفاية والعدل ورفع المعاناة التى تعوق مسيرتها نحو الرخاء والاستقرار الاجتماعى والاقتصادى فى مجالات الحياة المختلفة الخدمية او الانتاجية .

وليس غريبا على الادارة العلمية أن تكون الرقابة عنصرا من عناصرها الهامة بقدر ما يتاح لها من وسائل وبقدر ماتعطى من مؤشرات تكشف عن سلامة الاداء أو معوقات تدفق الانتاج والخدمات واذا كانت المعارضة على المستوى السياسى او النقد على المستوى الاجتماعى او الشكوى على المستوى الفردى او الجماعى هى من اهم وسائل الرقابة الشعبية فان الجديد هو اسلوب ممارستها بما يضمن المعارضة البناءة والنقد الهادف بعيدا عن التردى فى المهاترات والمكيدة وسوء استغلال أو اساءة استعمال هذا الحق العام لتحقيق اهداف شخصية واغراض غير مشروعة حزبية او طائفية .

ويقتضى تحقيق هذه الاستراتيجية السياسية فى مجال الادارة مواصفات خاصة فى رجال الادارة على المستوى القيادى والتنفيذى كما يستدعى الامر مناخا خاصا للظروف المحيطة على المستوى العام .

وعلى المستوى القيادى اصبح من الضرورى سلوك اسلوب الادارة الميدانية أو ادارة الحقل وفيها ينزل القائد الادارى الى الجماهير المسالمة او المستفيدة ، يعايش الناس او يتفاعل بمشاكلهم وقضاياهم اليومية ويستوحى منهم القرارات ويستلهم من خلالهم خطط المستقبل ويضع ضوابط التطوير والتنمية ويطبق اسلوب الثواب والعقاب وذلك بقصد تجنب ادارة البرج العاجى

١٦٢٤٣



والابتعاد بقدر الامكان عن الادارة بالتقرير . وهذه الادارة التى تتخذ فيها القرارات بناء على ما يرويه البعض للقائد الادارى او نتيجة لما يلقى على مسامعه من اراء او اتجاهات قد لاتمثل الا وجهة نظر صاحبها ولا تعبر الا عن شخصه وبالتالى لاينتج عنها الا قرارات غير رشيدة ، وعلى المستويات التنفيذية وهى القاعدة العريضة من الادارة الوسطى وصفوف الاشراف الادارى فالامر لا يتطلب اكثر من تكوين مناخ عام يكفل لهم ضمانات الامن والامانة على انفسهم فى الحاضر والمستقبل بما يحفزهم على المشاركة فى الراى دون خوف من سلطة تبطش بهم ويقبلون على المعارضة دون وهم الانتقام منهم ويمارسون النقد البناء دون تصور احتمالات الكيد او التشريد لهم ولعل اهم ملامح الديمقراطية الادارية وما يجب أن يرسخ فى اذهان الادارة العليا من الان فصاعدا هو أن الادارة اثبتت كفاءة وفاعلية منذ فجر التاريخ الحضارى لهذه الامة وهذا الاسلوب الذى باركته السماء حين نزل الوحى على محمد بن عبد الله [صلى الله عليه وسلم] أمرا بقوله تعالى «وشاورهم فى الامر» وادارة الشورى هى ادارة الانفتاح على الناس ليكون القائد بسلوكه والمدير بممارسته معاملهم فى أخذ وعطاء متبادل ويخرج الناس بهذا الاسلوب ، اسلوب الشورى من دور المتفرجين الى دور المشاركين فى المسئولية والقرار . ونتيجة للمتغيرات الجديدة ونشأة الديمقراطية السياسية المدعمة بالديمقراطية الادارية على مستوى الاحزاب الجديدة ومؤسسات الدولة الدستورية وجهازها الادارى والوحدات التابعة له ، ولمواجهة ما قد يطرأ من بعض انحرافات محتملة فى مثل هذه الظروف كان لابد من وضع قيود ومعايير لتحكم الفعل ورد الفعل وهى قيود وضوابط لاتقر العقاب بقدر ما تكشف عن النوايا والاهداف وتستمد انماطها وفلسفتها من شرائع السماء والتقاليد والعادات المرعية وتوضح اللائق من الامور والمعيب من السلوكيات .

وبالضرورة فان نظرة فاحصة ومحايدة وامينة على الهيكل الحالى للجهازين الادارى والوظيفى للدولة تكشف وباعتراف الجميع عن ان هذا الجهاز قد تحمل رغما عنه ، بأكثر مما يطيق نتيجة سياسات طويلة سابقة فرضت عليه احتواء الكثير من السلبيات وحتمت عليه التعايش معها زمنا طويلا ولن تحتمل المرحلة المقبلة من وجهة النظر التنظيمية والادارية مزيدا من السلبيات فى مجالات التنظيم ونظم الخدمة المدنية الامر الذى يحتم الاخذ وبسرعة بكل وسائل الترشيد حتى تقف مرافق الدولة ومواقع الانتاج موقف المنافس الكفء للادارة الجديدة فى مجالات الاستثمار العربى والاجنبى وتواكب الوسائل المتقدمة لشركات الانفتاح ومؤسساته الجديدة وفيها ولها من الحوافز والامكانيات ما يجذب الخبرات المصرية والمهارات المتخصصة اليها وحتى تتجنب وحدات الادارة المصرية هذا الترهل وعدم الانضباط تنظيميا ووظيفيا — ويكفى مقارنة عدد الوظائف القيادية فى الدولة بالوظائف التنفيذية والمعاونة بحجم العائد القومى — حتى نشعر بسهولة بانه ليست هناك اضافات جوهرية ، ويبقى بعد ذلك مواجهة الادارة لنفسها بنفسها حين تجيب على هذا التساؤل

وهو ، هل تستطيع القيادات الادارية الحاليةاو معظمها بمواصفاتهاو اوضاعها الحالية أن تقوم بهذه الادوار ، وهذا التساؤل يمكن أن تجيب عليه تقارير المتابعة والرقابة والتقييم المتاحة الآن لمجلس الوزراء بالنسبة لانشطة القطاعات النوعية المختلفة كما ان المعاهد الادارية والجامعات يمكن أن تساهم بالكثير في هذا الخصوص ولكن بصفة عامة فان مرحلة العمل السياسى والاقتصادى المقبلة تحتاج الى مدير له حاسة جماهيرية وسياسية تجعله قادرا على التنبؤ باحتياجات المواطنين والتخطيط من أجلهم وتدفعه الى أن يأخذ مع الفريق الذى يعاونه بالمبادأة أو المبادرة ، كما يحتاج المستقبل بذات القدر والاهمية الى منفذين يمتازون بالشجاعة في اتخاذ القرار الذى يصل بهم الى النتائج والاهداف ، وليكن واضحا فى جميع الحالات ان متطلبات المستقبل لاتحتمل التسويف أو التواكل والسلبية وترفض كل أمراض البيروقراطية . □



رأى الأهرام

البنـــاء الديمقراطى الكامل

تبدأ مصر عهدا جديدا من العمل الوطنى من اجل اقامة البناء الديمقراطى الكامل . ولقد كانت الحياة السياسية السليمة أملا منشودا وهدفا غاليا من أهداف الثورة المصرية بمراحلها المختلفة.

ولكن هذا الهدف لم يتح له ان يتحقق على الوجه الصحيح لعوامل كثيرة .. اعترضت طريقه وآن لها ان تزول .

وستكون مهمة استكمال البناء الديمقراطى تحديا آخر يواجهه شعب مصر . فهى تتطلب منه مشاركة ايجابية تتسم باعلى درجات المسئولية.. وبالالتزام النابع من مصلحة الوطن ومعتقداته وتقاليده [فالوطن فوق الجميع] ، حتى تقوم دولة المؤسسات على اقوى النظم التى تكفل لها الحرية المسئولة بدون افتئات على قواعدها .. وتعزز من سيادة القانون الذى يحكم سلوك الافراد والجماعات .. دولة يقوم فيها كل انسان بواجبه كما ينال حقوقه على السواء .

ولقد كانت هناك ممارسات على طريق الديمقراطية لا يمكن انكارها .. كما بذل كثير من المخلصين جهودا فى سبيلها تستحق الثناء والتقدير .. ولكن السلبيات التى شابت التجارب السابقة .. هى نفسها التى تشحذ الهمم وتطلق الامكانيات حتى لا يصبح لها مكان .. ونحن نرسى قواعد البناء الجديد شامخا .. لكى يأتى منارا يهتدى به ونموذجا يحتذى فى كل مكان .

وليست مهمة البناء الديمقراطى .. بمنفصلة عن بقية المسئوليات التى يشترك الشعب المصرى فى تحملها .. وهو يعمل مع الامة العربية على استكمال تحرير الاراضى المحتلة واستعادة حقوق شعب فلسطين . فان الطريق الى السلام شاق مثل طريق النضال الطويل لاستخلاص الحقوق العربية .. اذ أنه يقترن باعادة التعمير والانطلاق نحو التنمية الشاملة فى المنطقة العربية .. حتى تعوض ما فاتها وتبدأ رسالتها الحضارية كاملة .

أيـن ديمقراطيتنـا فى ضـوء المذاهب السـياسية

منذ ان توصل الاغريق الى مفهوم الديمقراطية باعتبارها حكم الشعب لنفسه ، فى القرن الخامس قبل الميلاد ، صار هذا المفهوم يرمز للجانب السياسى للحياة ويعتبر منهجا واسلوبا للحياة السياسية ، التى تعطى الفرد حقه فى انتخاب ممثليه فى التنظيمات السياسية ، كما صار هدفا وطنيا ساميا للشعوب المستعبدة تكافح من اجله بجوار كفاحها لنيل استقلالها .

وببدء ثورة الشعوب على الحكم المطلق ابتداء من القرن السابع عشر — ومع ما احرزته الثورة الصناعية — من انجازات خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، اتسع مفهوم الديمقراطية ليشتمل معانى اخرى بجوار حكم الشعب ، وقد انضوت تحتها مفاهيم تحررية واجتماعية كثيرة منها : الحرية والاخاء والمساواة ويبرز من خلال ذلك تأكيد لقيمة الفرد وحريته وعلاقاته بالاخرين — التى يجب ان تتسم بالاحترام والتعاون والتكافل — كما تأكد ايضا حق الفرد فى فرص متكافئة فى جوانب الحياة تتناسب مع قدراته ، بصرف النظر عن مركزه المالى او الاجتماعى او جنسيته او لونه او عقيدته . وقد كان لهذه المفاهيم اثرها فى الفكر السياسى العالمى .

اما فى مصر الحديثة فلم تعرف الديمقراطية النيابية الا منذ عام ١٩٢٣ وبعد كفاح تمثل فى ذروته فى ثورة سنة ١٩١٩ ، التى تعتبر تجسيدا لانتفاضة مصر الحرة ولدورتها على معاقل الحرية ممثلة فى قوات الاحتلال وقد ادت العوامل الاقتصادية والاجتماعية للشعب المصرى قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ الى تقييد حرية المواطن فى ابداء الراى واستغلاله لصالح طبقتين تمثلان الاقطاع ورأس المال المستغل ، اما قبل ثورة التصحيح فى مايو ٧١ فقد تغللت بأغلال الاشتراكية المتطرفة حرية الوطن والمواطن كما قيدت بتسلط مراكز القوى على مقدراتها وكانت اجهزة الحزب الاوحد تزيف صور واساليب المجالس النيابية تحت اسماء وشعارات متنوعة تمثل التسلط والوصاية الفكرية لهذا الحزب على الممارسة السياسية للشعب .

والان بينما تبذل الجهود المخلصة المتفانية لبناء ديمقراطيتنا الاشتراكية ما هو موقفها فى ضوء الفكر السياسى الغربى والشرقى .

ان الديمقراطية الغربية تقوم على حرية الفرد فى كل جوانب حياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتمارس الشئون العامة للمجتمع من خلال تنظيمات حزبية ، ويقود دفة الحكم حزب الاغلبية وتمثل الاحزاب الاخرى وجهة النظر المعارضة . ولا شك أن التمادى فى حرية الفرد يترتب عليه كثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية مثل الكساد والبطالة ، وقد بذلت محاولات — فى بعض الدول التى تتبع هذا المذهب — لتفادى مثل هذه المشكلات وما يترتب عليهما ، ذلك بتأميم بعض الصناعات والمرافق الرئيسية والخدمات الحيوية .. ومن الامور التى تؤخذ على هذا المذهب : أثر الحرية الفردية الاقتصادية على توزيع الدخول ، اذ يزيد الراسمالى غنى على حساب محدودى الدخل مما يخفض من مستوى معيشتهم ، ويؤثر هذا العامل الاقتصادى وتحكم الراسمالى فيه على ممارستهم للديمقراطية ، فكيف يطلب رأى حر من مواطن يخضع لضغط الراسمالية التى تتحكم فى مصدر قوته ! وكيف يعطى حكما سليما من حرم من فرصة التعليم المناسبة مع قدراته .. نتيجة لظروفه الاقتصادية التى يتحكم رأس المال الحر فيهما لمصلحته وصولا لاقصى معدلات الربح. هذه أمثلة لمعاناة الفرد أما معاناة المجتمع — فى التطبيق الديمقراطى الغربى — فنجدها متمثلة فى صور احتكارات وتكتلات اقتصادية ضخمة لصالح من يمتلكون راسمالها وليس لصالح المجتمع ، وهذه قد تفرض سياسات معينة على مسار العمل السياسى لمصلحتها ، وقد نجد اتجاهات عقائدية معينة — لها وزنها الاجتماعى أو الاقتصادى أو الاعلامى — تسهم فى توجيه هذا المسار بما يتمشى مع عقائدها واتجاهاتها السياسية وبالتالى نجد أن الديمقراطية الغربية وهى تعتنق مبدأ الحرية الفردية لا توفر للفرد ضمانات الحياة الحرة الكريمة إلا فى حدود معينة ، أما الراسمالى فهو القادر وهو المتحكم فى القدرات والحريات بما يحقق لاستثماراته أقصى عائد يمكن أن يصل اليه بصرف النظر عن صالح غيره ..

أما المجتمعات الماركسية التى تدعى الديمقراطية وتحلى أسماء دولها بها ، فهى تقوم على مذهب ديكتاتورية الحزب الشيوعى وعلى حكم طبقة البلوريتاريا اى على سيطرة طبقة من طبقات الشعب على جميع أفراده وفئاته ، وللحزب الاوحد تنظيماته التى تمثل اعضاءه وكوادره التى تعمل على اتخاذ القرارات والرقابة على تنفيذها وفى هذه التنظيمات — يتخذ قادتها القرارات ثم تفرض على باقى أعضائها — بأساليب توهم بالديمقراطية ولكنها تتنافى معها وتتخذ هذه التنظيمات التجسس والتصنت والقهر والردع اساليبا لكبت الاراء المعارضة لسياسة الحزب الشيوعى ، وبذلك تحرم المواطن حريته وتقوم بالوصاية عليها وعلى فكره السياسى ، ويحرم من امتيازات كثيرة طالما أنه ليس من اعضاء هذا الحزب .

وقد تطرف المذهب الشيوعى فى تقييد حرية الفرد الاقتصادية فألغى الملكية الفردية وجعلها ملكية جماعية وأدار الانتاج ووجه عائده توجيها جماعيا ، معتبرا الفرد مجرد ترس فى العجلة الانتاجية ، رغم أن الفرد



الانسانى هو أساس قيام وتقدم المجتمع ؟! فكيف يتم تجاهل ومصادرة حريته بدعوى أن ذلك لصالح المجموع؟

ومن خبرات المذاهب السياسية فكرا وتطبيقا ، ومن خلال تجربتنا للديمقراطية النيابية ولاشتراكية الحزب الاوحد فى مصر ، وما تخلل هذا التجريب من الايجابيات القليلة والسلبيات الكثيرة ، اتجه مسار فكرنا السياسى الى ما يؤكد ايجابياتها ويتجنب سلبياتها .

فديمقراطيتنا الاشتراكية قامت على اساس فكرى يوازن بين الحرية الفردية والتوجيه الاقتصادى والاجتماعى لمجتمعنا ، مما يحقق خير الفرد وصالح المجموع فى توازن واعتدال بحيث لا يطغى أحدهما على الاخر ، ولعل ذلك يتضح من تحليلنا لمعالم ديمقراطيتنا النابعة من تراثنا وترابنا والمتناسبة مع قيمنا ومطالبنا ومن أهم هذه المعالم التى تعتبر جزئيات لكل واحد لديمقراطيتنا الاشتراكية ما يلى :

انها ديمقراطية انسانية : فى احترامها لحرية الفرد الانسان وحفاظها على كرامته ، وفى حرصها على حمايته من الاستغلال ومن التسلط والانحراف .

انها ديمقراطية قيمية : تقوم على القيم الروحية والاخلاقية النابعة من الدين والتراث والتقاليد ، فهى ديمقراطية مؤمنة ترفض الانحلال وتنبذ الالحاد . وتؤكد قيم الحرية وتعتبرها أسمى ما فى الحياة من قيم ديمقراطية .

انها ديمقراطية وظيفية : تهدف الى تحقيق مطالب واحتياجات الوطن والمواطن وتوازن بينهما ، وتجنبهما مساوىء كل من الرأسمالية والاشتراكية المتطرفتين التى كشفتها التطبيقات العالمية والمحلية لهما .

انها ديمقراطية معتدلة : تمنح الحرية السياسية لابنائها وتتيح لهم ممارستها من خلال التنظيمات الحزبية والتها ترفض الفكر السياسى المتطرف .

انها ديمقراطية متوازنة : فهى تستخدم الحرية الاقتصادية وجهاز السوق وتسمح بالانفتاح الاقتصادى وتوازن بين ذلك وبين استخدام التخطيط والتوجيه الاقتصادى على المستويين العام والاقليمى .

انها ديمقراطية متكاملة : توفر للمواطن حرية الرأى كفاية وتهيىء له كل الوسائل والامكانات التى تمكنه من ممارسة هذه الحرية ، وبذلك تتكامل جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، **وهى ديمقراطية** تنظر للفرد فى اطار المجتمع وتنظر للمجتمع ليتوازن صالحه مع مصالح أفراده ، وبذلك تنظر للتفاعلات الاجتماعية بين الافراد والجماعات نظرة متكاملة ، مما يجنب المجتمع ويلات الصراعات .

انها ديمقراطية مجددة : تضيف الى التراث الثقافى للبشرية قبسا جديدا من الفكر السياسى تستخلصه من خبرات ومعاناة نتجت عن تطبيق المذاهب السياسية عالميا ومحليا ، وهى فى تجديدها تحفظ لنا قيمنا وتراثنا مما يتناسب مع تقاليدنا ومطالبنا .

د. شفيق ويصا
كلية التربية ــ جامعة القاهرة

■■ الوقائع الكاملة للندوة السياسية التي ناقشت مستقبل الديمقراطية في مصر :

■ فكرى مكرم عبيد : « الرئيس السادات رجل دولة ورجل سياسى وثائر فى نفس الوقت كما انه من أشد الناس ايمانا بالقيم وبالخلق وبالدين

■ محمود أبو وافية : « المصريون كلهم عائلة واحدة والرئيس السادات هو كبير هذه العائلة وهو يقيم الآن ديمقراطية مبادىء لتراب مصر ونيل مصر

■ رفعت الشهاوى : « حزب العمل قام لمواصلة نضال طويل وليس مجرد حزب جديد يمارس نوعا من المعارضة المتطرفة غير المسئولة »

حول مستقبل الديمقراطية فى مصر دارت وقائع الندوة السياسية التى انعقدت بمبنى التليفزيون واشترك فيها السادة : فكرى مكرم عبيد نائب رئيس الوزراء والامين العام للحزب الوطنى ومحمود أبو وافية عضو مجلس الشعب وعضو حزب العمل الاشتراكى ورفعت الشهاوى المحامى عضو حزب العمل ومنصور حسن مسئول الاعلام والعلاقات الخارجية للحزب الوطنى الديمقراطى •

وأدار الحوار الاستاذ على حمدى الجمال نقيب الصحفيين ورئيس مجلس الادارة ورئيس تحرير الاهرام



■ **المذيع** ■ بالامس اعلن الرئيس انور السادات امام الهيئة البرلمانية للحزب الوطنى انه لايمكن ان تكون هناك حياة حزبية سليمة ونظام ديمقراطى حقيقى الا بوجود معارضة فعالة وبناءة، حول الرأى والرأى الاخر ومستقبل الديمقراطية فى مصر تدور ندوتنا الليلة .. يدير الندوة الاستاذ على حمدى الجمال رئيس مجلس ادارة مؤسسة الاهرام ويشترك فيها السادة فكرى مكرم عبيد ومنصور حسن عن الحزب الوطنى الديمقراطى ومحمود ابو وافية ورفعت الشهاوى من حزب العمل الاشتراكى .. مع ندوة الليلة ..

■ **على حمدى الجمال** ■ ايها السادة مساء الخير .. الندوة الليلة دى تتناول الحديث عن الديمقراطية .. الحديث عن الديمقراطية حديث ممتد لاينتهى لان احنا لانتكلم عن مفاهيم الديمقراطية ولكن بنتكلم عن الممارسة الديمقراطية والممارسة الديمقراطية هى بتحدث كل يوم ويمكن انها تمشى ممارسة سليمة او احيانا بتنحرف عن الطريق المفروض ان تسير فيه الديمقراطية ولذلك فالكلام عن الديمقراطية كلام باستمرار مطلوب ومرغوب بحيث ان احنا نضمن باستمرار ان التجربة الديمقراطية او ممارستنا للديمقراطية تكون ممارسة سليمة بتستهدف حقا مصالح جماهير الشعب المصرى .. احنا افتقدنا الديمقراطية فترة طويلة جدا زى ما احنا كلنا عارفين وبعدين فتحت الابواب على مصراعيها للديمقراطية وبدأنا نمارس الديمقراطية من كافة جوانبها وبكافة الصور .. هل تجربتنا الديمقراطية او ممارستنا للديمقراطية فى الفترات الماضية وانا يمكن حاخذ بالتحديد دورة مجلس الشعب اللى انتهت فى العام الماضى هل الممارسة الديمقراطية فيها كانت ممارسة سليمة ولا هذه الممارسة انحرفت او شطت من المسار الطبيعى لها او المسار الموضوعى للديمقراطية .. احنا مقبلين فى الاسبوع القادم او فى بداية الاسبوع القادم على دورة جديدة لمجلس الشعب .. فى الاسبوع الماضى الرئيس انور السادات عقد اجتماعات دامت اربعة ايام مع الهيئة البرلمانية للحزب الوطنى الديمقراطى وطبعا من الموضوعات اللى طرحت فى المناقشة موضوع الديمقراطية وممارستها وحرص الرئيس السادات على ان تكون هناك فى مجلس الشعب معارضة ومعارضة شريفة ومعارضة ليست للمعارضة فقط ولكن معارضة بهدف الصالح العام لجماهير الشعب .. وحث الرئيس السادات على ان تكون هناك معارضة الى انه طلب من اعضاء الحزب الوطنى الديمقراطى انهم ينضموا الحزب العمل الاشتراكى الجديد لكى يحصل على النصاب اللى يتيح له قانون الاحزاب ان يلعن قيامه ويكون حزب سياسى مستقل .. يمكن هذا الكلام كله محتاج الى نوع من المناقشة بامال جماهير شعبنا فى صورة الندوة المعقودة اليوم وبنناقش فيها ايه مفهومنا الديمقراطية .. ايه مفهومنا للمعارضة ايه علاقة الحزب الوطنى الديمقراطى مع حزب العمل الاشتراكى وهل هناك فارق بين الحزبين او انهم حزبين بصورة واحدة كل دى نقاط حانتكلم فيها اليوم وانا بادى الكلمة للاستاذ فكرى مكرم عبيد امين عام الحزب الوطنى الديمقراطى علشان يقول لنا مفهومه او تصور الحزب وهو حزب بيحصل على اغلبية مطلقة فى مجلس الشعب تصوره لهذه الاغلبية اللى هو الحزب بيعمل فى اطارها وتصوره للمعارضة داخل مجلس الشعب وكيف يمكن ان نسير بالتجربة الديمقراطية او بالممارسة الديمقراطية بمعنى اصح فى الطريق

السليم اللى احنا عاوزينه بحيث تكون الديمقراطية ماهياش عبء علينا ولكن

تبقى الديمقراطية وسيلة ان احنانحقق بها كل اهدافنا خصوصا ان احنا مقدمين على مرحلة جديدة وهى مرحلة السلام باذن الله ودى كلنا نعرف انها بتتطلب مننا عمل وعمل جاد وشاق

■ **فكرى مكرم عبيد** ■ شكرا ...وبعدذلك تولى الرئيس السادات لما تولى الرئيس السادات كان أمامه فى واقع الامر طريقين طريق سهل وطريق صعب الطريق السهل هو الاستمرار فى الحكم المنوقراطى اى حكم الفرد وهو اسهل انواع الحكم لانه حكم بغير رأى الاخرين يحكم ولا معقب على حكمه وكان له فى هذا العذر لان هو ورث تركة مثقلة وكان من الممكن جدا ان يستمر فى هذه التركة وبالطريقة التى اديرت بها البلاد لمدة ١٧ سنة لدهشتنا المشوبة بالسرور والسعادة جاء انور السادات وحطم المنوقراطية وتحطيمها معناها ايمان بالديمقراطية مجرد لما فتح المعتقلات مافيش معتقلات مافيش حراسات مافيش زائر الفجر مافيش محاربة الناس فى ارزاقهم مافيش سجون مافيش محاكمات بغير قضاء مجرد ان هو حطم هذا معناه ان هو آمن بعكس هذا ان هو آمن بالديمقراطية .. الرجل الديمقراطى .. انور السادات له صفتين غالبتين انه رجل دولة

وهذا قد تبين على مدى سنوات طويلة وممارسة طويلة وحوادث متعاقبة انما الصفة الغالبة انه رجل سياسى وثائر .. هذه الصفة المحببة كانت هى الدافع له فى كل انواع تصرفاته السياسية على مدى الاربعين سنة الماضية .. لعل الناس ممكن انها تقتبس منا ولانقتبس نحن منهم .. لما نزل الرئيس السادات للشارع السياسى اى الى الجماهير نزل بمفهوم ايضا جديدوبمفهوم من رأيه اولا حزبنا حزب سياسى شعبى من الدرجة الاولى لم ينبع من فراغ بل نبع من القاعدة بمعنى أن الرئيس قد أصر على أن تكون كافة تشكيلاتنا ناشئة من القاعدة بالانتخاب المباشر وبعد ذلك وهذه هى التجربة الرائدة عرض الرئيس تصوره للاطار العام للبرنامج لم يفرض برنامج معين وقال لجماهير الشعب البكم الاطار وانتم تملأوا هذا الاطار وانتم تقيموا حزبكم من واقع نبضكم ليس هناك من برنامج مفروض هذه التجربة الرائدة كنت اود — اظن سيادتك كنت موجود فى اجتماع الهيئة البرلمانية فى الايام الاخيرة حتى ترى الممارسة الديمقراطية فى اجمل صورها .. المناقشة بايمان وتفتح وبعقل وبقلب مفتوح ونظيف مابين الاعضاء ومابين رئيس الجمهورية ورئيس الحزب ثم ما انتهى اليه من ان احنا فى النهاية جلسنا فى جلسة غداء بسيطة على الارض تكاد تكون طبالى زى اللى موجودة فى بلادنا والرئيس قعد مع الاعضاء مع الكبير والصغير وتقاسمنا معا العيش والملح كما يقولون .. فى هذا مظهر ديمقراطى جميل جدا لا اخال انه ايضا فى بلادنا ولا فى اى ديمقراطية من الديمقراطيات مثل هذا .. اللقاءات الشعب خابرنا نوعين من المعارضة خابرنا معارضة بناءة وسليمة ونظيفة تمثلت على وجه الخصوص فى الفكرة الاخيرة عندمناقشة اتفاقيات كامب ديفيد تكلم الاخ استاذ ابراهيم شكرى ممثلا لحزب العمل الاشتراكى وتكلم الاخ مصطفى مراد ممثلا للاحرار الاشتراكيين وناقشوا بطريقة فعالة بناءة هادئة موضوعية وقالوا كل ماورد الى خاطرهم

ان هذه الاتفاقية فى مصلحة مصر فى مجلس الشعب شكرت ابراهيم شكرى ومصطفى مراد وقلت هذه هى المعارضة السليمة الشريفة النظيفة التى تنفع البلاد .. يقابل هذا والشىء باضداده يعرف كما يقولون ان تجد سيادتك ان بعض المعارضين يعارضون لشهوة المعارضة وهذه شهوة فاسدة لانها هدامة انا دهشت والاسى يملانى ان بعض المعارضين كانوا يرددون كالببغاوات ماجاء فى راديو موسكو وراديو القذافى وراديو العراق لدرجة ان انا حقيقة دهشت وهو احد امرين انهم بيرددوا هذه الاذاعات المعادية عندما سمعنا ان الاخ ابراهيم شكرى وله ماضيه وحاضره والاثنان مشرفان بالاشتراك مع الاخ ابو وافية وهو صديق كريم وعزيز بيكونوا حزب العمل الاشتراكى ومعهم زميلى وصديقى القديم الاستاذ رفعت الشهاوى المحامى ومجموعة من اعضاء حزب مصر الفتاة وهم جميعا متمتعون بالطهارة الثورية الطهارة السياسية. انا اقبل من ابراهيم شكرى او محمود ابو وافية اورفعت الشهاوى او مصطفى مراد مايقولون ولو كانوا قساة لاننى اعرف انهم يصدرون عن

حق من ايمان يصدرون عن مصلحة وطنية وليس عن مصلحة ذاتية ولا عن محاولة لهدم النظام الذى ارتضته البلاد فلهذا لابد من التفرقة بين امرين .. المعارضة النظيفة والمعارضة العميلة علينا جميعا أن نتضافر فى قتل هذا النوع من العمالة الاجنبية سواء كانت جاية من الغرب او من الشرق طالما انها ليست نابعة من تراثنا ومن ترابنا

■ **على حمدى الجمال** ■ هو يمكن الرئيس السادات لما ـ استطرادا لكلام حضرتك قلته ـ نزل الى الشارع السياسى وتولى قيادة الحزب الوطنى كان بيردد باستمرار انه عاوز يضع تقاليد واسلوب جديد للعلاقات الحزبية .. احنا طبعا ما احناش لما قامت الاحزاب لم نكن ابدا نتصور ان تقوم الاحزاب بالمفهوم اللى كانت عليه قبل ثورة ٢٣ يوليو وبالتالى ايضا بعد قيام الاحزاب بعد ثورة ١٥ مايو العلاقات بين الاحزاب وبعضها مابقتش علاقة برده اللى احنا ممكن نرضى بها وهى دى العلاقة اللى احنا موزنها فى المرحلة أو فى التقاليد بتاعت البلد فنزل الرئيس السادات على اساس انه بيتولى قيادة الحزب وبالتالى بيقود بهذا الحزب لوضع تقاليد جديدة فى العلاقات الحزبية ويمكن ده كان المفهوم او المنطلق وراء الرئيس

السادات لما طالب اعضاء الحزب الوطنى انهم ينضموا الى حزب العمل الاشتراكى علشان يحصل على النصاب الذى يمكنه من القيام ..

انا متصور ماأعرفش الاستاذ محمود ابو وافية يقدر يضيف الى اللى انا باقوله يعنى معلومات اكثر ووجهة نظر مختلفة فى هذا المجال باعتبار الاستاذ محمود ابو وافية كان قطب من اقطاب حزب مصر الاشتراكى واليوم فى موقع آخر حزبى نرده ممكن نسمع من الاستاذ ابو وافية وجهة نظره فى هذا المجال.

■ **محمود ابو وافية** : شكرا سيادة النقيب .. هو فى الواقع عاوز اعود الى تأصيل مختصر وموجز عن كلمة بيرددها دائما زعيم البلاد الرئيس السادات وهى انه كبير العائلة ودائما يجب ان يسمى كبير العائلة وهو يقول دائما ان المصريين عائلة وان هو كبير هذه العائلة .. ونحن كمصريين وشرقيين عموما نفهم معنى كلمة العائلة وبخلاف المفهوم الاوربى للاسرة او العائلة ..



أما لموقع المعارضة من حزب الاغلبية رغم ان الرئيس السادات هو رئيس هذا الحزب وفى الواقع تقديرى الشخصى انه الرئيس السادات وهو زعيم البلاد وهو الرجل ذو الرصيد الشعبى الهائل اللى بيعتمد على اربع دعائم او خمسة راسخة رسوخ الاهرام وهى على وجه التحديد ١٥ مايو .. ابعاد الخبراء السوفيت اى تحرير مصر من النفوذ السوفيتى .. حرب اكتوبر .. مبادرة السلام .. اتفاقية السلام الاخيرة .. اجتماعات الهيئة البرلمانية للحزب الوطنى الديمقراطى مع السيد الرئيس فى الاربع ايام الماضية هو كرر اكثر من مرة انه لايقيم حزبا واحدا وانه لو كان الامر امر اقامة حزب واحد لهيبان وكان فى منتهى البساطة لكن هو بيقيم ديمقراطية بمعنى انه يقيم مبادىء الرأى والرأى الاخر .. واذا كان الحزب الوطنى الديمقراطى هو ابن انور السادات فاحنا بنعتبر أن كل حزب **وطنى مصرى يؤمن بتراب مصر وولاءه** لارض ونيل مصر وهو ايضا ابن انور السادات لاشك ايماننا هذا ..

ان الاخ فكرى مكرم او الاخ منصور حسن يسعده ولاشك ان حزب العمل ينمو ويكبر لان همه اساسا واثقين من وطنيتنا واثقين من اهدافنا ومن حسن نوايانا ولذلك .. احنا بنعمل .. احنا برضه بنطالب الحزب الوطنى انه يعنى مايشدش علينا قوى يعنى باغلبيته الساحقة فى مرحلة نمونا يعنى برضه زملائى كلهم اعضاء مجلس الشعب مافيش بينى وبين حد كراهية اطلاقا ، اطلاقا ودلوقت يمكن لما انا جيت فى المعارضة يمكن هيزداد قربا من الناحية الانسانية وان كنت من الناحية العقائدية احنا مختلفين معا وقد نختلف مع الوطنى الديمقراطى فى مواقف وبالقطع هنختلف

فيه دلوقتى نغمة تتردد النغمة دبا انه حزب العمل الاشتراكى كمعارضة مصنوعة مفتعلة وان هذه المعارضة يعنى مهياش دى مسألة كلها تمثيلية او حاجة من هذا القبيل انا ما اقدرش ارد على هذا الكلام بكلام لكن انا بقول ان الرد على هذا الكلام هو الممارسة الممارسة دى حتى القاضى فيها هو جماهير الشعب والله لو وجدوا حزب العمل الاشتراكى يعارض معارضة وطنية بناءة مست مصالحه وجوهر امانيه حيؤيد ويحترم حزب العمل والله اذا مالقوش هذا يبقى اللى هيدفع ثمن هذا هو حزب العمل نفسه واظن احنا حريصين احنا اعضاء حزب العمل على ان حزبنا

بتقدم باستمرار وحريصين كمان ان احنا بيجى يوم من الاوقات نبقى احنا حزب الاغلبية وحريصين كل الحرص انه فى الانتخابات اللى جاية ان شاء الله ان كان لنا عمر او لابنائنا من ابناء الحزب عمر ان احنا نحوز على ثقة الشعب اكثر وتبقى الحكومة البريق اللى كانت له فى بداية عهدنا بالديمقراطية فانا احساسى لما باسمع جلسات مجلس الشعب او يقرأها احساس بان فيه ناس بتعارض علشان سمى انه يبقى رد الفعل عند الناس يقولوا فلان وقف عارض فلان برانو قال كذا وكذا ماعدش اظن متهيالى رد الفعل على الناس الناس متعوده النهاردة على ان فيه معارضة وفيه واحد يقف يعارض وفى واحد يقدر يقوم يناقش رئيس الجمهورية رأى زى ماشفنا فعلا فى اجتماع الهيئة البرلمانية بالنسبة للجماهير ده بطل لان همه يعنى افتقدوا نهائيا الصوت المعارض فانا بتصور ان النهاردة الظواهر اللى بنشوفها فى مجلس الشعب من المعارضة المستمرة اللى يعنى مافيش حاجة مؤيدة ابدا دى سمى لبطولة



لم تعد قائمة النهاردة لان الجماهير نفودت على ان فيه ممكن المعارضة وفيه ممكن واحد يقوم يعارض ويعارض ايضا رئيس الجمهورية مش ممنوع فلم تعد المعارضة لها من حزب العمل وليس من حزب الديمقراطى الاشتراكى شكرا .

■ **علي حمدي الجمال** ■ فيه يمكن نقطة هنا أحب اثيرها هنا هو انا يمكن المعارضه الموجودة عندنا في مجلس الشعب احنا افتقدنا المعارضة لفترة طويلة يمكن دامت زي مقال الاستاذ فكري ١٧ سنة وكانت الناس مش مصدقة في البداية ان هيبقى فيه حد معارض وكان لما واحد يقف يعارض يبقى للحزب الاعضاء وقفوا يناقشوا رئيس الجمهورية في اراء بيقولها بالمناقشة حوار دائر بين رئيس الجمهورية وبين اعضاء الحزب بمنتهى الموضوعية والصراحة والشجاعة ايضا طيب يعني اذا كان الحزب الوطني الديمقراطي بغالبيته الكبيرة بيحرص على وجود المعارضة والاستاذ محمود ابو وافية عبر على انه حزب العمل الاشتراكى طبعا هيكون واخد موقف التأييد في مايستحق التأييد والمعارضة في مايرى فيه انه معارضة وان المناقشة هتكون في الانتخابات القادمة فانا بطرح السؤال ده على الاستاذ منصور حسن يعني ايه دور الحزب الوطني علشان يعني في مجلس الشعب وامام الجماهير بحيث انه يظل باستمرار محافظ على شعبيته وعلى الغالبية اللى حصل عليها في مجلس الشعب مع وجود المعارضة المتربصة له علشان في الانتخابات القادمة تاخد مكانه وتاخد السلطة في الهيئة التنفيذية منه .

■ **منصور حسن** ■ هو الحقيقة ياأستاذ اذا سمحتلى قبل الرد على السؤال ده مباشرة صحيح أحنا بنرحب بالمعارضة الشريفة المتحفظة زى ماسيادتك قلت لان بالمفهوم المعارضة كما يجب ان تكون يعني الاستاذ محمود اشار الى مايمكن ان يتردد انه فيه شكلية في الموضوع يعني فيه حزب اغلبية يبقى فيه حزب معارضة دى مسألة شكلية الحقيقة المسألة دى مهياش مسألة شكلية يعني اذا ماتواجد حزب في الاغلبية فلكي تكتمل اركان النظام الديمقراطى السليم لابد ان **يكون هناك ايضا المعارضة** .

هنا بقى ممكن يعني وجود المعارضة كان فيه معارضة موجودة قبل كده في السنوات اللى فاتت وحتى قبل الثورة لكن الموضوع المطلوب هو ايه هو دور المعارضة الحقيقى ماهومفهوم المعارضة للاسف احيانا بيتصوروا ده يمكن اللى بيشجع بعض الزملة انهم يشطلطوا شوية في اسلوب المعارضة انه بيتصور ان المعارضة هى فقط الرفض ده في الواقع ماهواش ابدا التعبير عن مفهوم المعارضة

ووجود المعارضة وتبادل السلطة بينهم هم الاثنين أساسا هى ممارسة الشعب لسيادته وضمان للشعب أن تظل هذه السيادة وتظل مصلحته هى التى تسعى اليها جميع التنظيمات السياسية .. اذا كان دا مفهوم النظام الديمقراطى اللى هو المفهوم العملى للنظام الديمقراطى مش دا المفهوم اللى احنا بنسعى اليه التفرقة بين مايسمى معارضة شريفة ومعارضة أخرى هذه التفرقة ليست ناتجة من ظروفنا احنا فقط يعني احنا عندما نتحدث من ذلك قد يقال أن دول بيفصلوا معارضة على كيفهم أو هم بيفرقوا بالمعارضة اللى عايزينها والمعارضة اللى مش عايزينها لا .. احنا كلنا مواطنين شركاء ولنا مصلحة في اقامة نظام



ديمقراطى سليم هذا متفق عليه بصرف النظر من اختلاف وجهات نظرنا نقطة أيضا متصلة بالتفرقة بين معارضة وأخرى هى انه لا يمكن أن يجد أحد الضمانات الاساسية لنجاح الديمقراطية الحزبية أن يتوفر حد أدنى كافى من المفاهيم المشتركة بين الاحزاب المتنافسة سياسيا عندما نقول أنه لابد ان يكون فى اطار الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى والقناعة بأن ثورة ٢٣ يوليو وثورتها التصحيحية فى ١٥ مايو حقيقة واقعة فى المجتمع عندما نجعل من هذا اطار فكرى يربط بين الاحزاب جميعا ولها أن تختلف بعد ذلك كما تريد فهذه ليست بدعة موجودة أيضا فى مصر لغرض حماية وضع معين لان هذه هى حقيقة علمية

■ **رفعت الشهاوى** ■ يتينا نستطيع أن نضيف شيئا ولكنى قبل أن أبدأ لست أستطيع الا أن انتقدم بالشكر للاستاذ فكرى مكرم عبيد على الكلمة الطيبة التى وجهها الى حزب العمل الاشتراكى ورئيسه المهندس ابراهيم شكرى وما وصفهم به من أنهم يتمتعون بتاريخ وطهارة معروفة اشكره على هذا وهو فى الدرجة الاولى يصر على أن البداية ستكون بداية طيبة فى العلاقات القائمة بين الاحزاب وأريد أن أنتهز هذه الفرصة أيضا لاقول أن حزب العمل الاشتراكى لم ينشأ من فراغ وانما كان امتدادا لحركة وطنية ثورية بدأت منذ ٤٥ عاما تحت اسم مصر الفتاة والتى تطورت بعد ذلك الى الحزب الاشتراكى ..

ونحن نجلس بجانب وعلى مائدة واحدة مع حزب الاغلبية الذى سوف يلقى منا يقينا معارضة ولكن المعارضة التى نؤمن وندرك وأنا لست ميالا كثيرا الى الحديث أن ثمة معارضة اشطتت أو معارضة كانت تريد الحصول على على بطولات زيفاء أنا ايمانى ان المعارضة فى أى صورة من الصور دليل صح ويكفى انه رغم ما قيل عن المعارضة التى تمت فى الفترة الماضية بأى صورة وبأى أسلوب ان الحرية يجب أن تتوفر للانسان فى أن يعبر عن رأيه اما نحن الذين نقيم الناس فالشعب والشعب المصرى بالذات فى يقينى من اليقظة والوعى وهو شعب أصيل ويضرب فى أعماق الحضارة سبعة آلاف سنة قادر على أن يميز بين المعارضة البناءة والمعارضة من أجل المعارضة .

... فلنترك هذه الامور للشعب والدليل على ذلك ولست فى هذا أتجنى على أحد أن الذين تتصورون أنهم معارضون من أجل المعارضة لا يمثلون بين المعارضة البناءة والمعارضة من أجل المعارضة .

المعارضة هى معارضة أفكار معارضة مبادىء أن اختلفت وجهات النظر والمحصلة النهائية من التأييد أو المعارضة هو صالح شعبنا نحن لانقيم أحزابا بغية الوصول الى سلطة لمجرد الوصول ونحن نقيم حزبا من أجل مصلحة جماهير هذا الشعب الذى نشأنا منه ونتعامل معه ونطلب ثقته فنحن وان كنا فى ظل السلطة نجد أن علينا واجبا نحو هذا الشعب وهو أن نعمل من أجله فى كل نطاق نستطيع أن نسهم بعمل ايجابى مفيد لاننا نؤمن أيضا ان صالح الشعب أو مصالح الشعب أو صوالحه ليست مرتبطة بالحكومة.



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــــرام

التاريخ : ١٩٧٨/١١/١٢

□ □ مع بدايـــة الـدورة البرلمـــانية الثـــالثة :

اضـافة لمسـيرة الديمقراطية يحققهـا السـادات

عندما نزل الرئيس انور السادات الى الشارع السياسى واعلن انه سيشكل حزبا جديدا يضيف الى العمل الديمقراطى السليم اسسا جديدة .. قالوا ان هذا عبء جديد .. فاعباء رب الاسرة كبيرة ينوء بها الرجال .. ولكنه يحملها ويشارك بكل طاقاته فى أن يصحح كل مسار . واضاف الى هذه الاعباء المشاركة الفعلية فى العمل السياسى اليومى .

ومنذ ثورة التصحيح « ١٥ مايو » والرئيس السادات يضيف كل يوم الجديد فى العمل الديمقراطى ويضع لبنة جديدة لكرامة الانسان المصرى ليصل الى ما عاش لتحقيقه منذ صباه وشارك من اجله فى ثورة ٢٣ يوليو .. لصنع حياة جديدة لهذا الشعب ودستور يسير عليه هذا الجيل من الاجيال القادمة دستور الديمقراطية السليمة واعادة التقاليد والقيم الى كل بيت فى مصر لتعود بلده الى ما كانت عليه منـــذ آلاف السنين صاحبة التاريخ الطويل المجيد .

كان من الممكن أن تكون هناك صورة ديمقراطية فى اطار مجلس الشعب !؟ وهو المنتخب من قاعدة الجماهير !؟ وان يستمر العمل السياسى من داخل الاتحـــاد الاشتراكى كحزب واحد !؟ ورضينا بأن يكون منبر الاتحاد الاشتراكى هو المعبر عن رغبات الناس ومطالبهم ونشاطهم السياسى داخل أطار هذا الاتحاد .. فهو الصورة المتطورة بعد سنوات طويلة لعدة اشكال من التنظيمات التى ظهرت خلال السنوات من ٢٣ يوليو حتى ثورة التصحيح .

وجاءت المنابر المتعددة من خـــلال الاتحاد الاشتراكى وسعدت الجمـــاهير بهذا التطوير الجديد ولاح لنا أن هذا هو الطريق الامثل لممارسة الديمقراطية والاستماع الى الرأى والرأى الاخر .

ولكن رب الاسرة لم يقتنع بهـــذه الصورة من مبادىء الديمقراطية رغم اقتناع الناس بها ، فطالب بأن تتحول الى تنظيمات وتفتح المجال لكل صاحب مبدأ او فكر للمشاركة فى هذه التنظيمات وكان هناك اليمين .. واليمين المتطرف .. ولكن الناس لم يصدقوا اذ انهم عندما سمعوا من الرئيس الســادات انه يسمح ايضا بتنظيم لليسار فى مصر .. وطالب بأن يكون يسارا وطنيا يعمل لمصر كما تعمل كل التنظيمات .. ولاول مرة يظهر على السطح فى الحياة بمصر منذ عرفت الحياة سواء السياســـية او الاجتماعية . تنظيم سياسى يسارى تقره الـــدولة وتعامله ندا بند ككل التنظيمات .

وكأنما أراد الرجل ان يقول لــكل مواطن فى مصر : لــكنى لست نائما بذلك .. وان ما فى تصورى للعمل السياسى فى مصر هو ديمقراطية حقيقية تمارس عملها كأى بــــلد عريق فى الديمقراطية .. فنحن بلد بنى الحضارة ولن يتلخف عن ركب الديمقراطية .

واعلن رب الاسرة أمام ممثلى هذه الاسرة الكبيرة انه يطالب بأن تتحـــول هذه التنظيمات الى أحزاب .. احزاب حقيقية بكل مقوماتها وتشكيلاتها ... وان هذه الاحزاب يجب أن تقوم بصورة مقننة دستورية تحيطها كل الضمانات للمستقبل لتستطيع أن تعمل فى الاطار الديمقراطى السليم لاجيال واجيال .. فاننا لا نعمل لانفسنا !؟ ولكن نضـــع أســـسا وتقاليد للاجيال القادمة التى ستحمل الامانة وتسير بركب مصر الى ما يهدف اليه كل مواطن مخلص .

وبدأت الاحزاب تسير فى خطوات العمل الديمقراطى والرجل يرعاها بروح الابوة التى ترعى كل الابناء سواسية حتى أولئك الذين تولوا المعـــارضة شجعهم عليها ما دامت فى اطـــار البناء وليس الهدم ، ونبه وحذر من كان نهازاً للفرص من ان يعارض للمعارضة ، ويشوه الحقائق .. ولكنه كان فى كل هذه الرعاية يترك للقانون والدستور السيادة والحكم على من يحاول الانحراف عن الخط الديمقراطى السليم .

وحقيقة لا يستطيع اى مصرى أن ينكرها .. أن نزول الرئيس الســادات للشارع السياسى كان طفرة كبرى يحاول بها أن يشرك شعب مصر كله فى هذا العمل وان يكون كل شىء نابعا من هذا الشعب ، وفى غمرة المسئوليات الكبرى على المستوى العالمى . اعطى من وقته وجهده ليقوم الحزب الجديد فى صورة ديمقراطية كاملة ..



وشيء طبيعي أن ينضم الى هذا الحزب كل من آمن بالسادات وكل من يؤمن بأنه يعمل فعلا بخطوات كبيرة ليصل بمصر الى ما تصبو اليه نفسه وما كان يراوده في شبابه لبلده .

كان من الممكن عندما اعلن الرئيس السادات عن قيام حزبه الجديد واختياره للعناصر التي ستؤسس معه الحزب ان يختار من بين اعضاء مجلس الشعب عددا منهم ، ولكنه لم يشأ أن يقف أمام رغبة من داخل نفوسهم وايمان من اعماقهم بأن العمل معه هو الطريق الى مسار جديد لديمقراطية حقيقية .

ومع هذه الرغبة الجامحة من اعضاء مجلس الشعب اصبح للحزب الوطني ٣١٢ عضوا ، وبقى للاحزاب الاخرى الباقون ، وقد يقول البعض أن هذا يسعد اى رئيس حزب ، اذ يجد كل هؤلاء البرلمانيين حوله وهو صاحب الاغلبية .. ولكن ذلك الفكر وهذه النظرة اختلفا عند انور السادات . الذي يؤمن أن شعب مصر كله وراءه ..

وعندما بنى رب الاسرة حزبا كبيرا بأسس ديمقراطية سليمة ، واصبح لهذا الحزب الغالبية في مجلس الشعب ، ومعهم قاعدة عريضة من الجماهير هل اكتملت أسس الديمقراطية .. وهل ستكون صورة مجلس الشعب اغلبية ساحقة مسيطرة .. ولا معارضة .

ولاول مرة ينادي رئيس حزب كبير باقامة معارضة شريفة فعالة .. وهو عندما ينادي بذلك انما يعبر بصدق عما في نفسه من آمال حول الديمقراطية السليمة .

وقد يدهش ذلك اعضاء مجلس الشعب انفسهم ، كما قد يدهش ذلك بعض الجماهير .. ونتساءل : كيف يطالب رئيس حزب كبير بمعارضة منظمة داخل البرلمان !!

ان صورة المعارضة التي طالب بها الرئيس السادات هي الصورة الطبيعية التي يجب ان تدخل في اطار الديمقراطية كما قال الرئيس لاعضاء الهيئة البرلمانية .. اننا مطالبون بأن نقيم في بلادنا حياة حزبية سليمة وبالمفهوم السليم وهذه الحياة الحزبية السليمة لاتقوم الا بوجود معارضة فعالة وبناءة .. وأنه يعتبر هذه المعارضة اساسا رئيسيا لسير الحياة الديمقراطية الحقة .

والمعارضة البناءة السليمة تلك التي تقف لتصحح خطأ الاغلبية اذا اخطأت وتقدم الاقتراحات والرأى الاخر ... وتشارك بالموافقة اذا رؤى ان القافلة تسير سيرها الطبيعي لصالح الجماهير

وقد يتساءل البعض ولماذا حزب العمل .. وابراهيم شكرى !! والرد بسيط وسهل .. انه امتداد لعمل حزبي قديم ونظيف مخلص عمل في فترة ماقبل الثورة لصالح مصر .. وكان لرئيس هذا الحزب دور في العمل السياسي النقي في فترة شابها الكثير واراد الرئيس السادات ان يشعر كل مواطن بانه يشجع المعارضة الحزبية لحزبيين شرفاء وليس للانتهازيين او الذين اساءوا الى الحياة السياسية في مصر وقادوها الى ما انحدرت اليه .



ولقد كان ابراهيم شكرى صريحا ، وواضحا .. عندما فكر فى اقامة حزبه .. لقد استأذن فى الخروج من العمل التنفيذى ليمارس العمل السياسى الحر .. وعندما ابدى رأيه فى جراة وصراحة حول التبرعات التى أعلن اتحاد العمال التقدم بها للحزب الوطنى .. قال الرئيس السادات هذه معارضة بناءة ورأى صريح .. وكان لهذا الرأى صدى سريع وفعال .

ان بناء المعارضة مسئولية كبرى الهدف منها العمل الديمقراطى السليم الواضح . وعندما يطلب رئيس الحزب من بعض أعضائه ان يكونوا نواة لمعارضة شريفة بناءة فانه بذلك يقدم شيئا جديدا على الحياة السياسية فى مصر يعلنه الرئيس كما عودنا ان يعلن كل جديد لم يكن فى تصورنا وكنا قانعين بما نحن فيه .. ولكنه هو الذى يضيف كل يوم لغة جديدة للديموقراطية .. ونحن نسعد بذلك وننتظر المزيد ..

وقد بدأت الدورة البرلمانية الجديدة وفيها هيئة برلمانية لحزب جديد .. ومعارضة شريفة وبناءة مع الاحزاب الاخرى .. وستكون هناك ممارسة تعطى المؤشر للمزيد من الديموقراطية .. ستكشف عنها الايام ويؤكد ما يسبق اليه الرئيس السادات لتكون مصر صاحبة عمل ديموقراطى سليم .. حتى فى المعارضة ..

محمد مصطفى البرادعى



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــــرام

التاريخ : ١٩٧٨/١٢/٢٣

السادات: نحن نبدأ مرحلة جديدة تقوم على تطبيق الديمقراطية الصحيحة

الرئيس يؤكد السلوك السياسى للديمقراطية الذى يقوم على أخلاقيات العائلة المصرية

لقاء للرئيس مع قيادات المحامين فى دمياط يزور بعده زعيم حزب العمل الاشتراكى

السادات عاد الى قريته ميت أبو الكوم بعد استقبال شعبى حافل فى الدقهلية ودمياط

أكد الرئيس السادات — فى زيارته أمس لرئيس حزب العمل الاشتراكى فى شربين — أن تطبيق الديمقراطية الصحيحة لا يكتمل الا بوجود الرأى والرأى الاخر وبوجود أحزاب تتيح للشعب أن يعبر عن نفسه .

وقال الرئيس السادات اننا نبدأ فى هذه المرحلة تجربة حزبية حقيقية تقوم على أخلاقيات العائلة المصرية الاصيلة ، لان المعارضة ليست تجريحا ولا تشهيرا ولا ابتزازا ، وانما تكاتف فى الرأى والرأى الاخر من أجل المصلحة القومية العليا ، ومن أجل تحقيق قضية الانسان المصرى فى طريق الكرامة والرخاء .



وكان الرئيس السادات قد أكد نفس المعانى فى لقائه قبل ظهر امس برؤساء النقابات المهنية والمحامين بدمياط وقال اننا ايدنا حزب الوفد لانه كان ضمير الشعب ، ولكن الحزب اهترا عندما دخلته العناصر الانتهازية وعندما بدا فى المساومات والتنازلات ؛ وأكد الرئيس أن الديمقراطية مع كل ما فيها من عيوب احسن من ساعة واحدة من الديكتاتورية لان الديكتاتورية تنهى الانسان كانسان وتجعله خائفا وتدفعه الى السلبية .

وطالب الرئيس بأن يكون مفهوم العائلة الكبيرة واضحا حتى لا نتعرض لهزات عنيفة تحت شعارات زائفة كما حدث فى الماضى .

ودعا الرئيس فى حديثه مع ممثلى ورؤساء النقابات المهنية الى العمل على انجاح تجربة الحكم المحلى الجديدة التى ستطبق من أول يناير ٧٤ مؤكدا أنهـا مسئولية فى رقبة القائمين عليها .

وقد قام الرئيس السادات بجولة كبرى أمس — فى ختام زيارته لمحافظتى الدقهلية ودمياط قبل عودته الى قريته ميت أبو الكوم . التقى خلالها فى الصباح بممثلى المحامين والنقابات المهنية بالمحافظتين . ثم خرج الرئيس فى موكب شعبى عبر شوارع الكورنيش حيث أدى صلاة الجمعة فى مسجد البحر مع حشد من أهالى محافظة دمياط .

ثم زار الرئيس بعد ذلك منزل رئيس حزب المعارضة فى شربين بدعوة من المهندس ابراهيم شكرى رئيس حزب العمل الاشتراكى والتقى بأعضاء الامانة العامة والهيئة البرلمانية للحزب .



المصدر: الاهـــــــرام

التاريخ : ١٩٧٩/٢/١٢

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

رأى الأهرام

الممارسة الديمقراطية في جولة الرئيس

يتأكد خلال زيارة الرئيس انور السادات الميدانية لمواقع العمل والمشروعات المختلفة فى منطقة القناة وسيناء ، معنى هام من معانى اتخاذ القرار ، حيث يسمح اللقاء المباشر والحوار الصريح مع القواعد الجماهيرية المتمثلة فى المستفيدين منهذه المشروعات أو الذين يتولون التنفيذ والمتابعة، بطرح كافة الجوانب الاساسية والتفصيلية التى تعتبر عنصرا لازما للقيادة السياسية وهى تتخذ قراراتها ، بحيث يعـــكس القرار نبض الجماهير واحتياجاتها

ففى هذه الجولة يتفقد الرئيس السادات مشروعـــات الامن الغذائى ، وتعمير سيناء ، وتعميق وتطوير المجرى الملاحى لقناة السويس ، ومشاركة القيادات الوطنية والحزبية ــ والجامعات الاقليمية فى مشروعات التنمية والتعمير وخدمة البيئة ــ والى جانب ذلك يجرى الرئيس حوارا يناقش فيه آخر تطورات الموقف فى الداخل والخارج ، وقواعد العمل الشعبى والحزبى لتحقيق الديموقراطية والرخاء وارساء قواعد السلام العادل ، ومناقشة الخطوط العريضة للعمل الحزبى فى المرحلة المقبلة ، وتحقيق التنمية فى محافظات جنوب الوادى .

وعن طريق هذا النهج فى العمل السياسى ، تستلهم القيـــادة السياسية نبض الجماهير ، وتستكشف من خلال اللقاء المباشر عناصر تصبح مؤشرا لوضع الخطط ولاسلوب التنفيذ بهدف وصول الفائدة المرجوة من المشروعات التى تنفذ الى أصحاب المصلحة المباشرة فيها ، ومراعاة احتياجاتها الحقيقية

وهذا الاسلوب فى العمل السياسى يحقق فى الوقت نفســـه مشاركة الجماهير ، فى بعض مراحل عملية صنع القرار ، وهو ما يعنى أن القيادة السياسية تمارس الديموقراطية بكافة صورها وعلى مختلف مستوياتها ، وبالتالى ــ فاذا كانت جولة الرئيس السادات تستهدف دفع العمران والتنمية الحضارية ، فانها تعتبر فى الوقت نفسه عملا ديموقراطيا بكل المقاييس السياسية .

١٦٢٦٣



المصدر: الاهـــــــرام

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات — التاريخ : ١٩٧٩/٤/١٨



كيف تستثمر ثورة مايو فى تدعيم الديمقراطية

منطلق هذا الحديث بعض النقاط التي طرحها الزعيم السادات للاستفتاء عليها غدا .. وهي تعديل الدستور والقضاء على الفساد الحزبي والاقطاع وانشاء مجلس للشورى وكل هذه فى اطار اعادة تنظيم الدولة تدعيما للديمقراطية .. كما جاء فى القرار الجمهورى ..

لماذا اخترت هذه الموضوعات بالذات للمناقشة والتحليل ؟ هذا سؤال من السهل الاجابة عليه .. فهي منفردة أو مجتمعة أقرب الطرق الى تحقيق الديمقراطية فى مصر كما ينبغى أن تكون .. ولكن هل هي الطرق الوحيدة؟ وهنا أجد نفسى مضطرا الى أن أطرح عددا من الاسئلة لا حصر لها .. أو هكذا تبدو فى خاطرى .. مثلا هل نحن نريد الديمقراطية من اجل الديمقراطية ؟



ان الديمقراطية ليست مجرد شكل جميل يطلب لذاته وانما هى واقع بالدرجة الاولى .. وهذا الواقع هو خلق وسلوك دعامته قيم انسانية رفيعة توفر وتضمن استمرار حياة حرة كريمة للفرد قبل المجتمع .. قد يختلف شكل الديمقراطية فى انجلترا عن شكلها فى الولايات المتحدة أو السويد مثلا ولكن المناخ الديمقراطى واحد فى كل هذه البلاد لانه يقوم على نفس الدعائم .. وقد تاخذ روسيا أو غيرها من بعض بلاد الكتلة الشرقية بما توهم الناس أنه الشكل الديمقراطى ..فهناك الحزب واللجنة المركزية .. الخ .. ولكن هل يمكن القول بأن الديمقراطية واقع فى هذه البلاد ؟ بالمثل هل كانت الديمقراطية واقعا فى حياة الشعب المصرى رغم الاشكال المختلفة التى اتخذتها بعد ثورة يوليو كالاتحاد الاشتراكى والقومى وهيئة التحرير .. وقبل الثورة كمجلس النواب والشيوخ والاحزاب المتعددة . اشك كثيرا فالواقع المصرى يقول لنا غير ذلك ..

ماذا يقول هذا الواقع ؟ قبل الثورة كانت قصة مصر بعد موت سعد زغلول الى سنة ٥٢ اكثر من قصة .. فقد كانت قصة صراع بين المستعمر والشعب .. وقصة الغاء الدستور ثم اعادته وقصة تعطيل الحياة النيابية ثم السماح بها .. وفوق هذا وذاك أصبحت القصة الرئيسية قصة الجلوس على كراسى الحكم او سحب هذه الكراسى من تحت من يجلسون عليها .. وكان الشعب أحيانا يشارك فيما يحدث حوله اوله ولكنه فى اغلب الاحيان كان يقف موقف المتفرج فقط .. ففى وجدانه لم يكن يعترف الا بمن ضحوا وكافحوا من أجل خدمة القضية الوطنية ..

أما من كانوا يكافحون من أجل الاحتفاظ بكراسى الحكم وتوزيع المناصب والتركات على الاقارب والاصدقاء فقد كان الشعب فى أعماقه وخارجها لا يعترف بوجودهم .. فبالنسبة للناس كان هؤلاء قد ماتوا منذ زمن طويل

أو ان شئت المزيد من وضوح الرؤيا كان الشعب يعتبر أنهم لم يولدوا على الاطلاق .. مازال بعض هؤلاء يعيشون بيننا الى الان .. وقد حاولوا فى المناخ الديمقراطى الذى أشاعه السادات .. وايضا فى غفلة عن الناس ان يعودوا الى الحياة ولكنهم نسوا أنهم حتى فى قمة سيطرتهم على الحياة السياسية لم يكن لهم وجود على الاطلاق .. فالانسان عندما يستمد وجوده من غيره أو من كرسى الحكم الذى يجلس عليه هو فى الدقيقة لا وجود له .. ولكنهم كما قلت نسوا كل هذا ومعه نسوا ما هو اهم واخطر وهو انه من العبث احياء الموتى ..

مراكز القوى هذه التى استمدت وجودها من النظام الحزبى قبل سنة ٥٢ ، لا تختلف كثيرا أو قليلا من مراكز القوى التى زرعتها ثورة سنة ٥٢ ، انهم ايضا مثل من سبقوهم حاولوا ومازال بعضهم يحاول أن يعود الى الحياة غير مدركين أن عود الحطب الجاف لا يمكن أن يزرع وانك مهما أوهمت الناس وانت تسانده من كل جانب بانه عود أخضر حى فلابد لهذا الوهم من أن يزول بمجرد أن تتساقط الاخشاب التى كانت تساعده على الوقوف وقد سقطت .. ولابد للناس من أن تدرك أنه عود حطب جاف بمجرد أن يزول منه اللون الاخضر الذى طليته به .. وقد زال .. زال



حتى والعود يكسوه الطلاء الاخضر لان الشعب المصرى بحسه الصادق قادر دائما على التميز بين الزيف والحقيقة

● عفوا للاستطراد ولكنه مجرد خاطر تثيره فى ذهنى بعض سلبيات

ثورة يوليو .. لا احد يستطيع أن ينكر أن ثورة يوليو قد غيرت وجه مصر .. ولكن هل تغيير الوجه فقط يكفى ؟ أو هل كان هذا التغيير دائما الى احسن ؟ او هل كان المقصود بالتغيير هو مجرد التغيير ؟ لا اعرف.. كل ما اعرفه ان ثورة يوليو كانت لها انجازات وكانت لها سلبيات .. يكفى أنها أتت بالحكم الشمولى الى مصر وكان المفروض أن تقضى عليه لا أن توطد أركانه .. وليس الحكم الشمولى هو حجب الديمقراطية وأبطال سيادة القانون وزرع الخوف فى قلوب الناس فحسب .. كل هذه أمراض تسبب عقم المجتمع حتى بعد أن تزول عنه بسنوات وسنوات ولكن لعل أخطر أنواع أمراض الحكم الشمولى هو ضياع القيم .. فاذا ضاعت القيم ضل المجتمع طريقه وأصبح كل شىء فيه يساوى اى شىء أو لا شىء على الاطلاق .. وهذا ما حدث هنا فى مصر ومازال يحدث فى بعض البلاد التى حل بها وباء الحكم الشمولى .. فأنت تجد فلانا من الناس وقد ارتفع فجاة من موضع النكرة او المجهول الى حاكم كبير من حكام زمانه يتولى عشر قيادات أو اكثر أو اقل فى وقت واحد .. وتنشر الصحف صوره وأخباره كل يوم فى صفحاتها الاولى .. وتطنطن له الاذاعة وغيرها من وسائل الاعلام .. وتقف الناس مذهولة وتتساءل .. من أين جاء هذا الرجل ؟ وكيف تأتى له العلم بكل هذه المجالات التى يتولى قيادتها وما الذى صنعه فى حياته من أجل مصر سياسيا أو فى مجال واحد من المجالات التى يتولاها لكى يصبح هكذا فجأة وبقدرة قادر من كبار المسئولين ومن الحكام المسيطرين المهابين ؟ كانت الدهشة تعقد السنة الناس فى أول الامر .. والى جانب الدهشة كان هناك طبعا الخوف .. لكن مع مرور الزمن وجد الناس نفس النمط يتكرر يوما بعد يوم ــ فهناك فلان آخر وعلان ثالث ورابع وخامس يحدث لهم تماما مثل ما حدث للاول .. ولم تكف الناس عن السؤال ولكن لم تكن هناك سوى اجابة واحدة .. وهو أن فلانا أو علانا ممن كانوا اقزاما ثم ارتفعت قامتهم فجأة فاصبحوا أو ظنوا انفسهم عمالقة كانوا من المقربين من المسئولين عن الثورة أو كانوا ضمن هؤلاء المسئولين أنفسهم ؟ . وعاد الناس الى التساؤل : ولكن هل هذا يكفى ؟ وكانت الاجابة الوحيدة هى الصمت.. **لكنه كان صمتا بعيدا كل البعد عن الرضا .. قريب كل القرب من الشك والتوجس وخيبة الامل .. ويبدو أن ثورة يوليو أدركت خطأها فحاولت اصلاحه باشراك بعض أساتذة الجامعات فيما يسمونه الحكم .. ولكن دون جدوى ..** فرصيد أغلب هؤلاء الحكام الجدد فى مجالات تخصصهم كان صفرا او تحت الصفر أو فوقه بقليل .. فما سر اختيارهم ؟ بدأت الناس تتحدث من شىء اسمه **التنظيم الطليعى** وهو جهاز جمع معلومات يعطى لمن ينتمى اليه الحق فى الحكم والتحكم فى رقاب العباد .. وبدأت الناس تخمن ربما كان لهؤلاء الحكام الجدد من الجامعيين صلات قرابة أو نسب أو صداقة أو معرفة أو مجرد استلطاف بينهم وبين أصحاب الحكم الشمولى .. أو ربما

كانوا من كهنة معبد صنم الاشتراكية الجديد ... أو ربما ... حتى وصل بهم الامر الى أن قالوا – همسا طبعا – أن أصحاب الحكم الشمولي يتعمدون انتقاء أسوأ العناصر بالجامعات حتى يوهموا الشعب أو يبرهنوا له على ان مصر خلت من الرجال طبعا كانت كل هذه مجرد ظنون : ولكن الناس استمرت في البحث عن المعايير التي يتولى بمقتضاها حكامهم الامر في تصريف امورهم فلما لم يجدوا هذه المعايير فقدوا الثقة والاهتمام واصبحت اللامبالاة السمة الغالبة على سلوكهم

وهكذا اصبحت الناس تسير على لا طريق أو اى طريق .. ففى غياب القيم وغياب حتى الايهام بوجودها تعمى أبصار الناس عن الطريق بل ولا يمكنهم حتى ادراك مفهوم أو مجرد معنى كلمة الطريق ..

● لذلك كان من الصعب ومازال بعد أن جاءت ثورة مايو وصححت أخطاء ثورة يوليو .. ان يدل السادات الناس على الطريق .. وخاصة اذا كان هذا الطريق هو طريق الديمقراطية والمعاصرة وهو يتطلب من الناس أن يخلعوا ثوب اللامبالاة ليشاركوا فى البناء مشاركة فعالة .. ان جميع الخطوات التى خطاها السادات بالشعب المصرى على طريق ثورة مايو كانت ومازالت خطوات من أجل تحديث مصر فالحكم الشمولى الذى كان سائدا قبل مايو لا ينتمى الى عصرنا الحديث بل الى العصور الوسطى قبل عهد الماجنا كارتار وليس التخلص من الحكم الشمولى هو وحده الدليل على عزم السادات على تحديث مصر .. هناك دلائل كثيرة تشير الى هذا .. لعل أهمها وأوضحها معاهدة السلام التى رحب بها العالم الحر كما لم يرحب بأى عمل آخر فى القرن العشرين فقد أصبح من يصنع السلام اليوم هو الرجل الذى يتناسب مع مزاج العصر الحديث ومع مسيرة البشرية بعد أن قطعت هذه المسيرة حوالى ٢٠٠٠ سنة بعد ميلاد المسيح قام بعد ثمن الحروب وابادة البشر واستعمالهم وقودا لنيران أطماع الحكام والسياسيين من البطولة فى شيء ولعل مما ساعد على هذا التغيير الجذرى فى مزاج العصر مبادرة السلام الشجاعة الفذة التى قام بها السادات سنة ١٩٧٧ ...

● عفوا للاستطراد فى الكلام .. ولكنى أعتقد أنه كان لابد من ذلك لكى أعود الى منطلق الحديث ... ان تعديل الدستور .. كلما دعت الحاجة الى ذلك أمر ضرورى لانه جزء لا يتجزأ من الطريق الذى تسير فيه ثورة مايو وهو جعل مصر دولة معاصرة .. فأن يظل الدستور كما هو دائما لا يستجيب لعصر وجمود يتنافى مع مسيرة التحديث.

اما مجلس الشورى فهو فى تصورى – دعم هام للسلوك الديمقراطى .. فان ينفرد مجلس نيابى واحد باتخاذ القرار امر لم يعد يتمشى مع روح العصر – انا لا يعنيني ولا يعنى اى مصرى على ما أعتقد كيف يتكون مجلس الشورى .. فليكن بعض أعضائه بالانتخاب والبعض الاخر بالتعيين من بين أهل الرأى والخبرة .. الخ .. ولكن الذى أعتقد أنه يعنينا فى المقام الاول أن يكون لمجلس الشورى مهمة محددة تساهم فى ارساء دعائم الديمقراطية **وما أحوجنا اليها بعد طول غياب ،** وهذه المهمة **موجودة فى الدستور الامريكى حيث يشارك المجلسان الكونجرس والسينيت فى اتخاذ القرار فاذا اختلفا اجتمعا على شكل مؤتمر**



للمزيد من المناقشـــة .. أليس هذا أكثر ضمانا وتدعيما للديمقراطية التى يسعى الزعيم السادات الى تحقيقها ؟

تبقى نقطة أخيرة وهى القضـــاء على الفساد الحزبى والاقطاع .. وهو أمر مطلوب ومنطقى بالنسبة لمســيرة الديمقراطية وتحــديث مصر .. وهى مســيرة واحــدة تبنتها ثورة مايو .. ولكن أى اقطاع ؟ لا أظن ان الزعيم السادات يعنى اقطاع الاراضى ..فهذا أمر زال وانتهى .. أكبر الظن اذن انه يعنى اقطاع النفوذ أو اقطــاع الرأى والقرار داخل السلطة التنفيذية وهو الامر الذى لم يعدله وجــود فى اية دولة حديثة من دول العالم الحر ففى كل وزارة او مصلحة او هيئة ـ سمها كما تشاء ـ هناك دائما رأى المجلس أو المجالس التى تشترك مع الوزير أو المسئول فى اتخاذ القرار.. وبهــذا لا تقتصر الديمقراطيــة على المجالس التشريعية بل تصبح جزءا لا يتجزأ من السلطة التنفيذية كما هــو الحال تماما فى السلطة القضائية .

ان هذه اللفتة جديرة فقط بالسادات فهى لا تدل على أنه يســـاير عصره فحسب بل ويقوده بسياسته الشــاملة الواعية . ■

بقلم الدكتور

رشــاد رشــدى



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــــرام

التاريخ : ١٩٨٠/٤/٣

رأى الأهرام

الشـورى فى ديمقراطيتنا

لفت الرئيس أنور السادات انتباه قيادات الحـــزب الوطنى فى محافظتى الغربية وقنا عند اجتماعه بهم أمس الاول ، الى حصـيلة العمل السياسى الذى عاشه الشعب المصرى ، وقال انه قبل ثورة يوليو كانت لنا تجربة الحياة الحزبية ، وقبل ثورة مايو كانت لنا تجربة الحكم الشمولى والدكتاتورية ومراكز القوى .

ولقد اساءت تجربة الحياة الحزبية ــ التى عشناها قبل ثورة يوليو ــ الى الشعب بانفصال القيادات الحزبية عن القواعد الشعبية وصراعها على ارضاء القصر والمندوب البريطانى فى مصر .. وبالتالى تحـول العمل السياسى فى هذه الفترة الى صراع القيادات الحزبية من أجـل الوصول الى الحكم مهما كلفهم ذلك من أضرار بمصالح الشعب .. بل انهم ساعدوا فى صراعهم على افساد الشعب وافساد حياته وكان من الطبيعى ان يتطلع الشعب الى يوم يتخلص فيه من هذا الفساد .

وفى التجربة الثانية تجربة الحكم الشمولى ــ التى سبقت ثورة مايو ــ فلقد قهرت هذه التجربة ارادة الانسان وأوشكت أن تحوله الى ترس صغير فى آلة تديرها القوة الحاكمة بالقهر والتسلط .

من هاتين التجربتين يجب أن نعرف الاخطـــاء .. وهو ما يجعل للممارسة الديمقراطية قيمتها وما جعل الرئيس السادات يحرص على ربطها ((بالشورى)) ليس فقط باعتبار ان هذه الشورى هى جزء من تكوين هذا الشعب وتراثه وتقاليده وقيمه الروحية ، ولكن أيضـا باعتبار ان هذه الشورى هى القوة المحركة لفكر الانسان ، ومشاركته فى العمل السياسى بالحماس الوطنى المطلوب ، وبالحب الكبير الذى يحسه تجاه وطنه .. فلا يكفى فقط أن تكون الشورى جزءا أساسيا من تكوين شعبنا ومن تراثه ولكن من المهم أن ننميها وأن نعمل على جعلها حقيقة واقعة . ☐

النقط فوق الحروف

مرحلة جديدة فى تدعيم الديمـــوقراطية بمصر

بقلم :
طلعت يونان

لا جدال فى ان انشـاء هيئة لمستشارى رئيس الجمهورية لاجـراء البحوث التى تفيد خطة التنمية والتنسيق بين اجهزة البحوث التابعة للوزارات يعتبر المرحلة الخاتمة لحكم الاستشارة والشـورى فى عصر الانفتاح والحـوار الديمـوقراطى . واسـتعانة الرئيس بذوى الخبرة الممتازة فى الشـئون السـياسية والاقتصـادية والزراعية والثقـافية والاعلامية والاجتماعية يكون قد نقل مسئولية [القرار] من القمـة إلى القاعدة وحول المسئولية السياسية من التحجر والارتجال والتجمد إلى التطور والانتاجية العصرية وذلك فى ظل عالم يبحث عن الخبراء بحث الجائع عن الخبز .



ومصر السادات بحاجة إلى حكمة يوسف لا إلى بطش فرعون والحكمة احيانا تحتاج إلى شجاعة اكبر من العناد... ومرونة اكثر من التصلب .. والمرونة لاتعنى الهزيمة الا عند الضعفاء ! !

ومن يمن الطالع ان رؤوس الارهاب الذين إذ لوا المواطن وضيعوا الوطن قد حالوا دون تولى الرئيس [انور السادات] اى منصب تنفيذى طوال السنوات الثماني عشرة التى انقضت منذ اذاع هو بيان الثورة الاول إلى ان تولى منصب رئيس الجمهورية . وقد اتاح له ذلك فرصة العيش مع نبض الجماهير في التشكيلات الجماهيرية او المؤسسات البرلمانية واتاح له فرصة ممارسة القيادة بالاقناع والحوار والعمل السياسى وليس من خلال اجهزة القمع ... كما اتاح له فرصة مراقبة اخطاء وانحرافات السلطة التنفيذية .

وتجربة تعايش الرئيس مع الجماهير اقنعته اكثر بان الوطن الحر لا يبنيه ولا يذود عنه الا مواطن حر ..

فدخل الرئيس السادات بمصر الربع الاخير من القرن العشرين حيث اعطى لكل مواطن دوره في ترتيب الحياة السياسية في مصر وحيث اصبح اول حاكم مصرى في التاريخ جعل ملكية الدستور للشعب كثمرة لانتصار الشعب في ثورة [١٥ مايو سنة ١٩٧١] وسقوط جماعة « القانون في اجازة » وكانت القضية الرئيسية التى كسبها الشعب في هذه الثورة هى [الديمقراطية] التى عززت الثورة الاجتماعية وفرضت احترام الانسان المصرى وصانت كرامته وحمت حرياته . لان البشر هم اعظم ثروة تمتلكها مصر منذ عصر الفراعنة وقد حققت على طول التاريخ الامجاد الخالدة .

خاتمة سنوات العقم

ولا جدال في ان الرئيس السادات جاء عقب سنوات طويلة من العقم والجمود .. فكانت مصر قبل ثورة يوليو تحكم بالعائلات ـ حكم الاقطاع ـ واحتلت المراكز الادارية والتنفيذية والاقتصادية بواسطة الاقرباء والانسباء .. والمحاسيب والاتباع .

وكان حكم بطاقات التوصيه .. والكلام السرى الذى يهمس به في الاذان لتنفيذ مشيئة السلطان والسوق السوداء التى امتد فيها الاتجار بقوت الشعب الحى إلى كفن الموتى وذلك من مصاصى دم الشعب وكانت كفاءة اصحاب الكفايات تهدر امام نفوذ اصحاب الحظوظ ..جيل كامل في ظل هذا الحكم الاسود عانى الحرمان والغبن لانه اكتشف ان المساواة في الحقوق والواجبات « مبدا افلاطونى » لايطبق في مصر الا بمعنى المساواة في حظوظ اصحاب الحظوة .

ثم جاء بعد ذلك عهد الحديد والنار الذى كانت فيه القوات المسلحة تسهر على البلاد .. والشرطة السرية تسهر على العباد والكل يسير في الخط الذى يريده رأس الدولة الحاكم الفرد .

وعاشت جميع احزاب المعارضة وحركات الاعتراض السرية تحت الارض .



وكان العقم الوحيد للاشتراكية انها لاتقوم الا على الارهاب ولا يحميها الا كبت الحريات واهدار كل القيم والقوانين لانها اشتراكية « الفقر » !!

فجاء الرئيس السادات فاعاد الديموقراطية والحوار والانفتاح السياسي والاقتصادى وعمل فى صفوف الجماهير ليصفى قيم الاستغلال والاتكالية التى ترسبت فى الوجدان العام منذ عصور العقم !!

واتاح لكل القوى الاجتماعية الحقيقية ـ وليست الدعاة ـ ان تعبر عن نفسها فى شكل التنظيمات الحزبية السليمة واعاد كل الحريات المعطلة وفى طليعتها حرية الصحافة واصبح الانفتاح والحوار مسلمات ديموقراطية موضوعية للشعب المصرى .

الانفتاح السياسى والاقتصادى

فالانفتاح السياسى والاقتصادى ليس من اختراع ثورة مايو .. انما الثورة عبرت عن مشاعر ومطالب قائمة بالفعل فى صفوف الشعب .

وهذه الكلمة [الانفتاح] لم تقل من باب الترف وانما جاءت لتعبر عن مطالب حقيقية للشعب وذلك لتحقيق الاهداف التالية :ـ

١ ـ دخول عصر العلم والتكنولوجيا وبناء قاعدة صناعية ضخمة وحديثة وكذلك عصر [الثورة الخضراء] خاصة فى الريف المصرى لتحقيق متطلبات الامن الغذائى .

٢ ـ ان نجارى النظرية الدولية فى الانفتاح الاقتصادى على العالم بانهاء عهد الحراسات والتأمم والمصادرة وافساح المجال لدخول رؤوس الاموال العربية والاجنبية وانشاء المناطق الحرة والمفتوحة حتى تتحول القاهرة تدريجيا إلى « عاصمة للمال » فى الشرق الاوسط واثر ذلك فى بلد فقير كمصر يتزايد بمعدل يزيد عن المليون طفل كل سنة وهى قوة بشرية تطلب حقها فى الحياة وحقها فى المشاركة فى شئون البلاد .

كما ان الامية لاتزال تلتهم بظلامها حوالى اكثر من ٦٥ فى المائة من الشعب .

٣ ـ الاسهام بالاموال المتاحة بالانفتاح فى تصفية الامية واحداث ثورة تعليمية وانهاض البحث العلمى والاستجابة لاساليب الانتاج الحديث ورفع المستوى المادى للجماهير الشعبية باستمرار .

٤ ـ الاسهام فى حل المشاكل اليومية المتفاقمة من عهود طويلة من التليفون إلى البريد إلى المواصلات إلى الكهرباء الخ وهى جميعا نماذج للتيار المقطوع بين اشواق المواطنين وبيروقراطية المؤسسات الحكومية والتى ادت إلى الشكوى والتذمر وإلى توجيه الانتقادات العنيفة لكل الاجهزة الرسمية .

الحاجة إلى الاستشارة والشورى

ولا جدال فى ان تحقيق هذا الهدف يحتاج إلى عقليات حديثة جريئة تحل محل القيادات المرتجلة الفجة التى قذفتها الظروف إلى السطح لان متطلبات [عصر الانفتاح] تحتاج إلى مشاريع انسانية مدروسة وجاهزة للتنفيذ .



والادارة الحكومية غير قادرة وحدها على تلبية هذا المطلب لرؤوس الاموال الاجنبية والعربية التي تريد الاسهام في مشروعات اعادة بناء مصر وكل ما هو موجود عدة مشاريع نصف مدروسة وغير مكتملة وبعضها مجرد خطوط عريضة .

والطريقة الوحيدة للخروج من هذا الوضع ان نتعلم من الدول التى عانت مثل هذه المشاكل ووجدت حلولا جذرية لها وثورة ادارية لتنفيذها .

وكان لابد من قيام المجالس الفنية المتخصصة ومجلس الشورى .. ثم اخيرا هيئة المستشارين الفنيين لرئيس الجمهورية لتقوم هذه الأجهزة جميعا باعداد مشروعات [عصر الانفتاح] وتلاحق الجهاز التنفيذى ملاحقة دائمة وبمراقبة مستمرة وبحلول ثورية وجذرية [لبيروقراطية] الادارة ووضع مشاريع عليا لكل وزارة ضمن برنامج محدد ومخطط على أحدث الاساليب العلمية . لان هذه فرصة ذهبية لمصر فى تحقيق الانفتاح الاقتصادى فى كافة الاتجاهات لتحقيق الزيادة الكبيرة فى حجم موارد التمويل المتاحة . بعد ان اصبحت مصر اكبر مركز عالمى للاستثمار الاقتصادى ولا جدال فى ان دخول عصر الاستشارة والشورى يحقق اكبر تدعيم للديموقراطية فى مصر ، لقد انتهى عهد الحكم الفردى .. والقرار الفردى غير المدروس واختيار مسار التطور الحديث نحو المستقبل . ☐



المصدر: الاهـــــــرام

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات التاريخ : ١٩٨١/٥/١٤



لاعــودة للــوراء

اذا كان الرئيس انـور السادات سوف يضرب امثلة عديدة امام مجلس الشعب اليوم عن الاسلوب الخاطىء الذى يمارس به البعض الديمقراطية والعمـل السياسى هذه الايام. فليس معنى ذلك انه سوف تكون هناك عودة للوراء .

واذا كان السادات قد خاب أمله فى قيام معارضة قوية وسليمة ثم يأتى الحديث عن قرب قيام الجناح المعارض من داخل الحزب الوطنى فليس معنى ذلك ايضا انه سوف تكون هناك عودة للوراء وفى النهاية سوف يضع الرئيس جميع الدراسات والملاحظات التى توافرت امامه عن العمل السياسى بين يدى الحـزب الوطنى والهيئـة البرلمـانية للمناقشة والحوار الجدى الهادىء ، وصولا للديمقراطية السليمة والممارسة الصحيحة .

ضربت هذا المثل من الخطاب السياسى الهام للرئيس السادات اليوم توضيحا للدلالة التاريخية لثورة ١٥ مايو . فقـد جاءت هـذه الثورة دليلا على قدرة ثورة يوليو على التجدد وعلى تصحيح المسار . لقد قام السادات نفسه منـذ عشر سنوات بتصحيح الممارسات السياسية للثورة التى شابتها أوجه قصور واضحة كان اخطرها سـيطرة مجموعة من مراكز القوى على مقدرات الناس بل وعلى عملية اصدار القرار ، وغياب سيادة القانون مما ادى الى نشر جو من الارهاب والفزع بين الجماهير .

والسادات نفسه هـو الذى استطاع ان يقنن الثورة والحكم فى شكل مؤسسات تتجاوز اساليب الممارسات الفردية للسلطة ، وهـو نفسه الـذى استطاع الانتقال بالمجتمع المصرى فى ظل الممارسة الديمقراطيـة السليمة



الى آفاق واسعة وعريضة . لا نبالغ فى التعبير اذا قلنا « انالامتدادالزمنى لثورة يوليو بعد ان التحمت بها ثورة مايو يعد امرا نادرا فى تاريخ الثورات فى العالم النامى »

ان الاثار السياسية لثورة ١٥ مايو تجـاوزت مجرد تصحيح المسار ، لتصبح تيارا سياسيا حيا ، يهدف الى توسيع آفاق الديمقراطية واتاحة الفرصة لجماهير الشعب ان تعبر عن نفسها بغير خوف او فزع . فأن يتعود المواطن على أن يختار سياسياً وبحريه كبيرة بين الاحزاب المختلفة معناه اننا قد بدأنا نخطو نحو بناء الانسان المصرى الجديد المتحرر من الخوف ، القادر على المبادأة ، الـذى يحس بالانتماء لارضه ووطنه ومجتمعه .

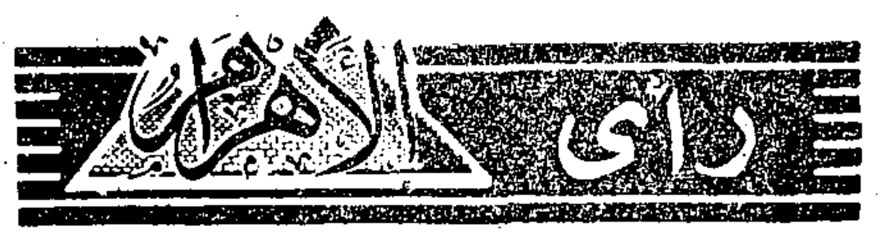
قلت فى الاسبوع الماضى ان من مفاتيح شخصية الرئيس السادات انه لا يلف ولا يدور ، وما يقوله فى الغرف يعلنه على الفور على الشعب كله ، وليت هؤلاء الذين سـكتوا عن الارهاب فى فترة من تاريخنا ، أن يصـبروا ويمارسوا السياسة والديمقراطية منغير انتهازية فى أحلى وأنقى جو نعيش فيه .

ابراهيم نافـع



المصدر: الاهـــــــرام

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات   التاريخ : ١٩٨١/٥/١٦



الديموقراطية والمعارضة القوية

ان تاكيد الرئيس انور السادات فى خطابه بمناسبة ثورة ١٥ مايو ، لضرورة وجود معارضة قوية فى مصر ، انما هو تاكيد لضرورات إحاطة مسار التجربة الديموقراطية فى مصر بضمانات تقيها من اية هزات قد تعترض مسارها من قبل عناصر قد يتناقض فكرها او مصالحها او قدرتها على استيعاب ابعاد التجربة ، مع مفهوم الديموقراطية ذاته .

ذلك أن قيام البعض بمحاولات لضرب الديموقراطية ، تحت زعم حمايتها ، انما هو سلوك ينبع من ان هناك عناصر وجدت أن الممارسة الديموقراطية تقلص حجمها الذى يمكن ان يتسع فى ظل ظروف استثنائية ، بينما الديموقراطية والاختيار الشعبى ، يعيدان هذه العناصر الى حجمها الحقيقى .

ثم انه فى ظل الديموقراطية الحقيقية قد تشعر عناصر اخرى أن مثل هذا المناخ يضعها فى مكانها الصحيح وقد لا يتيح لها أن تتعداه الى ما تطمع فيه ، ومن ثم لا تجد امامها سوى أن تزايد على الديموقراطية ذاتها ، متصورة ان مثل هذه الأساليب هى التى يمكن ان تعطيها حجما اكبر من حجمها الحقيقى .

ومع ذلك ورغم هذه التصرفات التى تخرج عن المسار الطبيعى للممارسة الديموقراطية السليمة ، فان التجربة الديموقراطية قد اثبتت منذ ثورة ١٥ مايو ، انها ترتكز على اسس سليمة – يشهد عليها عدم تعطيل الدستور حتى فى ظروف حرب ٧٣ ، والغاء كل الاجراءات الاستثنائية قبل الأفراد وهى اسس تتيح الفرصة كاملة للوصول الى وجود معارضة قوية فى مصر تعمل على إثراء التجربة الديموقراطية وترسيخها .





الدستور وقضية المعارضة

ركز الرئيس أنور السادات فى حديثه بمناسبة احتفال جامعة الاسكندرية بذكرى ثورة التصحيح على قضية المعارضة والاوضاع الداخلية فى البلاد من منطلق قيام دستور دائم فى البلاد لم يتعطل دقيقة واحدة .

وفى حديثه عن الديمقراطية فى مصر أشار الى هذا الصرح القائم والدائم الذى يحمى مكاسب الشعب ، وهو صرح الديمقراطية، وتوفير الحرية واحترام الدستور والانطلاق بالتطور الديمقراطى الى آفاق القرن الواحد والعشرين استنادا الى واقع تاريخى لايستطيع ان ينكره انسان ، هو قيام نظام ديمقراطى وحكومة مركزية قوية فى مصر منذ آلاف السنين .

والممارسة الديمقراطية تقتضى حماية الحريات ، وتاكيد قيام الاحزاب فى ظل مناخ دستورى مناسب ، بحيث تكون الممارسة الديمقراطية حقا وواجبا يتمتع به حزب الاغلبية ، كما تتمتع به الاحزاب الاخرى وفى مقدمتها احزاب المعارضة .

وقيام معارضة سليمة قوية هو ضمان لاستمرار دعم الديمقراطية ولكن هذه الممارسة تلزم المعارضة باحترام مبادىء اساسية تؤمن بها جميع الدول الديمقراطية العريقة فى هذه الممارسة ، لذلك فان الرئيس السادات قد أعلن بكل الوضوح أن قيام معارضة قوية هو حماية للحزب الحاكم وحماية ايضا للشعب ، وحماية للدستور ، وحماية لكل الحريات .

ويضفى هذا الوضع على المعارضة مسئوليات جسام تقتضيها أن تمارس هذا الحق فى اطار الديمقراطية الحقيقية وفى دعم معركة البناء التى تخوضها الدولة من أجل رفاهية الشعب وديمقراطيته وحريته ، لذلك فان المعارضة مطالبة الان بان ترتفع الى مستوى هذه المسئولية لتشارك فى البناء وليس فى الهدم تشارك فى الكشف

عن الاخطاء ولكن منموقع التصحيح من اجل الاصلاح ، وليس من موقع التشكيك فى كل عمل ناجح عملاق بهدف اظهار العيوب دون توضيح اسلوب التصحيح أو ترشيد البناء.

والمعارضة يجب أن تراعى أنمصلحة مصر هى المصلحة العليا وأن تكون رغبــة الاصــلاح هى الاساس ، بحيث تستمر عملية بناء الديمقراطية فى دولة من أعرق الدول ديمقراطية بل ان مصر كانت وستظل دائما ، رمزا للديمقراطية الحقيقية خصــوصا فى منطقة لم تعرف بعد المبادىء الدستورية التى تؤمن بها مصر وتحميها بكل السبل والوسائل .

ان احترام الدستور يقتضى مناجميعــا ان نمــارس التجــربة الديمقراطية فى جو من الصفاء ،وبروح البنــاء والتعمير ، وعلى أساس أن تظل مصر دائما نبراساونموذجا للحريات والمبادىء والقيم.



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهــــرام

التاريخ : ١٩٨١/٥/٢٢

لاحــل لمجلس الشــعب ولا الغاء لأحزاب المعارضــة

■ السادات فى لقائه بأعضاء الحزب الوطنى :

ممارسة الديمقراطية تتطلب وقفة مع الذين يشوهون مصر باسم المعارضة

قيام حزب قوى للمعارضــة لايتم بقرار وانمـا عن طـريق الممارســة

أعلن الرئيس أنور الســـــادات أنه مقتنع بأن الديمقراطــية هى الأســلوب الوحيد وأنه لا تراجع عن أى خط سرنا فيـــه ، غيــر اننــا لا نريد الاحتمـــاء بالديمقراطــية لضرب الديمقراطــية بل نريد معارضـــة تحمى الديمقراطية .

وقال الرئيس السادات الذى كان يتحدث فى لقائه الاســبوعى مع أعضــاء الحزب الوطنى الديمقراطى بمقر نادى الحزب أن الذين أثاروا الاشاعات حــول حل مجلس الشعب والغــاء أحزاب المعارضة أو انشاء معارضـــة من داخل الحزب بقرار يدللون على عقلية مريضـــة . لان الغاء الاحزاب له اجراءات فى قانون الاحزاب ولا أملك ديمقراطيا الغاء الاحزاب . كما أن حل مجلس الشعب لايمكن أن يتم دستوريا الا عن طريق استفتاء اذا كان هنـــاك شىء مصيرى يتطلب ذلك .



وقال الرئيس السادات أن ممارسة الديمقراطية تحتم علينا من البداية دراسة الوضع الحالى لنعرف أن ما يحدث فى مصر ليس معارضة . لان المعارضة يجب أن تكون موضوعيةتقوم على أساس برامج محددة . وأوضح الرئيس أن قيام حزب قوى للمعارضة لا يتم بقرار أو قانون وانما يتم عن طريق الممارسة . وأنه حين أعرب عن تحبيذه لتجربة الحزبين الكبيرين ، فذلك لان تجربة الاحزاب الصغيرة تشجع على الدس والمقالب : كما أن أى حزب صغير لا يستطيع أن يضع ايديولوجيته موضع التطبيق .

فعندما نقول ان المشكلتين الاساسيتين هما الإسكان والطعام وان برنامج الحزب الوطني هو انشاء مجتمعات جديدة وارض زراعية جديدة لاننا منذ ثمانين عاما لم تزد مساحة الارض الزراعية فدانا وتزايد عددنا من ثلاثة ملايين نسمة الى ٤٢ مليونا نعيش على ذات الرقعة الزراعية وان برنامج الحزب هو الاستزراع وليس الاستصلاح فقط حتى نثبت الاسعار ونبنى الرخاء بزيادة الانتاج وان هذا الذى يتم عمله الان من خلال الجهاز الذى ينشئه المهندس عثمان احمد عثمان وتكوين شركات الامن الغذائى على غرار مايحدث فى اوروبا حتى نتفادى مايحدث الان من وصول سعر كيلو الفاصوليا الى ثمانين قرشا بسبب الوسطاء .

وقال الرئيس السادات أن الذين يظهرون أمام العالم كمعارضة ويغطون انفسهم تحت اسم المعارضة كلهم جميعا احقاد ولايثيرون شيئا موضوعيا وما يحدث هو تجريح وتهجم وتشكيك مثل ماكان يحدث قبل ثورة ٢٣ يوليو واليوم علينا ان نقول لهم مكانكم فهذه ليست معارضة ولكنها حقد . وقال الرئيس أن الحكومة والمعارضة مطلوبتان للديمقراطية

وضرب مثالا للانقلاب العسكرى الذى وقع مؤخرا فى اسبانيا عندما وقفت ضده الحكومة والمعارضة والملك لحماية الديمقراطية فى اسبانيا ولكن مايحدث هنا هو احتماء بالديمقراطية تحت اسم المعارضة لضرب الديمقراطية .

وقال ان ثورة ٢٣ يوليو قامت ومعها الشعب لضيق الشعب من تصرفات الاحزاب وفقد الشعب المصرى احترامه لكلمة سياسى وضرب من الملك الى اصغر سياسى ونحمد الله انه منذ ذلك الحين انتهى كل هذا ونعود اليوم الى ديمقراطية الاحزاب .

وطالب الرئيس بضرورة وقفة مع النفس ومع العالم كله لان البعض يمارسون تحت اسم المعارضة احط غرائز النفس وهى الحقد . وقال الرئيس ان الشعب المصرى ابن البلد يعرف كلمة العيب وان الذين يمارسون ذلك لايزيدون عن ٢٠ شخصا — وسط الاربعين مليون مصرى — الذين يستغلون المعارضة للهدم ونحن نقول أن الديموقراطية السليمة تقام على بناء الرخاء .

وقال الرئيس ان السياسة قبل الثورة كانت ضد الاحزاب والملك ولكن السياسة اليوم تقوم على بناء رخاء الانسان وفتح الفرص امامه .

وأن الممارسة الديمقراطية للشعب هى بناء رخائه ولكن البعض يتصرف كأنه ما زال يواجه الملك والانجليز والاحزاب ، لذلك أعلنت فى ١٤ مايو أنه لابد من وقفة .

وطالب الرئيس الحزب الوطنى بضرورة التصدى لكل هذا حتى يكون للحزب فاعلية .. وقفة مع الذين

يشوهون صورة مصر تحت كلمة المعارضة .

وطالب الرئيس بضرورة وجود معارضة ؛ وقال أن البعض تصور أنها ستنشأ من الحزب الحاكم .

وقال الرئيس أن الذين تحدثوا قبل ١٤ مايو وأوهموا انني سالغى أحزاب المعارضة وانشيء المعارضة من داخل الحزب انما يدل ذلك على عقلية مريضة فانني ديمقراطي لا يمكن أن الغى حزبا لان الغاء الحزب له اجراءات فى قانون الاحزاب والغاء حزب يستلزم تقديم طلب الى اللجنة المختصة وما يشاع يدل على عدم ايمان بالديمقراطية فانا لا أملك الغاء الاحزاب ولكن يمكن تقديم طلب الى اللجنة المختصة والحزب له الحق فى ان يتقدم باستئناف .

وقال الرئيس أن المعارضة لها مواصفات ليست فى واحد من يعارضون أبدا وانا لن افتح المعتقلات لانني مقتنع بأن الديمقراطية هى الاسلوب ولاتراجع عن أى خط سرنا فيه ولا نريد الاحتماء بالديمقراطية لضرب الديمقراطية ولكن نريد المعارضة لحماية الديمقراطية .

وعن كيفية بدء المعارضة قال الرئيس السادات أن المعارضة لا تخرج من الحزب الوطنى بقرار ولكنها تخرج طبيعية بالممارسة بعد ٢٠ أو ٣٠ سنة .

وحول ما اثير من اشاعات حول حل مجلس الشعب قال الرئيس أن الدستور لم يتعطل ساعة واحدة منذ ١٩٧١ وأن الحياة النيابية لم تتعطل ساعة وظل أول برلمان فى عمله لمدة خمس سنوات ولولا معاهدة السلام لما حل مجلس الشعب السابق وانه دستوريا لا حل للمجلس ولا للاحزاب .. وقال الرئيس السادات أن دستورنا لا يحل الا باستفتاء اذا كان هناك شىء مصيرى .

وقال الرئيس مجلسنا ماشى وكل واحد فى مكانه يشتغل ولا حل لمجلس الشعب .

وقال الرئيس السادات انه يتم الاعداد من الان لاحتفالات عودة سيناء يوم ٢٥ ابريل من العام القادم والتى سوف تستمر لمدة اسبوع كامل وسوف يتسلم ٧٠٠ خريج ٧٠٠ وحدة سكنية فى مستعمرة ياميت غير ما سوف يتسلموه فى سيناء وشرم الشيخ .

وقال الرئيس انه تقرر انشاء مدينة جديدة فى المثلث الواقع بين محافظات الجيزة والفيوم وبنى سويف على مساحة ١٢ ألف فدان بها مشروع أنتاج حيوانى ١٢ ألف رأس سنويا الى جانب مشروع للدواجن ، وقال الرئيس انه سيتم استغلال المساحة الواقعة بين أسوان وحدود مصر مع السودان والتى يبلغ طولها ٣٥٠ كيلومترا وخلق فرص للخريجين الجدد فيها .

وقال الرئيس أن موقف مصر والسلام هى الحقيقة الوحيدة القائمة بخططها السياسى الواضح وأن خط مصر لايخشى أى متغيرات فى العالم وقد حاربنا وبارك الله لنا ووضع يده فوق أيدينا ولدينا ما نبنى به رخاء مصر لمدة مائة سنة مقبلة دونما حاجة للعرب أو غيرهم

وأكد الرئيس أن الحزب الوطنى هو أقوى جهاز سياسى شهدته مصر وأن كانت تنقصه بعض التنظيمات حتى يمكن ضبط سير العمل داخل الحزب . وعلى سبيل المثال عملية التوجيهات الحزبية التى من المفروض أن تحدث كل أسبوع أو عملية التعميم الحزبى لشرح أى حدث وقد تم تكوين الهيئة التى ستتولى هذه المهمة وسوف توزع اليوم أول تعميم وقد طلبت أن يتضمن التعميم تفسيرا وردا حول كل ما يقال عنا



فى الداخل والخارج ولكل الاحداث الجارية أولا بأول .

ثم تحدث الرئيس عن ديمقراطية تعدد الاحزاب وتحدث عن تجربة الحزبين الكبيرين وضرب مثلا بالولايات المتحدة وانجلترا وقال انها استغرقت أكثر من خمسين عاما حتى تبلورت كما تحدث عن تجربة تعدد الاحزاب الصغيرة كما فى اسرائيل حيث لا يستطيع حزب واحد أن ينفرد بالحكم لانه لا يستطيع اى حزب الحصول على الاغلبية ، وقال الرئيس اننى أعلنت ميلى للحل الاول وهو وجود حزبين كبيرين وبعض الاحزاب الصغيرة ولكن هذا لا يتم بقانون أو قرار وانما يتم عن طريق الممارسة لان الممارسة الديمقراطية لا تتم بقرار .

وقال الرئيس اننى أميل لحزبين كبيرين لان تجربة الاحزاب الصغيرة يحدث من خلالها الدس والمقالب ولا يستطيع أى حزب أن يضع ايديولوجيته موضع التطبيق ولا يكون هناك استقرار .

الديمقــراطية ..
مســـــئولية وليســـت فــوضى

الديمقراطية مسئولية يحملها كل فرد من افراد الشعب وليست فوضى واضطرابا وهى راى لصالح الشعب والمجموع وليست لهوا والعوبة وانتهازا للفرص من الحرية ليحقق بها غير ذى الضمير اغراضه الشخصية ، ومأربه الرخيصة واهدافه المتمثلة فى قلب نظام الحكم ليمارس المغرضون الحكم الديكتاتورى ويسوموا الناس بعد ذلك سوء العذاب .

والديمقراطية القادرة على توفير الحرية للفرد بالقانون قادرة بالقانون ايضا ان تحمى حرية الوطن والشعب اجمع فهى ليست وسيلة لحماية جماعات فرعية قليلة العدد وانما هى وسيلة تتغيا اطمئنان الشعب اجمع واقرار الامن لكل ابناء الوطن .

وان نظرة امينة بعيدة عن الهوى الى ما كان يجرى بمصر لكافية ان نطلعك على الهدف الاساسى الذى تجمع حوله كل اولئك الذين صدرت القوانين الاخيرة لقمعهم . ما الذى جمع فى اناء واحد المتطرفين الاسلاميين والشيوعيين الرافضين بنظريتهم فكرة الدين من اساسه والحزب القديم الذى ينادى بالديمقراطية كذبا ـ علم الله ـ وبهتانا والديموقراطية مرفوضة من المتطرفين الاسلاميين بقدر ماهى مرفوضة من الشيوعيين .

فكل جماعة من هذه الجماعات تعتنق مبدا يرفض المبادئ من الاخرين بحكم تكوينه . فالمتطرفون الدينيون يرفضون بحكم ما ينادون به الالحاد والا سقطت عنهم فكرة الدين من اساسها .

والشيوعيون يرفضون اى دين والا اضطروا ان يقبلوا الملكية الفردية والتوريث واذا فعلوا سقطت نظريتهم من جذورها العفنة واصبحت غير ذات موضوع .

والذين يدعون الديموقراطية لايجوز لهم ان يقبلوا الشيوعية لان نظرية الديموقراطية هى حكم الشعب للشعب لمصلحة الشعب .



والشعب في الديموقراطية كل واحد لايتجزأ في حين تقوم النظرية الشيوعية على اساس حكم البروليتاريا او الطبقة العاملة والخلافات بين المبدأين هو خلاف بين عالمين وكتلتين ولا يحتاج الى بيان ورفض المتطرفين الدينيين للمبدأين مما لاشك فيه .

فما الذى جمع المتناقضين المتعارضين في رباط واحد ـ شاه من رباط ـ هي فكرة واحدة لا تحتاج الى ذكاء لتتبينها فهي اوضح من ان تحتاج الى اعمال منطق او انعام نظر .

انهم جميعا يسعون الى قلب نظام الحكم . وهم طبعا متحالفون تحالفا مرحليا ـ على حد تعبير الشيوعيين ـ حتى اذا بلغوا هدفهم ـ لا قدر الله لهم ان يبلغوا ولن يقدر ـ انقلبت كل فئة منهم على الاخرى تريد ان تنتاشها وتقتلها لتنفرد بالحكم .

والمثال حاضر من قريب وحسبك نظرة الى ايران وقد تحالف فيها الشيوعيون مع الخمينيين وهاهم اولاء الان يقتل بعضهم بعضا في فتك وضراوة ووحشية يأباها الاسلام بنص قرانه الكريم وروح دينه واوامر الله الواحد العزيز المقتدر وبسيرة نبيه والتابعين السائرين على هداه .

وتباركها الشيوعية بكل تطبيقاتها وبكل سابقاتها منذ استولت على الحكم في روسيا الى اخر بلد تحاول الاستيلاء عليه افغانستان الاسلامية مرورا ببلاد حلف وارسو جميعا والدول الافريقية التى اطلقت عليها كلابها مثل القذافي وغيره .

فما من شيء اذن يجمع هذه الفئات الا قلب نظام الحكم والاستيلاء عليه لتشهد مصر بعد ذلك ديكتاتورية ضارية تتستر بالدين الحنيف دين الرحمة والشورى . واتساءل كيف يدعي هؤلاء القوم من المتطرفين الاسلاميين قتلة الشيخ الذهبي ومن قبله انهم مسلمون وانهم حملة دين فاتحة الكتاب فيه هي بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم (مرتين لا يفصل بينهما الا اربع كلمات عزت وجلت من كلمات) كيف يدعون الاسلام وهم لا يعرفون الرحمة ولا يعرفون الرحمن . كيف يعرفون الله وهو القائل سبحانه « قل يا اهل الكتاب لا تغلوا في دينكم ولا تتبعوا اهواء قوم قد ضلوا من قبل واضلوا كثيرا وضلوا عن سواء السبيل » سورة المائدة الاية ٧٧ كيف يعرفون الله وهم يامرون الابنة والابن ان يعصوا اباءهم في امور الدنيا . كيف يعرفون الله وهم لا هم لهم الا امور الدنيا هانت وذلت من امور . الا ان يكونوا فسقة مجرمين يستغلون سذاجة شباب لا ثقافة له ولا علم عنده ليجندوا منهم جنودا تحمي شهواتهم وتعينهم على الفساد في الارض واشعالها فتنة هي اشد من القتل في اوطانهم .

او ديكتاتورية اخرى تتمثل في حكم الالحاد واللادين والفردية البغيضة الشوهاء وحسبك نظرة الى البلاد الشيوعية وما نراه فيها من خسف وجور وقتل وتعذيب وتشريد ونفي حتى لايجد الاحرار في جنتهم وسيلة الا الهرب واللجوء الى بلاد اخرى ليجدوا هواء يتنفسونه بعد ان جثمت الشيوعية على قلوبهم لا يتنفسون .

او ديكتاتورية عرفناها متسترة بالديموقراطية والديموقراطية منهم براء .

وانضم الى هؤلاء النفر قلة حقيرة اخرى يملأ نفوس مناصريها الحقد والبغضاء للعهد الحالي في مصر بعد ان انقذ من اضراسهم لحم الشعب ياكلونه ودماء المصريين يمتصونها ، واعراض عباد الله ينتهكونها ، واموال الناس ينهبونها بالباطل .. انهم اعضاء الفئة الباغية التي قضت عليها ثورة مايو والمنتفعون بجاههم والواقفون سدنة على ابواب جحيمهم .

ولم يكن الحكم القائم عندنا وعلى راسه السادات غافلا عما يدبرون ولكن السادات صبور طويل الباع في الصبر متمرس بالسياسة قديمها وحديثها غير متفزز ولا متسرع يرخي الحبال ولكن تظل اطرافها في يده واثقا ان الشعب ممسك معه هذه الاطراف وانه بالشعب وبالقانون قادر دائما على حماية مصر واثقا ايضا ان مصر اقدر دول العالم على حماية دينها من كل عادية وعلى حماية نفسها من كل تدبير .

كان التحالف الشيطاني من الفئات الأربع يذكي الفتنة الطائفية لتنوش مصر وتقضي على النظام القائم وكان التحالف الشيطاني يتاجر بمعاناة الشعب التي تخلفت - علم الله - كلها من حكم الفئة الباغية التي قضت عليها ثورة مايو وكان التحالف الشيطاني يثير الشائعات ويترضى الاهواء ويصطنع البطولة ويظن انه بمأمن ولكن الشعب بصير بصوالحه عالم بحسه اين يكمن الخير له والشعب بهداية من ربه الذي يهديه دائما الصراط المستقيم قادر على الدوام على ان يجد هذا الصراط وقد وجده والحمد لله العزيز القدير .

ثروت أباظة



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــــــرام

التاريخ : ١٩٨١/٩/٢٨



قضية الديمقراطية

من اهم القضايا التي ينبغي ان يتعرض لهـا مـؤتمر الحـزب الوطني بالتفصيل قضية تعميق الديمقراطية وتقويم مفاهيمها ومعانيها الحقيقية في نفوس المواطنين ، ذلك ان الحزب الذى يعبـر عن الهـوية السـياسية للاغلبية الساحقة مـن ابناء مصر يتعين ان يأخـذ دورا رئيسـيا في قيادة البلاد عبر مسار الديمقراطية الاصيلة بما يحفـظ لهـا وحـدتها الوطنية ويبعدها عن متاهات الفوضى باسم المعارضة . ويرسخ في الاذهان ضرورة الحفاظ على التراث الديمقـراطي والبناء عليه لا هـدمه والعبـث بـه

وتبدو اهمية قضية الديمقراطية الى جانب قضـايا السـلام والرخـاء بالطبع ، من واقع الاحداث الاخيرة التي شهدتها مصر ، والتـى اظهـرت مدى اختلاط مفهوم هذه الكلمة في عقول البعض ، واعتبارهم الديمقراطية قرينة العبث والتشكيك ووسيلة لبـث الشـائعات والاكاذيب التـى تمس الواجهة الوطنية قبل الحزبية ، وذريعة للخروج حتى على الخط القومي وتعريض البلاد للفتن تحت شعار الحرية السياسية

نريد من الحـزب ، بحـكم مسـئوليته الوطنية كصـاحب الاغلبية ، تصحيح المعاني الديمقـراطية التـى اختلت في ايدى الفـئات الطـامعة والحاقدة والجاهلة ، وابراز جوانب المسئولية فيها ، واظهار ما يجب ان تكون عليه المعارضة الحقيقية مـن التـزام بـالاداء الوطني السـليم ، واختلاف المناهج الموصلة الى الاهـداف القـومية في اطـار الشرعية والمسئولية ، وقد يقتضي الامر من الحزب مبادرة رائدة في هذا الشأن تضع الامور في نصابها حتـى تنشـا الاجيال على ممـارسة حقيقية قـوية للديمقراطية ، مستفيدة بتجارب الامم وواقعها الحضارى .

لقد ان الأوان للحزب بعد العثرات التي صادفتها ديمقـراطية العمل السياسي في مصر ان يقوم بدور فعـال في تـرشيد السلوك الديمقــراطي وترسيخ اسسه داخل بنائه الحزبي وخارجه ، حتى تصبح الديمقـراطية اتجاها عقليا صرفا يحمي نفسه بنفسه .

١٦٢٨٦